BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



التجارب الناجحة

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
صلاح فضل   محسن يوسف

التجارب الناجحة

المؤتمر الثاني للإصلاح العربي

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

صلاح فضل　　　　محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

التجارب الناجحة للإصلاح العربي / تقديم إسماعيل سراج الدين، إعداد وتحرير صلاح فضل، محسن يوسف. - الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، (2006).

ص. سم.

تدمك ٩٧٧-٦١٦٣-٤٠-٨

١- الإصلاح الاجتماعي - العالم العربي. أ. فضل، صلاح. ب. يوسف، محسن.

ديوي 303.48409174927-

ISBN 977-6163-40-8

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٤٤٣٧

الإخراج الفني : عاطف عبد الغني علي

المحتوى

كلمة الافتتاح وتقديم إسماعيل سراج الدين

للسيد الرئيس

محمد حسني مبارك

السيد الرئيس

السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أعبِّر عن سعادتِنا جميعًا بلقاءِ السيدِ الرئيسِ في يومٍ من الأيام التي يتجسَّدُ فيها معنى جليلٌ من معاني مكتبة الإسكندريةِ، التي كانت ولا تزال منارة للمعرفة التي تنفع من حولها، وتسهم في النهوض بأوضاع عالمها العربي الكبير، الذي يتأهب ليأخذ مكانته اللائقة في الحضارة الإنسانية المعاصرة. ولقد كان تشريفُ السيدِ الرئيسِ لنا بافتتاح مؤتمرنا الأولِ للإصلاحِ ورعايتِه له علامةً من العلاماتِ الناصعةِ التي دفعت بنا إلى الأمام، في مناقشةِ مفاهيمِ الإصلاحِ ووسائلِ تحقيقهِ ومجالاتِ تنفيذه، مؤكدين أن الإصلاحَ - أولاً وأخيرًا - عمليةٌ حتميةٌ، نابعةٌ من إرادةِ الأمةِ، ومن الوعي بخصوصيةِ مشكلاتِها وشروطِ واقِعِها، وهو عمليةٌ تبدأُ بجهودِ طليعةِ الأمةِ، التي ترسمُ ملامح الأفق الواعد، وتحدِّدُ اتجاهات المسار النافعِ، وإمكانات التعاون الكامل والتفاعل الخلاَّق بين مؤسسات المجتمع المدني وأنظمةِ الحكمِ على امتدادِ عالَمِنا العربيِّ.

وقد دعوتَ يا سيادةَ الرئيسِ في خطابك الذي افتتحْتَ به مؤتمَرنا الأولَ، إلى شراكةٍ حقيقيةٍ بين الحكومةِ والمجتمعِ المدنيِّ للمضيِّ قُدمًا في خطواتِ الإصلاحِ، وكان إيمانُكَ بدورِ المجتمعِ المدنيِّ- ولا يزالُ- حافزًا لنا على مواصلةِ الجهدِ الذي يحقِّقُ الحلمُ الذي يجمعُنا، وهو أن نرى

أوطانَنا العربيةِ تتحرَّرُ نهائيًا من القيودِ التي حالت بينها وبين الوجود الفاعل في زمنٍ يتغيرُ فيه كُلُّ شيءٍ، ولا يسمحُ بسكونٍ أو ثباتٍ أو جمودٍ، زمنٍ لا يقبلُ إلا الأقوياءَ القادرين على الأخذ والعطاء، المنفتحين على كل شيءٍ مثمرٍ دُون أن يفقدوا وعَيهُم بهويتهم الحضاريةِ، أو خصوصيتِهم الثقافيةِ، زمنٍ لا كيان فيه إلا للأوطانِ الحرَّةِ التي تَزدادُ رُسوخًا بالديمقراطيةِ، التي تقترنُ بالعدلِ واحترامِ حُقوق الإنسان.

وقد أكدّتَ - يا سيادة الرئيس - إيمانَك بحتمية الإصلاح عندما استجبت لآمالنا، وشجعَّت تصوراتِنا ومقترحاتِنا، رعيت خطواتنا، فكنتَ مَعَنا وأمامَنا، ولولا ذلك ما رأينا مسيرةَ التحولِ الديمقراطيّ التي قُدْتها، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي اقترنت بولايتك، ولا عشراتِ المواقفِ والأفعالِ التي تُحْسَبُ لَكَ في ميزانِ الإصلاحِ الذي ترجَحُ فيه كفُتكَ. هكذا، يا سيادة الرئيس، رأيناكَ ترفع القيود عن حريةِ التعبيرِ، وتدعمُ التنوعَ والتعدديةَ، وتعلنُ مبادرَتكَ التاريخيةَ التي تنتقل بالوطنِ من مرحلةِ الاستفتاءِ على الرئيس إلى مرحلة الانتخابِ الحرِّ المباشرِ للرئيسِ، واصلاً ذلك بإعلانِ تغيير بعضِ نصوصِ الدستورِ، إيذاناً بتغييرٍ شاملٍ في العديد من الممارسات التي اعتادت عليها مؤسسات الدولة، ويعني ذلك كلُّه بدايةَ زمنٍ جديدٍ للحريةِ والإصلاحِ، فتحت لنا أبوابه، ووضعت أقدامنا على الطريقِ الصاعدِ للإصلاحِ الذي لا يتوقَّفُ عند حدٍّ، ولا يقبلُ بأنصافِ الحلولِ، بل يمضي قُدُماً، مجسِّداً آمال الأمةِ وأحلامها. وأنت تعرفُ قبلَنا - يا سيادةَ الرئيسِ - أنَّ التحديات التي تحيط بوطننا تقضي تفعيل إمكاناته، وتجنيد طاقاته، وإطلاق عنان قدراته للإبداع والتجديد، ونحن على يقينٍ أنَّك لن تكل في جهدك للقضاء على كُلِّ العوائقِ والقيودِ، التي لا تزالُ تحولُ بينَ وطنِناً وتحقيقِ أحلامِهِ العريضةِ في الحريةِ والعدالةِ والديمقراطيةِ والتقدمِ العلميِّ المرتبطِ بمجتمعِ المعرفةِ التي لا نهايةَ لوعودِها.

ولقد أخذنا بعضًا من عزمك - يا سيادة الرئيس - عندما مضينا في اتجاهٍ وطنيٍّ يتأنىٌ عند دراسةِ المشكلاتِ المحليةِ الخاصةِ بالتعليمِ والاقتصادِ والشبابِ والمرأةِ، وغيرِها من المشكلاتِ، في

اتجاهٍ قوميٍّ موازٍ لدراسةِ القضايا والهمومِ المشتركةِ، التي تصلُ بينَ الأوطانِ العربيةِ. وكنا في ذلكَ - ولا نزال- نواصلُ حرصَكَ على الجمعِ بين الوطنيِّ والقوميِّ، إدراكًا بأنَّ الإصلاَح هو طريقُنا، لكي تتخذَ الأمةُ العربيةُ كلهُّا المكانةَ التي تليقُ بها في العالمِ المعاصرِ.

السيد الرئيس

السيداتِ والسادة

واليوم يلتقي ممثلو المجتمع المدني مع سيادتكم مرة أخرى في المؤتمر الثاني للإصلاح العربيِّ، مؤكدين إمكاناتِ التلاحم بين مؤسسات المجتمع المدني والحكوماتِ على امتدادِ الوطن العربيِّ، لتحقيق التفاعلِ الذي تتجسَّدُ فيه الرغباتُ والأماني الوطنية والقومية، في غدٍ أكثرَ إشراقًا وتقدمًا.

وإذا كان مؤتمرنا الأولُ قد بدأ برؤية الإصلاحِ ووسائلِ تحقيقه، إيمانًا بدور منظمات المجتمع المدني في مواصلة السعي نحو التغيير الإيجابي وتأصيلِ مفهومِ الإصلاحِ وغاياته، فقد جاء المؤتمر الثاني لينتقل من التأصيلِ إلى منجزات التنفيذ، دارسًا الآفاق والمجالاتِ التي تفتحها هذه الإنجازات، والمشكلات والعوائق التي لا تزال تعترض طريقها من الخليج إلى المحيط. وهو هدفٌ لا يمكن تحقيقُه إلا بالحوارِ الحرِّ حول القضايا الأساسيةِ التي انطلقت منها التجاربُ الناجحةُ للإصلاح، ولا تزال تنطلقُ في أفقها الواعدِ الذي يجسِّد تزايُدَ رغبةِ المجتمعِ المدنيِّ في الإصلاح، وتنامي وعيِهِ بأهميةِ الإسهامِ في الاندفاعِ بمسارِه إلى ما يكافئ الأماني والأحلام الوطنيةَ والقومية.

وقد أكدت وثيقة المؤتمر الأول التي عرفت «بوثيقة الإسكندرية» على أهمية الدور الذي لا بد أن ينهض به المجتمع المدني في قضايا الإصلاح، سواء على مستوى تأصيلِ المفاهيمِ واختيار الوسائل وتحديد المنهج، أو على مستوى المبادرةِ إلى التنفيذِ والإنجازِ المستقلِّ، أو على مستوى المتابعةِ والتوجيه، وذلك كُلُّه وعيًا بالمسئوليةِ التاريخيةِ ونهوضًا بتلك الأعباء التي تقترنُ

بعملياتِ الإصلاح التي لابدَ أن تتزايد في كلّ قطرٍ عربيّ على حدة، حسب شروط واقعه الموضوعيّ، وأن تتجاوبَ فيه الأقطارِ العربيةِ كلها بما يؤكّد وحدةَ الحلمِ القوميّ في الإصلاحِ الذي صارَ ضرورةً أكثرَ من ذي قبل، ويفتح أفقَ التعاون العربي بلا حدود، وذلك على النحو الذي يجعل من الوطن العربي كيانًا أكثر أهمية وفاعلية على الصعيد الدولي.

وكان طبيعياً أن تُختتم وثيقة الإسكندرية بتأكيد ما دعوتم إليه من أن عملية الإصلاحِ لابد أن تقع مسئولية تنفيذها على المجتمع المدني والحكومات معاً، إيمانًا بأن العلاقةَ بين مؤسسات المجتمعِ المدنيّ والحكوماتِ هي علاقة تكامل وتآزر، تدعمها ضرورة إلقاء الضوءِ على المنجزات الإيجابية التي تحققت في مسيرة الإصلاحِ، والتي تدفعنا إلى الرغبة في مواصلة المزيد، العمل والتعرف على ما لم يتم إنجازه، ودراسة العقبات التي تقف أمام مواصلة الإصلاح، باحثين عن حلولٍ يمكن أن تسهمَ في تذليلها والانطلاق نحو المستقبلِ الواعدِ.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن اختيار «التجارب الناجحة» عنوانًا للمؤتمر الثاني للإصلاح يعني إبرازَنا للدورِ الذي قام به المجتمع المدني في مسيرةِ الإصلاحِ، ولا يزالُ يقومُ به. وهو دورٌ قابلٌ للزيادة، قادرٌ على المواصلةِ. وما تحقّق من هذه التجاربِ؛ يصلح نموذجًا واعدًا يقتضي أن ندرسه وأن نستفيد منه، وأن نقرظ إنجازات هذه التجارب ونحيِّي الرواد الذين حققوها، ونبني شبكات التواصل بين منظمات المجتمع المدني؛ لتستأنس كلٌّ بتجارب الأخرى، فتزداد كفاءةً وإنجازًا على امتداد العالم العربيّ. ولا شكٌ أن حوارنا الحرَّ، وتنوّعَنا الخلاقِ في هذا المؤتمر يؤكّد ثراءَ هُويتنا القومية الدافعة لنا على التحرر من القيودِ، وتخطي كلّ العقبات، تحدونا روحُ المستقبلِ الواعِدِ الذي تدعمه سيادتكم فينا، وتحرص معنا على أن نفكرَ فيه، ونعملَ من أجلهِ، واثقين من صلابةِ خُطانا، ومن الإمكاناتِ

اللانهائية لثمارِ التعاونِ المتزايدِ، بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، في كلّ مجالٍ من مجالات الإصلاح.

وها نحن نجدِّد لكَ العهدَ يا سيدي الرئيس - بأن نعمل معك على طريقِ الإصلاحِ، وأن نحققَ بتشجيعكَ ورعايتكَ كلَّ ما تحلمُ به ونحلم به لأمتنا التي تتوقعُ منك ومنا الكثير والكثير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدات والسادة

- مرحباً بالإخوة العرب على أرض مصر.

- مرحباً بكم جميعاً في مكتبة الإسكندرية.

والآن مع كلمة مَنْ..

ألهمنا فانطلقنا

وشجعنا فحققنا

ومكننا فأنجزنا.

راعي هذا المؤتمر

القائد الرئيس **محمد حسني مبارك**



كلمة السيد الرئيس

محمد حسني مبارك

في افتتاح المؤتمر الثاني لقضايا الإصلاح العربي

«التجارب الناجحة»

١٣-١٥ مارس ٢٠٠٥

الإخوة والأخوات

ينعقد اليوم مؤتمركم الثاني حول الإصلاح في عالمنا العربي في رحاب مكتبة الإسكندرية، التي صارت ملتقى دائماً للحوار الحر البناء، ومنبراً للرأي المستنير، وشاهداً على التواصل بين مختلف الثقافات والحضارات.

وقد شهدت مكتبة الإسكندرية في العام الماضي مؤتمراً هاماً حول الإصلاح في العالم العربي، فتح آفاقاً رحبة للحوار حول رؤية شاملة لمشروع عربي للإصلاح، بمحاوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو ما تضمنته «وثيقة الإسكندرية» الصادرة عن المؤتمر.

وحددت هذه الوثيقة إطاراً واضحاً للقواسم العربية المشتركة لمنهج العمل العربي، الذي نسعى من خلاله إلى تعزيز جهود الإصلاح، وترسيخ دعائم الديمقراطية في عالمنا العربي.

كما يسمح هذا الإطار بالتعامل مع أوضاع كل قطر عربي على حدة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع لكي يدفع قدماً بخطوات الإصلاح في إطار يتلاءم مع أوضاعه، ويستجيب لإرادة شعبه، ويحفظ خصوصيته الثقافية والحضارية.

وطرح مؤتمر العام الماضي رؤية واضحة لدور المجتمع المدني وجمعياته الأهلية في تعزيز جهود الإصلاح، كشريك أساسي في دعم هذه الجهود على مختلف المحاور، حيث أصبح المجتمع الأهلي شريكاً لا غنى عن دوره ورؤاه من أجل تحقيق أهداف وطموحات التنمية.

فالمبادرات التي تشهدها ساحات العمل الأهلي، بتنوعها وتعددها، وثرائها، تؤكد قدرة المجتمع المدني على الإسهام بالفكر والعمل في تحسين نوعية الحياة لشعوبنا.

إن ما يتوافر للمجتمع المدني من قدرة على المبادءة، والمبادرة بطرح أفكار جديدة، وتقديم نماذج متفردة لمواجهة المشكلات، وطرح البدائل والخيارات لحلها، وقدرته على التواصل الإيجابي مع الجماهير.. كل ذلك يجعل من المجتمع المدني العربي كياناً قادراً على خوض تجارب هامة وابتكارية في مختلف مجالات التنمية والإصلاح.

لقد تعاظم إيمان المجتمع العربي بدور المنظمات الأهلية، كما تعددت وتنوعت مجالات أنشطتها، ولم تعد قاصرة على مجال بذاته، حيث استطاعت في عديد من المواقع أن تسهم في مواجهة القضايا العاجلة، كالبطالة والأمية والرعاية الصحية وحماية البيئة وغيرها. فتبلورت بذلك رؤية جديدة متكاملة للمجتمع الأهلي ومنظماته، ككيان مواز داعم للهيئات الحكومية على طريق التنمية والتحديث والتطوير بمجتمعنا العربي.

لقد تحقق هذا التطور في مسيرة عمل المنظمات الأهلية في وقت بالغ الأهمية، شهدت فيه الساحة العربية جهوداً متزايدة نحو تحقيق الإصلاح الشامل بالمنطقة، وفق رؤية واضحة تضمنتها وثيقة الإسكندرية العام الماضي، تقوم على الأسس التالية:

أولاً: أن تعزيز أسس الديمقراطية والشورى والتعاون في المنطقة العربية خيار استراتيجي تؤمن به الحكومات والشعوب العربية.

ثانياً: أن منهج الإصلاح لابد وأن ينبع من إدارة داخلية، ولا ينبغي فرضه من الخارج، كما يتعين أن يأخذ في الاعتبار الخصوصيات والظروف المتفاوتة بين المجتمعات العربية.

ثالثاً: أن المجتمع المدني ومجتمع الأعمال شركاء محفزون لجهود التحديث والتقدم والإصلاح على مختلف المحاور.

رابعاً: ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم دور القطاع الخاص، كمحرك للتقدم الاقتصادي بهدف تحقيق الرخاء لشعوب العربية، في إطار من الشراكة مع مختلف المجموعات الاقتصادية في العالم، بما يعزز اندماج الدول العربية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

خامساً: حتمية بذل مزيد من الجهود لتحقيق تنمية الموارد البشرية، ووضع الشعوب في المقدمة، باعتبارها الفاعل والمستهدف والمستفيد من التنمية بكافة أبعادها.

سادساً: استمرار حوار الثقافات بين الدول العربية والشركاء الدوليين، وفق مبادئ احترام التعددية، والتنوع، والاحترام المتبادل، والموضوعية، والتكافؤ، بما يؤدي إلى فهم متبادل يعزز من احترام الآخر، ويعمق التعاون بين الحكومات والشعوب.

وفي هذا الإطار، شهدت المنطقة العربية منذ انعقاد مؤتمركم الأول العام الماضي، جهوداً حثيثة على مختلف محاور التطوير والتحديث والإصلاح، سواء على المستوى الوطني بكل قطر عربي، أو من خلال العمل العربي المشترك الذي بلورته مقررات القمة العربية في تونس، والتي أكدت عزم الدول العربية على استمرار الجهود وتكثيفها، لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

الإخوة والأخوات

إن التقدم الواضح في جهود الإصلاح في عالمنا العربي لم يتحقق من فراغ، وإنما تحقق نتيجة لرؤية سياسية وشعبية تستهدف تحقيق أهدافنا الإصلاحية والإنمائية للنهوض بمجتمعنا العربي.

وتستند هذه الرؤية إلى أسس الديمقراطية والشورى، وتعمل على توسيع نطاق المشاركة في العمل السياسي وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة حرية التعبير، بما يدعم دور كل فئات المجتمع العربي في دفع جهود الإصلاح.

ومن ذات المنطلق، استمرت جهود الإصلاح الاقتصادي للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية، ورفع معدلات النمو، وتفعيل دور القطاع الخاص، ومواصلة اتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وبادرت الدول العربية إلى اتخاذ خطوات جادة من أجل الإسراع بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي نادينا بها، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية والاستثمار بين البلدان العربية، وتدعيم اندماجها في الاقتصاد العالمي.

كما تعمل الدول العربية على وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، تستهدف تأمين مستقبل أفضل لأجيالها، من خلال معالجة ظواهر الأمية والفقر، وحماية البيئة، وتوفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وتطوير نظم التعليم، وتعزيز اكتساب المعارف، التي صارت ضرورية للنهوض بالمجتمعات العربية.

واتخذت الدول العربية خطوات واضحة من أجل النهوض بوضع المرأة، وتوسيع مشاركتها في مختلف الميادين، وترسيخ حقوقها وتدعيم مكانتها في المجتمع.

وقد صاحب كل هذه الجهود المبذولة على الساحة العربية، مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي، في إطار من المشاركة المتضامنة، بما يسهم في تعزيز ركائز السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كضرورة أساسية لوفير المناخ الداعم لجهود الإصلاح في المنطقة.

وتواصلت - من هذا المنطلق - المساعي الرامية إلى تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وإعادة إطلاق عملية السلام بعد توقفها خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما تحقق بانعقاد المؤتمر الرباعي الذي دعوت إليه بمدينة شرم الشيخ الشهر الماضي، والذي نجح في إعادة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مائدة المفاوضات، اغتناماً للفرصة الحالية السانحة لتحقيق السلام.

لقد خطت الأمة العربية منذ انعقاد مؤتمركم الأول خطوات جادة على طريق الإصلاح، عززتها مقررات قمة تونس العربية، والبيان الذي اعتمدته القمة حول مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في العالم العربي. إلا أن الطريق لا يزال طويلاً.. وعلينا أن نمضي فيه معاً بعزم وثقة، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح عملية مستمرة ندين بها لشعوبنا وأوطاننا وليس أحد

سوانا، تفرض علينا تحديات يتعين أن نواجهها، فرادى على المستوى القطري لكل دولة عربية، ومجتمعين تحت مظلة الجامعة العربية والعمل العربي المشترك. كما لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين علينا أن نحققه من مكتسبات استكمالاً لما بدأناه وأنجزناه خلال السنوات الماضية على طريق التطوير والتحديث والإصلاح.

وسوف تمثل القمة العربية المقبلة في الجزائر فرصة للدول العربية، لتقييم خطوات التقدم التي حققتها، وتحديد آفاق المستقبل لاستكمال مسيرة الإصلاح.

أيها الإخوة والأخوات

لقد قامت مصر على مدار العام الماضي بجهود حثيثه، من أجل دفع مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح على مختلف المحاور. بذلنا هذه الجهود من خلال الدفع بدماء جديدة إلى ميادين العمل العام، وتعظيم الاستفادة من القدرات الشابة الواعية في مجال صناعة القرار، وطرح رؤية جديدة لدور الدولة، تمكنها من القيام بدورها في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن، مع إتاحة مساحات متزايدة - في ذات الوقت - للقطاع الخاص بدوره كشريك فاعل في عملية التنمية.

كما حددت الدولة منهجًا متطورًا لإدارة ما تمتلكه من منشآت صناعية واقتصادية، بما يعظم الاستفادة منها، ويفتح الأبواب للشراكة العامة والخاصة، في إطار جديد يسهم فيه القطاع الخاص في ملكية وإدارة المنشآت الاقتصادية الكبرى، ويحفظ في نفس الوقت حقوق العاملين، ويفتح لهم مجالات جديدة للتدريب واكتساب مهارات متطورة، تسهم في ارتفاع مستوى دخولهم.

وكان لابد وأن تدعم هذه الجهود رؤية جديدة، تعي أهمية ومتطلبات توفير المناخ المواتي اللازم لجذب الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتعزيز قدرات صادراتنا على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الدولية. كما تعي في ذات الوقت ما يقتضيه ذلك من ضرورة اتخاذ قرارات جريئة -

اتخذناها بالفعل - لتحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، والإصلاح الموازي واللازم للقطاع المصرفي.

ولأن قضايا التعليم والبحث العلمي تمثل محورًا وركيزة أساسية لاستكمال جهود التحديث والتطوير بمصر، فقد وضعنا سياسة متطورة تستهدف الأخذ بمعايير الجودة في التعليم بمختلف مستوياته، وتعطي مزيدًا من الأهمية لتطويرْ سياسات البحث العلمي وربطها باحتياجات ومتطلبات التنمية.

ولما كانت جهود الإصلاح السياسي هي الركيزة الأساسية لتعزيز أسس الديمقراطية، فقد مضت مصر قدمًا في تحديث الأسس التشريعية التي تكفل ازدهار مناخ الديمقراطية بمصر، وتفعيل دور الأحزاب، في إطار حوار وطني متسع القاعدة صريح وشفاف، حول تعديل عدد من القوانين الهامة ذات الصلة، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب، وقانون مجلسي الشعب والشورى، بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة المقبلة. وسوف أحيل إلى مجلسي الشعب والشورى مشروعات هذه القوانين كي يتم نظرها واعتمادها خلال الدورة البرلمانية الحالية، وقبل الانتخابات التشريعية المقبلة.

الإخوة والأخوات

إن إيماني ثابت لا يتزعزع بحرية التعبير كأساس للنهوض بالمجتمع، وبالديمقراطية كأساس للحكم وسبيل لمشاركة جموع الشعب في صناعة القرار. كان هذا الإيمان الراسخ - وسوف يظل - أساسًا لكل ما اتخذته من قرارات في مختلف الظروف، وفي مواجهة كل المتغيرات التي عشناها معًا على مدار السنوات الماضية.

من هنا جاءت مطالبتي مجلسي الشعب والشورى الشهر الماضي بتعديل المادة (٧٦) من الدستور، والخاصة بأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية، لتفتح آفاقًا جديدة غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة، تعزز مسيرة الديمقراطية، وتبنى على ما حققناه خلال السنوات الماضية من إنجازات ومكتسبات، وترسي وترسخ منعطفًا تاريخيًا جديدًا في أسلوب

اختيار الشعب بإرادته الحرة، من يراه جديرًا بحمل الأمانة والنهوض بمسئولياتها والاضطلاع بأعبائها.

كانت تلك هي دوافعي لما طالبت به من تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وكانت تلك هي ما تنطوي عليه هذه الخطوة من دلالات، وما تتوخاه من أهداف ومكتسبات. إلا أن هذه الخطوة تفرض مسئولية - بذات القدر من الأهمية - على المجتمع بكافة فئاته، وعلى المجتمع الأهلي على وجه الخصوص. مسئولية وطنية تحتم المشاركة الإيجابية الفاعلة والبناءة من أجل صالح الوطن في حاضره ومستقبله.

إن ما شهدته الساحة السياسية من ردود فعل حول هذا التعديل، وما طرحته مختلف القوى من آراء وتوجهات حوله، إنما يمثل بداية لمرحلة جديدة من حوار وطني مسئول، يتوخى صالح الوطن.. حوار ينبع وتتحدد معالمه من أرض مصر ورؤى أبنائها، ويستهدف تفعيل هذا التحول غير المسبوق بموضوعية وتجرد، على مسار جديد يثري تجربتنا الديمقراطية ويستكملها، ويحصنها في ذات الوقت من الانزلاق إلى ما يمكن أن يحدث خللاً بالتوازنات الدقيقة، التي يتعين أن نأخذها جميعًا في الاعتبار، من أجل الحفاظ على استقرار وأمن وسلامة الوطن.

إن مسارعة الأحزاب السياسية بطرح اجتهاداتها حول ما طالبت به من تعديل دستوري، تنهض دليلاً على رغبتها الجادة في أن تكون شريكًا في دعم أسس الديمقراطية، وصياغة رؤى المستقبل نحو مزيد من ازدهار الحياة السياسية في مصر.

وسوف نظل داعمين لهذا الحوار الإيجابي البناء، كي نخلص سويا لأفضل السبل لتعزيز مسيرة الديمقراطية، في ظل نهج وطني خالص يحفظ المصالح العليا للوطن.

الإخوة والأخوات

إن تعديل المادة (٧٦) من الدستور يمثل تتويجًا لما بذلناه من جهود لتحقيق الإصلاح السياسي، كما يمثل مسارًا جديدًا تشقه الأجيال وتتوحد من خلاله إرادة أبناء الوطن. ولم

تقتصر تلك الجهود على ما بادرت به الدولة من توجهات وقرارات تعزز من مسيرة الديمقراطية، أو ما شاركت به الأحزاب من طرح لأفكارها ورؤاها في إطار الحوار الوطني المستمر، وإنما شارك فيها وآزرها المجتمع الأهلي المصري العريق، المتسعة قاعدته، والثابتة جذوره منذ ما يزيد على قرن من الزمان، والذي سنواصل العمل على أن نفتح أمامه المزيد من الآفاق الرحبة لطرح رؤاه والنهوض بدوره، انطلاقا من اقتناعنا بأهمية إسهاماته وعطائه.

وسيشهد مؤتمركم هذا عرضًا لنماذج أخرى متفردة وناجحة، لتجارب المجتمع المدني ومبادراته، وجمعياته الأهلية وعطائها، من أجل الإسهام في جهود الإصلاح في مختلف المجالات في مصر والعالم العربي.

وإنني على ثقة في أن المجتمع الأهلي قادر على مواصلة الاضطلاع بدوره المحوري، والقيام بواجبه القومي، من أجل المضي قدمًا نحو مزيد من التحديث والتطوير والإصلاح لمجتمعنا العربي.

كما أنني على ثقة في أن مجتمعنا العربي بكل ما يمتلكه من قدرات وإمكانات، لقادر على مواكبة ما يشهده عالمنا من متغيرات، ومواجهة كل ما يطرحه من تحديات، والاستفادة مما ينطوي عليه ركب التطور من فرص ومميزات، تتيح له تحقيق أهدافه وطموحاته في حاضره وفي مستقبله.

أتمنى لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق، والله يوفقنا جميعاً لكل ما فيه الخير لأمتنا وشعوبنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقدمة

إذا كان الطابع الأساسيّ للمعرفة اليوم هو التراكم المولّد لطاقة الإبداع، فإن الأحداث الفكرية والثقافية تكتسب أهميتها من قدرتها على تشكيل ذاكرة موضوعية، تختزن التجارب الفعالة، وتستخلص مقوماتها وعصارة الخبرة الناجمة عنها، لا من قبيل التوثيق فحسب- مع أنه هدف عزيز في حد ذاته- ولكن على سبيل حفز الإرادة الجماعية على مواصلة الجهد، لتحقيق الغايات النبيلة الكبرى، انطلاقاً من تصعيد الخطوات السابقة وإدراجها في منظومة تتحرك في سبيل الإنجازات القادمة.

وربما كانت دينامية الإصلاح التي أسهمت مكتبة الإسكندرية في إدارة عجلتها، منذ مؤتمرها الأول الذي رسم الرؤية وحدد خطوات التنفيذ في مارس ٢٠٠٤، وأسفر عن وثيقة الإسكندرية التاريخية، ربما كانت هذه الدينامية تتميز عن غيرها بمحافظتها على إيقاع منتظم ومتواصل، تجسد في عدد كبير من المؤتمرات النوعية المتصلة بقضايا الإصلاح في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجاء المؤتمر الثاني للإصلاح في مارس ٢٠٠٥ واضعًا نصب عينيه ضرورة دراسة التجارب الناجحة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني على امتداد العالم العربي، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا بالنقاش الحر الموسع حول القضايا الأساسية التي انطلقت فيها التجارب الناجحة ولا تزال تتوالى في أفقها الواعد الذي يؤكد على وعي مؤسسات المجتمع ومنظماته بأهمية الإصلاح وحتميته كما يؤكد على مسئولية المجتمع في ضرورة مواصلة العمل وحتى يتحقق تنفيذ الإصلاح وذلك من منطلق حقيقة بسيطة لكنها باهرة وباعثة على مضاعفة الأمل، وهي أن

مبادرات مؤسسات المجتمع المدني قادرة على إنجاز خطوات ملموسة في طريق الإصلاح، لأن حركة المجتمع المدني تتشكل في تيارات عميقة، تتضاعف سرعتها مع الريح المواتية، ولكنها قد تبطئ من حركتها في بعض الظروف التي لا تستطيع إيقافها في كل الأحوال.

كانت الفكرة الجوهرية الكامنة حول مفهوم «التجارب الناجحة» أن النجاح ينتشر بالعدوى، مثلما يتحسن السلوك بالقدوة والمثل العليا، وكذلك من الإيمان العميق بأن المستقبل الأجمل لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات الخلاقة والاجتهادات الأصيلة والعمل الدءوب، والنظر في الإنجازات التي تدفع إلى إعادة النظر في القضايا التي لا تزال قائمة والعقبات التي لا تزال تعرقل المسار، وذلك من خلال النظر إلى المقترحات والإنجازات الناجحة التي يمكن أن تسهم في تذليل العقبات، والانطلاق الخلاق صوب المستقبل الذي نحلم به لأمتنا العربية، وذلك انطلاقًا من أن حركات الإصلاح التاريخية التي غيرت مسارات الأمم في مختلف المجتمعات، قد بدأتها دوائر صغيرة من المزودين بطاقة الإيمان بأهدافهم والإصرار على تنفيذها، وأنها سرعان ما اتسعت بالعزيمة والمثابرة والإخلاص، فأصبحت قادرة على تشكيل موجات متنامية تصنع تياراً عاماً يغير من حركة المجتمع ويوجه تاريخه، استطاعت أن تجعل من الأحلام الصغيرة أحداثاً كبيرة على أرض الواقع المتعطش للتحديث والتغيير. ولم تكتف بانتظار ما تجود به الأيام لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها المشروعة.

ولأن عملية جمع التجارب الناجحة في إطار واحد كانت في هذا المؤتمر جديدة غير مسبوقة، فإننا نعتقد أن ما عرض فيه لا يمكن أن يمثل استقصاءً كاملاً ولا إحاطة شاملة لكل ما تم ويتم بذله من جهود منظمة، مما يجعلها مجرد نماذج دالة على مئات غيرها لم يتح لها أن تتواصل معنا، ونحن ننتهز هذه الفرصة لندعوها إلى مشاركتنا هذا الجهد المحفز، لمعالجة قضايا الإصلاح المتشعبة والمتشابكة، سواء كانت ذات طابع سياسي واضح - مثل السلام والمشاركة السياسية، والديمقراطية وحقوق الإنسان - أم كانت ذات صبغة اقتصادية - مثل عمالة الشباب، والتنمية الشاملة، والمستدامة، والبيئة والمياه والقروض الصغيرة- أم تدور في الفلك الاجتماعي مثل

التعليم وتمكين المرأة، والتكافل الاجتماعي والصحة - أم تتصل بالنسق الثقافي الذي يكمن خلف كل هذه القضايا، ويوجه ثقافة المجتمع في سلوكه وآدابه وفنونه والتي تتداخل وتتفاعل لأنها مرتبطة بطبيعة أنشطة المجتمع المدني وشواغله الرئيسية، فكلها ترتبط بالسعي نحو رقي الإنسان المادي والمعنوي، والوصول به إلى درجة عالية من الوعي بحقوقه والقدرة على أداء واجباته، في ظل مجتمع عربي متحضر، يشبع حاجات أبنائه ويشرع أمامهم أبواب المستقبل الواعد. وكذلك على اعتبارها قضايا متكاملة يؤكد النظر إليها ومناقشتها رؤية جديدة لنوع من المحفزات الفكرية التي تدفع الأذهان من خلال التفكير بها إلى الإضافة التي تكتمل بالتأكيد من خلال الحوار المتصل وصياغة أفكار إصلاحية تهتم بالتيارات المتعددة المتباينة التي تؤكد بحوارها الصحي المقترح ثراء التنوع الخلاق لثقافة الإصلاح، والتي من المؤكد أنها تكتسب يومًا بعد يوم أرضاً جديدة.

وإذا كانت وتيرة الإصلاحات التي تتولاها مؤسسات المجتمع المدني لا تؤدي غالباً إلى طفرة كبيرة أو قفزات مفاجئة، فإنها في مقابل ذلك غير قابلة للانتكاس أو التوقف، لأنها نابعة من إرادة جماعية قادرة على فرض نتائجها وتجاوز صعوباتها بقدر ما تتكاثف وتتوالد وتصبح قادرة على تحديد مسارها، وتبديد حالات اليأس والركود، وحينئذ تبرز أدبيات هذه التجارب باعتبارها علامة على فاعليتها المتجددة.

إن الأمل معقود- في عرض هذا الكتاب - على أن تزداد الثقة في فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، من خلال عرض التجارب الناجحة والتي تحقق من خلالها الكثير من المنجزات بسبب التعاون والمشاركة وعمل الفريق، وروح الإبداع والمبادرة، التي تتميز بها ثقافة وعمل المجتمع المدني.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني تقدمت إلى منتدى الإصلاح العربي بمائة وعشر تجارب من ست عشرة دولة عربية، وكلها تتسم بالجدية والقدرة على العطاء والتأثير، وعدد كبير منها حقق تغييرًا فعليًا في مجتمعه. وكذلك منها من استطاع بناء مجتمع جديد تم فيه

مراعاة المقومات البيئية والثقافة والتي تحقق فيها أيضًا نموذج للتعاون البناء بين المجتمع المدني والهيئات التنفيذية والتي تضافرت فيها الجهود من أجل تحقيق الهدف المشترك، وبالطبع لم يكن من السهل أو المستطاع إدراج كل هذه التجارب في هذا الكتاب ولكن تم عرض بعض النماذج منها، والتي تركزت على القضايا الملحة في مشروع الإصلاح، التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة.

خاصة لأن منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية قد أصبح بوتقة للفكر الإصلاحي، ومختبراً نشطاً لتجاربه الناجحة من خلال أنشطته ووثائقه، والتي نأمل أن تكون ذاكرة حية للإصلاح، من خلال عرض التجارب الإصلاحية في شكل كتاب مركز، مثلما فعلت مع المؤتمر الأول، ليتأمل القارئ أبعاده ودلالته ونتائجه.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

عمالة الشباب



مقدمة عامة

تعتبر عمالة الشباب من الموضوعات التي تحرص الدول العربية على التعامل معها في الوقت الحالي حيث إن البطالة تعد تهديداً للاستقرار السياسي، ومعوقاً للنمو الاقتصادي ولفرص التقدم، ورغم هذا فإنها مازالت تحتاج لاهتمام أكبر بكثير مما هو متاح حالياً في كل العالم العربي، لأن عدم النجاح في معالجة أزمة عمالة الشباب، كان من أهم أسباب ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية في مجتمعاتنا وذلك مثل العنف والمخدرات والتهريب والدعارة ...إلخ، وهى المشكلات التي تتولد من عدم القدرة على توظيف طاقة الشباب وحيويته في مسارات إيجابية تفيد الناس وتفيده.

يضاف إلى هذا أن غالبية سكان المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث من الشباب، على عكس المجتمعات الأوربية، وهم الفئة التي تشكل قاعدة الإنتاج والتنمية.

ولأهمية هذا الموضوع فقد تناولته وثائق مختلفة صدرت عن مكتبة الإسكندرية، من أهمها وثيقة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤، المبنية على نتائج مؤتمر الإصلاح العربي الأول، وكتاب العمالة والتنمية الصادر عن المكتبة في ٢٠٠٤، كتقرير شامل عن مؤتمر عمالة الشباب الذي عقد في مكتبة الإسكندرية، وورقة عمل عمالة الشباب التي وزعت أثناء المؤتمر الأول، وورقة عمل الشباب والتنمية الاقتصادية التي طرحت في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث في فبراير ٢٠٠٥، وهى الوثائق التي حاولت صياغة رؤية تفصيلية حول الوضع الراهن لقضية عمالة الشباب والسياسات والإجراءات المقترحة، وأشارت إلى أن الوضع الراهن لقضية البطالة

في مجتمعاتنا العربية يتصف بارتفاع معدلاتها بأعلى من متوسطات الدول النامية وتركزها بين الشباب والإناث، كما تبلغ أعلى نسبة لها بين الفقراء، بالإضافة إلى وجود فجوة كمية ونوعية بين قوة العمل المتوفرة وفرص العمل المتاحة.

أسباب ظاهرة البطالة وزيادة معدلاتها

هناك عدة أسباب تكمن وراء ظاهرة البطالة وزيادة معدلاتها في مجتمعاتنا العربية، حيث يتعلق بعضها بزيادة الطلب على العمل، وبزيادة أعداد السكان، ودخول أعداد متزايدة لسوق العمل، ويتعلق بعضها الآخر بعدم نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى، وإنشاء مشروعات كثيفة العمل، تسمح بامتصاص تلك العمالة التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل، وبالتالي برز ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة جديدة وكافية.

ويذكر أيضاً من ضمن أسباب ارتفاع معدلات البطالة تدهور نوعية العمالة المتوفرة من حيث انخفاض مستوى التعليم والتدريب والتأهيل، بحيث أصبحت العمالة المتوفرة غير صالحة لاحتياجات سوق العمل، وهى المشكلة التي زاد من حدتها التطور المعرفي والتكنولوجي العالمي السريع، والذي لم يواكبه تطور مواز لمهارات الشباب العربي.

يجب هنا ألا نتجاهل بعض الأسباب ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والإداري، والتي تسهم في استفحال ظاهرة البطالة بدرجات مختلفة، مثل اعتماد الشباب على الدولة في نموهم الاقتصادي، أو تفضيلهم للأعمال المكتبية، أو لأعمال بعينها على أخرى، ونظرتهم الدونية للحرف والمهن الفنية، وكذلك قواعد شغل الوظائف التي تعتمد على الأقدمية وسنوات الخبرة، وليس على الكفاءة ونوع الخبرة. وهي قواعد لا تزال تحرم الشباب الكثير من فرص العمل، وأخيراً ضعف ثقافة المسئولية المجتمعية عند قطاع الأعمال.

كل هذه الأسباب تتفاعل مع ضعف المساندة الفعلية للمبادرات الاقتصادية للشباب، وعدم توافر رأس المال والدعم الفني لبدء مشروعات صغيرة، ووجود كثير من العقبات التشريعية

والتطبيقية، مما يجعل ظاهرة البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهو ما يؤثر في آثارها ونتائجها على المجتمع، التي يأتي في مقدمتها إعادة تغذية الركود الاقتصادي وانتشار روح اليأس والانطواء، وزيادة معدلات الجريمة والإدمان بين الشباب ،وفقدانهم الثقة في النظم الحاكمة، وزيادة نزعات التطرف الفكري والسياسي، تعبيراً عن حالة الإحباط التي يحيونها .

وبالرغم من كل هذه التحديات هناك عوامل يمكننا الاستعانة بها، ومن أهمها وجود مساحة من الانفتاح في تعامل الحكومات مع أي جهود رامية للتنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة. وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني، بجانب وجود توجه عام لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وتشجيع الحكومات لمناخ الاستثمار، وهى الإمكانيات والفرص التي تتيح إمكانية التعامل مع مشكلة البطالة، من خلال حزمة من السياسات والبرامج التي تقوم على:

١- الاستثمار والتوزيع الأمثل للعنصر البشري، فهناك بلدان لديها فائض سكاني وأخرى لديها نقص، وفي الحالتين تشكل هاتان الظاهرتان معوقاً لتحقيق الأهداف التنموية، لذلك يجب وضع سياسات سكانية واضحة المعالم تقوم على الاستثمار والتوزيع الأمثل للعنصر البشري، وترشيد السياسات التي تؤثر على التدفقات البشرية، ومراجعة السياسات الحالية والخاصة بالتعليم والتدريب والهجرة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على توزيع العنصر البشري في العالم العربي. وذلك حتى تصبح حركة تنقل العمالة عاملا، يوفر الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية. ويجب أن نأخذ في الحسبان هنا ظاهرة العمالة الوافدة للعالم العربي من بلدان آسيوية وتأثيرها على حركة العمالة العربية، وأن نتدارس كيفية التعامل معها. كل هذا يتطلب تنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم انتقال العمالة العربية، وتوصيف ظروف العمل ومدده الزمنية في الدول المستقبلة، وتحديد مسئولية الدول

المرسلة، في التحقق من مهارات العمالة التي ترسلها، وإعداد برامج لتأهيلهم للالتحاق بالأسواق الأجنبية، وفقا لاتفاقيات ومعايير محددة.

٢- تأسيس شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتعامل مع ظاهرة البطالة، والتخطيط لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وتدريب الشباب في مواقع الإنتاج والخدمات، وكذلك نشر الوعي بين قطاع الأعمال عن مفهوم المسئولية المجتمعية، ودور الشباب تجاه المجتمع وحقوقه المترتبة على هذا الدور، وتشجيع القطاع غير الحكومي، وتنشيط العمل الأهلي لخلق فرص عمل للشباب. ويضاف إلى ذلك ضرورة تشكيل لجان للعمالة بالجمعيات الأهلية تتركز أعمالها على مشكلة البطالة، ومساعدة الشباب في إيجاد فرص للعمل وتسويق مهاراتهم، وهو ما يتطلب التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار، وإزالتها أمام المستثمر العربي والأجنبي، ومعاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.

٣-تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتكافئة في قوة العمل الوطنية، لدفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا يمكن أن تنمو المجتمعات بدون مشاركة نصفها مشاركة تامة، وحيث تشكل بطالة الإناث نسبة عالية من معدلات البطالة في العالم العربي.

٤- الاهتمام بالزراعة لتوفير فرص عمل للشباب، وتوجيه الشباب لهذه الحرفة التي تباعد عنها الكثيرون.

٥- تنمية مهارات العمل الحر وتشجيع التوظيف الذاتي، ونشر ثقافة تسويق المهارات الذاتية عند الشباب، وهي الثقافة التي قد يدعمها إنشاء موقع على الإنترنت، يعرض مهارات الباحثين عن عمل وتخصصاتهم، وموقع آخر للشركات والجهات، تعرض به فرص العمل المتاحة.

٦- تطوير التعليم وربطه بسوق العمل، من خلال تطوير المناهج الدراسية وتنقيتها من الأفكار والحشو الزائد، كذلك ضرورة دراسة الاحتياجات في سوق العمل دراسة

علمية، وتحديد أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم، بناء على أساس الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، والتوسع في تقديم المهارات المطلوبة لسوق العمل، كما يجب الاهتمام بإعداد المعلم القادر على تلبية التوقعات المعاصرة من العملية التعليمية، والاهتمام بالتعليم الفني وجودته، وارتباطه بسوق العمل، وتأصيل فكر التعليم المستمر مدى الحياة.

٧- تغيير الثقافات السائدة بين الشباب، خصوصاً تلك التي ترسّخ الاعتماد على الحكومات في توفير فرص العمل، ونشر ثقافة العمل الحر، والخروج للعمل في الأماكن البعيدة والنائية، حيث توجد الخدمات المختلفة والمرافق.

٨- تهيئة المناخ المساند لازدهار المشروعات الصغيرة، وتوفير رؤوس الأموال الداعمة للاستثمار، وتيسير الاقتراض من مختلف الجهات، بما فيها منظمات المجتمع المدني للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير العون الفني لهم في إجراء دراسات الجدوى، واختيار المنتج وتحقيق جودته وتسويقه وتصديره، وكذلك نشر ثقافة الاستثمار بين الشباب، وهو ما يدعمه إنشاء مراكز معلومات وقواعد بيانات، تتضمن البيانات الاقتصادية التي يحتاج إليها الشباب، لاتخاذ قراراتهم بشأن المشروعات التي ينوون العمل فيها.

٩- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتوفير الحماية للملكية الفكرية لاجتذاب عدد أكبر من الشباب تجاه الإبداع، وحصر النماذج الناجحة والاستفادة منها.

١٠- تبني سياسات متكاملة لرفع معدلات النمو الاقتصادي بما لا يقل عن ٦٪ إلى ٧٪ في المتوسط في السنوات العشر القادمة.

١١- ضرورة الاهتمام بتنظيم القطاع غير الرسمي وحل مشكلاته، فهناك شريحة كبيرة من الشباب لا تنتظر انتهاء دراستها الجامعية وتبدأ في العمل، وتستمر فيه حتى وهي

تدرس وتشكل جزءاً من قوة العمل في القطاع غير الرسمي، والذي يمكن أن يستوعب عمل أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل من الشباب، لكن القطاع غير الرسمي أو غير المنظم يعاني أيضاً من العديد من المشكلات المرتبطة ببنيته وبتنظيمه وتمويله، والتي تحد من مبادرات الشباب على تنفيذ المشروعات المتناهية الصغر، والتي يجب التدخل لحلها.

١٢- تأكيد دور الإعلام والمؤسسات العلمية والتعليمية في تنفيذ المبادرات المختلفة.

وإذا كانت سلسلة المؤتمرات والندوات التي اهتمت بقضية عمالة الشباب والبطالة، وتبنتها مكتبة الإسكندرية منذ مؤتمر الإصلاح الأول، قد اهتمت بالبحث عن الأسباب والسعي، لوضع تصورات ورؤى لمواجهة قضية عمالة الشباب، والتي هي جوهر عملية تحقق ذواتهم، فالإنسان بدون عمل يفقد جزءًا هامًّا من إنسانيته.

وقد اهتم مؤتمر الإصلاح الثاني بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة، التي سعت للتصدي لجوانب مختلفة من ظاهرة البطالة ومناقشتها، وهو ما يعد نقلة جديدة في ثقافتنا العربية السائدة التي تركز على السلبيات، نقلة تسعى لبعث روح الأمل والتفاؤل، وتؤكد على أن هناك ما يمكن عمله وأن هناك ما يستحق أن يعمل، وتعطي دفعة للأجيال الجديدة، وهى التجارب التي تم تناولها بحثاً عن أسباب ومؤشرات النجاح أو العقبات وكيفية التغلب عليها، وذلك لاستنباط أهم الدروس المستفادة والتي يمكن البناء عليها ،وقد قدمت للمؤتمر ست تجارب من أربع دول عربية هي الجمهورية التونسية ، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمغرب، وحاول كل منها التعامل مع أحد جوانب ظاهرة البطالة، وفيما يلي عرض لهذه التجارب المختلفة:

الجمهورية التونسية قدمت تجربتين

١- تجربة المكتبة والمصايف بسوسة

وهى منطقة ساحلية تقع في شمال الساحل التونسي على بعد ١٦٠ كيلو متراً من تونس العاصمة. وبالتعاون مع خمس عشرة جمعية ومنظمة من تسعة بلدان أوروبية ومتوسطية أوروبية

تم بناء أحد عشر مشروع تبادل شبابي بين بلدان أوربية ومتوسطية في سنة ٢٠٠٥، وهو المشروع الذي ساعد على خلق فرص عمل في الداخل، كما فتح مجالاً للمشاركات العالمية.

٢- تجربة جمعية «أطلس للتنمية الذاتية والتضامن»

استهدفت الجمعية خلال مبادرتها المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة، على أن يتم هذا بمشاركة هذه الفئات في تحسين ظروف حياتها حتى تتمكن من الاعتماد على ذاتها، وقد وضعت الجمعية في اعتبارها التوجهات الوطنية في مبادرتها، بحيث يتحقق قدر من المشاركة والتعاون بين المؤسسات الوطنية(الحكومية) والعمل التنموي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وتقوم الجمعية بدعم خطط الدولة في تحسين المسكن، وإضاءة الطرق، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

قدمت الكويت تجربة جمعية «إعادة هيكلة القوة العاملة»

وهي تقوم على تأسيس حاضنة لأفكار المشاريع الخاصة بدعم الشباب، من خريجي بعض المؤسسات التعليمية التي يوجد بها جانب فني وتطبيقي، وقد وفرت الجمعية لكل شاب لديه فكرة مشروع دراسات الجدوى ودراسة السوق، وكل ما يحتاج إليه في مشروعه، ثم تقوم الجمعية بربط المشروع بهيئة أو مؤسسة (سواء أكانت حكومية، أو قطاعاً خاصاً، أو مؤسسة أكاديمية لرعايته إلى أن يستطيع المشروع أن يستقل بذاته، وقد بدأت الجمعية نشاطها من سنة ١٩٩٧، وتسعى إلى نقل الفكرة إلى جميع الدول العربية، ويوجد تعاون مع عدد من جمعيات رجال الأعمال في هذا المجال. وكما يبدو من التجربة الكويتية، فإنها ركزت على دعم القطاع غير الرسمي، كما أنها تستهدف الشباب الجامعي وما قبل الجامعي، وتحقق التجربة قدراً من الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي خلال دراسات السوق والجدوى، بالإضافة إلى تحقيق قدر من الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص. فالمؤسسات الحكومية تستضيف مشاريع الجمعية وتدعمها، وكذلك بعض مؤسسات القطاع الخاص، وهو ما يشير إلى درجة كبيرة من التنظيم الإداري الجيد والمتطور.

قدمت مصر تجارب رائدة ومتميزة لتصدى منظمات المجتمع المدني لمشكلة البطالة لعل أبرزها :

١- تجربة جمعية «رجال أعمال الإسكندرية»

التي تعد من أنجح المشاريع على مستوى مصر والشرق الأوسط، وتقوم التجربة على تنمية المنشأة الصغيرة والحرفية، من خلال تغطية التمويل اللازم للحرفي الصغير في الوقت والمكان وبالطريقة التي توفر احتياجاته، وكسر الحاجز الموجود بين الحرفيين والبنوك، خاصة الفئة التي تخاف من التعامل مع البنوك، وذلك لعدم خبرتهم بهذا الجانب، وبجانب فرص التمويل تقوم الجمعية بتهيئة فرص التدريب والمساعدات غير المالية، كالتسويق وضبط الخامات والعمليات الإدارية وخلافه، والتجربة قائمة على تحقيق نتائج مباشرة يلمسها المستفيد بعد تعامله مع الجمعية. ورغم أن الجمعية تعطي المستفيد التمويل اللازم، إلا أنها لا تترك له تحديد الطريقة التي يدفع بها أصل التمويل أو أصل القرض وفوائده، وتحصل الجمعية على القرض والفوائد الخاصة به، من خلال جهاز متخصص مع العملاء، ونسبة استرداد القروض وفوائدها تصل إلى ٩٩٪، وهى نسبة لا تتحقق في البنوك أو أي قطاع تمويلي آخر، لعدم وجود المتابعة اليومية الشخصية للعميل. ويعود نجاح المشروع إلى الفلسفة التي يقوم عليها، والتي تعمل على توفير رأس المال الذي يحتاجه الحرفي ، كي يبدأ نشاطه في الوقت الذي يريده، وهو ما يعني أنه يكلف إنتاجه بسعر السوق، ويتعامل بالتالي مع الأسعار الحقيقية، ورغم أنه يدفع سعر فائدة على القرض، إلا أنه أقل بكثير مما يدفعه الحرفي لتاجر الجملة عند حصوله على المواد الخام بالأجل، وهو ما يساعد على كسر رهبة الحرفي من التعامل مع البنك، كما أن الخدمات المصاحبة التي تقدم للحرفي المتعامل مع الجمعية، مثل الخدمات التسويقية، والتدريب على مسك الدفاتر، والتدريب على تنظيم أعماله الداخلية، وملاصقة فرد الجمعية للعميل، يساعده على تسديد أقساط القرض عندما يحصل على الدخل الذي يخصه. والمشروع بدعمه للنشاط الحرفي، يسهم بشكل مباشر في مواجهة ظاهرة البطالة، فالمجتمع المصري لا يعاني من بطالة الحرفيين، بل على العكس فإنه يعاني من نقصهم، وأي رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة عمالة الشباب يجب

أن تهتم أكثر بالتدريب التحويلي، فكلية الهندسة تخرج سنوياً ثلاثة آلاف مهندس يقابلهم ثلاثة أو أربعة خراطين من مدارس فنية، وعلى الرغم من ذلك فإن دعم المشاريع الصغيرة القائمة للحرفيين لن يسهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة، فالنظام التعليمي يلقي سنوياً بأعداد ضخمة من الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل، وإعادة الاعتبار لقيمة العمل الحرفي مع التدريب التحويلي يمكن أن يسهم جزئياً في حل المشكلة، بحيث يتاح لخريج كلية الهندسة أن يفتح ورشة، وأن يعمل فيها كحرفي ولكن في سياق مختلف. فكثير من الناس يمتلكون مهاراتهم ولكن لا يمتلكون أماكن لممارسة هذه المهارات أو حتى يستطيعون تسويق مهارتها. ويمكن هنا لبعض مؤسسات المجتمع المدني إذا حصلت على التمويل اللازم أن تلعب دوراً تنظيمياً سواء في إقراض وتمويل صغار الحرفيين أو أصحاب المهارات، وتنمية المهارات والوصول بها إلى أفضل مستوى ممكن، بحيث يسمح بممارسة حرفة ما أو بعملها كوسيط بين المجتمع - الذي تحتاج مؤسساته أو أفراده هذه الخدمات - وبين من يقدمها. هذه العملية التنظيمية بمستوياتها المختلفة، يمكن أن تسهم في خلق فرص العمل للشباب، وإعادة التأهيل والتدريب ورفع مستوى الحرف، ومواجهة مغالاة بعض الحرفيين في أسعارهم، وأخيراً إيجاد مصادر غير تقليدية لتمويل الجمعيات، إذا حصلت على نسبة محدودة لقاء عملها كوسيط للتشغيل.

وهكذا تبرز تجربة جمعية رجال الأعمال الإسكندرية العديد من نقاط التميز، لعل أبرزها التعامل المباشر مع قطاع هام في بنية الاقتصاد المصري، الذي يعانى الكثير من المشاكل، كما أن أفق التجربة يخدم بشكل عام الصناعة في مصر، ويعلي من قيمة العمل الخاص والحرفي، ويخرج من الإطار الضيق الذي يركز على المشروعات الصغيرة وينقله إلى الصناعة، وذلك من خلال الاهتمام بالصناعات الصغيرة وليس المشروعات فقط، التي يعقد عليها الأمل كقاعدة للتطور الصناعي ، كما تتميز التجربة بتنوع الخدمات المقدمة، وتنوع الفئات المستهدفة.

٢- وهناك تجربة مصرية أخرى خاصة **بجمعية «تنمية القدرات التصديرية لسيدات الأعمال بالإسكندرية»**، وتدور أهداف الجمعية حول تشجيع السيدات صاحبات المشاريع

الصغيرة على التصدير، وقد تم تحقيق هذه الأهداف عن طريق عدة أنشطة، منها التوعية والندوات والاتصال بوزارة التجارة الخارجية، وقد تبنت الجمعية بمساندة مركز خدمات المنظمات غير الحكومية مشروعاً استهدف تنمية الثقافة والقدرات التصديرية لعضوات الجمعية أنفسهن، ثم انتقلوا إلى أصحاب المشروعات الصغيرة، الذين خاضت الجمعية معهم حملة تدعو إلى دعم مبادئ الثقة والشفافية، وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة أنشطة وزارة التجارة الخارجية، بحيث يصبح من حق صاحبات المشاريع الصغيرة الاطلاع على القوانين وما تستهدفه. وفى محاولة من الجمعية لمد خدماتها التطوعية خارج نطاق محافظة الإسكندرية، مدت يد الدعم والمساندة إلى إحدى الجمعيات التي تهتم بدعم المصدر الصغير، وقامت الجمعية كذلك- مع مشروع الأسر المنتجة في محافظة مرسى مطروح - بحملة لتشجيع السيدات على تصدير المنتجات الحرفية أو السلع التي تتميز بها البيئة الصحراوية في مطروح، مثل التمر وزيت الزيتون، وتم حصر كافة المنتجات الحرفية التقليدية التي تجد إقبالاً من السائحين والزائرين لمدينة مرسى مطروح، بالإضافة إلى ما يتوافر بها من منتجات الأعشاب الطبية وأرقى أنواع زيت الزيتون المصري، ثم تم توجيه الدعوة إلى كافة خريجات الجامعة بمدينة مرسى مطروح، ومحاولة بث روح العمل الحر فيهن وتوجيههن إلى التسلح بمجموعة المهارات اللازمة لمزاولة نشاط التصدير، كذلك تم دعوة جميع المسئولين بمدينة مرسى مطروح لدعم محاولة البدء في خلق جيل جديد من المصدرين، يعمل على ترويج منتجات مرسى مطروح، وسعت الجمعية إلى بناء قدراتها الذاتية، حتى يمكنها الاستمرار في مثل هذه المشروعات، حتى بعد انتهاء المنح الدولية المقدمة لها. وتشير التجربة إلى جانب أخر يمكن أن يسهم في مواجهة مشكلة البطالة، وهو المتعلق بإنشاء مشروعات إنتاج وتصدير منتجات الصناعات التقليدية، التي قد لا تحتاج لتمويل ضخم أو تكنولوجية متقدمة، بالإضافة لامتلاك الخبرة والتميز في إنتاجها.

٣- تجربة أخرى من مصر تسير في نفس السياق وهى تجربة **رابطة «المغتربين العائدين بمصر»**، حيث الاهتمام والتركيز على مشروع توشكي، وتنظم الرابطة سنويا في شهر يناير ومنذ عام ٢٠٠٤ مؤتمراً عن توشكى، بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري، وموضوع العمالة يرتبط

إلى حد كبير باهتمام الجمعية بمشروع توشكي حيث تعتبر منطقة توشكي هي أمل الشباب في الخروج، من الوادي الضيق، وإيجاد فرصة عمل، والبعد عن المدن المكدسة التي تعاني من التلوث ومشكلات أخرى عديدة، فالمشروع سوف يتيح استصلاح وزراعة ٥٤٠ ألف فدان حتى عام ٢٠١٧، وقد قسمتها الدولة بين شركة المملكة للتنمية الزراعية (١٠٠ ألف فدان)، وشركة التجارة القابضة مع شركات أخرى(١٢٠ ألف فدان)، وشركة الاستصلاح الزراعي ٢٠ ألف ...إلخ، ومن ضمن ما تم تخصيصه ٦٠ ألف فدان لشباب الخريجين وصغار المزارعين، وعند مقارنة الأهداف الطموحة التي خطط لتحقيقها حتى عام ٢٠١٧ بزراعة ٥٤٠ ألف فدان، والإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، والتي لم تتجاوز زراعة ١٢,٥ ألف فدان مع المبالغة، أي ما يعادل ٢٪ تقريباً، سنجد أن هناك فجوة كبيرة، كذلك الأمر بالنسبة لتوطين السكان، فقد كان المأمول أن يصل سكان توشكي بحلول عام ٢٠١٧ إلى عشرة ملايين نسمة على أقل تقدير، بينما نجد حتى الآن توشكي خالية من السكان، وعملية الزراعة فيها يقوم بها أفراد يسكنون في أبو سمبل ويذهبون إليها يومياً، وللحكم على حجم هذه العمالة سنجد أن أبو سمبل المدينة التي تغذي توشكي سكانياً، ولا يتجاوز عدد سكانها حالياً ١٠ آلاف نسمة، أما بالنسبة لفرص العمل على مستوى الأهداف فقد كان أقل تقدير مئات الآلاف من فرص العمل، تصل إلى نصف مليون بحلول سنة ٢٠١٧، وحتى الآن نجد الذين يعملون لا يتجاوز عددهم خمسة آلاف، يعني نسبة ١٪. هذه الفجوة الكبيرة بين الأهداف والإنجازات سببها أن المشروع في الواقع مشروع مستقبلي للأجيال القادمة ولا ينتظر أن يؤتى ثماره قبل سنة ٢٠١٧، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هل يجب الانتظار لسنة ٢٠١٧ حتى نحصد هذه الثمار؟ أم يمكن أن يكون هناك تقدم تدريجي يمكن رصده عاماً بعد آخر؟ وإذا عدنا للشباب وهم الفئة المستهدفة، يجب أن يكون هناك جدول زمني يشير إلى عدد فرص العمل التي سوف يوفرها المشروع سنوياً، وتخصص هذه الفرص، هذا في حد ذاته مؤشر على التقدم والإنجاز يمكننا من المتابعة والتقييم، خاصة أن هناك جهداً كبيراً يبذل في عمل البنية الأساسية، وذلك مثل حفر ١٧٠من الآبار الجوفية، وبناء المؤسسات الخدمية، ومد خطوط الكهرباء، بجانب إنشاء الرافعة

العملاقة التي تكلفت ملياراً ونصف مليار جنيه، وإلى آخره. وقد نجح المشروع حتى الآن على المستوى التجريبي، فهناك مزارع تجريبية في حدود ٢٠٠٠ فدان تم التصدير منها لأوروبا وبكميات قليلة. وبالرغم من نجاح المشروع على المستوى التجريبي، إلا أن اتساعه يجب أن يعالج أيضاً الجوانب الاجتماعية والسيكولوجية، التي يجب أن تعطيها الدولة اهتمامًا خاصًا، ففي دراسة تمت على عينة من الشباب العاطل الذي يبحث عن فرصة عمل في مدينة القاهرة والإسكندرية وبعض مدن الدلتا والصعيد، أشارت نسبة ضئيلة جداً تكاد تصل إلى الصفر من شباب القاهرة والإسكندرية إلى قبولها الحصول على فرصة عمل في توشكي، أما الغالبية الكاسحة فقد رفضوا ترك مدنهم والعمل هناك لبعد المسافة، إلا أن هذه النسبة ترتفع في محافظات الشرقية والغربية والدقهلية ووصلت إلى ١٨٪ و٢١٪، وذلك بين العاطلين فقط، وهو ما يشير إلى وجود عوامل نفسية واجتماعية لا تشجع على الانتقال لهذه المجتمعات الجديدة، وربما يعود هذا إلى أن أقاصي الصعيد تاريخياً كانت هي المنفى الذي يرسل إليه الموظف المعاقَب، وهو معتقد مازال يؤثر إلى حد ما في الثقافة السائدة، بجانب عوامل اجتماعية ونفسية أخرى، ترتبط بما يسمى بالنزعة العائلية أو الارتباط بالعائلة مقابل النزعة الفردية. وهناك دراسة قدمها Echo Vile في مؤتمر توشكي ٢٠٠٥ عن الهجرة الجماعية لأشخاص متقاربين في المهنة والسن والثقافة، يبلغ عددهم ٥٠٠ إلى ٨٠٠ شخص مع زوجاتهم، هذا العدد يجعلهم مجتمعًا متقاربًا لا يشعرون فيه بغربة، وذلك لقوة العلاقات التي تنشأ بينهم، فيتغلبون بها على نزعة الالتصاق بالعائلة. وعند الحديث عن عمالة الشباب لا يمكن أن نتجاهل أهمية مشروع توشكي بالإضافة إلى ذلك التنمية في سيناء والتنمية في المناطق الزراعية في مرسى مطروح وسيوة، وهناك العديد من الجهات الأخرى، ولكن توشكي تستحق اهتمامًا كبيرًا نظرًا للمساحات الكبيرة التي توجد فيها من أرض طيبة وزراعة ومياه، وتؤكد تجربة رابطة العائدين من الخارج في اهتمامها بمشروع توشكي على أهمية تشجيع الاستثمار والتوطن في المدن الجديدة كأحد أساليب مواجهة مشكلة البطالة بجانب إعطاء قدر أكبر من الاهتمام بالزراعة كحرفة من الضروري تمكين أجيال الشباب من مهارة العمل بها، لما تمتلكه مصر من ميزة نسبية في مجال الإنتاج الزراعي.

- **وفي مؤسسة «ساويرس للتنمية الاجتماعية»** وهي منظمة أهلية مصرية يتم فيها تقديم التمويل لمشروعات هدفها إيجاد فرص عمل للشباب، وذلك من خلال تقديم القروض وفرص التدريب على إدارة القرض وإقامة المشروعات الصغيرة، وعلى امتداد أربع سنوات استطاعت الجمعية تمويل ٣٢ برنامجاً تدريبيًا استفاد منه حوالي ٥ آلاف من الشباب.
- كما قدمت المغرب **تجربة «قافلة المجتمع المدني»** التي استهدفت لعدة سنوات مساعدة ودعم أصحاب الحرف اليدوية في الأرياف والصحراء، وهي الحرف التي أوشكت على الانقراض، والتعرف على المتميزين والموهوبين من شباب الحرفيين المهملين والمهمشين في الصحراء والأرياف وتقديم العون والمساعدة لهم، وامتد نشاط التجربة إلى زاجورا في أقصى جنوب المغرب على حدود الصحراء. وقد أسهمت التجربة في إنقاذ صناعة السجاد في مراكش من الاندثار، كما لعبت دوراً في تشجيع الشباب المغربي على إنشاء مكتبات متنقلة في الأرياف، والتجربة في اهتمامها بالحرف والصناعات التقليدية استطاعت أن تصل إلى أعماق الصحراء بالمغرب، كما أنها مست المهمشين في هذه المجتمعات.

وتشير التجارب السابقة إلى مدى الطاقات الكامنة في منظمات المجتمع المدني، وقدرتها على الإسهام في مواجهة مشكلة البطالة، وتنوع النتائج التي يمكن أن تحققها تبعاً لظروف كل تجربة، وما تتميز به من عناصر قوة، فهناك تجارب تميزت بـ:

- **تقديم التدريب والمساعدات الفنية** كتقديم الخدمات الائتمانية أو المالية وبجانبها مجموعة من الخدمات الأخرى، سواء الخدمات التسويقية والإدارية داخل المشروع أو خارج المشروع، وفتح أسواق لمنتجات الحرفيين.
- **تقديم التمويل لتنمية وزيادة الأصول الثابتة، ولتوفير مستلزمات الإنتاج**، من خلال تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل لتغطية الاحتياجات المختلفة.
- **تطوير العقلية والثقافة الاقتصادية** بكسر رهبة الحرفي من التعامل مع البنوك، وتعريف المستثمر بالمنظومة القانونية التي تيسر له نشاطه.

- **تقديم التدريب التحويلي ورفع المهارة، أو دعم استقرار الأوضاع المؤسسية لأصحاب المشروعات الصغيرة**، عبر مساعدتها على التحويل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بشكل تدريجي، وهو عامل مساعد في نجاح العديد من التجارب في تحسين أوضاع الفئة المستهدفة.
- **إعادة إحياء الحرف والصناعات التي تتميز بميزة تنافسية نسبية**، مثل الحرف التقليدية والتراثية أو بعض الزراعات المتخصصة.
- **الدعوة للخروج والتوطن، وتعمير المجتمعات الجديدة.**

هذه المداخل المختلفة للتعامل مع مشكلة العمالة والتشغيل من قبل تجارب بعض النماذج الممثلة لجهود المجتمع المدني في هذا المجال، تميزت أيضا بالاستمرارية، وثبات الأهداف، والاتساع الجغرافي، وتنوع الفئات المستهدفة، ومراعاة احتياجاتها بشكل مناسب، وهو ما يؤكد على تزايد دور المجتمع المدني في مواجهة مشكلة البطالة بشكل غير تقليدي.

الفصل الثاني

تمكين المرأة



مقدمة عامة

تبنت وثيقة الإسكندرية بشكل واضح قضايا حقوق المرأة، كمدخل لعملية الإصلاح الاجتماعي، حيث أكدت الوثيقة في القسم الخاص بالإصلاح الاقتصادي بند ٢٧ على ضرورة تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة، ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيداً لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيقًا لمساهمتها الكاملة في قوة العمل الوطنية، وذلك بالاعتماد على ما لديها من خبرات ومؤهلات.

إن قضايا «المرأة» بكافة أبعادها، والتي تناولتها وثيقة الإسكندرية من خلال منظور التمكين Empowerment تجعل قضية إصلاح أوضاع المرأة وحصولها على كافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية جزءًا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل للمجتمع، خاصة أن مفهوم تمكين المرأة هو عملية إعادة بناء للإنسان الفرد، سواء كان رجلاً أم امرأة، والعمل على توعية المجتمع رجاله ونسائه، الدور وحقوق كل منهما، من أجل إزالة ومحاربة كافة العادات والتقاليد التي تستند إلى ثقافة زائفة تقوم على مبدأ التمييز، بحيث يتحول كل أفراد المجتمع إلى مواطنين فعالين، لا ينتظرون المساعدة، بل تدفعهم ثقافة المبادرة والمشاركة، إلى الإسهام في تحسين أوضاع حياتهم وواقع مجتمعاتهم، وهو ما يحتاج إلى تغيير المناخ العقلي والفكري، وإلى إعادة تثقيف المجتمع والرجل بصفة خاصة.

مفهوم التمكين

في هذا الإطار، فإن فكرة «التمكين»، لها وجهان لا ينفصلان هما:

الأول: يتمثل في منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تحرمها من حقوقها التي من المفترض أن تتمتع بها، بوصفها «مواطنة» لا فرق بينها وبين الرجل.

في هذا الإطار ظهرت الاتفاقية الدولية لمنع كافة أنواع التمييز ضد المرأة CEDAW (التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ بوصفها اتفاقية ملزمة عام ١٩٨١) والتي أجملت أهم وأبرز صور ذلك التمييز، وقد حظيت حتى الآن بتوقيع ست عشرة دولة عربية هي مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، والسعودية، والكويت، واليمن، والبحرين، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر (وإنكان هناك بعض التحفظات على بعض المواد المتعلقة بالميراث، ونقل جنسية الأم للأطفال، والحقوق المتساوية للنساء والرجال أثناء الزواج وعند انتهائه).

غير أن توقيع الحكومات المعنية على تلك الاتفاقية، والذي يعلن عن نيتها والتزامها بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، لا يعني أن ذلك الهدف قد تم إنجازه بالفعل، فلا تزال هناك في مجتمعاتنا العربية - وإن تفاوتت فيما بينها - صور مختلفة للتمييز ضد المرأة، تستند بالأساس إلى ميراث ثقافي يتقبل هذا التمييز، ويبرره -غالباً- من خلال تفسير وفهم خاطئ للدين الإسلامي، يعود في معظمه إلى عصور تدهور الحضارة الإسلامية، التي جعلت العادات والتقاليد طاغية على التشريع الديني في بعض الأحيان، بجانب القصور في فهم الكثير من آيات القرآن الكريم، ووجود الكثير من الأحاديث الضعيفة والمغلوطة والموضوعة التي تحتاج إلى تنقية.

ولذلك فالتعامل مع أشكال التمييز هذه، التي تستند في الغالب إلى عادات وتقاليد تشكل جزءًا من ثقافة مجتمعاتنا، تتطلب منا دراستها وفهمها بشكل جيد، حتى يمكن التأثير فيها وتغييرها، فهناك من الرجال - وخصوصاً في بعض البيئات المعزولة - من يخالفون حتى صحيح الدين، فهناك أسر في صعيد مصر - على سبيل المثال - لا يسمحون في تقاليدهم بتوريث

الأرض للمرأة، رغم مخالفة هذا لقواعد الدين الاسلامى الواضحة والصريحة، فالإسلام منح المرأة ذمتها المالية المنفصلة، منحها حق الإرث، ومنحها حق أن تكون قاضية وأن تشارك في القتال والجهاد والتربية ...إلخ، لهذا يجب التعامل بشكل واع وعقلاني وهادئ مع كل ما يتعلق بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، خاصة حينما يبدو أن هناك تعارضاً شكلياً مع الشرائع الدينية نتيجة بعض التفسيرات الخاطئة، فهذا الجانب دائماً ما يثير النفوس والحساسيات. لهذا يجب الاستعانة بالفقهاء والمتخصصين الشرعيين والاجتماعيين للتوعية، بالأخطار الناجمة عن سوء التفسيرات الخاطئة للأحكام الشرعية، كما يجب أن يكون رجال الدين جزءًا من الجمهور المستهدف للنشاط الدعوي للجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا وحقوق المرأة، فالجامع مازال أقوى في مجتمعاتنا من الجامعة، ومن المهم جدًا أن يتم إجراء نوع من الحوار الحقيقي مع هذه الفئة، لأنها تؤثر بقوة على الرجال الذين بدورهم يؤثرون على النساء، فيصبح التأثير أقوى من تأثير المدرسة والجامعة.

وهناك العديد من التجارب الناجحة التي أدركت أهمية التعامل بالشرح والتصحيح، مع الفهم أو التأويل الخاطئ للمفاهيم الدينية، مثل: **تجربة «جمعية البحرين النسائية»** بمملكة البحرين، التي اهتمت بقضية التوعية القانونية، من خلال مشروع للتوعية الحقوقية والقانونية، يعد من أوائل المشروعات التي طرحت لأول مرة موضوع نوع الجنس (Gender) في مملكة البحرين، وقد كان من المواضيع الحساسة وغير المقبولة، لهذا تم تسليط الضوء على مفهوم نوع الجنس من المنظور الديني، حيث يوجد كثير من اللبس في تفسير بعض الأيات القرآنية، وقد استعان المشروع برجال دين مستنيرين، نوقشت معهم هذه القضايا من المنظور الديني، وهو ما يعد خطوة جريئة ومتقدمة وضرورية لمواجهة الموروث الاجتماعي والفهم الديني المغلوط، فقد عملا لسنين طويلة على تحجيم وتهميش المرأة. وفى إطار هذا البرنامج تم في البداية تدريب ١٨ متدربة، ووصل عدد من تدربن إلى ١٥٧ متدربة، سعياً وراء نشر هذا التدريب في جميع مناطق البحرين.

قدمت الأردن **تجربة جمعية «الملتقى الإنساني لحقوق المرأة»**، التي تعمل في مجال التوعية وتمكين المرأة، وقد تأسست الجمعية في عام ١٩٩٥، وتهدف إلى تعريف المرأة وتوعيتها بحقوقها الإنسانية والدستورية والشرعية، وخاصة ما يتعلق بالعنف والتمييز ضدها. ولتحقيق هذا الهدف نفذ الملتقى مشروع «المركز الإرشادي لحقوق المرأة»، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وذلك لتنمية وعي ومهارات المرأة لممارسة هذه الحقوق، وتقوم أنشطة المشروع على محورين أساسيين هما برامج التثقيف والتوعية، وبرامج الإرشاد الأسري، كما أصدر كثيرًا من المطبوعات في إطار عملية التوعية القانونية، من أهمها سبعة كتيبات شملت قوانين الأحوال الشخصية والضمان الاجتماعي وغيرها، وأيضا سلسلة منشورات عن الإرشاد الأسري ركزت على مختلف المراحل العمرية، وسلسلة لإرشاد الشابات وأخرى لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما نظم المشروع سلسلة من الندوات العلمية حول كيفية تعامل المرأة مع العنف الموجه ضدها، بجانب الدراسات الميدانية، ومنها دراسة عن العنف ضد المرأة. وتشير نتائج الأنشطة الميدانية التي نفذها المشروع إلى أن أخطر ما يجابه المرأة هو الفجوة الكبيرة بين التشريعات وتطبيقاتها، فحتى التشريعات غير التمييزية في القوانين والدستور يساء تطبيقها. وأيضاً هناك مشكلة ضعف الاستعداد المجتمعي لتمكين المرأة، حتى في حالة وجود الاستعداد الحكومي.

وبهذا الفهم لقضية تمكين المرأة باعتباره يتضمن في جزء منه منحها كافة حقوقها، يجب تجاوز الوضع الحالي الذي يشكل الملامح الرئيسية لجهود وتجارب الغالبية من الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، الذي مازال يركز على تقديم الخدمات أو أشكال الرعاية المتنوعة، أو حتى تحسين ظروف معيشة قطاع من النساء، في الوقت الذي يغض فيه الطرف عن تمكين المرأة من حقوقها، وتبتعد هذه الجمعيات عن معركة المرأة الأساسية في الدفاع عن حقها في المساواة الكاملة كمواطنة. فاقتصار جهود الجمعيات على الجانب الخدمي وتقديم الرعاية، لا يخدم قضية التمكين، ويجب أن يتوازى ما يقدم من خدمات وأشكال رعاية وتنمية لمهارات المرأة، مع العمل

من أجل توعيتها بحقوقها، وإعدادها لممارسة هذه الحقوق، فلا يكفي مثلاً أن نُوَعّي أو نطالب بحقوق المرأة في المشاركة السياسية، بل يجب أيضا أن نبذل الجهد في إعداد الكوادر الفعالة والقادرة على المشاركة، وعملية إعداد هذه الكوادر يجب أن تتضمن تعريفها بحقوقها حتى لا تظل مستكينة للظلم والجور الحادث لها من المجتمع.

الثاني: يتمثل البعد الثاني في عملية التمكين في تنمية قدرات المرأة في اكتساب المكانة التي تستحقها، بما ييسر لها التمتع بحقوقها وأداء واجباتها على أفضل نحو ممكن، وذلك عبر تنمية قدراتها ومهاراتها العقلية والنفسية والبدنية، بما يمكنها بالفعل من الإسهام الفعال في كافة نواحي الحياة، وبما يشكل إضافة ثمينة لقدرات المجتمع، وهنا تتعدد مجالات التمكين بأبعاده ويشمل:

١- التمكين الثقافي - العلمي

ويقصد به كافة الجهود المبذولة من أجل القضاء على أمية الإناث، وفتح فرص التعليم للفتيات في سن الدراسة على مصراعيها، والتصدي للعوامل التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم، وتدخل في هذا الإطار أيضا كافة الجهود التي تبذل لمحاربة القيم السلبية المتعلقة بالمرأة بشكل عام، والمتعلقة بتعليمها بشكل خاص، والتي تضع تعليم الإناث في مرتبة أدنى من تعليم الذكور، ويجب أن نضع في أولويات التمكين ترقية فكر المرأة ذاتها، وإكسابها الثقة بنفسها وقدراتها، وتشجيعها على المبادرة والإبداع.

وهناك العديد من التجارب العربية الناجحة لمنظمات المجتمع المدني، التي تعاملت مع قضية التمكين الثقافي والمعرفي للمرأة، ومنها تجربة **«المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات»** بالسودان، التي تسعى - من خلال المشاريع التي تقوم بها - إلى تعزيز ثقة المرأة بنفسها، وتوفير العيش الكريم لها، خاصة في المناطق التي تأثرت بالحرب، والتي تعاني من التخلف، حيث النساء هن أكثر من تأثر وعانى من هذه الحروب، مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث أوضاع النساء بها أفضل نسبياً، خاصة في مجال المشاركة السياسية. وتساعد المنظمة في بناء قدرات المرأة

وتمكينها، وقد نجحت في افتتاح أربع وحدات إدارية، وتعتمد أنشطتها وإدارتها على المتطوعات من الكوادر المحلية، ومن أهم مشروعات المنظمة مشروع محو الأمية، الذي استفادت منه ١٨٧٣٣ امرأة.

ويبرز أيضا من التجارب الناجحة تجربة **«مؤسسة سانت فيرينا لتنمية المجتمع»**، التي تعمل في صعيد مصر، حيث تعاني المرأة من القمع والاضطهاد، وكان من ضمن أهداف المؤسسة تحسين صورة المرأة أمام الرجل الصعيدي، لهذا تم تجميع مجموعة كبيرة من المتطوعين والمتطوعات من تسع محافظات من صعيد مصر، وتدريبهم من خلال برنامج تم إعداده بالتعاون مع الـUNESCO، استهدف تقديم فكرة المساواة بين الرجل والمرأة، والتركيز عليها عبر مجموعة من المنطلقات الأساسية هي:

١- المساواة بين المرأة والرجل.
٢- مواجهة ومحاربة القيم الثقافية السلبية.
٣- مشاركة المرأة في الصعيد في كافة المجالات.
٤- وضع المرأة في الريف وتقديم نماذج من فتيات ناجحات في عملهن.

كما تقوم المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية لرفع وعي المتطوعين في المجال الإعلامي و الثقافي تجاه قضايا المرأة في الصعيد تحديداً.

وفى أقصى الغرب كانت هناك **جمعية «جمع المؤنث»** بالمغرب، وهى جمعية ثقافية تسعى إلى دعم وضع المرأة المغربية من خلال التكوين والثقافة. وتمتلك الجمعية لهذا الغرض مركزًا ثقافيًا يحتوي على قاعة للمحاضرات ومكتبة تحتوي على ١٥٠٠ عنوان خاص بقضايا المرأة، وقاعة متعددة الوسائط لمحو الأمية الإلكترونية، وكذلك قاعة للعروض الفنية لتشجيع الإبداعات النسائية، وتقوم الجمعية بتنظيم لقاءات دولية، وموائد مستديرة، وورش عمل للشباب وبخاصة العاطلون، انتظم فيها على امتداد عامين ٢٣٠ شابًا. كذلك تنظم الجمعية ورشًا فنية لتشجيع الإبداع النسائي والكتابات الأدبية.

٢- التمكين الاقتصادي

ويعني إزالة كافة العقبات القانونية والفعلية التي تحول دون قدرة المرأة على التصرف وحدها في شئونها الاقتصادية، وهو ما كفلته الشريعة الإسلامية للمرأة بشكل لا جدال فيه، كما يتضمن التمكين الاقتصادي كفالة حق المرأة في العمل، وفي الحصول على أجر مساو لأجر الرجل. كما يشار في هذا الإطار إلى ظاهرة المرأة «المعيلة» الفقيرة التي أخذت تنتشر في بعض البلاد العربية، والتي يقع على كاهلها عبء إعالة أسرتها في ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة الصعوبة. وهناك العديد من التجارب العربية الناجحة التي تتعامل مع زوايا متعددة لقضية تمكين المرأة الاقتصادي، سواء من حيث مجالات هذا التمكين، أو نوعية النساء المستهدفات به، ومن أبرزها:

تجربة «**ملتقى تنمية المرأة**» بمصر، وهو تجمع مصري لعدد من المنظمات الأهلية، يعمل في خمسة مجالات:

- الإعلام.
- القانون.
- التدريب والتوثيق.
- محاربة العنف.
- مكافحة الفقر.

فقد ركز الملتقى على دراسة ونقد السياسات التي تؤدي إلى إفقار النساء أو إلى إعادة إنتاج الفقر. في هذا الإطار قام الملتقى بدراسة ما طرحته المبادرات التي قدمت للمنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وكذلك ما جاء في وثيقة مكتبة الإسكندرية كمبادرة إقليمية، بجانب ما تطرحه برامج بعض الأحزاب المصرية كحزب التجمع الوطني التقدمي، والحزب الوطني الديمقراطي، تعبيراً عن بعض الرؤى المحلية. وخلاصة دراسة هذه المبادرات

والرؤى والبرامج تشير إلى أن هناك فجوة كبيرة جداً بين ما هو مطروح من شعارات حول تطوير أوضاع النساء وبين الواقع المحلى للنساء المصريات، وهو ما أكده أساتذة الاقتصاد الذين تعاونوا مع الملتقى. فالحصاد النهائي لسياسات التكيف الهيكلي والانكماش الاقتصادي التي فرضها البنك الدولي تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي، كان ضد كل الفئات الفقيرة والضعيفة وضد النساء، وهو ما دفع الملتقى للمطالبة بدراسة نتائج سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي خاصة على النساء، وتقييمها تقييماً علمياً لمواجهة آثارها السلبية أو التخفيف منها.

وإذا كانت التجربة السابقة ركزت على السياسات الاقتصادية وتأثيرها على أوضاع المرأة، فهناك تجارب أخرى استهدفت رفع أو تمكين النساء من بعض المهارات التي تمكنهن من الدخول لسوق العمل، مثل تجربة **«جمعية السينمائيات المصريات»**، التي اهتمت بإنشاء مشروع لتأهيل وتدريب النساء وبعض الشباب، أو تجربة **«الملتقى الثقافي النسائي بالمنطقة الشرقية»** بالسعودية، وهي تجربة فريدة من نوعها، فالملتقى يضم نخبة من المثقفات، وكان بداية لتجربة ناجحة تتجاوز حالة انتظار الحكومة للمبادرة بتقديم الخدمات أو توفير الاحتياجات. فغياب المبادرات والمحاولات من جانب النساء جعل المرأة مستبعدة من التواجد والعمل في مؤسسات الدولة، وكانت تجربة الملتقى تعبر في جوهرها عن رفض هذا الوضع، وذلك من خلال تهيئة الظروف والآليات لمساعدة الموهوبات والراغبات في العمل على الالتحاق بالوظائف، حيث يقوم الملتقى بمساعدة ذوات الحاجة والتوسط بينهن وبين المؤسسة السعودية، وهي مؤسسة أهلية خيرية تساعد في توظيفهن، بجانب هذا بدأ الملتقى في إنشاء مركز للتدريب الحرفي.

وتتنوع تجارب مؤسسات المجتمع المدني في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، لتصل إلى دعم سيدات الأعمال أو صاحبات المشروعات الصغيرة، كما في تجربة **«جمعية تنمية القدرات التصديرية»** بمصر، التي بدأت بخمس أو ست سيدات، اهتمت بالتعامل مع مشكلة المشروعات الصغيرة التي تجد صعوبة في تسويق إنتاجها، سواء في السوق المحلى أو

الخارجي، لهذا اهتمت الجمعية بنشر ثقافة التسويق والتصدير من خلال مشروع ممول من بعض الجهات المانحة، وتسعى الجمعية للتعاون مع كلية التجارة لمشاركة الشباب في أنشطتها.

٣- التمكين الاجتماعي

ويقصد به كافة الجهود التي تستهدف ترقية وضع المرأة بوصفها فاعلة في الحياة الاجتماعية، ويدخل في ذلك وضعها إزاء قضايا الصحة والتعليم والإسكان. وكذلك الجهود التي تستهدف دعم المشاركة الفعالة للمرأة في كافة صور الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الأنشطة النقابية والاجتماعية والرياضية، خصوصاً من خلال المساهمة الفعالة في مؤسسات المجتمع المدني بأنواعها المختلفة، ويبرز في هذا المجال نموذج تجربة «**اتحاد المرأة الأردنية**»، الذي ينفذ حزمة من الأنشطة والبرامج تهتم بالمرأة والطفل، وقد اهتم منذ بدايته عام ١٩٩٦ بمجال الإرشاد القانوني والاجتماعي للمرأة، وشكل لجنة مجابهة العنف ضد المرأة، لتقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية، ثم نما وتطور نشاطه، ووصل إلى تقديم خدمة المساعدة القانونية في التقاضي أمام المحاكم. و يسعى الاتحاد إلى الامتداد بهذه الأنشطة إلى الأماكن الشعبية والفقيرة والمخيمات، كما يتضمن النشاط الخاص بتمكين المرأة برنامجاً لمحو الأمية يهتم بمحو الأمية الأبجدية، والقانونية، والإلكترونية، بجانب دار ضيافة للنساء، تم تأسيسه عام ١٩٩٩، حيث وجد أن عدداً كبيراً من السيدات يتعرضن للعنف في بيوتهن، والقوانين السارية لا تساعدهن في حالة حدوث خلاف.

٤- التمكين السياسي

ويقصد به كافة الجهود التي تستهدف تمكين المرأة من المشاركة السياسية، وإدماجها داخل المجتمع السياسي، وتجاوز حالة تواجدها النسبي داخل مؤسسات المجتمع المدني. وتشمل عملية دمج المرأة بالحياة السياسية عضويتها بالأحزاب وغيرها من المنظمات السياسية، وما يتضمنه ذلك من أنشطة متنوعة تسهم في التدريب والتنشئة السياسية للمرأة، مروراً بممارسة حق التصويت والاقتراع في الانتخابات العامة، سواء على المستوى القومي أو المحلي، وصولاً إلى حق

الترشيح للمناصب السياسية مثل عضوية البرلمان والمجالس المحلية، فضلاً عن تولي المناصب التنفيذية القيادية.

والتمكين السياسي لا يتوقف فقط عند تشجيع المرأة على الانخراط في العمليات السياسية السابقة، لأنه ليس من المهم فقط أن تصل المرأة للبرلمان، بل المهم ماذا سوف تفعل عند دخولها البرلمان، وهل ستلعب دوراً دافعاً لتهيئة المناخ لمزيد من تمكين باقي النساء وانتزاع حقوقهن أم لا؟ وتعد قدرة المرأة على القيام بهذا الدور مسألة متعلقة بمهارات كثيرة (مهارات رفع أداء - مهارات تواصل مع الكتل البرلمانية الأخرى)، وكذلك اتجاهاتها ووعيها التشريعي، وكيف تتواصل مع باقي أعضاء البرلمان لتأييد قضايا المرأة...إلخ. وإعداد المرأة في هذا المجال هو جزء أساسي من عملية التمكين، لأن وصول بعض السيدات اللاتي ليس لهن باع في العمل العام إلى البرلمان، قد يحدث أثراً أكثر سلبية على قضية المرأة، فبعض السيدات كن سببًا في تحرك أوضاع المرأة إلى الوراء بسبب مواقفهن داخل البرلمان.

وهناك الكثير من تجارب ومحاولات منظمات المجتمع المدني، التي تتقدم على طريق النجاح سعياً وراء التمكين السياسي للمرأة، ومنها «**تجمع لجان الإصلاح السياسي للمرأة**»، وهو أحدث وأكبر منظمة نسائية في الأردن. تركز هذه المنظمة على الجانب الخاص بمكافحة التهميش السياسي للمرأة، التي لم تدخل مجلس النواب أو البلديات، ويسعى التجمع لتشكيل جماعة ضغط على الحكومة لتعيين نساء في البلديات والبرلمان ومواقع صناعة القرار في الأجهزة التنفيذية، ونجح التجمع حتى الآن في تعيين ٦ سيدات في مجلس البرلمان لأول مرة، وأيضاً ٤ وزيرات و٤ مديرات تربية، وفى نفس الوقت يتوجه التجمع إلى النساء الريفيات لكسر الحاجز النفسي، وبالفعل نجح التجمع في دفع ٩٩ سيدة للترشيح، وأصبح هناك لأول مرة سيدة كرئيس بلدية.

آليات التمكين

إن نجاح جهود تمكين المرأة يرتبط أيضا بوجود آليات واضحة لتنفيذها، تلك الآليات التي يقصد بها الاستراتيجيات والسياسات المتعددة التي يمكن من خلالها تحقيق الأنواع المختلفة - المشار إليها- للتمكين، سواء على المستوى القومي، أو على المستوى المحلي، ولاشك أن هناك مجالاً واسعاً للتفكير والإبداع فيما يتعلق بآليات تمكين المرأة، فعلى سبيل «المثال» - وعلى المستوى القومي- يثار تساؤل حول ماهية السياسات التي توضع من أجل إدماج «النوع الاجتماعي» في التنمية، بوصفه عنصراً في خططها، وفي السياسات العامة المختلفة مثل سياسات التعليم والصحة والإسكان..إلخ، ولا شك أن الدورات التدريبية والمسرح والدراسات ووضع التشريعات والقوانين تسهم في تمكين المرأة في المجالات المختلفة، خاصة تلك التي تقدم دعمًا إيجابيًا لوضعها في المجالس التشريعية والمحلية وفي المناصب القيادية، إلا أنه لا يمكن إلقاء المهمة فقط على عاتق الحكومات وانتظار قيامها بهذه المبادرات، بل يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً كبيراً في الإجابة على التساؤلات الخاصة بطبيعة السياسات التي تعمل على تمكين المرأة، ليس هذا فقط، بل ممارسة قدر من الضغط باتجاه سياسات وبدائل بعينها تكون أكثر فاعلية في عملية التمكين. وهناك تجربة متميزة في هذا المجال هي تجربة «**اللجنة الوطنية للمرأة**» باليمن، وهى مؤسسة حكومية، لكنها تقيم نوعاً من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في اليمن، وقد أعدت اللجنة بالتعاون مع هذه المؤسسات استراتيجية لتنمية المرأة، شارك في إعدادها فريق عمل من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية، تضمنت ٦ محاور هي:

- تحقيق المساواة في التعليم.
- تمكين المرأة اقتصادياً.
- مشاركتها في صنع القرار.
- مكافحة العنف ضد المرأة.
- تعزيز دور المرأة في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

وتم في عام ٢٠٠٠ تشكيل فريق عمل لمسح القوانين الوطنية، قام بدراسة ٥٧ قانوناً و١١ اتفاقية دولية، ومعظم القوانين تضمن الآن حقوقاً متساوية للمرأة والرجل، لكن مازال بعضها به نوع من التمييز ضد المرأة.

فبجانب ما تشير إليه التقارير الدولية، من أن البلدان العربية أخذت بالفعل في دعم وضع المرأة، في مجالات التعليم والتدريب والاقتصاد والصحة، وكذلك بعض النواحي السياسية، بما في ذلك دور المرأة في مواقع اتخاذ القرار، غير أن تلك التقارير تشير أيضاً إلى أنه ما يزال هناك قصور في مجالات أخرى معينة، مثل العنف ضد النساء، والصور النمطية السائدة للمرأة في أجهزة الإعلام، وحقوق الطفلة، وهو ما يتطلب المزيد من الجهد في مجال تطبيق السياسات واستصدار التشريعات والقوانين التي تمكن المرأة من حقوقها، وهو ما يتطلب أيضاً ضرورة الأخذ ببعض الآليات، مثل: الاهتمام بالجانب القانوني، والتركيز على التشريعات التي تحتاج إلى تغيير، مع ضرورة تفعيل القوانين والأحكام غير التمييزية ضد المرأة.

إن منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضية التمكين تتركز في المدن، ويتكون أعضاؤها من المثقفين، وحين نتحدث عن قضية تمكين المرأة لابد أن يكون الهدف الرئيسي الغالبية المهمشة من النساء، اللائي يتركزن في الريف والأحياء الفقيرة، وهو ما يفرض ضرورة أن تتحول هذه المنظمات إلى مؤسسات قادرة على تعليم هؤلاء النسوة، كيف يعملن ويعتمدن على أنفسهن ويطالبن بحقوقهن، وهو ما يتطلب أيضاً ضرورة أن تهتم هذه المنظمات بتطوير قدراتها المؤسسية، وان يتزايد اعتمادها على مواردها الذاتية وليس على الدعم الحكومي أو الأجنبي.

كما يجب على منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا التمكين عدم تجزئة قضايا المرأة، فتحسين نوعية حياة المرأة هو نوع من تمكينها، حتى تستطيع اتخاذ قراراتها بنفسها، وبدون أي ضغوط اجتماعية.من المشاكل التي تواجه المرأة رؤية المرأة لنفسها، ففي أحيان كثيرة تكون المرأة راضية بأوضاعها المتدنية أو بوضعيتها كتابعة، ولذلك من المهم تغيير فهم المرأة وصورتها لذاتها، والقاعدة الشعبية من النساء قد يشاركن المهتمات بقضايا المرأة على المستوى الشعوري

مواقفهن من حرية المرأة، لكن على المستوى اللاشعوري يظهر مفهوم الدونية، فالمرأة غير الواثقة في نفسها أو قدراتها لن تستطيع التقدم. لهذا من الضروري الاهتمام بالتمكين الذاتي للمرأة، وتغيير رؤيتها لنفسها، حتى تؤمن بقدراتها وكفاءتها، وأنها فعلاً لا تقل كفاءةً عن الرجل، وهو ما يعنى ضرورة مواجهة خطاب التوهين وإضعاف القدرات وتجاهل الحصول على الحقوق، والدعوة إلى النظر بطموح وأمل إلى المستقبل، وتركيز اهتمام المرأة على الموضوعات المعاصرة، لمواكبة التدفق العلمي والمعرفي الذي نحياه في عصرنا، وهو ما يمكن أن يسهم في تغييره وسائل الإعلام، والخطاب الديني، والمؤسسة التعليمية، وهى المؤسسات التي يجب أن تهتم بتنقية الأجواء من الخرافات التقليدية والاجتماعية حول المرأة، والتي تتستر بالدين والقانون أو العادات، والمزيد من النشر والإعلام لمضمون ثقافة تمكين المرأة، وإدماج هذه الثقافة في المناهج الدراسية في المدارس.

كما يجب القيام بالتوعية المجتمعية الشاملة للرجال والنساء لتقّبل القرارات المساندة للمرأة التي تصدرها الحكومات، وتجديد الخطاب الديني تجاه قضايا المرأة، عن طريق توعية رجال الدين من خلال الندوات والمؤتمرات والمناهج الدراسية التي يدرسها رجال الدين، مع التركيز على ما يُمَكِّن المرأة في الشريعة الإسلامية.

وضع سياسة تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في تنمية إمكانيات المرأة، ضمن أولويات سياسات التنمية الشاملة، كما يجب أن يمتد هذا التواصل والتنسيق والتعاون بين المنظمات النسائية العربية، التي تسعى إلى نفس الأهداف، فكل منها يمثل رؤى علمية وخبرة مختلفة، يجب أن نوحدها حتى نصل للهدف المنشود.

تنسيق الجهود العربية في مجال تمكين المرأة، ودعوة المنظمات الأهلية للتقدم بخبراتها للأجهزة الحكومية، لترشيد جهودها وتطويرها، فلا يجب الافتراض بأن العمل الأهلي ضد العمل الحكومي أو مختلف عنه، ولهذا لابد من إعداد دليل عن العناصر الأساسية التي ساهمت في نجاح بعض التجارب التي اهتمت بتمكين المرأة، ليكون مرشداً للتجارب الأخرى.

التوصية بأن يكون مؤتمر منتدى الإصلاح القادم متعلقاً بالمرأة، وأن يركز فيه على القوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات المتعلقة بالمرأة على كافة المجالات، حتى يخرج بمبادرة عربية بشأن المرأة خاصة في مجال الإصلاح السياسي أو التشريعي والقانوني. وهناك عناوين مقترحة لأعمال المؤتمر القادم:

١- مدى التزام المشرع العربي بتطبيق بنود الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تتناول حقوق المرأة.

٢- أثر الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والشفافية في تمكين المرأة من حقوقها في الدول العربية.

٣- آلية تفعيل دور المرأة في الحياة المدنية والسياسية ومواقع السلطة واتخاذ القرار في الدول العربية.

الفصل الثالث

التعليم



مقدمة عامة

إن مفهوم إصلاح التعليم، يعتمد على أن التعليم ركيزة لتحقيق أهداف المجتمع الإصلاحية الأخرى، على اعتبار التأثير المتبادل بينه وبين المجتمع، وخاصة أن الكثير من مشكلات التعليم ترجع إلى مشكلات مجتمعية، وهى مشكلات متشابكة، وتختص بموضوعات عديدة تتعلق بعناصر العملية التعليمية، ومن بينها طرق التعليم والإدارة، والبرامج والخطط التعليمية، وكذلك ما يتعلق بالمؤسسات الأخرى التي تسهم في تكوين الفرد، والتي تؤثر في تشكيل ملامح الحاضر والمستقبل.

- ارتباط التقدم بقضية البحث العلمي، والعلوم والتكنولوجيا، وهو ما يتطلب تقييم الجهود والسياسات والخطط، سواء على المستوى القومي أو المؤسسي أو الإقليمي، وكذلك القدرات البشرية وطرق التمويل والإمكانات البحثية المتوافرة في أي بلد، التي يعتمد عليها في صياغة رؤية مستقبلية للبحث العلمي. وهو ما يتطلب مناقشة وسائل رفع مستوى أداء مؤسسات البحث العلمي حتى تتمكن من القيام بدورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ارتباط أوضاع التعليم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حالة المعرفة السائدة في المجتمع، والتقدم التكنولوجي، والتغير في البنى المعرفية، من البنية الأحادية إلى البنى المعرفية البينية التي تسود العالم الآن، وما يفرضه ذلك من تحقيق تنافسية بين الأفراد وخاصة في سوق العمل، وما يفرضه هذا من ضرورة إكساب الفرد مهارات جديدة تجعله قادراً على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية، وضرورة الالتفات إلى مفهوم التنمية المهنية،

من حيث برامج التدريب والبعثات والمؤتمرات وعلاقتها بالوضع الراهن في التعليم، وكذلك مصادر التمويل، وفكرة التعليم المستمر وبناء كل ذلك على أساس خريطة الاحتياجات الحقيقية في سوق العمل، التي يسودها التغير المستمر، مع التركيز على الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية.

- ضرورة الالتفات إلى قضية الأمية وتعليم الكبار، التي يصعب الحديث عنها بدون وجود قاعدة بيانات صادقة، يمكن من خلالها أن تتم الجهود اللازمة لإصلاح الخلل القائم، وهو الخلل الذي يؤدي إلى زيادة أعداد الأميين، في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لتقليل نسبتها. ولابد من وجود رؤية شاملة في التعامل مع مشكلة الأمية، تهتم بالبحث عن الأسباب التي تسهم في زيادة أعداد الأميين أو عدم انخفاض نسبتهم، ووضع الآليات المطلوبة للعلاج، وربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات، كما يجب تشجيع المساهمات غير الحكومية في مجال محو الأمية، وتطوير المناهج الخاصة بها، بما يتلاءم مع الظروف الراهنة والاحتياجات الحياتية للأميين.

- من المعروف أن فلسفة التعليم في أي مجتمع تعتمد على إبراز هويته الوطنية، وتمثيل العناصر الأساسية في ثقافته وتحديثها، لكي تتسق مع منظومة الفكر العالمي وتحقيق دورها في تكوين الشخصية المصرية، لذلك يجب مناقشة «هوية التعليم في مصر»، من خلال دراسة أنواع التعليم المختلفة المتاحة في مصر، دراسة تفصيلية بكل أنواعها المدنية والدينية والأجنبية والمصرية والخاصة والحكومية، وتحقيق التكامل بينها، والاستفادة من التنوع الموجود، بما يجعل من التعليم منظومة متكاملة، ذات مكونات أساسية في البناء المعرفي للشخصية المصرية، وعلى جميع المستويات والمراحل التعليمية.

المعوقات التي تواجه قضية إصلاح التعليم

اعتمدت رؤية التعامل مع قضية إصلاح التعليم على رصد أبرز المعوقات، ووضعت على أولوية جدول أعمالها الاهتمام بالسياسات والبرامج اللازمة، لتخطي ومواجهة المشكلات الواقعية التي يعانى منها النظام التعليمي، ومن أهمها:

١- الكثافة العالية داخل الفصول الدراسية.

٢- ضعف الأنشطة الدراسية، وعدم توافر أماكن لممارسة الأنشطة في مؤسسات تعليمية عدة.

٣- انفصال المنهج الدراسي عن البيئة والمجتمع المحيط ومتطلبات مجتمع المعرفة.

٤- تدني المستوى المهني للمعلمين، وسوء أحوال المعلمين، الذي لا يدعم قيامهم بالرسالة الموكلة إليهم .

٥- أساليب التقويم التي تركز على الحفظ والاستظهار، وتهمل قياس جوانب النمو المختلفة للطالب.

٦- اعتياد الطلبة على تلقي المعلومة وحفظها، واسترجاعها في ورقة الإجابة، وبعدهم عن الابتكار.

٧- انتشار الأمية بأنواعها التعليمية والثقافية.

٨- ربط الشهادة بالوظيفة بالمعنى الضيق، الذي يفقد العملية التعليمية دوافعها المعرفية الحرة.

٩- دور محدود لمؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات المجتمع عامة في النهوض بالتعليم.

تفرض تلك المشكلات والمعوقات حزمة من السياسات والبرامج، تستهدف تأكيد ديمقراطية البنية المعرفية للعملية التعليمية، وديمقراطية بنية التنظيم المدرسي، وعلاقات التعليم والتعلم،

وضرورة تنمية كوادر من أفراد موهوبين ومدربين لقيادة الإصلاح المؤسسي، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي وحتى المرحلة الجامعية، وبالتالي ضرورة توفير نظم تدريبية تقدم أنماطاً متنوعة تستوفي احتياجات التطور المستمر، وأن يتوافر كذلك عدد من المؤسسات التعليمية (كالمدارس التجريبية) التي يمكن أن تعمل في ظل مناخ إداري مختلف لتحقيق هذه الرؤية قبل التوسع فيها، هذا المناخ الإداري الجديد يجب أن يقوم أيضا على فلسفة توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، عبر دعم الدور الحيوي للمجتمع المدني والقطاع الخاص وأولياء الأمور، في المساهمة بالنهوض بالعملية، وتفعيل اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية، وامتداد اللامركزية للنواحي الإدارية والفنية، بحيث تضمن وضع أجزاء من المناهج ترتبط بالمجتمع المحلي، مع لامركزية التقويم واختيار الكتاب والمراجع العلمية، وتعيين وتقييم المعلمين، والتصرف في الميزانية المخصصة للمؤسسة التعليمية، وربط تطوير التعليم بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في منظور شامل للإصلاح، يربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل، وبمؤسساته الإنتاجية (المصنع - المزرعة ...)، ويدعم تكاملها مع مؤسسات المجتمع المختلفة مثل مراكز الشباب وقصور الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، لتعظيم الفائدة من الأنشطة داخل المدارس. هذه الإجراءات والسياسات يجب أن يتواكب معها إعادة النظر في نظام التقويم الحالي، الذي يقوم على الحفظ والاستظهار، واللجوء إلى نظام آخر يقوم على قياس جميع الجوانب المهارية والشخصية للطلاب، وهو التطوير الذي يجب أن يمتد إلى نظام القبول بالجامعات، وتعدد سبل قياس إمكانات الطالب للالتحاق بتخصص معين. كذلك فإن إصلاح وتطوير النظام التعليمي يرتكز بنفس الدرجة من الأهمية على تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعلم، لذلك يجب ضمان توفير التعليم لغير القادرين، عبر تنويع مصادر التمويل، لتشمل القادرين وصناديق وآليات التمويل العالمية، بجانب استكمال البنية الأساسية للمعرفة، وتوفير العدد المناسب من المؤسسات التعليمية، لاستيعاب الأعداد المتزايدة، وتزويدها بالأجهزة والتسهيلات المطلوبة، لتحقيق مناخ مساند للتعلم، خاصة التجهيزات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب العاملين على إجادة استخدامها. إن ضمان نجاح مجمل كل هذه السياسات في إحداث نقلة نوعية في أوضاع

النظام التعليمي، يتوقف أيضاً على تحسين أحوال المعلم المادية، وتوفير المناخ الملائم لتنمية مهاراته وقدراته المهنية. ويجب أن يتم تحقيق هذه النقلة النوعية في مدخلات العملية التعليمية، في إطار نظام يسمح بقياس أثرها، والعمل على رفع مستواها وتطويرها لمجمل العملية التعليمية، للحصول على أفضل نتائج ممكنة، التي لا يتم تحقيقها إلا عبر تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم، والانتهاء من تطوير معايير قياس جودة التعليم، وإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة.

هذه الحزمة من السياسات الإصلاحية تؤكد على ضرورة الاستفادة القصوى من الطاقة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، والاهتمام بالبحث العلمي، ونشر ثقافة البحث من مراحل التعليم الأولية، وتعيد الاهتمام بالتعليم الفني، وتعظيم الفائدة من تعلم المهارات الحرفية واليدوية للنهوض بالمخرج التعليمي عامة، وتؤكد على فكر التعليم المستمر، وتكامل التعليم النظامي وغير النظامي، وهو ما سوف يؤدي على المدى المتوسط إلى تأسيس مناخ وطني يحترم ثقافة العلم والتعليم، ويتغلب على مشاكل الأمية والتسرب من التعليم.

وبعد عام كامل من المؤتمر الأول لمنتدى الإصلاح العربي، وصياغة هذه الرؤية المتكاملة التي طرحتها وثيقة الإسكندرية، جاءت النقلة النوعية في مؤتمر منتدى الإصلاح الثاني بالانتقال بهذه الحوارات النظرية وما تمخض عنها من رؤى وتوصيات، إلى مناقشة التجارب الناجحة التي سعت لمواجهة مشكلات النظام التعليمي بشكل عملي، في ضوء التوجهات التي حملتها وثيقة الإسكندرية، التي صدرت عن مؤتمر منتدى الإصلاح العربي الأول، وهى التجارب التي شكلت في مجملها مبادرات لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعكس قدراً من الالتزام الذي يتحمله المجتمع المدني تجاه مشكلات تطوير العملية التعليمية، حيث ركزت بعض هذه التجارب على أحد جوانب عملية التطوير، أو على بعض الإشكاليات مثل الاهتمام بالبرامج لإعداد المعلمين، أو قضايا محو الأمية...إلخ، كما تناول بعضها المشكلات المرتبطة بقضايا البحث العلمي وإنتاج المعرفة، والتعليم العالي، وهو ما يعنى أن هذه التجارب في تناولها لقضايا

تطوير التعليم تعاملت مع مشكلات النظام التعليمي ككل، الجامعي وقبل الجامعي، وهو توجه في غاية الأهمية بالنسبة لأوضاع المنطقة العربية.

وحتى يتم التأسيس لنهج تراكمي لا يهمل ما تم إنجازه، فقد كان لابد من التأكيد على ضرورة البناء على التجارب الناجحة لمنظمات المجتمع المدني، وتحديد المجالات أو المشكلات والقضايا التي استطاعت أن تعالجها أو تتعامل معها، وما يجب فعله لتغطية الجوانب الأخرى التي لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام، والتي ربما لها قدر أعلى من الأهمية والتأثير، في نفس الوقت الذي يجب أن يستند فيه تقييم تلك التجارب، على مدى استجابتها للمشكلات والاحتياجات التي طرحت في وثيقة الإسكندرية، مع التأكيد على أن دور المجتمع المدني هو توصيل رسالة الإصلاح إلى المجتمع، عن طريق المبادرة بتنفيذ التجارب المتنوعة، وعدم تحمل مسئولية عملية الإصلاح بشكل مباشر إنما تقديم نماذج تساعد في بلورة أساليب الإصلاح.

ويشير استعراض ثلاث عشرة تجربة ناجحة من ستة بلدان عربية إلى أنه كان هناك أولوية وتركيز على عدد من المشكلات المرتبطة بقضية إصلاح وتطوير النظام التعليمي، في مقدمتها قضية:

مكافحة الأمية

هناك العديد من التجارب الناجحة مثل تجربة جمعية الرعاية المتكاملة من مصر، والتي قامت بجهود واضحة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك مبادرة «سيكيم» التي قدمتها الجمعية المصرية للتنمية الحضارية، وهى منظمة أهلية تسعى لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع والفرد والبيئة، وهو الهدف الذي جاء في إطاره مشروع سيكيم، (وهى شركة قطاع خاص) لمكافحة الأمية بإحدى قرى محافظة الشرقية. ينطلق المشروع من اعتبار التعليم حقًا إنسانيًا أساسيًا، ويقوم البرنامج على تقديم خدمات تعليمية وثقافية، تهدف لمساعدة الأميين على تعلم القراءة والكتابة، بجانب المهارات الاجتماعية التي تمكنهم من إدارة شئون حياتهم، وتشجعهم على المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية. لهذا فالأطفال الملتحقون بهذا البرنامج، الذين

ينتمون إلى أسر فقيرة تدفع بأطفالها غالباً لسوق العمل، يتلقون بجانب دروس القراءة والكتابة دروسًا أخرى تحثهم على التفكير والابتكار، مثل الرسم والموسيقى واللعب، بجانب التدريب المكثف على بعض المهارات الحرفية.

وتشير تجربة «سيكيم»، إلى ضرورة أن تتعامل برامج محو الأمية مع مشكلات الأمي، من منظور أشمل وأوسع، يدمج مشكلاته الاقتصادية بالاجتماعية بالثقافية، ويربط بين مشكلاته ومشكلات المجتمع، والبيئة التي يعيش فيها، وهو ما يعد من أهم التحديات التي تقف أمام مستوى فاعلية ونجاح برامج محو الأمية، بجانب تحدٍ آخر أظهرته تجربة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية «اقرأ»، فرغم نجاح التجربة في مجال تعليم المرأة الجزائرية، وخفض نسبة الأمية بدرجة كبيرة، إلا أنها تثير قضية اللغة التي يجب التعلم بها، حيث هناك اللغة العربية وهي اللغة القومية الأم، واللغة الفرنسية وهي أيضاً لغة سائدة في التعامل اليومي، وهو ما يطرح مجدداً ضرورة مراجعة المناهج والبرامج التعليمية، حتى تتناسب مع الطبيعة الثقافية للمجتمع.

التعامل مع ظاهرة التسرب من مرحلة التعليم الأساسي

وهناك العديد من التجارب، كان أبرزها تجربة الجمعية النسائية للتنمية والتضامن بزاكورة بالمملكة المغربية، التي نجحت في تأسيس ٢٢ مركز استقبال في المناطق الريفية، لتعليم الفتيات المهددات بالانقطاع عن الدراسة لأسباب اقتصادية، أو لبعد المدرسة عن محل السكن، وقد ساعدت هذه المراكز كل الفتيات اللائي التحقن بها على استكمال تعليمهن، وهي التجربة التي تشير إلى إمكانية أن يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في سد أحد أهم الثغرات التي يعاني منها نظامنا التعليمي، وهي ثغرة التسرب والالتحاق بركب الأمية.

الاهتمام بقضية تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

وهي الفئات التي تحتاج إلى رعاية وخدمة تعليمية خاصة، كي لا تحرم من حقها في التعليم، وهناك تجربة مصرية في مركز City بجمعية كاريتس مصر، استهدفت دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العام، وبدأت عام ١٩٩٨ بتمويل من هيئة اليونسكو، وهي التجربة

التي استمرت حتى بعد انسحاب اليونسكو بتمويل محلي، وحالياً هناك ١١٨ طفلاً لديهم مختلف أنواع الإعاقات، تم دمجهم ووصل بعضهم إلى الصف السادس الابتدائي. هذه التجربة تتم في ثلاث محافظات، وفي عدة مدارس مختلفة وصل عددها إلى عشر مدارس، وتطرح التجربة مشكلة مدى إمكانية الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم، حتى يكمل هؤلاء الأطفال تعليمهم النظامي بعد هذه المرحلة، وإذا كانت المشكلة ليست كبيرة بالنسبة للأطفال الصم والبكم، أو الأولاد الذين يعانون من إعاقة حركية ويمكن تحويلهم إلى التعليم الإعدادي المهني، إلا أنها تشكل تحدياً حقيقياً أمام أشكال الإعاقات الأخرى، خاصة أن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع أن تغير في المناهج التعليمية، حتى تصبح ملائمة لهذه الفئة، وهناك محاولات للتغلب على هذه المشكلة جزئيًا، لكن الحل الجذري لذلك هو ضرورة أن يراعى في تطوير التعليم قضية دمج هذه الفئات، خاصة تأهيل المدرس، فإذا تم إعداد المدرس على التعامل مع الطفل المعاق، فسوف ينجح في تعليمه مثل باقي الأطفال. أيضا يجب تهيئة البيئة المدرسية، وتهيئة الأطفال أنفسهم لاستيعاب الاختلاف والتنوع، هذا التطوير يجب أن يسانده تغيير الاتجاهات المجتمعية السائدة نحو الطفل المعاق، عبر تنظيم وتكوين مجموعات مساندة مجتمعية، تساند هذه الفكرة وتساند الدمج. وتتشابه تجربة جمعية كاريتاس مصر - إلى حد كبير - مع تجربة الجمعية المصرية للتنمية الحضارية، التي تسعى إلى توفير تعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، يتيح لهم الانخراط في الحياة اليومية، واكتساب بعض الخبرات التي تساعدهم في العمل والإنتاج، كما كانت هناك تجربة مبشرة في نتائجها، وهي تجربة رابطة قمة عمالة الشباب، التي اهتمت بقضية التعليم التقني والمعلوماتي لذوى الاحتياجات الخاصة، وهي تجربة ناجحة تعاملت مع الصم والبكم، لكن التجربة لم تكتمل بسبب التمويل. وتستمر الخبرات الناجحة لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال حيث تبرز تجربة الجمعية المصرية لرعاية أطفال السكر، والتي تقوم بتعليم الأطفال كيفية إدارة علاج السكر بالاعتماد على أنفسهم، وقد قدمت الجمعية في هذا المجال برنامجًا متكاملاً حصلت به على الجائزة الأولى في العالم، في مجال رعاية أمراض السكر من IDF. والبرنامج يدرس في مدرسة السكر وفي المستشفيات التابعة للجامعة.

دعم عملية تطوير وإصلاح التعليم قبل الجامعي

تشير إحدى دراسات منظمة اليونسكو UNESCO، التي صدرت عن لجنة شكلت من مختلف بلدان العالم، لعمل مشروع حول ضمان الجودة (Quality Assurance)، والذي تم تمويله من إحدى منظمات المجتمع المدني بهولندا، للبحث عن أساليب النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي، مع التركيز على العالم الثالث، وذلك من خلال تحسين جودة التعليم الحكومي. فقد أكدت نتائج البحث أن حجم التغير الذي حدث في جودة الخدمة التعليمية في التعليم الأساسي كان ضعيفاً، وهو ما ترتب عليه عدم حدوث أي تحسن في التعليم الجامعي. وتخلص اللجنة في تقريرها إلى أن التعليم غير الحكومي الممول من المجتمع (القطاع الخاص/ منظمات المجتمع المدني) يتمتع بمرونة أعلى في الاستجابة لعمليات التطوير، وذلك لقدرة المجتمع على الرقابة والتدخل، وهي الميزة التي يمكن أن يكتسبها التعليم الحكومي بتطبيق نهج اللامركزية، ونقل مسئوليته إلى السلطات المحلية التي تسهم في تمويله، مما يساعد في إكسابه قدراً أعلى من المرونة والقابلية لنجاح عمليات التطوير.

وقد انعكست تلك المرونة، التي يتمتع بها المجتمع المدني، في تعامله مع قضية رفع كفاءة وتطوير التعليم النظامي قبل الجامعي، وضمان توفيره كحق إنساني أساسي، في تعدد مجالات جهوده وتدخلاته، مثل الاهتمام بتوفير المدارس والمؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق التي لا يكفي فيها عدد الأماكن المتاحة للتعليم أعداد الطلاب الراغبين في التعلم، والسعي لتوزيع عادل للخدمات التعليمية خاصة في المناطق النائية، وهو التوجه الذي نفذ بأكثر من أسلوب، مثل دفع الشباب ودعمهم لإقامة مشروعات في مجال التعليم في محافظتهم، ووضع آليات للمتابعة داخل هذه المحافظات، أو تأسيس مدارس وإدارتها بشكل مباشر من قبل منظمات المجتمع المدني، كما في تجربة شركة سيكم والجمعية المصرية للتنمية الحضارية، التي أسست مؤسسة تعليمية تقدم تعليماً متميزاً، تتحمل فيه الشركة بالكامل تكلفة تعليم أطفالها، وتقدم نموذجاً لمؤسسة تعليمية خاصة ومجانية لا تستهدف الربح. وتمتد خبرات منظمات المجتمع المدني

في السعي لتوفير فرص التعلم إلى ناحية أخرى، هي دعم بنية المدرسة من خلال توفير الموارد المادية للصيانة في الأبنية التعليمية سنوياً، وإتاحة المناهج التعليمية على CDs بالمكتبات وكذلك على شبكة الإنترنت، وهى الخبرة التي تميزت بها جمعية الرعاية المتكاملة، التي اهتمت أيضا بمرحلة الطفولة المبكرة فأسست الجمعية مكتبات الرعاية المتكاملة لسن ما قبل المدرسة (٤-٥ سنوات)، بجانب مشروع اكتشاف الموهوبين، وإرسالهم للمختصين.

هناك مدخل آخر من خلاله سعت منظمات المجتمع المدني لرفع كفاءة التعليم النظامي وتطويره، وهو العمل على إدماج بعض المناهج، أو إضافة بعض الأنشطة والبرامج التربوية في البرنامج التعليمي والتربوي بالمدرسة. وتقدم جمعية أصدقاء البيئة تجربة ناجحة في هذا المجال، حيث حاولت عبر العديد من مشروعاتها في المدارس الحكومية زيادة الاهتمام بأنشطة التربية البيئية، كما قدمت جمعية الرعاية المتكاملة تجربة ناجحة، من خلال السعي لإدخال أساليب جديدة في التعلم والتربية، حيث يشترك الأطفال في دراسة بعض القضايا الراهنة، مثل تسرب الأطفال من التعليم، وهناك أيضًا تجربة منتدى الشباب العربي (Arab Youth Forum)، والتي اهتمت بتطوير أساليب التعلم بتحويل الدروس إلى ألعاب صممها التلاميذ بأنفسهم، إلا أن المشروع توقف بسبب التمويل. وهناك تجربة محو أمية الكومبيوتر، التي نفذها مركز تدريب خاص مع إحدى شركات المعلومات خاصة مع طلاب الجامعات والمدارس، وتجربة قمة عمالة الشباب، التي اهتمت بالتعليم المهني وربطه باحتياجات سوق العمل، من خلال تقديم برامج تدريبية لبعض الطلبة المتميزين في المدارس الصناعية، تربط بين المعلوماتية وبعض المناهج الدراسية الخاصة بهم، بجانب التدريب العملي في بعض المصانع والشركات. وبعد انتهاء البرنامج التدريبي يتم إلحاق المتدربين بالمؤسسات الصناعية للعمل. وتجربة جمعية (الحالمون بالغد)، وهى أيضا تجربة مصرية، فقد ركزت على العملية التعليمية من خلال مشروعين. الأول هو مساعدة الطلبة وتدريبهم بحيث يصبحوا قادة للعمل الاجتماعي، من خلال برنامج غير تقليدي يعتمد على التعليم والتدريب الميداني، يمكنهم من مهارات الإدارة والقيادة وإدارة الأزمات، بحيث يصبح هؤلاء الطلبة عناصر فعالة في المجتمع، والمشروع ينفذ في محافظة القاهرة،

وسينفذ في الإسكندرية. المشروع الثاني هو إرسال الشباب إلى الكونجرس الأمريكي، للحصول على المهارات التي تؤهلهم سواء كانوا طلبة جامعيين أو خريجي جامعات، وذلك للعمل كمساعدين لأعضاء البرلمان للنهوض بالعملية التشريعية في مصر. وتجد تجربة جمعية (الحالمون بالغد) - في اهتمامها بتنشئة جيل جديد من القيادات - صداها في تجربة شباب الليونز، التي تهتم أيضا بتدريب الشباب وإكسابه المهارات اللازمة للقيادة، وتحمل المسئولية الاجتماعية، وتنظيم حملات التبرع.

وكان المدخل الثالث لتعامل منظمات المجتمع المدني مع قضية تطوير ورفع كفاءة التعليم النظامي قبل الجامعي، هو الاهتمام بقضية ضمان جودة العملية التعليمة ومخرجاتها، وهو ما يستلزم إجراء البحوث للجهات والمؤسسات الحكومية فيما يخص إدارة العملية التعليمة، وتقييم مدخلاتها، والعائد منها، ووضع المعايير والمؤشرات لتقييمها، والتأكيد على المعايير الدولية في قياسها، وتدريب مجموعة منها على ملاحظة المؤشرات، ومقارنتها بالمعايير لتتم عملية التقييم، مع إجراء مقارنات بين مجموعة من الدول في هذا المجال، حتى تأخذ بالمعايير الدولية وخاصة في العلوم والرياضيات. وهناك توجهان في هذا المجال، الأول تجسده خبرة دولة المغرب، حيث تعتمد وزارة التعليم بالمغرب في تقييم العملية التعليمية على لجنة تجمع بين الوزارات المختلفة، تسمى لجنة التقييم والجودة، تضم كل الهيئات التي ترتبط بميدان العمل التعليمي، يمثلها نخبة من الباحثين ذوي الخبرة والثقافة، والدراية الكاملة بالمعايير الدولية والعربية للقيام بهذه المهمة. وتعد التجربة المغربية نموذجاً يمثل الشكل التقليدي لتقييم المؤسسة التعليمية، حيث إن الجهة المسئولة عن التقييم هي ذاتها التي تقدم الخدمة. أما خبرة وتجربة دولة الإمارات فهي تجسد اتجاهاً في قياس جودة وكفاءة العملية التعليمية، وإن كانت تلك الخبرة في مجال التعليم الجامعي، فهناك اتحاد الجامعات العربية، الذي يعكس دور المجتمع في الرقابة على التعليم، سواء الحكومي أو الخاص، وتشترك فيه الجامعات الأهلية والحكومية. بجانب هذا أنشأ مجلس التعاون الخليجي مركزًا للاعتماد الأكاديمي، يعتمد على أساتذة للقيام بالتقييم وليس على أفراد من المجتمع المدني العادي.

وفي الدول العربية الكبيرة مثل مصر حيث توجد بها أعداد كبيرة من الجامعات والكليات، لا يمكن الاعتماد على الهيئة التعليمية فقط في عملية الإشراف على الجامعات والعملية التعليمية، خاصة مع الحاجة للتوسع المستقبلي في أعداد الجامعات، وزيادة كفاءة التعليم العالي. لذلك يجب هنا مشاركة الأفراد والمؤسسات المدنية في مجال إصلاح التعليم، الذي يجب أن يدعمه هيئة قومية لضمان الجودة .

الاهتمام بمشكلات التعليم الجامعي والبحث العلمي

على الرغم من محدودية اهتمام منظمات المجتمع المدني بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، إلا أن هناك العديد من التجارب المبشرة التي تؤكد على وجود إمكانيات كبيرة لدى هذا القطاع، للإسهام في تطوير التعليم الجامعي ورفع كفاءته، وزيادة الاهتمام بقضايا البحث العلمي، وهو ما يرتبط بضرورة تغيير الحكومات للعديد من سياساتها ومن أسلوب معالجتها للمشكلات، حتى يمكن للمجتمع المدني أن يحقق إنجازاً ملحوظاً في هذا المجال، مع التأكيد على أن دعم جهود المجتمع المدني أو القطاع الخاص في الاستثمار في مجال التعليم لا يعني تحويله إلى مجرد مجال للربح. وهناك العديد من الإسهامات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ففي التجربة المصرية، ومع بداية ظهور فكرة الجامعات الخاصة، كانت المعارضة شديدة بدعوى أن هذه الفكرة سوف تقضي على مجانية التعليم، وأنها سوف تهتم بتعليم أبناء النخبة الاجتماعية القادرة، وهي المعارضة التي كادت تجهض التجربة في بدايتها قبل أن تؤتي ثمارها، لكن الدراسة العلمية لأوضاع ٦ جامعات خاصة في مصر - والتي استندت إلى نموذج تقويم أعده مجموعة من المتخصصين - وصلت إلى تقييم مفصل يوضح ما لها وما عليها، وأن العديد من هذه الجامعات تقدم خدمة تعليمية متميزة، ويلاحظ أن جهود المجتمع المدني أو الخاص لا تقف فقط عند هذه الحدود، بل تمتد لتوفير أفضل فرص تعليمية للمتفوقين، وهو ما يقدمه على سبيل المثال مشروع إعداد و تنمية القادة، وهي تجربة مصرية، من خلال تمويل مجتمعي يقدم لعدد من الشباب من محافظات مختلفة، فرصة للدراسة في الجامعة الأمريكية في أي تخصص

لمدة ٤ أو ٥ سنوات، يصاحب هذا برنامج مواز للدراسة الأكاديمية، دراسة القيادة وفرص العمل وفرص للتدريب غير متاحة في التعليم العادي، وهو برنامج يتيح الفرصة للتعلم المتكامل، وهى التجربة التي تتشابه مع ما تقدمه مؤسسة ساويرس، التي تقوم بإرسال الطلبة إلى بعثات علمية للخارج، للحصول على درجة الدكتوراه.

ومن الهام أيضاً ألا تتوقف جهود المجتمع المدني عند مجرد إتاحة فرص التعليم الجامعي كما تشير الخبرات السابقة بل يجب أن يساهم أيضاً في توجيه التعليم العالي، سواء بالضغط أو بتقديم أفكار أو اقتراحات. وهناك خبرة مغربية متميزة في هذا المجال تمتد لأكثر من عشرة أعوام، لإحدى منظمات المجتمع المدني، وهى الجمعية المغربية، التي تضم نخبة من عمداء الكليات السابقين، من رؤساء الجامعات، وباحثين، يشكلون ما يشبه حكومة الظل؛ تتابع ما تنجزه الحكومة في مجال الإصلاح التعليمي، وتنتقده، وتقدم العديد من البدائل والمقترحات، وهي المقترحات أو النقد الذي لا يعبر أو ينحاز لتيار فكرى أو سياسي بعينه، لان أعضاء الجمعية ينتمون لمختلف الأحزاب والتيارات السياسية. وتقدم تلك الجمعية توصيات ومقترحات من خلال عدة لقاءات وطنية ودولية، يكون لها تأثير كبير على سياسة الدولة التعليمية، ويتم تمويل هذه الهيئة من عدة مؤسسات لها اهتمام بقضية تطوير التعليم.

إن تنوع تجارب منظمات المجتمع المدني، التي قدمت في هذا المؤتمر، لا يشكل حصرًا لمدى ثراء خبرة المنظمات المدنية، أو حصراً لحجم جهودها في مجال تطوير التعليم، بل يشكل مؤشراً على مدى الإمكانيات الكامنة في هذا القطاع المتنامي، والذي يمكن أن يصبح - كما أشارت وثيقة الإسكندرية - بمثابة حجر الزاوية، في توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وهي العملية التي تتكامل وتترابط فيها خمسة توجهات محورية، هي:

١- تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.

٢- تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.

٣- تطوير استراتيجيات البحث العلمي.

٤- دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

٥- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

وهى التوجهات التي يشكل أساس النجاح فيها توفر نظام تعليمي متطور وكفء يتميز بعدة نقاط هامة

أولاً: اعتماده على معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله، بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، على أن يكون تبني هذه المعايير هي نقطة البداية التي تستطيع كل دولة أن تضيف إليها.

ثانيًا: وجود هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم، في كل دولة عربية، مستقلة عن الوزارات المعنية، على أن يكون هناك اتصال بينها في إطار إقليمي، يسمح بالاعتماد المتبادل للخريجين، ويتيح حرية حركة المواطنين بين أسواق العمل.

ثالثًا: استمرار تحمل الدولة مسئوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم، مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، مع فتح الأبواب لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم الجامعي في إطار لا يهدف للربح، مع ضخ مزيد من الموارد التي تسمح بتطوير حقيقي للتعليم الأساسي، الذي يكون من خلال إعداد وتدريب المعلم، وتنمية مهارات الطلاب، وبناء ودعم قدرات المدارس.

رابعًا: دعم البحث العلمي، وزيادة موارده المالية والبشرية، وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وإزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة، والتأكيد على ضرورة استقلال الجامعة.

التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية، مع المرونة اللازمة لتنوع برامجها، والمواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة، والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية.

خامسًا: دعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل التعليم، والإسهام في إدارته ورقابته في المجتمعات العربية وكفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية، بما في ذلك المظاهرات السلمية المنظمة، وحرية التعبير عن الرأي بكافة أشكاله، والأخذ بنظام الانتخاب الديمقراطي في الاتحادات الطلابية، والمشاركة في إدارة شئونهم التعليمية، مع الحفاظ على حق الاختلاف في الرأي لجميع الفئات الطلابية.

سادسًا: القضاء على الأمية في فترة زمنية لا تزيد على عشر سنوات، خصوصاً بين الإناث والاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، وعودة الفلسفة والمنطق كمواد أساسية في مرحلة التعليم الثانوي، والاهتمام بتنمية الفكر النقدي ،وتضمين العلوم الإنسانية بالجامعات العلمية.

سابعًا: التعامل الجاد مع قضية الازدواجية في النظم التعليمية، بين تعليم وطني وتعليم أجنبي، أو تعليم مدني وتعليم ديني، خاصة أن بعض المدارس الدينية قد تقدم فكراً طائفياً، كما أن معظمها يقتصر التعليم فيها على التعليم الديني التقليدي، الذي له توجهات محافظة في أغلب الأحيان، مما قد يخلق الإمكانية لنمو الأفكار المتطرفة والمتعصبة.

الفصل الرابع

البيئة والمياه



مقدمة عامة

تمتلك المجتمعات العربية من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها، وإصلاح أوضاعها الداخلية، والانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها. وهو الأمر الذي يرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كياناً أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرًا على الصعيد الدولي. وقد وعت الأقطار العربية في الأونة الأخيرة أهمية تحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتنفيذ جدول أعمال (أجندة ٢١) والخطة التنفيذية لمؤتمر جوهانسبرج، إيماناً منها بأن الوطن العربي يقع تحت أزمة مائية حقيقية يعاني منها الكثير من مواطنيها. والماء هو نبع الحياة، ومن حق كل إنسان في الحاضر والمستقبل أن يتمتع بمياه الشرب النظيفة، وبقدر يكفي للوفاء بالاحتياجات الأساسية بشكل عادل، ويتناسب مع إمكانات الطبيعة المحيطة، فالماء هو أساس كل النظم البيئية ومصدر الحياة لكل الكائنات الحية، وهو جزء لا يتجزأ من دورة الحياة الضرورية، لاستدامة التنمية البشرية ورفاهية الإنسان. وقد شهدت المنطقة العربية مؤخراً تقدماً ملموساً في وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتنمية الموارد المائية المتاحة، وترشيد استخدامها، والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث والتدهور والنضوب. كما سعت لتطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مع تطوير المؤسسات المائية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية، ووضع التشريعات المائية المناسبة ورفع الوعي الخاص بالحفاظ على الحياة لجميع فئات المجتمع.

إلا أن هذه الأهداف الطموحة، التي تضمنتها مقررات القمة العالمية للتنمية المستدامة، من الصعب تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٥، حتى إنه في بعض الأقطار العربية يستحيل تنفيذها، وذلك

لوجود اختناقات يصعب تجاوزها بسهولة، بالإضافة إلى معوقات وتحديات كثيرة تحتاج إلى مجهودات كبيرة للتغلب عليها.

تحديات المياه داخل دول المنطقة العربية

تشمل التحديات التي تواجه البلدان العربية فيما يخص قضايا المياه تحديات داخلية، فمساحة المنطقة العربية تقدر بحوالي ١٣٠٠ مليون هكتار (أي ما يعادل ١٣ مليون كم مربعاً)، إلا أن معظمها يقع داخل نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة بغرب قارة آسيا وشمال قارة إفريقيا. ولا يوجد إلا أقل من ٥,٥٪ (أي ما يعادل حوالي ٥٨ مليون هكتار) من هذه المساحة صالحة للزراعة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة أهمها النقص الواضح في كمية المياه المتاحة، كما أن عدد سكان المنطقة العربية قدر مع بداية الألفية الثالثة بحوالي ٢٨٠ مليون نسمة، بمتوسط معدل زيادة سكانية يصل إلى حوالي ٣٪ سنوياً، وهو الأمر الذي يمثل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال هناك خمس دول عربية تدخل ضمن ترتيب الدول الـ ٤٣-٦٦ على مستوى العالم من قائمة تحوي ١٧٤ دولة، بينما تدخل باقي الدول ضمن نطاق الدول الـ ٦٦-٧٧، التي تعتبر حسب مؤشرات التنمية البشرية من متوسطة إلى ضعيفة، ويمثل توفر المياه اللازمة لاحتياجات سكان المنطقة من أكثر التحديات التي تواجههم خطورة، بسبب العديد من الأسباب الجوهرية، التي من بينها ما يلي:

- محدودية الموارد المائية الطبيعية المتجددة بالمنطقة، مع تزايد الطلب على المياه.
- الاعتماد بصورة كبيرة على مياه الأنهار والمياه الجوفية المشتركة مع دول أخرى من خارج المنطقة العربية.
- التناقص المستمر لإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي خاصة للأجيال القادمة، بالإضافة إلى التناقص المستمر في فرص العمالة الريفية والتنمية الزراعية.

- تدهور نوعية المياه السطحية والجوفية إلى مستويات تنذر بالخطر، نتيجة لضعف التحكم في مصادر التلوث، وتدني إمكانيات معالجة الماء العادم.
- صعوبة إتاحة مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي بصورة ملائمة لمعظم السكان، الأمر الذي يؤثر سلباً على الصحة العامة ومستوى المعيشة.
- المستوى المتدني من تكنولوجيات المياه المنتجة محلياً، والاعتماد الكامل على الأجهزة والمعدات والخبرات والتكنولوجيا الواردة من الخارج.
- غياب التوجهات الإقليمية والرؤى المشتركة، وضعف الترابط والتنسيق بين البرامج والسياسات المائية، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.
- عدم قدرة القطاع العام على مواجهة تلك التحديات وعجز القطاع الخاص عن سد تلك الفجوة.

- التحديات الخارجية، التي تؤثر سلباً على إدارة الموارد المائية في المنطقة العربية، وإتاحتها واستخدامها، وحمايتها حماية مثلى من أجل الأجيال القادمة، ومن أهمها :

- تزايد استخدام مفهوم المياه الافتراضية الناتج عن استيراد المنتجات الغذائية.
- تجارة الغذاء والدعم الزراعي في الدول المصدرة.
- خصخصة شركات المياه ودور الشركات متعددة الجنسيات.
- تضاؤل الموارد المالية المتاحة التي توفرها المؤسسات المالية الدولية وهيئات الدعم الخارجية من أجل تنفيذ مشروعات التنمية المائية.
- الاتجاه العالمي نحو تنسيق السياسات المائية والزراعية.
- تزايد القلق والصراعات المحتملة حول المياه المشتركة والعابرة للحدود، نظراً لعدم توفر الاتفاقيات المشتركة الحاكمة.

ورغم تعدد وتشابك التحديات إلا أن بلدان المنطقة سعت لبذل جهد مكثف في مواجهتها، وهو ما يمكن رصده في الاهتمام بتنفيذ أهداف (أجندة ٢١) والخطة التنفيذية لمؤتمر جوهانسبرج، فرغم كل المشاكل والتحديات التي تجابه تنفيذها على أرض الواقع إلا أنه يمكننا رصد العديد من الجهود التي بذلت لتنمية وإدارة الموارد المائية، وفى مقدمتها:

التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

وهو ما تم عبر سلسلة من السياسات والبرامج التي استهدفت تطوير الهياكل المؤسسية القطرية، حيث تم في معظم الأقطار العربية إحداث هياكل مؤسسية فعالة لمواجهة متطلبات إدارة الموارد المائية، وقد غطت هذه الهياكل مختلف النشاطات التي ينهض بها قطاع المياه، والتي تشتمل على عمليات تقويم وتخطيط وتنمية الموارد المائية، وإنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع المياه التقليدية وغير التقليدية. ولابد من الإشارة إلى أن الهياكل المؤسسية تختلف في الأقطار العربية بدرجة كبيرة، بسبب تفاوت الظروف الطبيعية العربية، وتفاوت حالة المعرفة العلمية بالموارد المائية، إلا أنه رغم هذا - هناك بعض السمات المشتركة بين مختلف البلدان العربية في هذا المجال، منها على سبيل المثال:

- تعدد الهياكل المؤسسية المسئولة عن إدارة المياه داخل القطر العربي الواحد، وهى التعددية التي يصاحبها العديد من المشكلات والمساوئ، مثل غياب التنسيق، والازدواجية في العمل، وضياع المسئولية الحقيقية عن أي خلل يحدث في إدارة الموارد المائية، وتناقضات وتضارب المصالح، وتزايد النزاعات بين المستثمرين، وهو ما يؤدى إلى غياب التنسيق في توحيد المواصفات والمقاييس والمعايير وغيرها، و تبعثر المعلومات وتوزعها بين المؤسسات المختلفة، وأخيراً زيادة النفقات.
- حداثة آليات التنسيق بين الهياكل المؤسسية، حيث أظهرت تعددية الهياكل المؤسسية في القطاع المائي الحاجة إلى التنسيق فيما بينها، وهى القضية التي فرضت نفسها مؤخراً وبإلحاح، دفعت كافة الهياكل المؤسسية المسئولة عن القطاع المائي للاهتمام ببناء آليات

للتنسيق تضطلع برسم السياسات المائية، وبوضع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بتنمية الموارد المائية واستخداماتها في القطاعات الإنمائية المختلفة .

• إهمال الاعتبارات البيئية، وهي أحد أبرز السمات المشتركة بين البلدان العربية فيما يخص قضايا المياه، وقد جاءت كنتاج موضوعي للتركيز على الاستثمارات القطاعية المنفصلة عن بعضها واكتفاء الهياكل الإدارية بتقديم المصدر الإنمائي لها، وترك حرية التصرف للمستفيدين، فبدا الأمر وكأن الهياكل الإدارية غير معنية بما يصيب تلك المصادر المائية من ضرر لاحق نتيجة سوء استعمالات المياه، وهو الوضع الذي دعمه غياب نهج شامل ومتكامل في التخطيط والتنفيذ بين مختلف الموارد المائية التقليدية (الأمطار والمياه السطحية والجوفية) وغير التقليدية (تحلية مياه البحر والمياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي).

• النزاعات الداخلية على المياه، وهى ظاهرة شائعة على الصعيد القطري، بين قطاعات الزراعة والصناعة والشرب، التي لا تحل أحياناً إلا بحرمان أحد القطاعات من متطلباته المائية لتأمين متطلبات قطاع آخر (مياه الشرب على الأغلب)، وفى أحيان أخرى قد تنشأ النزاعات على المياه بين المستفيدين في القطاع نفسه (الزراعة مثلاً) عندما تكون الاستثمارات قائمة على مصدرين مائيين مرتبطين هيدروليكياً (مياه سطحية ومياه جوفية مثلاً) بحيث ينعكس الاستخدام غير المتوازن من أحد المصادر سلبا على المصدر الآخر، ويسيء بالتالي إلى المستفيدين منه. إن عدم قدرة الهياكل المؤسسية على فض النزاعات على المياه أو منع حدوثها ناجم عن غياب نهج المشاركة الذي يجمع بين المستفيدين من تخطيط الموارد المائية والقائمين على إدارتها في غياب الإدارة المتكاملة للموارد المائية. لكن رغم هذا هناك مؤشرات تدعو للتفاؤل، تؤكد على اهتمام كثير من الأقطار العربية مؤخراً باتباع نهج المشاركة أثناء التعامل مع القطاع المائي. وأبلغ الأمثلة على ذلك نظام الينابيع ومجاري المياه الصغيرة في سورية والأردن، ونظام الأفلاج في سلطنة عمان والإمارات،

ونظام الترع في مصر، وهيئات الري والصرف للمياه الزراعية في المملكة العربية السعودية، كما ظهرت مؤخراً الجمعيات المائية ذات المنفعة المشتركة في مصر وتونس، وجمعيات المستغلين والمجالس الإدارية في المغرب.

وإلى جانب ما سبق نجد أن إعداد وتطوير الخطط الوطنية للمياه من بين الخدمات، حيث إن وضع السياسة المائية يتم من خلال تحديد الموارد المائية المتاحة، والاحتياجات المستقبلية، والبرامج المائية، وأخيراً وضع المشاريع التي تتوافق مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية للقطر، وكل هذه العناصر مرتبطة ببعضها البعض، كما أن الخطط والسياسات المائية طويلة المدى تعتمد على الإسقاط المستقبلي للطلب على الماء، وهو أمر يعتمد على اعتبارات كثيرة متغيرة، من بينها الظروف الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية وغيرها. لذلك من الأهمية بمكان التركيز على النموذجين المترابطين ببعضهما وهما، إدارة وتنمية المياه، ويمكن القول إن معظم الأقطار العربية تقوم بتطوير خططها القومية المائية كما أن معظمها يتماشى مع الخطوط العريضة لأجندة ٢١، متضمنة الأهداف والأنشطة ووسائل التنفيذ لمختلف البرامج في الأجندة، ومن الأهمية أن تتصف كل هذه البرامج بالشمول في طبيعتها وبالتكامل في أهدافها، وهذا ضروري لوضع خطة تنمية وإدارة رشيدة للموارد المائية. يضاف إلى ذلك أن عدم وجود مصادر التمويل الكافية ومؤسسات تنظيمية مدعومة بخبرات وكادر بشري متطور يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة. فالإستراتيجية القومية المائية أحد العناصر الهامة في الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر.

كذلك فإن قضية تخصيص موارد المياه بكفاءة وبعدالة بين مختلف المستفيدين تعتبر من الأمور المهمة، حيث تواجه مختلف الأقطار العربية مشكلات متفاوتة في قطاعات المياه، فبعض الأقطار لا تملك إلا قدراً ضئيلاً جداً من المياه، أو لا يوجد بها مجال لموارد إضافية دون مدخلات تمويلية ضخمة، واستخدام تكنولوجية عالية، وتملك أقطار أخرى موارد كافية بالنسبة للمدى القصير على الأقل غير أنها تحاول تحسين تنظيم مواردها، ومن المتوقع أن تتضاعف نسبة المياه

المستهلكة محلياً وصناعياً خلال العقدين القادمين. ويستلزم ذلك إعادة تقويم التوزيع الحالي لحصص مياه مختلف الاستخدامات، واستناداً إلى النسب المئوية لما تسحبه القطاعات المختلفة من المياه بالنسبة لكل قطر على حدة، يتبين أن معدلات استهلاك المياه على اتساع المنطقة العربية هي ٦,٩٪ للاستخدام المنزلي و ٥,١٪ للقطاع الصناعي و ٨٨٪ للقطاع الزراعي. كما أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياه يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في حين يصل متوسط الاستخدام المنزلي للمياه إلى حوالي ١٤٠ لترًا للشخص يومياً كما يمثل استخدام المياه للزراعة عنصراً مهماً في أربعة عشر قطرًا عربيًا.

وتواجه العراق وسوريا نقصاً حاداً في مواردهما المائية بسبب المشروعات التي تقيمها تركيا في أعالي نهر الفرات، وتعاني المغرب والجزائر وتونس من حالات عجز إقليمية خطيرة بسبب فترات الجفاف، فضلاً عما يستلزمه التوسع في الري من نفقات باهظة لنقل المياه إلى المناطق الجافة. كما أن استهلاك الماء في بقية الأقطار العربية، خاصة في الأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج واليمن، يتجاوز بالفعل الحد الذي يسمح بتجدد موارده.

وليست إدارة الطلب إلا تخفيض كميات المياه المستهلكة من قبل المستخدمين المختلفين، سواء للشرب أو الصناعة أو الزراعة وغيرها، وكذلك تحسين نوعية المياه، حتى يتسنى تقديم النوعية المطلوبة، وأيضا الحد من الفاقد سواء في توصيل المياه إلى الخزانات أو الشبكات أو في الاستخدامات الأخرى، كما يجب أن يرتبط نظام وضع حصص المياه بهدف تنمية الموارد أو إدارة الطلب، لأنها عملية توازن واتزان.

ومن الأمور الهامة في هذه القضية مسألة إدارة الموارد المائية، وتحديد الوسائل الاقتصادية لتخصيص المياه، حيث فرض شح الموارد المائية على الصعيد العربي إدراكاً ووعياً متزايدين لقيمة المياه، وفى ظل محدودية الموارد، وتناقص ما يتوفر للفرد من مصادرها الطبيعية المتجددة سنوياً، فإن قاعدة استرداد التكاليف أصبحت مقبولة حالياً من الناحية العملية لدى معظم الأقطار العربية، ويسترشد بها كثير من الدول العربية في ترسيم المياه، فهي تتضمن تكاليف

خدمات إمداد المياه وتكاليف الفرص البديلة لاستخدامها. ويعتمد اختيار آلية استرداد التكاليف على عدة عوامل (كأن تكون قطاعاً منزلياً أو صناعياً أو زراعياً)، كما تعتمد على مستوى المعونة المقدم والعدالة بين الفئات المستهلكة، فضلا عن تقديم الإرشادات المناسبة لترشيد استخدام المياه.

ومازالت مستويات استرداد تكاليف إمداد المياه في معظم الأقطار العربية منخفضة، فعملية استرداد التكاليف تنطوي بذاتها على خلق الحوافز للمستهلكين للاقتصاد، سواء في استعمال المياه أو في تحصيل إيرادات إضافية لتخفيف العبء على الموازنة العامة. ورغم هذا يندر أن تسترد الحكومات العربية التكاليف الكاملة لإمدادات خدمات المياه، مع العلم بأن توفير المياه يتطلب عادة استثمارات رأسمالية ضخمة لإقامة المنشآت اللازمة والبنية الأساسية، بجانب النفقات الجارية للتشغيل والصيانة، والتكاليف الإدارية والمالية (كالفوائد على رأس المال المستثمر).

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ إن ارتفاع الطلب على المياه يؤدي إلى تطوير مصادر إضافية ذات تكاليف باهظة بالنسبة للمصادر المستغلة حالياً، كما أن التكاليف الإضافية للإمدادات الجديدة من المياه يفوق التكاليف الحدية، ويختلف حسب مصادر المياه وبعدها عن أماكن الاستخدام.

هذا ويعتبر الاستخدام للموارد المائية المحدودة للزراعة، من الأمور التي تحتاج إلى بعض التحليل، حيث كانت معظم الأقطار العربية تستخدم نظام الري السطحي، الذي لا تتعدى كفاءته ٤٥٪، ونظرا لندرة المياه والحاجة إلى تعظيم الاستفادة من المياه المتاحة، فقد قامت معظم الدول العربية تقريباً بتطوير نظم الري، وخاصة أن حوالي ٨٨٪ من الموارد المتاحة تستهلك في الزراعة؛ مما دفعها إلى تطبيق سلسلة من التدابير العاجلة للحفاظ على الماء. فالري السطحي تم تطويره من خلال عملية تشكيل سطح الأرض وتسويتها في الاتجاه المرغوب باستعمال أجهزة الليزر، وهو ما ساهم في رفع كفاءة الري السطحي من ٤٠٪ إلى ٧٠٪، وتخفيض تكلفة العمالة

المستخدمة في توزيع المياه وسهولة إدارة شبكات الري . بالإضافة إلى استعمال أساليب غير تقليدية لمواجهة انخفاض كفاءة الري السطحي التقليدي، مثل الري بالرش والري بالتنقيط، وهو ما ساهم في ارتفاع كفاءة الري مثلاً في سوريا عن طريق الرش إلى ٧٧٪، وباستخدام أسلوب الري بالتنقيط إلى ٩٠٪. وهو ما يعنى توفيراً في المياه، مقارنة بالري السطحي بنسب تصل إلى ٢٦٪ و٥٥٪ على التوالي. ليس هذا فقط، بل إن ضبط مياه الري وفقاً لاحتياجات المحاصيل الفعلية، ساهم في ارتفاع الإنتاج وزيادة عائد زراعة القطن بنسبة ٣٥٪ عند الري بالرش و ٤٢٪ عند الري بالتنقيط، وفى دولة الإمارات العربية المتحدة انخفضت مياه الري المستخدمة بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٣٧٪ ، وذلك باستخدام نظام الري بالتنقيط، بدلاً عن الري بالأخاديد المحسنة، كما ارتفعت كفاءة الري بنسبة ٨٠ إلى ٨٥٪، مما أدى إلى زيادة في الإنتاج بلغت ١٤-٧٨٪ حسب نوع المحصول، وفى الأردن كانت كفاءة الري السطحي التقليدي في حدود ٤٠-٤٥٪ أمكن رفعها في الأغوار إلى ٧٠-٧٥٪ بعد استعمال الري بالتنقيط، أما في الكويت فارتفعت كفاءة الري إلى ٨٦٪ عند استخدام الري بالببلر. ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من الأقطار العربية، قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء مصانع ومعامل لإنتاج مستلزمات الري بالرش والري بالتنقيط، لتوفير هذه المستلزمات بدلاً من استيرادها، وفى آخر عامين نشطت هذه الصناعة، في كل من السعودية وسوريا والأردن ومصر وتونس وغيرها، كما قامت سوريا بعمل مختبر يتبع وزارة الزراعة يجري أعمال المعايرة والمتابعة لمنتجات هذه المصانع، ومدى تحقيقها للمواصفات العالمية الفنية، ويدل ذلك على اقتناع هذه الأقطار بأهمية ترشيد استخدام المياه في الزراعة.

الاهتمام بالسياسات والبرامج الخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث

لا ينحصر تأثير الموقع الجغرافي للوطن العربي في الموارد المائية، وإنما في نوعية هذه المياه، وذلك لأن الظروف المناخية السائدة لا تسمح بتجدد المياه باستمرار، أو بالقدر الكافي لتعويض الكميات المستثمرة في مختلف الأحواض المائية، الأمر الذي ينجم عنه تدهور في النوعية، خاصة إذا ما استمرت أعمال الاستثمار المكثف لتلبية الاحتياجات التي تزيد كلما ازدادت ظروف الجفاف.

ونوعية المياه يقصد بها صلاحيتها لمختلف الاستثمارات البشرية والصناعية والزراعية، ويمكن أن تتأثر هذه النوعية بعوامل طبيعية أيضا، بتأثير بعض أوجه النشاط الإنساني، ونتيجة لهذا النشاط تتدهور نوعية المياه. وإذا ما وصل هذا التدهور إلى درجة معينة، تصبح هذه الموارد غير صالحة للاستعمال، ويطلق عليها التلوث، وهو التغير الذي يطرأ على الصفات الفيزيائية أو الكيمائية أو الجرثومية. لقد ظهرت في بداية هذا القرن بوادر مشكلة تلوث المياه في منطقة الوطن العربي، سواء للمياه السطحية والمياه الجوفية. وقد ازداد التلوث في مناطق كثيرة من الوطن العربي، لكن اهتمت بعض الأقطار العربية، وقامت في السنوات الأخيرة بالتصدي لهذه المشكلة الكبيرة.

وضع خطط لتنمية وإدارة الموارد المائية

حيث يؤكد تقييم الواقع الراهن أن جميع الأقطار العربية (أو معظمها على الأقل) قد شرع في تأكيد أهمية تنمية الموارد المائية ولكن بدرجات متفاوتة، وهذا يدل على أن التحرك العربي والدولي قد جنى ثماره، فالهيئات الدولية والمنظمات العربية والدولية قد كثفت أنشطتها في الفترة الأخيرة في مجال تنمية وإدارة الموارد. وبذلك يمكن القول بأنه يوجد تجاوب كبير من الأقطار العربية. لكن تقييم العائد من هذه المنجزات يؤكد أن معظم الدول العربية لا تزال تعاني من العجز المائي، بغض النظر عن التقدم الملحوظ في بعض المجالات، مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة بعد المعالجة وغيرها. كما كان هناك تحرك ملموس في تنمية الموارد، وخاصة باستخدام تقنية حصاد مياه الأمطار وتقليل الفاقد في الزراعة بتطوير تقنيات الري، ولا يمكن إغفال نشاط بعض الأقطار في مجالات كثيرة، إلا أن التخطيط فيها لا يزال يفتقد إلى النهج الشمولي التكاملي بين مختلف الموارد المائية التقليدية (الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية) وغير التقليدية (تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي)، ولا يتبع نهج المشاركة الذي يقوم على التشاور الكامل بين الجمهور وصناع القرار والمخططين والمستفيدين. ولا يزال التخطيط كذلك في أغلب الأقطار بعيداً عن النهج الديناميكي

والتفاعلي الذي يعتمد على تشجيع مشاركة الجمهور والقطاع الخاص، وكذلك تقوية دور المجتمع المدني، وخاصة المرأة لضمان ديمومة التنفيذ للخدمات.

المجتمع المدني وقضايا المياه والبيئة

التنمية المستدامة تعني أن حماية البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة، فالحفاظ على البيئة لابد أن يقترن بالتنمية، ونجاح عملية التنمية أحد مؤشراته الحفاظ على البيئة، والحيلولة دون تدهورها أو هدر ثرواتها، لهذا تعد المشكلات المرتبطة بقضية المياه ذات بعد مزدوج؛ فهي من ناحية مرتبطة بقضية التنمية بشكل مباشر، للدور الحيوي الذي تلعبه المياه في حياة الإنسان، ومن الناحية الأخرى فان قضية الحفاظ على الموارد المائية من الهدر والتبديد والحيلولة دون تلوثها أو تدهور خواصها، يعد إحدى أهم القضايا على أجندة العمل البيئي، لهذا يعد دور منظمات المجتمع المدني في القضايا المرتبطة بمشكلات البيئة بشكل عام والمياه على نحو الخصوص، دوراً حيوياً وبالغ الأهمية، خاصة وان المجتمع المدني بمنظماته أصبح الضلع الثالث في نجاح عملية التنمية، وهناك العديد من التجارب الناجحة على امتداد الوطن العربي لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال، تعاملت مع مشكلة المياه بشكل مباشر أو مع مشكلات البيئة بشكل عام وعلى اختلاف تنوعها، وهي التجارب التي تعكس مجالات مختلفة من الاهتمام بالقضايا البيئية، بجانب تعدد مداخل التعامل معها، فهناك منظمات لديها قدرات على التوعية والوصول إلى فئات المجتمع المختلفة وتهتم بهذا المجال، وهناك منظمات أخرى لديها مشروعات تدخل وتعامل مباشر مع المشكلات البيئية، وهناك منظمات أخرى تعمل في مجال بناء جماعات الضغط، ورغم نجاح العديد من تجارب ومشروعات هذه المنظمات، إلا أنه يمكن القول بشكل عام إن أبرز مشكلات منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال هي غياب التكامل في أنشطتها، هذا التكامل لا تستطيع إن تحققه جمعية واحدة، وهو ما يفرض عملية التشبيك والتنسيق والتعاون، والتي أولى خطواتها استعراض خبرات المنظمات الناجحة، مثـــل تجربة مشروع Good Water Neighbors Project مشروع جيران المياه الطيبين)، بالأردن، وتقوم

فكرته على السعي لتحقيق العدالة المائية، أي توزيع المياه على المناطق والشعوب والأفراد بحصص عادلة، بأسلوب كفء يساعد على ترشيد الاستهلاك المائي أو ما يسمى بالـ Environmental Regional Conservation. ويتم تنفيذه بالتعاون مع Friends of the Earth Middle East (أصدقاء الأرض بالشرق الأوسط) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتم فيه اختيار ١٣ مجتمعًا على الضفة الغربية للمناطق الحدودية لفلسطين وإسرائيل، بالإضافة إلى مجتمع واحد في الأردن وهو (منطقة الشيخ حسن)، يشترك بحدوده مع دولة إسرائيل (منطقة بيسان)، والدولة الفلسطينية «الضفة الغربية». هذه المنطقة يوجد بها جسر فوق نهر الأردن يصل الأردن بإسرائيل. وهناك معابر حدودية كثيرة تصلها بفلسطين، هذه المناطق تتشارك فيما بينها بمياه نهر الأردن، وقد تنوعت أنشطة المشروع وتمت كالتالي، حيث تم في البداية تخصيص مجموعات محددة للعمل، وقد أطلق عليها Water Trustees وهى المجموعات التي قامت بالعمل مع تلاميذ المدارس، ومساعدتهم من خلال برنامج للتربية البيئية Environmental Education، لتنظيف الأودية، وعمل Clean up Campaigns أو معسكرات نظافة لهذا الغرض، يقوم فيها التلاميذ أيضا بقياس ومعايرة مواصفات المياه في الجداول، حيث كان يتم قياس B.O.D، dissolve oxygen، urbidity، بشكل دوري كل أربعة أشهر أو كل شهرين، للتعرف على مواصفات المياه والتغيرات التي قد تحدث بها، وهو نفس البرنامج الذي كان يتم مع تلاميذ مدارس بيسان وبردلة في إسرائيل وفلسطين، لهذا كان تلاميذ المناطق الثلاث يتابعون المياه التي تصب في نهر الأردن، ويقيسون ما يحدث لها من تلوث.

وبالنسبة للأردن تم تنفيذ التجربة في ثلاث مدارس، إحدى تلك المدارس لا تصل إليها المياه لمدة خمسة أيام بالأسبوع ،فلا مياه للشرب أو لري الحدائق، وهو ما كان يجعل الحياة في تلك المدارس غاية في الصعوبة، خاصة وأن منطقة الغور تلك ترتفع الحرارة فيها في الصيف إلى ٤٣ درجة، أي حرارة عالية ورطوبة عالية، لذلك تم تجميع لمياه الأمطار، وتغيير نظام استخدام المياه بالكامل في المدرسة، حيث تم تركيب Saving Water Devices على الحنفيات، وتم تغيير بعض

الحنفيات، كما تم زيادة ضغط المياه في بعض الأماكن، كما تم إقامة نظام Rain water harvesting، وهو عبارة عن شبكة من قنوات المياه التي تعمل لتجميع مياه الأمطار في خزان تحت المدرسة، و عندما يمتلئ هذا الخزان يضغط المياه إلى أعلى حيث خزانات المياه ويملؤها، هذه التقنية السهلة ساهم طلاب المدارس في تصميمها عبر تصميمهم لتلك المزاريب، وتحديد أين يتم تركيبها، وأين توجد المياه العالية وأين توجد المياه المنخفضة، هكذا تحقق احد أهداف المشروع، وهو أن يشارك الطلاب ويساهموا في حل مشكلة المياه التي يعانون منها، والآن تملك تلك المدرسة المياه بدرجة كافية، و لديهم حديقة ويقومون بزراعتها بالبرتقال .

تلك المدارس كانت تمثل (PILOT PROJECTS) أو المشروع التجريبي، الذي يجب العمل باتجاه تكراره وتعميمه، حيث قام التلاميذ بمخاطبة وزارة التربية والتعليم لتطبيقه في كل مدارس الأجواء الشمالية، وبعد أن تمت تجربته، وأثبت نجاحه في ثلاث مدارس، أصبح لديها الآن نظام جيد لاستخدام المياه وكيفية تكريرها وإعادة استخدامها، مثال ذلك: مياه الوضوء بالمساجد، حيث يتم عمل إعادة تدويرها أو معالجتها recycling حيث يوجد خزان مياه يقوم بتجميعها ثم ينزلها في حديقة المسجد أو المدرسة. وهناك مشروع آخر، يقوم التلاميذ بدعوة زملائهم في المدارس الأخرى لتنفيذه، تقوم فكرته على (integrated environmental education) أو دمج الأنشطة البيئية بالبرنامج التعليمي، وذلك عن طريق تدوين الحصص، المدرسية الخاصة بالطلاب، ووضع خطة أسبوعية للأنشطة البيئية المناسبة لموضوعات هذه الحصص بحيث تستغرق ثلاثة أيام فقط من الأسبوع الدراسي، ويتم تناول كل القضايا البيئية من خلال المواد الدراسية التي يدرسها التلاميذ، لدرجة لا يتخيلون معها بأنهم يقومون بنشاط بيئي منفصل، فمثلاً في حصة الرياضيات عند دراسة النسب المئوية، يطرح سؤال عن نسبة استهلاك الطالب من المياه، أو إذا كان لديه كمية معينة من المياه واستخدم منها جزء، فما هي نسبة المياه التي استخدمها؟ وهكذا وفي حصة العلوم مثلاً عندما يدرسون التبخر، يتعلم التلاميذ كيف يصير التبخر مطرًا، أما في حصة التربية الرياضية، فقد يكلف التلاميذ بجمع أكياس الزبالة، هذا النهج

يستخدم على مستوى المدرسة والحصة والمعلم، وكانت أنشطة المشروع توضع يومًا بعد يوم ،وقد تحول التعلم بتلك الطريقة بالنسبة للتلاميذ إلى شيء ممتع لأنهم أصبحوا يذهبون في مجموعات إلى مناطق لا يعرفونها، أو إلى سدود معينة لجمع المعلومات والبحث، وهو ما جعلهم يشعرون بأهمية ما يقومون به خاصة عند مناقشتهم للمسئولين الحكوميين، ومبادرتهم بوضع حلول للمشاكل التي تواجههم وفى نفس الوقت هناك لجنة تعمل على تغيير المناهج بالمدارس، يقدم لها ما تم تنفيذه أو ممارسته بالمدرسة أو المقترح تغييره أو إضافته في كل موضوع على حده. في المرحلة التالية من المشروع تم جمع توقيعات من تلاميذ المدارس المشاركة بالمشروع في الأردن، وفلسطين وإسرائيل، على نداء للمحافظة على مياه نهر الأردن، حيث تم جمع حوالي ثلاثة آلاف توقيع من المناطق الثلاثة: ألف من الأردن، ألف من فلسطين وألف من إسرائيل، وتم تقديم النداء إلى ألمانيا والاتحاد الأوروبي والكثير من الدول لعمل ضغط دولي.

وبجانب المحور التعليمي للحفاظ على المياه، كان هناك اهتمام بعمل regional farmers meeting أو لقاء إقليمي للمزارعين في الدول التي يستهدفها المشروع، في محاولة للاستفادة بأقصى حد من الخبرات الموجودة لتطوير الإنتاج الزراعي، فمثلاً في إسرائيل لديهم العديد من الـGM products أو الزراعات المعالجة جينياً، والأردن من ناحية البيئة لم تكن تؤيد تلك الزراعات، لكن أغلب المعالجات الجينية استهدفت استنباط أصناف توفر المياه، فمثلاً هناك نوع من البامية التي يستخدمونها توفر المياه، على خلاف البامية التي تستخدم في الأردن، ونفس الشيء بالنسبة لزراعات البطيخ و الشمام، فالمزارعون الذين تعلموا واعتادوا زراعة البامية مثلاً، من الصعب عليهم تغيير نمط زراعتهم، أو استبدال محاصيلهم بمحاصيل أخرى، لكن من السهل أن يأتي المزارعون من بيسان إلى الأردن أو إلى فلسطين، حتى يتعلموا تقنيات الزراعة الجديدة، التي يتم استخدامها على نفس محاصيلهم التي اعتادوا عليها .

أيضا تبادل الخبرة، وتعلم استخدام تقنيات الري الجديدة، لرفع كفاءة استخدام المياه، باستخدام تقنيات استعمال الري بالرش، أو الري بالتنقيط وغيرها، حيث أصبح المزارعون

يعلمون بعضهم البعض. وكذلك تبادل المحاصيل الأردنية التي تتميز بنوعية ممتازة، ويتم تصديرها إلى الخارج، لأن جودتها أحسن من جودة البضاعة الإسرائيلية أو الفلسطينية، وكان المزارع عند سماعه أن أحد جيرانه يرغب بتركيب تقنيات حديثة في مزرعته، يبادر بطلب مساعدة المشروع في تركيب تلك التقنيات في مزرعته. لقد بدأ مشروع Good Water Neighbors منذ ثلاث سنوات، وكل سنة تؤكد النتائج تزايد حجم المستفيدين ونجاح المشروع وتطوره، فمثلا السيدات تم تدريبهن وتوعيتهن على استخدام المواد العضوية في الزراعة، واستعمال التحكم البيولوجي أو الحيوي ,(biological control)، وعدم استخدام المواد الكيميائية في الزراعة. وقد أصبح المشروع معروفاً دولياً، ونقطة جذب لكثير من المزارعين الذين يأتون ويسألون عن استشارات تساعدهم على تنفيذ نفس المشروع بأراضيهم، ويعتمد المشروع في أنشطته على نهج المشاركة، وتفعيل مشاركة الناس من خلال باحث ميداني ينتمي إلى نفس المنطقة، كأن يكون رئيساً لبلدية المنطقة، أو شخصاً معروفًا ومتصلاً بالسكان، وله ثقل بينهم. ويعد الباحث الميداني احد أفراد فريق العمل الذي يشتغل بهذا الموضوع. وقد دعم وجود هؤلاء الأفراد المشاركة الشعبية في أنشطة المشروع، حيث كان بعضهم من صناع القرار على المستوى المحلي، وكان عملهم مع التلاميذ سبباً لاستثارة حماسهم وتشجيعهم للمشروع ومشاركة أبنائهم فيه.وقد كان الطلاب هم الحافز الذي حرك المدارس والمدرسين والمجتمع لدعم المشروع والمشاركة به، رغم أن المشروع قائم على العمل التطوعي، وذلك لإدراكهم لحجم المشكلة، ومعاناتهم منها، وتحسن الوضع كنتيجة مباشرة لمشاركتهم، وهو ما دفع الكثير من الطلاب الذين لم يتحمسوا للمشروع في البداية إلى التطوع بعد ذلك للعمل في مدارس أخرى حتى يحلوا مشكلة ناس آخرين، وهذا يؤكد على أن مشاركة الناس في المشاريع البيئية ووعيهم بمشكلاتها يساعد على حلها والقضاء عليها.

ومن خلال هذا النهج يمكن رفع كفاءة استخدام المياه، وهو ما يعني بشكل آخر زيادة المياه المتاحة لاستخدامات أخرى، خاصة أنه لا يمكن زيادة حصص المياه أو إعادة تقسيمها من

جديد، فطبقاً لقانون المياه الدولي، فإنه عند تقسيم المياه، وتحديد نسبة توزيعها على دول حوض مائي معين، يتم اخذ عدة عوامل في تحديد حصة كل دولة، منها عدد السكان، والمناخ وكمية الأمطار التي تسقط عليها وغيرها.

هذا المشروع وغيره من المشروعات المماثلة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تقوم بها هو أحد الأساليب الفعالة في التعامل مع مشكلة ندرة المياه، وما يمكن أن ينشأ من نزاعات بسبب السعي لإعادة توزيعها، فالأردن يأخذ حصة من نهر الأردن، مقدارها ١٥٠ مليون متراً مكعباً في السنة حسب الاتفاقية الموقعة بين الأردن و إسرائيل، وهى كمية قليلة وحتى تلك الكمية جزء منها من مياه بحيرة طبرية وهى مياه محلاة، والمياه المحلاة هذه لا تصلح للحمضيات، أما بقية المياه فتأخذها إسرائيل، حيث تضخ إلى مرج بن عامر ومنه إلى النقب. وإذا كان متوسط الاستخدام المنزلي للمياه للفرد في العالم (أي الشرب والطبخ) يصل لحوالي ثلاثة عشر لترًا في اليوم، فهو لا يتجاوز في الأردن تسع لترات للفرد في اليوم، وفى فلسطين خمس لترات فقط وفى إسرائيل يصل إلى سبعين لترًا في اليوم لكل فرد، ورغم هذا يتحدثون في إسرائيل عن رغبتهم في جزء من مياه النيل، تلك الذهنية وهذا النمط في التفكير يساعدنا على تفهم طبيعة من نتعامل معه، وإذا لم نكن في وضع يمكننا فيه التعامل بلغة القوة، التي يفهمها الجانب الآخر، فيجب على الأقل أن نتعامل معهم بلغة العقل، وفي كثير من الأحوال تصبح لغة العقل أقوى بكثير من لغة السلاح، وهى الخبرة الأساسية التي يقدمها المشروع.

وتقدم جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية ومصر تجارب عديدة ومتنوعة في مجال حماية البيئة، مثل حماية الحدائق العامة، وحماية بحيرة مريوط - وهي من المصادر السمكية الهامة في الإسكندرية وفي الوقت نفسه تعتبر من المعالم البيئية في الإسكندرية - ووقف الاعتداء على شارع من شوارع مدينة الإسكندرية، منح المحافظ لهيئة الصحة العالمية تصريحا خاصا بالبناء عليه، وغيرها من الجهود في مجال حماية البيئة. ويتميز نهج الجمعية بالسعي أولاً للتفاوض مع التنفيذيين المسئولين عن المخالفة البيئية، وفى حالة عدم نجاح جهود التفاوض، تلجأ الجمعية

لتشكيل جماعة ضغط، تستخدم بشكل أساسي وسائل الإعلام من صحافة وتلفزيون، وفى حالة عدم جدوى هذه الضغوط نلجأ إلى الاحتكام للقضاء، وقد حققت الجمعية عبر هذا النهج الذي ابتدعته كثيرًا من النجاحات، من خلال ٢٥ قضية لجأت فيها الجمعية إلى القضاء، واستطاعت أن تستصدر أحكامًا بإلغاء قرارات لمحافظة الإسكندرية مخالفة لقانون البيئة، مثل:

- إيقاف الاعتداءات على حديقة الشلالات لإنشاء فندق، وهي حديقة من معالم الإسكندرية التاريخية، وتعتبر من أجمل الحدائق في الإسكندرية لأن شكلها مثل الشلالات.

- حكم قضائي بإيقاف قرار نقل موقف أتوبيسات محطة الإسكندرية الموجود في ميدان محطة الإسكندرية، و يتردد عليه يوميا مابين ٦٠٠ أتوبيس و١٠٠٠ ميكروباص تأتى من الأقاليم، قررت المحافظة نقله إلى مكان آخر في حي سموحة كان مخططاً لزراعته كحديقة، وهذا الحي - يعتبر من الأحياء الراقية والجميلة في الإسكندرية، وكانت الجمعية ترى أن من حق سكان هذا الحي الذين أقاموا فيلاتهم على أساس أن أمامهم حديقة - التمتع ببيئة غير ملوثة، وبالفعل بحكم القضاء ألغى قرار المحافظة، وعادت الحديقة لأهل سموحة من جديد، وتقرر نقل الموقف إلى خارج مدينة الإسكندرية بمنطقة القباري، وهي منطقة بعيدة عن المناطق السكنية.

- في قضية بحيرة مريوط أعطت محافظة الإسكندرية العديد من تراخيص ردم أجزاء من لبحيرة لإقامة منشآت عليها، بعضها منشآت ملوثة للبيئة مثل مصنع تعبئة أنابيب البوتاجاز، ومصانع أخرى كثيرة، وبعضها محلات مثل كارفور، وكان رأى الجمعية أن المحافظة ليس لها الحق في ردم هذه البحيرة، أو إصدار تراخيص بردم أجزاء منها لأنها من المعالم البيئية بالإسكندرية، وتعتبر مصدراً للثروة السمكية، وهناك ثلاثة آلاف صياد يعيشون علي الصيد فيها، كما أن المحافظة التي أصدرت تراخيص الردم غير مختصة ولا تملك هذا الحق طبقًا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢، الخاص بحماية نهر النيل والمجاري المائية، والمسئول عن البحيرات

هو وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، لأن البحيرات الداخلية تدخل في دائرة اختصاصها، وقد أنصف القضاء الجمعية بإصدار حكم بإلغاء جميع التراخيص التي صدرت بردم البحيرة وما أقيم عليها من أبنية وإزالتها، ووقف الصرف الصحي للمصانع المحيطة بالبحيرة في مياه البحيرة، لما يسببه من تلوث لمياهها، وقتل للأسماك الموجودة بها. ورغم أهمية الحكم و تأييد الجهات الرسمية المختصة بالبحيرة مثل هيئة مصايد الأسماك، إلا أنه للأسف الشديد لم ينفذ لإصرار محافظة الإسكندرية التي ضربت بكل هذا عرض الحائط.

- حينما بدأ مشروع توسعة كورنيش الإسكندرية، اقتضى تنفيذ هذا المشروع إزالة الأندية البحرية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة والمعلمين، وهو ما جعل الكورنيش جميلا، ومنح الناس فرصة الاستمتاع بالسير فيه، ورؤية البحر مباشرة، دون أن تحجبها الكبائن أو الأبنية الخاصة بنوادي القوات المسلحة والشرطة و المعلمين، إلا أن تلك الأندية بدأت من جديد في استخدام ما تبقى لها من أراضٍ، بالإضافة لردم جزء من البحر في إعادة البناء وتعلية مبانيها بما يحجب البحر عن الرؤية، ولم تستطع محافظة الإسكندرية التصدي لهذه المخالفات، وهنا لجأت الجمعية أيضاً إلى القضاء، الذي أصدر حكمه في ٨٠ صفحة بتأكيد حق المواطن في التمتع بالبيئة والاستمتاع بها، ولا يجوز لأي هيئة أيًا كانت أن تستأثر بالمناظر الجميلة، وأن تتمتع بالبحر وتمنع المواطن العادي منها، وقضى ابإزالة هذه الأندية الثلاثة، وإزالة أي مبنى تم فيها أن لم يكن مرخصاً بإقامته، ولم يتم تنفيذ الأحكام أيضاً، فالمشكلة الآن هي تنفيذ الأحكام القضائية، وقد أعد خبراء الجمعية من القانونيين دراسة بعنوان « مبادئ قضائية في قضايا بيئية» تشير إلى عدم تنفيذ هذه الأحكام.

- مشروع أخر تهتم به الجمعية خاص بالحفاظ على التراث المعماري لمدينة الإسكندرية ورشيد وسيوه، والذي أصبح معرضاً للانهيـــــار والهدم.ففي مدينة الإسكندرية – على،

سبيل المثال- هناك العديد من البيوت الرائعة التي تعد من المعالم الأثرية ، وحصل بعضها على جوائز على مستوى العالم للهندسة المعمارية الرائعة الخاصة بها ، مثل بيوت محطة الرمل على البحر ذات السقف المذهب والرسوم الجميلة جدًا ، وبانسيونات تريانون وأتينيوس وغيرها كل هذه الأبنية والمنشآت تتعرض الآن للتشويه وبعضها يتم هدمه حتى يبنى بدلاً منها أبراج خرسانية شاهقة مشوهه للبيئة، وقد اهتمت الجمعية بتبني مشروع للمحافظة على هذا التراث، دعمه «مركز دعم المنظمات غير الحكومية» ويقوم المشروع على عمل تسجيل لكل المباني الأثرية والمعمارية النادرة التي تعتبر من الإبداع المعماري المتميز بمدينة الإسكندرية، والتي تم حصرها، وتحديد مواقع أو وأسباب التشويه المعماري الذي تتعرض له نتيجة تركيب أجهزة التكييف، وتغيير الواجهات، أو عمل أشياء إضافية ليس لها داعٍ بما يشوه الطابع والهوية المعمارية الخاصة بها، بجانب مبانٍ أخرى منها أصبحت مهددة بالإزالة تم تسجيلها والدعوة للحفاظ عليها ، وهناك صندوق لدعم قدرة الأسر التي تشغل هذه المباني على صيانتها أو إيجاد أماكن بديلة للتوسعات التي يريدون إقامتها في أماكن أخرى للحفاظ على الطابع المعماري والأثري للمبنى، وهناك جهات مانحة كثيرة مقتنعة جدًا بالمشروع ، وقد قامت الجمعية بعمل كتاب عن المشروع يحتوى على كل هذه المعالم مصورة وتاريخها وبيانات عنها، وقد امتد المشروع إلى منطقة سيوه ومدينة رشيد، حيث يوجد بها الكثير من الأبنية والمعالم التي تنتمي للتاريخ الإسلامي تم أيضا تسجيلها ، ونظم مؤتمر وجلسات استماع جماهيري لمنع أي مساس بها، وأنشئت الجمعية في الإسكندرية ما يسمى بمنتدى الحفاظ على التراث المعماري للاستمرار في جهود الحفاظ على هذه الآثار، ومنع أي اعتداء عليها بنفس الأساليب التي تنتهجها الجمعية، والتي تتدرج من تشكيل جماعات ضغط على المسئولين ومحاولة الإقناع والتفاوض معهم وهى المهارات التي نقوم بتدريب الجمعيات الأخرى عليها، في إطار مشروع آخر تتبناه الجمعية يهتم ببناء قدرات المنظمات الأهلية ،وتمكين أعضائها من مهارات التفاوض ومهارات الاتصال ومهارات تنمية الموارد، ومهارات الضغط على الأجهزة التنفيذية والاحتكام للقضاء والمساعدة القانونية.

- كما أسست الجمعية ما يسمى ببرلمان البيئة ، والذي يدعو أكبر مسئولين في الإسكندرية للالتقاء بالجماهير وأعضاء الجمعية على وجه الخصوص لكي يناقشوهم في القضايا البيئية، ومن ثم يتم طرح المشكلات البيئية، والحوار حولها بين أعضاء الجمعية وبين المسئولين التنفيذيين، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التغلب على كثير من المشاكل البيئية، وإيجاد حلول لها، وأيضًا وقف أشكال متعددة من الاعتداء على البيئة، فقد اثبت البرلمان البيئي أن كثيرًا من المسئولين يقتنعون بالحوار ويبذلون الجهد لوقف الأعمال الخاطئة، وتنمية الأعمال الجيدة، كما أنهم يستجيبون للطلبات أو الملاحظات التي يثيرها أعضاء الجمعية.

- بدأت الجمعية منذ ثلاث سنوات في تنفيذ مشروع التربية البيئية في المدارس، من خلال تربية التلاميذ على العادات البيئية السليمة والتعريف بالأضرار الناجمة عن السلبيات البيئية إلى جانب عمل تقييم بيئي أو مراجعة بيئية لكل مدرسة وحينما يتبين التلاميذ أن دورات المياه بها على سبيل المثال غير كافية تنشئ الجمعية دورات مياه وعلى مستوى جيد جدًا وتدرب الأطفال على نظام استخدامها بالأسلوب الذي يراعى فيه البعد البيئي وتوفير المياه واستخدامها بالقدر اللازم وأيضًا مراعاة النظافة. لقد بدأ المشروع بعدد محدود من المدارس ووصل عددها اليوم إلى ١٨٠ مدرسة، و تتعاون الجمعية في هذا المشروع مع وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة التربية البيئية، وعلى هامش أنشطة المشروع تنظم الآن مسابقات وجوائز للأطفال ومعارض للرسوم البيئية، ويقوم الأطفال بإعداد قصص وأغاني بيئية.لقد أصبحت المدارس تعمل بوعي جيد نتيجة برنامج التربية البيئية والذي يراعى فيه التزويد بالمعلومات البيئية إلى جانب العادات البيئية السليمة والسلبيات البيئية التي يجب تجنبها. مخلفات المدارس توضع في تصنيف معين وفي أوعية معينة. والبرنامج مستمر بصرف النظر عن المنح، حيث توفر له الجمعية احتياجاته من مواردها الذاتية.

هذه هي ابرز المجالات التي تعتبر الجمعية رائدة فيها، وللجمعية إصدارات عديدة توثق وتسجل تجاربها وخبراتها في كتب متاحة لأعضاء الجمعية ولغيرهم، للمساهمة في عملية التثقيف البيئيً.

وقد أثارت تجربة جمعية أصدقاء البيئة العديد من المشكلات المرتبطة بمدى انتشار الوعي البيئي لدى السكان ففي تجربة مثيلة لتجربة جمعية أصدقاء البيئة للحفاظ على التراث المعماري تم تنفيذها في سوريا، واهتمت بالأبنية والمنازل في شارع الحمادية في المنطقة التركية، انتهت إلى الفشل نتيجة غياب الوعي والثقافة البيئية، فرغم أن القانون حرم بيع هذه الأبنية والمنازل أو تعليتها أو توسيعها أو عمل اى تغييرات بها، إلا انه تعارض مع ثقافة أصحاب البيوت وعاداتهم، حيث اعتبروه قيدا على حريتهم الشخصية في توسعة المنزل حتى يسكن فيه الابن المتزوج أو الرغبة في تركيب التكييف وما إلى ذلك، وهو ما يشير إلى أن اقتناع الناس بالقوانين وقبولهم لها يتطلب اقتناعهم ووعيهم بأنها وضعت لحمايتهم ولمصلحتهم،نموذج لهذا اهتمام سكان الأقصر بالحفاظ على الآثار،يعود في جزء منه لأنهم يعرفون أن تلك الآثار هي التي تأتي لهم بالسياحة، وباريس نموذج آخر فكثير من الفنادق تحافظ على عادات أهل باريس لدرجة أن بعضها مازال محتفظا بالأقبية الموجودة تحت الأرض والتي كانت مخابئ،وبلدية المدينة تدعم أصحاب هذه المنشئات وتخفف عنهم الضرائب مقابل الحفاظ على هذا التراث. بالتالي فإنها تمسك العصا من المنتصف أي تعطيه مزايا وحوافز للحفاظ على هذا التراث.

وهناك تجربة «مكتبة الإسكندرية» وهي تجربة توعية في مجال الشباب، حيث بدأت بلقاءات بين مجموعات من الشباب في مكتبة الإسكندرية منذ سنة ٢٠٠٢، وصل عددها إلى خمسين طالبًا وطالبة، تتراوح أعمارهم بين ثلاث عشرة إلى تسع عشرة سنة، وذلك خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الشباب والبيئة، و قبل الافتتاح الرسمي لمكتبة الإسكندرية بحوالي خمسة أو ستة أشهر انضمت مجموعة أخرى من طلاب محافظات القاهرة والمنيا وطنطا، حتى وصل عددهم إلى مائة طالب وطالبة، وبمساعدة خبراء من السويد والنرويج تضمنت أنشطة المؤتمر ما سمى بـ«المقهى المعرفي»، حيث قسم الطلبة والطالبات إلى مجموعات صغيرة، وطرحت عليهم مجموعة من الموضوعات اختاروا واحداً منها، وتناقشوا فيه، عبروا فيه عن رؤاهم في هذا الموضوع، بكل وسائل التعبير (رسم، شعر، مقالة)، وسجلوها على لوحة خاصة بهم خلال الوقت المتاح لهم، ومن عشر إلى خمس عشرة دقيقة، ثم يتم بعد ذلك تبادل المجموعتين لأماكنهم مع استمرار قائد المجوعة فقط كي يقوم بتوجيه الطلبة إلى أين انتهى حديث المجموعة

الأولى.ويكرر نفس الشيء وتستكمل المعلومات البيئية (building up all information) على اللوحة الموجودة أمامهم، وتقوم مكتبة الإسكندرية حالياً برعاية هؤلاء الشباب والاستفادة من أفكارهم في المشروعات الميدانية (field projects)، حيث شاركوا في مشروعات مثل المدفن الصحي الموجود غرب الإسكندرية الذي أثار قضية كبيرة جداً لما قد يحدثه من مخاطر وتلوث، ويجتمع هؤلاء الشباب أسبوعيا ،وقد وصل عدد هؤلاء الشباب الآن إلى خمسمائة طالب وطالبة، يقسمون خلال اللقاءات الأسبوعية والتي تتم في مكتبة الإسكندرية إلى مجموعات من خمسة أو ستة أفراد ومعهم ميسر لديه دراية أكبر بجانب مدرس من المدرسة التي يتعلمون بها، وقد شارك هؤلاء الشباب في الملتقى العالمي للشباب والبيئة، والذي شارك فيه حوالي ستمائة طالب وطالبة منهم مائة وخمسون طالبًا وطالبة مثلوا اثنتين وعشرين دولة غير مصر ،ولم يشارك فيه من الدول العربية سوى الأردن.وقد كان لهذا المؤتمر تأثيره كبير على أدائهم ووعيهم البيئي، وهو ما يمكن رصده في قيام الشباب بتجهيز العروض الشارحة والخاصة بالتوعية البيئية، والتي يعرضونها بعد ذلك علي شباب آخر مثلهم بالمدارس مما يساعد على استمرار التوعية البيئية.كذلك يبذل هؤلاء الشباب جهداً ميدانياً آخر من خلال زيارتهم إلى المناطق التي تعانى من التلوث، مثل منطقة مصنع الأسمنت في وادي القمر بمفردهم، ولقاءاتهم المباشرة مع الناس ومحاورتهم. وقد قاموا بعمل مشروع إدارة مخلفات الزيتون (management of olive waste)، فعند عصر الزيتون ينفصل ناتج العصر إلى طبقتين الزيت الذي يتم بيعه، وطبقة أخرى بها مادة الأمونيا أسيد وأملاح، ويقوم المصنع برميها حوله فيسبب أضرارًا بالبيئة، ويستهدف مشروع الشباب إعادة استخدام هذه المخلفات كسماد عضوي لحماية البيئة، والاستفادة منها اقتصاديا ،ولمزيد من دعم هؤلاء الطلبة بدأت مكتبة الإسكندرية في تعريب البرنامج التعليمي الخاص بجامعة زلوندس السويدية، والذي يتضمن مجموعة من البرامج تسمى distant learning courses من أهمها برنامج prevention is better than cure، أو الوقاية خير من العلاج، ويستمر عبر أربعة عشر أسبوعا من المحاضرات ما بين الساعة والساعتين، في الستة أسابيع الأولى يتم تناول البيئة والتعريف بها ومشكلاتها ثم الثمانية أسابيع التالية يتم فيهم التوعية حول مفهوم الإدارة الوقائية للبيئة. في الجزء الأخير من البرنامج يوجد منتدى للمناقشة discussion forum،

حيث تتاح فرصة الحوار بين الطلاب المشاركين من كل أنحاء العالم عبر الانترنت. بعد انتهاء البرنامج يأخذ الطالب المشارك شهادة من تلك الجامعة بعد أن أصبح أحد حماة البيئة، وتستهدف عملية التعريب وضع أمثلة ونماذج وصور من حياة مجتمعاتنا.

لقد أصبحت هذه المجموعات من الشباب في لقاءاتها وحواراتها تناقش مشاكل بيئية مختلفة، يثيرونها و يقدمون لها الحلول، و البرنامج بهذا الفهم يقوم على فلسفة الوقاية كمفهوم بيئي أو الإدارة الوقائية للبيئة. لتمكين هؤلاء الشباب من المبادئ الخاصة بالحفاظ على البيئة وبالتالي، تصبح جزءًا من وعيهم وممارساتهم عندما يصبحون في موقع المسئولية. وقد حقق المشروع نجاحا كبيرا في هذا المجال برز هذا النجاح فيما قام به هؤلاء الشباب عندما أثيرت قضية ردم الميناء الشرقي، حيث ذهبت مجموعة منهم إلى الميناء الشرقية أمام المحكمة، وقاموا بالتصوير وكتبوا تقريرًا قاموا بإلقائه في مؤتمر بالتليفزيون، وفعلاً صدر قرار من محافظ الإسكندرية بالرجوع عن الردم وعمل دراسة عن كيفية الحفاظ على الجزء المهدد بالردم .

كما تقدم لنا جمعية رواد البيئة بالإسكندرية، العديد من التجارب البيئية الناجحة مثل «تحسين البيئة الحضارية في منطقة أبو خروف بالعصافرة القبلية»، والتي كانت تتضمن منطقة عشوائية تسمى أبو خروف، تم تغير اسمها إلى مكة المكرمة، هذه المنطقة كانت منطقة عشوائية تعانى من الإشغالات وانتشار المخدرات، أصبحت اليوم ميدانًا حضاريًا يتنفس فيه الناس هواءً نظيفًا، بعد أن نفذ فيها مشروع شارع البيئة بالاشتراك مع المكتب العربي للشباب بالقاهرة، حيث كانت الجمعية واحدة ضمن شبكة تضم جمعيات أخرى من إثنتي عشرة محافظة في الجمهورية نفذ بها المشروع، الذي تقوم فكرته على اختيار احد الشوارع والبدء في تجميله وتنظيفه وغرس الأشجار به، وكانت هناك عدة معايير ومقاييس للشارع الذي يتم اختياره في المشروع أهمها أن يكون غير دارج على خريطة التطوير في المحافظة، وأن يكون قابلا للتحكم في حدود خمسمائة متر، وأن يكون مستوى المعيشة والدخل لسكانه منخفضًا لكي يظهر مجهود الناس في التغيير. في شارع أبو سليمان الذي نفذ به المشروع توجد ثلاث شركات شركة خاصة بالنشا وشركة خاصة بالمنظفات الصناعية وشركة منسوجات، وكان السكان هناك يعانون من عوادم وأدخنة هذه المصانع، وقد كان احد المداخل الرئيسية لنجاح هذا المشروع هو عمل فعال

عمل استبيان للتعرف على المشكلات البيئية وأولوياتها قبل بدء المشروع، وبناء على نتائجه تم تنظيم جلسات استماع مع المسئولين بهذه الشركات لمناقشة هذه المشكلات، وقد أدى هذا إلى زيادة مستوى اهتمام ومشاركة السكان، والهيئات المعنية خاصة جهاز شئون البيئة. الذي أجرى قياسات لحجم التلوث،واستطاعت هذه الجلسات أن تسهم في إيجاد حلول لمشكلة مخلفات المصانع،والتي ساهم المجتمع في تحمل جزء من تكلفة مواجهتها تطلبت إصلاح وتطوير تكنولوجيا العمل بهذه الشركات والتي تحملت النصيب الأكبر، حيث ساهمت شركة النشا بحوالي مليون وكان هذا مدخلاً هامًا جدًا لنجاح المشروع. وقد استكمل نجاح المشروع بإنشاء الحديقة الثقافية وهى احد ابرز تجارب الجمعية، حيث تقع على ناصية شارع البيئة حيث التثقيف البيئي، والحديقة متاحة للأطفال ولقاطني الشارع. وكان هذا النهج هو ما اعتمد عليه المشروع لمواجهة أهم مشكلة واجهته عند بدايته وهى سلبية سكان الشارع، وقد تم تجاوزها بعد عدة شهور عندما لمس السكان أثر تعاون الجمعية والجهات التنفيذية بالمحافظة، وهو الشيء الذي دفعهم للمشاركة الايجابية بعدم إلقاء القمامة وري النباتات التي زرعت بالشارع والحفاظ عليها،ورغم انتهاء العمل بالمشروع إلا أن تعاون السكان دفع الجمعية للاستمرار، حيث يتم الآن استكمال دهان ثمانية عشر منزلاً بالشارع لاستكمال المظهر الجمالي بالإضافة لمشاركة كلية الفنون الجميلة في عمل الجداريات، ويتم هذا مع استمرار برامج التوعية البيئية .وقد كان الخط البيئي الساخن ضمن احد مكونات مشروع الشارع البيئي،وهي مبادرة تمت في مصر وكانت الأولى في العالم العربي والثانية على مستوى العالم،حيث كان هناك خط بيئي ساخن مع جميع المحافظات الشريكة في المشروع لتلقّي الشكاوى البيئية التي كانت تنتج على مستوى المحافظة وليس فقط الخاصة بشارع البيئة بالإسكندرية .

إن معيار النجاح الأساسي لمشروعات الجمعية هو استمرارها والحفاظ عليها بمعرفة الفئات المستهدفة بها، وهو ما لن يتحقق إلا إذا كانت المشروعات تمسهم بشكل مباشر ويشعرون بنتائجها و يشاركون في تنفيذها. تمثل هذه المرتكزات خلاصة تجربة عمل الجمعية في المناطق العشوائية في مجال تحسين البيئة، لأنها تبنى على دعم علاقة الولاء بين الإنسان وبيئته أو مجتمعه المحلى وهى أفضل ضمان لاستمرار ما تحقق من تحسن وعدم تراجعه أو انهياره، وهو ما

يجب أن يصاحبه أيضا جهد مباشر لرفع الوعي البيئي من خلال المؤسسة التعليمية، وهذا ما تمارسه الجمعية من خلال مشروعاتها ففي تجربة الحديقة الثقافية البيئية الموجودة على شاطئ ترعة المحمودية، وهي منطقة فقيرة جدًا في الإسكندرية تحظى الآن بقدر من الاهتمام، كان نشطاء الجمعية يقومون بتقديم قدر من التوعية البيئية لا يتجاوز نصف ساعة في فترات الصيف المزدحمة وفي فترات الأعياد والمناسبات أو أيام الخميس والجمعة للأطفال المترددين على الحديقة،ورغم أن هؤلاء الأطفال ينتمي معظمهم إلى منطقة فقيرة جدًا، إلا أن هذا الجهد البسيط في التوعية خلق لديهم وعيا بيئيا، وأصبح من المعتاد الآن رؤية الطفل الذي يلتقط الورقة الملقاة على الأرضً ليضعها في سلة المهملات، وأصبحوا يحافظون على الألعاب التي أحضرتها الجمعية بالحديقة وعلى الأزهار والأشجار، .هذا الجهد البسيط في التوعية أثمر إمكانية استمرار الحفاظ على الحديقة ونظافتها من خلال الأطفال الذين يترددون عليها،والذين تطورت أنشطتهم إلى مستوى أعلى بحيث تحولوا إلى حماة للبيئة.

قضايا على أجندة العمل العربي:

أثارت المناقشات حول المشكلات المرتبطة بالمياه والبيئة بشكل عام العديد من القضايا، والتي يجب التعامل معها على الصعيد القطري والقومي، ولعل أبرزها:

١- غياب أشكال التنسيق والتعاون في وضع السياسات والبرامج على أكثر من مستوى سواء فيما يتعلق بمشكلة محددة مثل المياه، أو المشاكل البيئية المتنوعة، لهذا من الضروري دعم آليات التنسيق والتنفيذ والمتابعة، ويوصي بالعمل المتكامل والاعتماد على مبدأ التخطيط المركزي ونهج المشاركة خاصة عند إعداد الخطط المائية الوطنية، ولا ينفصل عن ذلك إحداث الهيكلة المؤسسية المركزية القادرة على تحقيق وتنفيذ متطلبات التنمية والإدارة المتكاملتين لموارد المياه، ووضع تشريعات مائية فعالة لتعظيم استخدامها في حدود الموارد المتاحة، وتحديد الملكية العامة لها وللمنشآت المرتبطة بها، وحمايتها من التلوث. وتوزيع المسئوليات والاختصاصات على الجهات المشرفة على إدارتها، وكذلك الاهتمام الخاص بتنمية القدرات البشرية كعنصر فعال في ضمان تخطيط وتقييم وتشغيل وصيانة المشاريع المائية، أما استخدام التقنيات المناسبة فهي من العناصر الهامة للاستفادة من الخبرات السابقة وتجارب الآخرين حتى يتسنى توطين

وتطوير التقنيات اللازمة من أجل الحصول على نتائج ناجحة ،ويستدعي ذلك دعم الأبحاث العلمية التي تأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في المنطقة العربية لتقدم الحلول المناسبة .

إن مواجهة المشكلات المرتبطة بالمياه تتطلب العمل على صياغة الإجراءات المطلوبة ومتابعة تنفيذها. وهي لاشك كثيرة وشائكة ومعقدة، وتحتاج إلى تصنيف وتبويب وترتيب. وقد تشكل في المحصلة ما يشبه الدستور المائي. وهي أمور تحتاج إلى مؤسسة وطنية متخصصة تحمل هذه المسئولية الكبيرة وتعاونها المؤسسات الدولية المعنية.

ولقد كان تأسيس المجلسْ العربي للمياه استجابة لهذه الاحتياجات الملحة - ومن أهم أهدافه التنسيق بين الدول العربية وتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات مشتركة للمياه، في المنطقة العربية وإقامة صندوق تمويل البحوث، وتمثيل الدول العربية في المنتدى العالمي للمياه وأيضا تشجيع قيام منظمات وروابط مستخدمي المياه وتنمية دور المجتمع المدني في شراكات مائية مع الأجهزة الحكومية لترشيد الاستخدامات وحماية الموارد المائية من التلوث.

من الضروري توثيق هذه التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة حتى تستفيد بها الجمعيات الأخرى. و توصي اللجنة بطبع جميع هذه المبادرات وتوزيعها على مدارس التربية والتعليم.كأحد مصادر التوعية البيئية

٢- الحاجة الملحة لترشيد استخدام الموارد المتاحة ورفع كفاءة استخدامها وحمايتها من الهدر والتلوث والحفاظ عليها وتنميتها،لهذا من الضروري الاهتمام بالتقييم المستمر للموارد، وذلك لأن هذه الموارد ليست مناجم ذات سعة ثابتة بل تتغير مع الزمن، ويبرز مع الحد من الفاقد والترشيد في استخدام المياه مشكلات استعمالات المياه،والتعامل اليومي معها في مختلف القطاعات والمستويات،فزيادة الطلب على الماء يوما بعد يوم والإدارة غير الرشيدة للطلب عليها يساهم في توسيع الفجوة المائية. كما أن الاستخدام غير الرشيد للمياه لا تقتصر خطورته على الاستنزاف الكمي للموارد المائية، بل يساهم في خلق مشكلة أخرى تتعلق بنوعية المياه،وفى حالة الزراعة يؤدى لظهور سلسلة من المشاكل المتعاقبة منها الغدق والملوحة وتدني إنتاجية التربة واختلال خصوبتها،وتدهور نوعية المياه الجوفية، لهذا من الأهمية بمكان وضع تخطيط متكامل لاستخدام الموارد المائية يعتمد على قاعدة معلومات وبيانات وإحصائيات

للتجارب التي يمكن بموجبها تحسين كفاءة الري، وكذلك تنمية القدرات البحثية وتعظيم الفائدة من وحدة المياه وذلك بالمفاضلة على أساس المنفعة الحدية للمياه في الري داخل نظام الإنتاج: النبات والتربة والماء والمناخ والبيئة،وكذلك إدخال التقنيات الجديدة في الزراعة كزراعة الأنسجة والهندسة الوراثية وإنتاج البذور المهجنة ذات الإنتاجية الاقتصادية العالية واحتياجات مائية متواضعة وتكثيف الخدمات الإرشادية وغيرها .

ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة يستلزم عمل تقييم دوري وعلمي لحالة هذه الموارد وهو ما يستلزم توفير شبكة معلومات متكاملة، تحتوي على بيانات من أرصاد دورية، وقاعدة من المعلومات الوافية، ولا يتأتى ذلك إلا من جمع بيانات من أرصاد دورية لشبكة معلومات سواء مناخية أو هيدرولوجية أو هيدروجيولوجية، حيث الحاجة لتقييم الشبكات المائية القطرية ووضع تصميم لشبكة تغطي كامل القطر بكثافة مقبولة ويحتاج هذا العمل إلى مجهودات تشمل التخطيط الجيد والتمويل الكافي والمتابعة اللازمة، إذ لا تزال لدى معظم الأقطار العربية شبكات محدودة في بعض مناطق أو في أحواض معينة لغرض محدد أو لمشروع معين.

ولا شك أن جمع الأرصاد الدورية وتدقيقها وتحليلها ومعالجتها يضفي على البيانات المصداقية، ويعتبر الأساس العلمي السليم لتقييم الموارد، وهناك أهمية بالغة للاستفادة من البيانات والمعلومات السابقة، سواء كانت في هيئة تقارير منشورة أو غير منشورة أو دراسات أو غير ذلك، ويستلزم الأمر إعداد بنك معلومات متطور، يتم من خلاله جمع البيانات والمعلومات المختلفة ذات العلاقة المنشورة وغير المنشورة، وتأتي أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في حفظ بيانات بنوك المعلومات على أساس مكاني، اعتمادا على المواقع الجغرافية وترابطها وإسقاطاتها على الإحداثيات الجغرافية العالمية وغيرها من الإحداثيات القطرية، كما أنه من الضروري تطبيق تقنية النماذج الرياضية التي يتم بواسطتها وضع خطط التنمية والاستثمار، وكذلك التنبؤ بالنظام المائي والكمي والنوعي، دعما لتنفيذ هذه الخطط باستمرار تقييم الموارد ومتابعة تنفيذ الخطط والاستثمارات لهذه الموارد من خلال المعايرة المستمرة للنماذج. ومن الأهمية بمكان استكشاف مناطق جديدة للاستثمار يتم تحديدها مبدئيا باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد بالربط مع المعطيات المتاحة عن نظم المعلومات الجغرافية، وهذا يتطلب إجراء

التحقق الحقلي وإجراء الدراسات الجيوفيزيائية حتى يتسنى استكشاف موارد مائية جديدة، وتحديد إمكانياتها، والتوصية اللازمة - في هذا الصدد - بتنمية الموارد باستخدام التقنيات البديلة مثل حصاد مياه الأمطار في الموقع وحصاد مياه الجريان السطحي والتغذية الاصطناعية للمياه الجوفية ونقل المياه والاستمطار وغيرها وتحتاج مثل هذه الأنشطة إلى تخطيط متكامل مع استخدام النمذجة الرياضية للتنبؤ بالآثار الجانبية التي يمكن أن تحدث بعد التنفيذ، كما يوصى بزيادة الاهتمام بتنمية الموارد غير التقليدية التي تشكل أحد الحلول الواعدة للمساهمة في سد الثغرة المائية في المستقبل مثل التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي بعد معالجتها بأساليب اقتصادية معقولة، وكذلك تطوير التقنيات الخاصة بتحلية المياه مع العمل على تخفيض تكاليفها.

٣- ضرورة الإدارة العلمية للطلب على الماء،وهو ما ييسر إمكانية الحصول على المياه لأعداد أكبر من المستهلكين، ويتضمن تنظيم وإدارة الطلب على المياه تحويل استخدام المياه من مجالات محدودة الفاعلية اقتصاديا مثل الزراعة المروية بالري السطحي التقليدي ذات الكفاءة المتدنية، إلى مجال أكثر أهمية وإلحاحا ألا وهو توفير مياه الاستعمال المنزلي لسكان المستقبل بأعدادهم الكبيرة، وعادة لا يكون العائد الاقتصادي هو الحكم حيث تتدخل عوامل أخرى مثل خَلق فرص العمل وأهمية التوطين وتنمية المناطق النائية والتوزيع الجغرافي للسكان، كما أنه من الأهمية تقليل الفاقد من مختلف الاستخدامات مع توزيع حصص المياه بما يتناسب مع الظروف الفنية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك نوصي بإعداد دراسات لتحديد الاحتياجات الحقيقية للمياه والاحتياجات والكيفية التي يمكن الوفاء بها بوسائل أخرى، وكيف يمكن الوفاء بمتطلبات الاستمرارية والعدالة في تنظيم موارد المياه. ويستدعي ذلك وضع الاستراتيجيات للمياه قصيرة المدى وطويلة المدى مع تطبيق إطار تشريعي يضمن تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

٤- مشكلة التلوث الصناعي وهى المشكلة التي تحمل أكثر من بعد أولها انتشارا الملوثة للبيئة مثل صناعة الأسمنت،الخزف والبيئية.،صناعة الحديد والصلب،صناعة البتروكيماويات وصناعة الكاوتش، لهذا تثار قضية نقل هذه الصناعات غير النظيفة إلى بلدان العالم الثالث،حيث اختفت تقريبا ونقلت إلى بلدان العالم الثالث نتيجة الاشتراطات البيئية القاسية

في بلدان أوربا وأمريكا ...ويزيد الوضع خطورة استحضار هذه الصناعات بدون التكنولوجيا الحديثة The latest technology version التي تقلل مخاطرها البيئية .

أما البعد الآخر لمشكلة التلوث الصناعي فهو وجود هذه الصناعات داخل الكردون السكنى، لهذا لابد أن تكون هناك تشريعات تمنع السكنى والإقامة في المناطق الصناعية أو بإقامة مثل هذه الصناعات في المناطق الأهلة بالسكان.لما قد تسببه من مشكلات وأخطار صحية، لهذا لابد من عمل دراسات جادة قبل إقامة أي مصنع تقييم الأثر البيئي الذي يمكن أن يحدثه في المنطقة المحيطة به.

٥- مشكلة المواد والمخلفات الخطرة والتخلص منها أو تخزينها بشكل آمن أيضا تعد احد المشكلات التي تعانى منها بلداننا ففي مصر على سبيل المثال لا يوجد حتى الآن لجنة خاصة بتسيير البرامج الخاصة بالمواد والمخلفات الخطرة بالرغم من أن ٤٠٪ من الصناعة في مصر مركزة في مدينة الإسكندرية والباقي مركز في القاهرة وبعض المناطق الأخرى لكن لا يوجد مدفن خاص للنفاية الخطرة.رغم أن الشركات ملزمة بحكم القانون بتجميع المواد الخطرة الناجمة عنها والتخلص منها أو وتخزينها أو دفنها بشكل امن،إلا أن هذا لا يتم في الغالب الأعم وهو ما يهدد بوقوع كوارث بيئية ليس في مصر فقط بل في جميع الدول العربية، رغم مناقشة القضية في اجتماع عقد في القاهرة خصيصا لهذا الغرض شارك فيه ممثلو وزارات البيئة العرب .

٦- رغم جدية ونجاح العديد من تجارب المجتمع المدني التي اهتمت بقضايا البيئة والمياه إلا أنها تثير قضية الاعتماد على المنح والدعم الخارجي،وهو ما يثير قضية مدى إمكانية أن تصبح المشاريع البيئية معتمدة بشكل أساسي على التمويل المحلى سواء كان مصدره أفرادًا أو مؤسسات ،وهنا تثار ايضا مدى أهمية وقدرة إسهام رجال الأعمال أو القطاع الخاص في دعم تلك المشروعات، خاصة وان القانون في بلد مثل مصر يقدم إعفاءات ضريبية على أرباح رجال الأعمال المتبرعين للجمعيات الأهلية، بهدف تشجيع رجال الأعمال على تحمل نصيبهم من المسئولية الاجتماعية ،بجانب هذا فرجال الأعمال لهم مصلحة مباشرة في تمويل المشروعات البيئية لأن عائدها لهم أكثر من عائدها على المجتمع، فمصلحتهم تفترض أن تكون البيئة سليمة، لأن منتجاتهم التي يتم تصديرها لن تقبل بالخارج إذا أتت من مناطق ملوثة بيئيًا،أو

كانت هي نفسها ملوثة،لهذا من مصلحته كمصدر أو كمنتج أو كصاحب خدمة معينة أن يتم هذا كله في بيئة سليمة وعليه مسئولية توفير الدعم لهذه المشروعات البيئية.

في هذا السياق أيضا من الضروري أن تطور منظمات المجتمع المدني من مواردها بأن تقيم المشروعات الخدمية أو الإنتاجية،وأن تقيم المباريات والحفلات المعفاة من الضرائب وهو ما يمكن يدعم مواردها وقدرتها على تنفيذ المشروعات البيئية .

إلا أن هذا لا ينفى في مجال توفير التمويل والدعم الذاتي أهمية نشر ثقافة التطوع والتعريف بفلسفته وهو ما يمكن أن يوفر لمنظمات المجتمع المدني موارد هائلة .

٧- في مجال نشر الخبر لا يكفى هنا التوثيق ،وعمل المطبوعات ونشرها في المدارس والأحياء الأخرى، بل يجب أيضًا تنظيم زيارات من المناطق الشبيهة قبل التحسين لهذه المناطق لأن العدوى دائمًا سريعة النقل، العدوى ليست في المرض فقط بل أيضًا في الأشياء الجيدة.

٨- تعد قضية انخفاض الوعي البيئي أيضا من التحديات التي تواجه مجتمعاتنا العربية، والتي يجب أن يبذل فيها جهد كبير بهدف نشر الثقافة البيئية،وهنا لابد من الاهتمام بالمدرسة ودورها في مجال التنشئة الاجتماعية،وهناك العديد من الخبرات والتجارب العربية الناجحة في هذا المجال، وهى التجارب التي تتجاوز الطرق التقليدية في التعليم والقائمة على التلقين إلى أساليب تعلم أكثر فاعلية تقوم على تعليم العلم والمعرفة واستخدام أساليب التعليم القائمة على التجريب والعمل الميداني في نشر الوعي البيئي.

ورغم هذا فهناك جانب في قضية تدهور السلوك البيئي لا يعود فقط إلى غياب الوعي أو المعرفة بل أيضا إلى حالة من الشعور باللامبالاة،وهى مسألة أخلاقية بالأساس،لهذا يظل أيضا لرجال الدين والدعاة دور بارز ومؤثر في نشر الوعي البيئي، لأنهم أكثر من يتواجد مع الناس من خلال المساجد والكنائس، وجهودهم وتأثيرهم في مجال التوعية البيئية يصل إلى أعداد كبيرة من البشر.

إن الأساس في حل مشكلات البيئة وحمايتها يبدأ من اقتناع الناس بأن حماية البيئة هي في النهاية حماية لهم.

الفصل الخامس

التكافل الاجتماعي



مقدمة عامة

يقوم التكافل الاجتماعي على فكرة بسيطة وإن كانت بالغة العمق، ولها تأثيرات هامة على تماسك النسيج الاجتماعي لأي مجتمع، لأنها تستند على أن التعاون شيء أساسي بين البشر، خصوصاً في الفترات التاريخية التي تسودها مصاعب اقتصادية. والتكافل الاجتماعي قيمة عليا حثت عليها الأديان السماوية جميعاً، وتمارس بأشكال متنوعة، خصوصاً في المجتمعات التقليدية التي لم تصل إلى مرتبة الحداثة، حيث يتعاون السكان عموماً وأعضاء القبائل والأسر خصوصاً على مساعدة بعضهم البعض، خاصة في أوقات الأزمات.

غير أن مولد الدولة الحديثة، وتصاعد موجات الحداثة السياسية، أدى إلى تقلص دوائر التكافل الاجتماعي التقليدية، وخصوصاً بعد أن أخذت الدولة على عاتقها مهمة رعاية المهمشين والفقراء والعاطلين عن العمل، وهو التقليد الذي بدأه بسمارك في ألمانيا، الذي صاغ من خلاله أول تشريعات اجتماعية متكاملة في أوروبا، سعياً وراء محاصرة الصراع الطبقي، ومحاولة تحقيق السلام الاجتماعي. وهو التقليد الذي سارت عليه بعد ألمانيا العديد من دول أوروبا، وصاغت نفس التشريعات بعد أربعين عاماً من المبادرة البسماركية، والتي كانت بمثابة تحول هام في مسئوليات الدولة، وفتح الطريق لبروز دولة الرفاهية أو الرعاية الاجتماعية welfare state.

وقد ازدهرت دولة الرعاية الاجتماعية على وجه الخصوص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، حيث تعددت البرامج الاجتماعية في دول عديدة من أنحاء العالم، وكانت تهدف لرعاية الفئات الضعيفة في المجتمع.

غير أن العديد من التحولات والتطورات أدت إلى دخول دولة الرعاية الاجتماعية في أزمة حادة، خاصة مع الركود الاقتصادي في بعض الدول، والازدياد المضطرد في ميزانيات البرامج الاجتماعية، بشكل أصبحت ميزانيات الدول لا تتحملها. ومن هنا ساد اتجاه إلى تقليص البرامج الاجتماعية، بل ظهرت في بعض البلاد - مثل فرنسا - كتابات تدعو صراحة إلى إلغاء البرامج الاجتماعية بالكامل.

غير أنه بالإضافة إلى أزمة دولة الرعاية الاجتماعية التي ظهرت منذ السبعينيات، ظهرت مشكلة أخرى كنتيجة من نواتج العولمة، ففي ظل شعارات العولمة الاقتصادية التي تدعو إلى حرية السوق، والاعتماد على العرض والطلب، ظهر اتجاه في عديد من الدول، يدعو إلى انسحاب الدولة التدريجي من قطاع الإنتاج، وتركه للقطاع الخاص، بالإضافة إلى التقليص المتزايد للبرامج الاجتماعية والإعانات الخاصة في حالة البطالة والمرض وحماية الفقراء.

مفهوم الرعاية الاجتماعية

وكنتيجة لازمة طبيعية لتلك الأزمات، ونعني أزمة دولة الرعاية الاجتماعية التقليدية، وانسحاب الدولة من مجال الإنتاج، وسيادة الخصخصة، وتسريح العمال، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، ظهرت مجدداً الحاجة للصور التقليدية للتكافل الاجتماعي، التي كانت سائدة في الدول ما قبل الحديثة، مع الأخذ في الاعتبار اتساع مجال التكافل الاجتماعي بمعناه الحديث. إلا أنه يمكن القول إن التكافل الاجتماعي يظهر على وجه الخصوص في مجالين، كانا من بين المجالات الأساسية التي اهتمت بها دولة الرعاية الاجتماعية، وهما الفقر والبطالة.

وعند الحديث عن الفقر، غالباً ما يبرز السؤال التقليدي الذي يثار دائماً، حول من هم الفقراء والمعرضون للافتقار؟

والإجابة على هذا السؤال هي المدخل الطبيعي والمنطقي لدراسة موضوع الفقر والفقراء، ويشكل الدخل وما يرتبط به من إنفاق، واحدًا من أهم المحاور الرئيسية لتحديد معنى الفقر

وقياسه، وتقدير عدد الفقراء في آن واحد. «فالفقر» - استناداً إلى ذلك - يعني قلة أو عدم كفاية الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي فالفقراء يرتبطون مباشرة بتغير الدخل وإنفاقه.

وتتعدد قياسات الفقر وتتنوع، غير أنه من الممكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين: يعتمد الأول على مفهوم يطلق عليه الفقر الموضوعي (المطلق)، ويستند الثاني إلى ما يسمى بالفقر الذاتي. فإذا كان الأول يقيس الفقر، ويحدد بالتالي أعداد الفقراء، اعتماداً على متغيري الدخل والإنفاق، ويحدد ما نسميه «بخط الفقر» - وذلك بناء على تقدير الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات - فإن الثاني (الفقر الذاتي) يتأسس على رؤية الأفراد لأنفسهم - وذلك بسؤالهم عن أدنى مستوى للدخل في رأيهم، وبالتالي فهم يتصورون «بأنفسهم» الحد الأدنى للمستوى المعيشي المقبول. غير أن هذا الافتراض تحوطه بعض المحاذير، من بينها النمط المعيشي الذي يحيا في ظله الفرد وأسرته (ريف - حضر) والفروق النوعية (ذكور - إناث) والعوامل الاجتماعية الثقافية الأخرى مثل تدهور الصحة، والمستوى المتدني من التعليم، والحرمان من المعرفة، ووسائل الاتصال وغير ذلك.

ويبرز دور التكافل الاجتماعي بصوره التقليدية، ممثلاً في تعاون الأفراد و الأسر علي مواجهة الفقر، أما صوره الحديثة فيجسدها ما تقوم به الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من أنشطة تستهدف التخفيف من حدة الفقر و مقاومته، و من ثم يمكن تحديد أطراف أربعة تشترك معًا في مواجهة الفقر و هي:

١- الدولة التي يجب أن تكون سياستها و برامجها موجهة فعلاً للفئات الأقل قدرة.

٢- القطاع الخاص من خلال المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص، وما تفرضه عليه من التزامات.

٣- المجتمع المدني بكل مؤسساته، خاصة الجمعيات الأهلية التطوعية، التي تسعى إلي التخفيف من حدة الفقر و مساعدة الأسر في رفع مستوي معيشتها.

٤- المجتمع ككل من خلال تدعيم الثقة بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، وابتكار صور جديدة غير تقليدية للتكافل الاجتماعي، تركز علي تعليم الفقراء، وتأهيلهم لسوق العمل ورعايتهم الاجتماعية و الصحية و النفسية.

إن ما ذكر عن مكافحة الفقر كمجال نموذجي للتكافل الاجتماعي بصوره التقليدية والحديثة ينطبق أيضا بصورة أو بأخرى علي مجال البطالة التي أصبحت ظاهرة تسبب القلق، وتهدد الاستقرار السياسي في المجتمعات المعاصرة.

وقد أصبح المجتمع المدني يلعب دورًا هامًا في مواجهة هذه القضايا، يستلزم من خلال هذا الدور استعراض الخبرات الناجحة لمؤسساته في مجالات التكافل الاجتماعي بصوره المتعددة، وأسباب وعوامل هذا النجاح والمبادرات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطويرها، بجانب العقبات التي تواجهها و كيفية التغلب عليها.

وقد أسهمت المنظمات الأهلية ذات الطابع الخيري في نشأة الدولة العربية الحديثة، فأسست المؤسسات التعليمية من المدارس وحتى الجامعات، فالجامعة المصرية على سبيل المثال تمت بمبادرة أهلية، وكانت في بدايتها جامعة أهلية، ثم تحولت إلى حكومية فيما بعد. كذلك فان الكثير من مؤسسات الرعاية الصحية بدأ تأسيسها على يد الجمعيات الخيرية، التي كانت تحمل اسم الجمعية الخيرية الإسلامية، أو الجمعية الخيرية المسيحية، وفى مصر - على سبيل المثال- العديد من النماذج الرائعة، مثل مستشفي المبرة والمواساة وغيرها من المستشفيات. بجانب هذا لعبت المنظمات الأهلية دوراً أساسياً في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء، وقد استمر هذا الدور على امتداد فترات زمنية مختلفة في مجتمعاتنا العربية، حتى أخذت الدولة مع تطورها تحتل هذه المساحات، وتأخذ على عاتقها القيام بهذه الأدوار، خاصة في نموذج الدول التي تبنت التوجهات الاشتراكية والقومية، حيث تقلصت إلى أدني درجة جهود المجتمع المدني في هذا المجال، ثم ما لبث أن عاد مجدداً دور القطاع الخاص والمبادرات الأهلية للقيام بدوره في مجالات الصحة، التعليم، رعاية المسنين و الفقراء، رعاية الطفولة، مع التراجع التدريجي لدور الدولة،

والذي صاحب عملية التحول إلى الاقتصاد الحر، هذا التراجع أدى إلى استعادة المنظمات الأهلية لأهمية دورها، وتعدد مجالات نشاطها في دعم وحماية الفقراء والمهمشين، وتستند الخبرة الثرية والمتنوعة لمنظمات المجتمع المدني العربية في هذا المجال إلى تراث طويل من العمل الخيري ساعدها على أن تستعيد حيويتها في مجال التكافل الاجتماعي كما تشير العديد من نماذج التجارب الناجحة التي عرضت في المؤتمر مثل:

تجربة مؤسسة (طفولتي) مصر

وهى سؤسسة أهلية مصرية هدفها تطوير الأسرة و المجتمع، تعمل في مجال رعاية أطفال الشوارع، منذ عام ١٩٩٨ كشركة مدنية، ثم سجلت في وزارة الشئون الاجتماعية في سنة ٢٠٠٠ كمؤسسة. يتميز نشاط المؤسسة في اهتمامها برعاية أطفال الشوارع، والذين رغم تزايد أعدادهم بشكل كبير لا يتعدى عدد الهيئات التي ترعاهم ١٠ جمعيات، منها ٦ تمارس نشاطها في القاهرة و الإسكندرية .والجمعية تتبنى تعريف الأمم المتحدة لطفل الشارع، وهو «الطفل أقل من ١٨ سنة الذي يتواجد في الشارع أربعًا وعشرين ساعة، و ليس له محل إقامة سوى الشارع الذي أصبح مأواه، ولا يتمتع بأي قدر من رعاية البالغين الراشدين مما يعرضه للاستغلال، وهنا يجب التفرقة بين «أطفال في الشوارع» وهم الأطفال الذين تتركهم أسرهم طوال النهار في الشارع إما للعمل أو اللعب، ويعودون للمنزل في نهاية اليوم للنوم، و«أطفال الشوارع» وهم الأطفال الذين يتخذون الشارع محل إقامة دائمة لهم، وقد تغير هذا المصطلح مؤخراً وأصبح «أطفال مقيمون بالشوارع» وهو مصطلح أكثر دقة.

وقد اهتمت الجمعية برعاية أطفال الشوارع في منطقة حلوان في جنوب القاهرة، والتي يصل عدد سكانها لما يقرب من نصف مليون نسمة، ٤٨٪ من سكانها أقل من ٢٠ سنة، وهى منطقة تعاني الكثير من المشاكل، فخلال الستينيات، وأثناء الحقبة الناصرية، تحولت منطقة حلوان إلى منطقة صناعية، وهو ما أدى إلى تحولها لمركز جذب للعمالة الفقيرة من محافظات مصر المختلفة خاصة الصعيد، وقد ساعد ذلك على انتشار المناطق العشوائية ،حيث يوجد بحلوان أكثر من

١٥ منطقة عشوائية من مجموع ٧٢ منطقة علي مستوي القاهرة، و هي تعد بمثابة بوابة الدخول للقاهرة بالنسبة لأطفال الشوارع القادمين من المحافظات، فالطفل القادم من الصعيد يقيم فترة في منطقة حلوان، كي يكتسب خبرة الشارع، ثم يتجه لوسط المدينة أو أحد أحيائها الراقية.

وتهتم «مؤسسة طفولتي» بشكل اساسى بالسعي لإعادة الطفل لأسرته، لكن التجربة العملية أثبتت صعوبة تحقيق هذا الهدف، بل عدم واقعيته في كثير من الأحيان، لوجود الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فالطفل في كثير من الأحيان لا يهرب من أسرته، بل إن أسرته هي التي تلقي به إلى الشارع، إما نتيجة التفكك الأسري أو لزيادة عدد الأطفال، أو لإجباره على العمل لتوفير دخل للأسرة، أو لكل هذه الأسباب مجتمعة.

وفي عام ٢٠٠٣ افتتحت المؤسسة أول دار بنات شوارع في مصر، لاستقبالهم على امتداد الـ ٢٤ ساعة، و قد واجهت المؤسسة الكثير من العقبات القانونية، ورغم هذا فهي تقدم دعمها لحوالي ٢٥ بنتاً، يحتجن إلى أخصائيات اجتماعيات علي درجة عالية جداً من الوعي والخبرة، بالتوازي مع هذا وفى نفس العام - بدأت مؤسسة طفولتي مع مؤسسة كاريتاس مصر - والتي تنشط في خمس محافظات - في السعي لتفعيل الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق الطفل، و تم اختيار محافظة القاهرة للعمل حول حق الطفل في الرعاية الصحية، خاصة أطفال الشوارع، واستهدف المشروع عمل تأمين صحي للأطفال، واستطاعت مؤسسة طفولتي - بالتعاون مع جمعية مصر لحماية المرأة والطفل وجمعية كاريتاس، كمنظمتين أهليتين، والإدارة الطبية للتامين الصحي كهيئة حكومية، إحراز قدر من النجاح، فقد واجه المشروع في البداية مشكلة التعامل مع الموظفين الحكوميين التنفيذيين في وزارة الصحة، بسبب عدم سماح قانون التأمين الصحي حق إدخال أطفال الشوارع تحت مظلته، خاصة أن جزءًا من تكلفة الرعاية الصحية طبقاً للقانون تدفعها وزارة المالية، وهي الأموال التي تدرج في الميزانية السنوية الخاصة بوزارة الصحة، وللتغلب على هذه المشكلة فقد اقترحت الجمعيات المشاركة في المشروع أن تتحمل إجمالي التكلفة، بما فيها الجزء الذي تتحمله الدولة. ولبيان مدى صعوبة ما يواجه المؤسسة من

مشكلات، يكفي الإشارة إلى أن جهود تجربة السعي لتمتع أطفال الشوارع بحق التأمين الصحي استغرقت ستة أشهر حتى نجحت المؤسسة في استخراج بطاقة تأمين صحي لـ ٣٤ ولدًا وبنتًا، حيث كان من الضروري أولاً استخراج شهادات ميلاد لهؤلاء الأطفال، وهى المشكلة التي ساعد فيها السيد وزير الصحة باستخراج بطاقة التأمين الصحي على مسئوليته الشخصية، ثم بعد ذلك واجه المشروع مشكلة كيفية تدريب الطفل على استخدام بطاقة التأمين الصحي، وممارسة حقه في الحصول على الرعاية الصحية.

وفي مجال خدمة هؤلاء الأطفال، تقوم المؤسسة - بالتعاون مع وزارة التربية و التعليم و منظمة اليونسكو و برنامج الغذاء العالمي - بإنشاء أول مدرسة متخصصة لأطفال الشوارع في مصر، وقد قام أبناء المؤسسة من أطفال الشوارع بالمشاركة في تصميم المنهج مع مصممي المناهج بوزارة التربية والتعليم، وقاموا بوضع الخطوط العريضة لشكل مدرستهم الجديدة، التي لا تستمر الدراسة بها أكثر من ٣ ساعات، واختاروا الألعاب الأنشطة التي يجب أن تكون داخل العملية التعليمية وجزءًا منها، وحددوا الحرف التي يرغبون في تعلمها حتى لا يلجئوا للأعمال الهامشية. وقد افتتحت المدرسة في ابريل هذا العام بحضور وزير التربية والتعليم، وسوف تتحمل مؤسسة طفولتي مسؤولية إقامة مدرستين إضافيتين على هذا النمط على مستوى مصر، وهناك نمط آخر من التعليم يستخدم فيه الكارفان أو الفصل المتنقل، الذي ينتقل إلى وسط حي حلوان كمدرسة غير تقليدية تعتمد فقط على مدرس وأخصائي اجتماعي، حتى يرى الناس بأنفسهم هؤلاء الأطفال وهم يتعلمون، وهو ما يمكن أن يسهم على المدى القصير في تغيير نظرة المجتمع السلبية لهم، خاصة أن أطفال الشوارع ليسوا مجهولي النسب أو أيتاماً، بل هم أطفال اضطروا لترك أسرهم ومنازلهم، سواء تم هذا برضاهم أو رغماً عنهم نتيجة تخلي ذويهم عنهم، ومعظمهم لديه القدرة على تحديد احتياجاته أو مستقبله ومسار حياته، وهو الذي يختار المهنة التي يتعلمها أو استكمال تعليمه، هذه المساحة من الحرية، والقدرة على الاختيار هي ما تميز الخدمة التي تقدمها مؤسسة طفولتي، والتي استطاعت في فرعها بحي الأزبكية

بالقاهرة تأسيس ناد للطفل و مركز للرعاية النفسية و الصحية داخل قسم شرطة الأزبكية، حيث يحتجز بمعرفة النيابة أو أجهزة الشرطة .

إلا أن تزايد حجم الظاهرة أكبر من إمكانيات عشرات المنظمات أو المؤسسات الموجودة حالياً وتعمل في هذا المجال، وهو ما يتطلب حلولاً أخرى موازية مثل :

١- إقامة مراكز استقبال تعمل على مدى ٢٤ساعة، لاستقبال أطفال الشوارع في أحياء مصر الرئيسية، وسوف يسهم ذلك في التعامل بفاعلية أكثر مع هذه الظاهرة، وهذه الفكرة قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإدراجها في استراتيجية عمله في المستقبل.

٢- ضرورة تفعيل المؤسسات الحكومية المسئولة عن التعامل مع هذه الظاهرة وأسبابها، فهناك على سبيل المثال ٧ مكاتب استشارات أسرية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية في منطقة حلوان، بإمكانها حصر ظاهرة أطفال الشوارع، لو عملت بفعالية وجدية، لأن عملها هو حل المشكلات الأسرية التي تنتهي بالتفكك الأسرى والطلاق، وهما أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع .

- ضرورة اهتمام منظمات المجتمع المدني بمشكلات الأسرة وتبنيها للبرامج التي تعمل على دعم الدور التربوي للأم و الأب داخل الأسرة، وضمان حق الطفل في الحصول على مناخ تربوي صحي وآمن، وتقييم قدرة الأسرة على رعاية أبنائها، وتوفير المناخ التربوي المناسب والآمن لهم

تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (مصر)

تعد هذه الهيئة من أكبر الجمعيات الأهلية المصرية العاملة في المجال التنموي، وقد أنشئت سنة ١٩٥٠ في قرية صغيرة بمحافظة المنيا، وأخذت في التوسع في أنشطتها التي تمتد الآن إلى محافظات القاهرة الكبرى وبني سويف والمنيا، وتخدم هذه الهيئة حوالي ٢ مليون مواطن مصري، ويعمل بها أكثر من ٣٢٥ موظفاً، وتتعاون في أنشطة ومشروعات مشتركة مع أكثر من ١٥٦ جمعية أهلية أخرى.

وتهدف الهيئة من خلال أنشطتها المختلفة إلى الآتي:

- المساهمة في الارتقاء الشامل بمستوى الحياة في المجتمعات المهمشة والفقيرة في الريف و الحضر.
- مواجهة الاحتياجات الملحة للمجتمعات الفقيرة، من خلال الشراكة مع المستفيدين أنفسهم الذين يقدمون الحلول المبتكرة، التي تعبر عن احتياجاتهم.
- العمل علي تطوير الثقافة السائدة، لما لها من ارتباط مباشر بأنماط الحياة.
- التوعية الدينية والاجتماعية لفهم أفضل لحقائق الحياة

وتقوم الهيئة بعدة أنشطة تنموية واجتماعية تنفذها في خمس مجالات أساسية للحياة، هي مجال التعليم والصحة والزراعة والبيئة والتنمية الاقتصادية، ومن خلال تلك المجالات التنموية يتم تقديم الدعم المؤسسي للجمعيات المشتركة، وبناء قدراتها، وتأهيل كوادرها المحلية، لضمان استدامة جهود التنمية، واستمرار البرامج المختلفة حتى بعد انسحاب الهيئة من هذه المجتمعات. ويصل عدد من يتعاون مع الهيئة من منظمات أهلية أخرى إلى ١٥٦ جمعية أهلية في المحافظات المختلفة، وتقوم فلسفة التكافل الاجتماعي في أنشطة الهيئة على دعم الفئات المهمشة مثل الفقراء، المرأة، المعاقين، كبار السن والأطفال. ويعد ضمان حق التعليم أحد مداخل عمل الهيئة لتحقيق هذا النهج التكافلي، ويشمل هذا الجانب التعليم النظامي ومحو الأمية. كما تقدم الهيئة نموذجًا آخر لجهود التكافل الاجتماعي يبرز في الجهود المبذولة لمكافحة البطالة، وذلك من خلال تمكين الشباب من الحصول على فرصة عمل، عن طريق الإقراض للقيام بالمشروعات الصغيرة، أو تدريبه حرفيًا.

وفي مجال حماية الأمومة والطفولة تقدم الجمعية جهدًا واضحًا في علاج أمراض سوء التغذية، حيث تبدأ الرعاية مع الأم الحامل التي تحصل على الرعاية والمتابعة الصحية طوال فترة الحمل، كما تساعد الهيئة المعاقين من خلال مساعدتهم في الاندماج في الحياة الطبيعية

وحصولهم على فرص عمل مناسبة من خلال تعاون المؤسسات الحكومية المختلفة والمعنية مثل وزارت الشباب والرياضة والتعليم والصحة مع أسر المعاقين لمواجهة مشكلاتهم وحلها.

وقد حققت هذه الهيئة نجاحًا في عدة مجتمعات مما يشجع المجتمعات الأخرى على التعاون معها، خاصة مع استمرار هذه المجتمعات في القدرة على مواجهة مشكلاتها حتى بعد انسحاب الهيئة منها. وأخيرًا نستطيع الإشارة إلى أن عمل الهيئة يحكمه عدة مبادئ أساسية:

١- بناء علاقات الشراكة ،والتعاون مع المؤسسات والمسئولين الحكوميين المحليين.

٢- مساعدة المجتمع على اكتشاف قدراته وموارده الكامنة واستخدامها بشكل جيد.

٣- الهيئة منذ نشأتها تعمل مع الإنسان المصري، بصرف النظر عن نوعه ودياناته.

٤- دخول الهيئة في أي مشروع أو مجتمع جديد يسبقه دراسات جادة، كما تهتم الهيئة برفع قدرات فريق العمل من خلال التدريب المستمر، حتى تضمن نجاح الخدمات المقدمة للمجتمعات المستهدفة.

جمعية (رعاية الأسرة بطرابلس) ليبيا

بدأ نشاط هذه الجمعية بمبادرة من مجموعة محدودة من الأفراد لدعم الأسر ذات الدخل المحدود، وقد مارست هذه المجموعة أنشطتها من خلال جمعية المرأة العربية في مدينة البيضا، ثم افتتحت فرعاً لها في مدينة طرابلس، وبعد عمل استمر لثلاث سنوات تم تأسيس جمعية (رعاية الأسرة بطرابلس) في سنة ١٩٩٧، مازالت حتى ٢٠٠٥ تحت الإشهار، رغم ما نفذته من أنشطة متعددة، وهي تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

١- ترسيخ العادات و التقاليد التي تنسجم مع العرف والدين والأخلاق والقانون.

٢ - التأكيد علي أهمية الصناعات التقليدية وذلك بالعمل علي إحياؤها والنهوض بها وتطويرها وحمايتها من الانقراض وتشجيعها والعمل على الإقبال عليه،ا بالتعاون مع الجهات المختلفة التي تتعامل معها.

٣ - العمل علي توسيع المشاريع الإنتاجية وهي المشاريع الصغيرة بالنسبة للأسرة، بحيث يكون الهدف منها زيادة دخل الجمعية و تشجيع أفراد الأسرة للعمل بها.

٤ - التعاون مع المراكز و المؤسسات الوطنية التربوية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية والصحة؛ وذلك للعمل علي مساندة الأسرة الليبية، ومد يد المساعدة والعون، لتحقيق التكافل الاجتماعي.

٥ - العمل علي نشر الوعي بين الأسر الليبية للوقاية من الإعاقة في المجتمع و نشر الوعي بطرق معاملة الطفل المعاق وذلك بالتعاون مع الجهات المسئولة لفتح مراكز للتوعية والتدريب علي الإيفاء باحتياجات الطفل المعاق بالنسبة للأهل وفي هذا الصدد يتم تدريب متخصصين و لم نعد نستخدم عبارة الطفل المعاق و إنما الطفل ذو الاحتياجات الخاصة .

٦ - التعاون مع الجهات المختصة لزيادة نشر دور الحضانة و رياض الأطفال في الأحياء المختلفة و ذلك لتيسير سبل العمل، وتأهيل ربات البيوت.

٧ - إقامة المعارض والأسواق الخيرية وتشجيع أفراد الأسر للمشاركة فيها، لرفع مستوي هذه الأسر و تحسين وضعها المادي.

٨ - نشر الوعي بين الأسر للمحافظة علي البيئة في المنازل والطرقات والحدائق العامة والمراكز و المؤسسات الاجتماعية و الصحية من خلال حملات التوعية.

٩- التنسيق مع الجمعيات الأهلية الأخري في الجماهيرية العظمي وكذلك الجمعيات والهيئات الديوانية العاملة علي رعاية الأسرة طبقا لما تنص عليه القوانين .

ويقوم العمل في الجمعية من خلال عدة لجان نوعية لكل منها خطة النشاط الخاصة بها، فهناك:

لجنة التوعية، ولجنة متابعة الأسرة، والاهتمام بها وتوفير لوازمها و البيئة الصحية لها، واللجنة الطبية، اللجنة القانونية، ولجنة النشاط، التي تقوم بالإشراف على الأنشطة داخل الجمعية، لجنة

الصيانة التي تقوم بصيانة المنازل والبيوت والشوارع في الأحياء الفقيرة.

يعد مجال التعليم من أبرز المجالات التي حققت فيه أنشطة الجمعية قدراً من النجاح يتمثل في مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود على تعليم أبنائها، فرغم أن التعليم في الجماهيرية حق مجاني مكفول للجميع، إلا أن بعض الأسر تجد صعوبة في توفير احتياجات أبنائها الدراسية وبعض الالتزامات العينية من ملابس وكتب، لهذا تقوم الجمعية بتوزيع كافة الاحتياجات المدرسية لأبناء وبنات الأسر التابعة للجمعية، التي يصل عددها إلى ٦٠٠ أسرة، بجانب إقامة المسابقات الثقافية لتشجيع الطلبة في كافة المراحل التعليمية، و توزيع الجوائز التشجيعية على المتميزين منهم، ودفع الرسوم لعدد من الطلبة الدارسين في الجامعات و المعاهد الخاصة و ذلك لتشجيعهم علي التعليم، بجانب دفع رسوم الاشتراك في الدورات التدريبية و التأهيلية لعدد من أبناء الأسر. وتسعى الجمعية إلى إنشاء مركز تدريب (Training Center) يصبح تابعًا لها، وهناك أيضا المنح الدراسية لطلبة وطالبات المعاهد العليا و الجامعات، التي تمكنهم من شراء الملازم الدراسية والمواصلات وتوفير مصاريف مشاريع التخرج لطلبة و طالبات الجامعات والمعاهد العليا من أبناء الأسر محدودة الدخل، أو إمداد طلبة و طالبات بعض الكليات كالهندسة وطب الأسنان و الطب الشرعي - ببعض المعدات التي يحتاجونها خلال فترة دراستهم، والتي لا يستطيعون توفيرها بسبب ظروفهم المعيشية، وأخيرا توظيف عدد من خريجي المعاهد و الجامعات في القطاع الخاص أو العام، من خلال العلاقات الشخصية، وبمرتبات مجزية جداً للخريجين، لتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

إن جهود الجمعية لدعم استمرار أبناء الأسر محدودة الدخل في استكمال تعليمهم، لم تتوقف فقط عند حدود الدعم المادي أو العيني، بل نفذت لجنة التوعية بالجمعية (برنامج مشروع الأمل) بالتعاون مع مجموعة من طلبة وخريجي عدد من الكليات - مثل الهندسة المعمارية و الهندسة الكهربية والطب البشري وكلية الفنون و معهد الموسيقي - الذي استهدف توعية الطفل الليبي و توسعة آفاقه العلمية، و مساعدته في المستقبل على اختيار الكلية التي

تتفق مع ميوله ورغباته، وذلك من خلال تعريفه بأهداف كل كلية، ونظام الدراسة بها، و قد شارك في هذا البرنامج حوالي ٣٠٠ طفل من الجنسين، تتراوح أعمارهم ما بين ٨ إلى ١٤ سنة، و المشروع كان ذا طابع تثقيفي لكنه استخدم أساليب غير تقليدية اعتمد على الترفيه والمرح - مثال ذلك عندما كان الحديث يتناول كلية الطب، كان كل طفل يرتدى بالطو أبيض، ويتمثل حياة الطبيب بالسماعة وأمامه مجسم لجسم الإنسان يتم الشرح عليه ومن خلال التمثيل والمحاكاة وقدر من المعلومات العلمية يدرك الطفل مدى ميله لهذه المهنة أو هذا النوع من الدراسة، وهكذا كان الحال مع كل الكليات. و قد استمر هذا البرنامج لمدة ٤ أسابيع، أقيم بعده حفل ختامي و سوق خيري، وزعت فيه جوائز تشجيعية للمشاركين و المتميزين .

وبجانب اهتمام الجمعية بقضايا التعليم، هناك أيضا الاهتمام بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قامت الجمعية باستخراج معاش إضافي لأسرهم من الدولة (٩٠ دينار ما يقارب من ٤٥٠ جنيهاً مصرياً بالشهر)، وتوعية هذه الأسر بحقوقها الاجتماعية، وتعريفها بالمؤسسات التعليمية المناسبة لأطفالهم .

وهناك العديد من الصعوبات التي تواجه الجمعية، و لعل أهمها الحاجة الملحة لتدريب وتأهيل المتطوعين والراغبين في العمل، بجانب محدودية الموارد المالية، فالدولة لا تمول النشاط الأهلي في ليبيا، وموارد الجمعية تعتمد بشكل رئيسي على إقامة المعارض وحفلات العشاء الخيرية والأسواق الخيرية المعروفة بالبازار، والتي تعرض منتجات أبناء الأسر المنتجة، والتي ترعاها الجمعية لتسويق منتجاتهم، ولعمل نوع من الدعاية للجمعية، وللتعريف بها، وأدى انخفاض موارد الجمعية لعدم إمكانية وجود موظف متفرغ للإدارة، بجانب غياب الارتباط أو التعاون مع الجمعيات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، الموجودة سواء في ليبيا أو في العالم الخارجي. رغم هذه الصعوبات إلا أن الجمعية استطاعت أن تحقق نجاحاً كبيراً في أنشطتها وهو ما يعود إلى وجود نخبة متميزة مؤمنة بالعمل التطوعي، يشكلون عضوية الجمعية.

تجربة جمعية «بحث» – (لبنان)

توجد في لبنان جمعيات أهلية كثيرة و ويشكل المجتمع المدني في لبنان قوة لا بأس بها، بل إن الدولة تعتمد في أحيان كثيرة علي الجمعيات المدنية و الأهلية، ولكن هذا لا ينفي وجود جمعيات غير فعالة، ورغم هذا يعانى المجتمع المدني في لبنان من التضييق والضغوط الأمنية التي تضع الكثير من العراقيل أمام الجمعيات، ويؤدي في بعض الأحيان إلى تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات. والمجتمع المدني بلبنان لديه خبرة كبيرة خاصة في مجال الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، فهناك قطاعات تعليم أهلية تهتم بهم و بالإشراف عليهم، و إيجاد فرص عمل مناسبة لهم، وذلك مثل إنشاء سوبر ماركت يعمل به مجموعة من الصم والبكم.

رغم هذا هناك نقص بالقوانين التي تقنن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتحميها، فمثلاً القانون الذي يمنح الأولوية لذوي الاحتياجات الخاصة لا ينفذ وهناك دعوة ملحة لتفعيل مثل هذه القوانين، وتحديثها، وذلك لأنه توجد العديد من القوانين التي تعود إلى عصر الدولة العثمانية.

جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية – (المملكة العربية السعودية)

ومن النماذج الفريدة لأنشطة التكامل الاجتماعي ما تقدمه جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية التي تأسست عام ١٤٠٠هـ بمدينة بريدة بالقصيم، ومنذ تأسيسها وهي تعمل جاهدة على تحقيق التكافل والتراحم بين فئات المجتمع، عملاً بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وللجمعية عدة أهداف تساعد في تحقيق التنمية البشرية، وذلك مثل:

- المساهمة في نشر الوعي الديني والثقافي والاجتماعي.
- تقديم المساعدات المادية والعينية للفئات التي ترعاها.
- مساعدة المرضى والمعاقين.
- تقديم المنح الدراسية.

وللجمعية عدة مشروعات ناجحة، منها على سبيل المثال:

١- مشروع رعاية وتأهيل المعوقين والذي يهدف إلى إعداد المعاق لحياة المجتمع والعمل، وتنمية وتقويم السلوك الاجتماعي والصحي لهم، والكشف عن قدرات المعاقين التعليمية وإلحاقهم بالتعليم العام مع تقديم الرعاية العلاجية لهم.

٢- مشروع الأسر المنتجة الذي يهدف إلى إتاحة فرص العمل للنساء التي لم تسمح ظروفهن بالعمل خارج المنزل، فتقوم الجمعية بإقراض بعض الأسر للقيام بمشروع معين يحقق لهم الوفر المادي.

٣- مشروع القروض الدوارة، وهو يتيح الفرصة للنساء والفتيات لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تسهم في تحقيق دخل للأسرة وذلك طبقًا لقواعد تنظمها الجمعية حسب المعمول به في جمعيات أخرى وحسب اللوائح والقواعد التي تحكم سير العمل بالجمعية، ويهدف هذا المشروع إلى رفع المستوى الاقتصادي للأسر واستثمار خبرات المقترضات والتوعية بأهمية قيمة العمل لدى النساء والفتيات.

كما تضمن الجمعية مركزًا للإرشاد الأسري والذي يعمل على تقديم القيم والمفاهيم والبرامج، والمنهج الذي ينظم حياة الأسرة ومواجهة المشكلات المختلفة مثل الانعزال، التفكك الأسري، الطلاق، الانحراف، الإدمان، والعنف الأسري، ويقوم المركز باحتواء تلك المشاكل ومعرفة أسبابها والعمل على حلها بالتعاون مع أهل الدين والمشورة والرأي والجهات ذات العلاقة، وتقديم المساندة، دعم الأسرة بكافة الإمكانيات للخروج من تلك المشاكل.

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع - (قطر)

تقدم لنا دار الإنماء الاجتماعي في دولة قطر عدة تجارب ناجحة أيضًا في مجال التكافل الاجتماعي، فقد انبثقت هذه الدار عن مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وأنشئت عام١٩٦٦، والدار عضو في كل من الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة الأسرة العالمية،

وتعمل الدار من خلال إدارة الخدمات والدراسات الاجتماعية على دعم الأسر التي تتعرض لتحديات اجتماعية واقتصادية قد تهدد وحدتها واستقرارها.

وللدار عدة تجارب ناجحة في مجال التنمية، نذكر منها على سبيل المثال «مصنع الشيخة هيا بنت ناصر للخياطة المصنعية» والذي أتاح فرص عمل عديدة لعدد كبير من الأسر المنتسبة للدار، وهناك أيضًا مشروع «السندالة» وهو مصنع لإنتاج الهدايا التذكارية والإكسسوارات والمنتجات الدعائية، والسندالة باللغة العربية هي السندات وهي التي يستند عليها صائغ المعادن لتطويعها وتشكيلها، وقد قام هذا المشروع باستقطاب الفتيات اللواتي تم تدريبهم بوحدة صياغة وتشكيل المعادن للعمل في المجال الحرفي المصنعي وتحقيق رسالة الدار في توفير فرص عمل وإيجاد مجالات عمل جديدة. وأخيرًا هناك مشروع «دعم القروض الصغيرة» الذي قام باستيعاب كافة الفئات في سن العمل وتوفير فرص التشغيل الذاتي للنساء القطريات خاصة خريجات الجامعات ممن لم يستوعبهن سوق العمل، وشجع إقامة المشروعات الخاصة الصغيرة والجماعية.

وتشير التجارب السابقة التي تقدم بعض النماذج لما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في مجال التكافل الاجتماعي ومكافحة الفقر، إلى العديد من التحديات والصعوبات التي يشكل التغلب عليها عاملاً هاماً في تطوير واتساع نطاق جهود المجتمع المدني في هذا المجال، ولعل أهم هذه الصعوبات والتحديات والتوصيات الخاصة بمواجهتها هي:

- وجود قوانين غير ملائمة لما يستجد في الواقع من تطورات، فهناك تغيير في دور وطبيعة العلاقات الأسرية في العالم العربي، وتغيير في دور الأب و في دور الأم، وهناك مشكلات الأنماط الاستهلاكية الجديدة التي تولد حاجات اجتماعية جديدة يجب التفكير في كيفية مواجهتها، ويلاحظ في نفس الوقت عدم ملائمة القوانين لهذه التغيرات وما يصاحبها من مشكلات جديدة مطروحة، وهو ما يتطلب تطوير وتفعيل القوانين والتشريعات كي تلاءم تلك التغيرات.

– مازالت هناك العديد من القوانين التي تقيد حرية حركة منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك القوانين المرتبطة بإطلاق حرية تكوين جمعيات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني دون أي شروط أو قيود، وإلغاء رقابة الدولة عليها، وتحويلها إلى رقابة داخلية وذاتية من قبل أعضاء هذه المؤسسات أو الفئات التي تستهدفها بأنشطتها.

– ضرورة العمل على تطوير مفهوم العمل الخيري أو أشكال التكافل الاجتماعي التقليدية، حتى تصبح ملائمة للمجتمعات المدنية التي تحمى حقوق المواطنة، و المساواة بين المواطنين ،ولا تؤدى إلى أى شكل من أشكال التمييز لصالح فئة أو أخرى، وهو ما يتطلب تطوير مفهوم العمل الخيري إلي مفهوم العمل المدني التطوعي يستبعد فكرة المساعدة بنمطها التقليدي، ويستبدل بها السعي لتكوين المواطن المستقل المسئول صاحب الحقوق، فرغم كل الجهود الداعية إلى أن تصبح جهودا تنموية تساعد الفرد على الاعتماد على ذاته إلا أن الواقع يشير إلى أن نهج الإحسان والعمل الخيري المباشر مازال هو السائد، وهو نهج غير ناجح، فكل ما يقدم من مساعدات مادية مباشرة، لا يمكن أن تساعد هؤلاء الفقراء على الحياة الكريمة وتجاوز محنة الفقر إلى الأبد، فالتكافل أو الدعم عبر توفير الخدمات الأساسية بتكلفة زهيدة أو شبه مجانية، أو بناء قدرات ومهارات هؤلاء الفقراء بالتعليم والتدريب، وتوفير فرص الرزق أو العمل لهم هو الأسلوب الأفضل .

– مواجهة مشكلة ضعف موارد منظمات المجتمع المدني من خلال بناء علاقات شراكة وتعاون مع المؤسسات والمسئولين الحكوميين، وتحريك المجتمع تجاه إعادة اكتشاف موارده وإمكانياته واستخدامها الاستخدام الأمثل، والتوسع في الاعتماد على المساهمات المحلية وانتفاء فكرة المجانية في الأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات .

– مواجهة حالة الضعف أو غياب الفاعلية التي يعاني منها عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، والتي تبدأ باستقرار الأوضاع المؤسسية لهذه المنظمات، وتجاوز حالة الدوران في فلك العلاقات الشخصية أو عدم تقنين العلاقات بين الناس والجمعيات في إطار مؤسسي ،بجانب

ضرورة أن تصبح هذه المنظمات نموذجا ديمقراطيا في إدارتها، وتتمتع بالشفافية المطلقة في إدارة أموالها و نفقاتها، وهي كلها ضوابط تيسر الرقابة الداخلية لأعضاء الجمعية.

إيجاد هيئة عامة للتنسيق بين الجمعيات من أجل توسيع ميدان عملها وتأثيره وتنويعه لتلبية الاحتياجات الجديدة التي تبرز خاصة على مستوى الممارسة الواقعية، ودعم إنشاء الشبكات والمظلات المتخصصة التي تقدم لنشطاء هذه المنظمات ما يحتاجون إليه من تدريب.

وأخيرا إصدار دليل الجمعيات المدنية بالوطن العربي (الكترونيا أو ورقيا)لدعم جهود التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات على مستوى العالم العربي.

- مشكلة غياب الوعي بنوعية الخدمات، أو الحقوق التي توفرها مؤسسات الدولة، وهو ما يطرح مجدداً أهمية التعريف بالحقوق، وتيسير توصيل المواطن العادي جداً للحصول عليها.

الفصل السادس

حقوق الإنسان



مقدمة عامة

لم تعد مسألة حقوق الإنسان مجرد قضية ثانوية، قابلة للتأجيل أو التهاون، بل باتت الأساس الحيوي الذي لا يمكن من دونه بناء مسيرة التقدم و التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبمفهومها المجتمعي الشامل. وبالتالي فهي تمثل أولوية لا مناص منها لجدية ونجاح جهود الإصلاح التي أصبحت عنواناً لهذه المرحلة الحرجة في مسيرة المنطقة العربية، وذلك لارتباط قضية حقوق الإنسان بقضية الديمقراطية على وجه الخصوص، فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ان الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال احترام حقوق الإنسان الاحترام الكامل، وبالتالي فهي جزء من حقوق الإنسانس، فتمكين المواطن من كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو القاعدة التي يقوم عليها نجاح جهود التنمية، وهى الجهود التي يجب أن يتوازى معها الإصلاح السياسي والحكم الجيد القائم على الشفافية، وحكم القانون، وأعمال آليات الرقابة والمحاسبة، وهى كلها أمور تتعلق أيضاً بحقوق الإنسان.

أهمية حقوق الإنسان وفاعلية الالتزام بها

ولا ينتقص من أهمية احترام حقوق الإنسان على النحو الملائم ذلك الجدل الممتد لأكثر من ثلاثة عقود في العالم العربي حول سؤال العالمية والخصوصية، أو التدرج في تطبيق تلك المفاهيم، فهناك ظاهرة تتكرر في مجتمعاتنا عندما تنشط واحدة من المنظمات المدنية، والأفراد في مجال قضايا حقوق الإنسان، أو الدعوة لتطبيق بعض أو جزء من هذه المنظومة، سرعان ما ترتفع الصيحات المحذرة من هذه المفاهيم بدعوى أنها صناعة غربية، وتحديداً صناعة أمريكية،

هذه إشكالية نواجهها كثيرا في مجتمعاتنا، وتجد تبريرها في دعاوى الخوف على الشخصية الوطنية والعقيدة الإسلامية ...الخ.

والعالم العربي كان له أكثر مِنْ سَبقْ في الإقرار بالحقوق والواجبات، سواء في مراحل التاريخ الحضاري العربي الإسلامي القديم، وحتى في صياغة وإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، بل إن كثيراً من الحقوق والحريات المتضمنة في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان نجد لها أصولاً وصدى في تراثنا وفي قيمنا الحضارية، وحتى في الممارسة اليومية النابعة عن المنظومة القيمية العربية،فالدين الإسلامى على سبيل المثال ألغى العبودية، وأوجب التكافل الاجتماعي، ومن يقرأ في التاريخ يجد أن القيم الإسلامية تتحدث عن قيم المساواة بين بني البشر، بصرف النظر عن ألونهم وأشكالهم أو أجناسهم، مثلما نجد في سيرة عنترة بن شداد على سبيل المثال. وتراثنا الشعبي يؤكد على قيمة العمل ومن حق الإنسان تولي أعلى المناصب، بشرط أن يكون كفئاً لها وقادراً على القيام بالواجبات التي من خلالها يفرضها المنصب، وبالتالي لا يوجد ثمة تعارض جاد ومانع حقيقي ما بين منظومة حقوق الإنسان والمنظومة القيمية والأخلاقية التي تحملها مجتمعاتنا ،وهى القضايا والتساؤلات التي سبق الإجابة عليها مرات عديدة ومنذ زمن بعيد، لكن هذه الأصوات المعادية لثقافة حقوق الإنسان التي قد ترتفع أحيانا، قد تكون نتيجة:

١- الجهل بماضينا وتاريخنا، وهى إشكالية ليست سهلة، فمطلوب أن نتصالح مع تاريخنا، وأن نقرأه قراءة جديدة متأنية نقدية ومتجردة من الأحكام المسبقة، تلك الأحكام التي تلبستنا من ظلال الحاضر.

٢- عدم تمكين المواطن من هذه الحقوق والرغبة في التملص من الالتزام بما تضمنته الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، كما أن الاستخدام السياسي للدين والثقافة يحول دون احترام حقوق الإنسان، ويضاف إلى ذلك غياب ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا، ولذلك نحن بحاجة لأن نفكر بآليات عديدة لنشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يرتبط بعدة جوانب هامة، مثل:-

- **قضية التعليم** وإدخال المفاهيم الديمقراطية، ومفاهيم حقوق الإنسان، والقيم المرتبطة بالعدالة والمساواة منذ النشء في المناهج التعليمية والكتب المدرسية، فالدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في عملية التنشئة مازال دوراً حاسماً، كما يجب عدم الفصل فيما يقال في المؤسسات التعليمية وبين ما يعايشه الطفل في الحقيقة، أو تعارض بين ما يتلقاه وما يلمسه، أو ما يراه في الشارع، إن تغيير المناهج التعليمية وتطويرها في هذا الاتجاه سوف يساعد على تغيير ثقافة المجتمع تجاه قضايا حقوق الإنسان على المدى الطويل. وهناك تجربة في الكويت تدخل في هذا الإطار، حيث تم إدخال المفاهيم المرتبطة بثقافة الديمقراطية، وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية (وقبل الحادي عشر من سبتمبر)،وهناك العديد من المؤسسات العربية التي يمكن أن تفيد خبراتها في هذا المجال، ومنها المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس، الذي ينظم دورات تدريبية للمدربين والنشطاء العاملين في مجال حقوق الإنسان، وقد أنشأته المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالاتفاق مع لجنة المحامين العرب ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قبل أن تصبح مفوضية، وقد اخذ جائزة اليونسكو العالمية لنجاحه في هذا الدور، إلا أنه يجب التأكيد على انه لا يمكن الفصل بين نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها بعيدًا عن المناداة بالإصلاح، إذ كيف أدرس حقوق الإنسان في مجتمع لا يمارس هذه الحقوق. ويجب أن يتماشى التفكير في تدريس حقوق الإنسان مع البدء بتطبيقها واحترامها، وإلا تحولت إلى مجرد مادة دراسية لن تضيف إلا مزيد من العبء الدارسي.

- ضرورة التصدي الجاد لكل الدعاوى التي تناقض مفاهيم حقوق الإنسان أو المفاهيم الديمقراطية بدعوى الحفاظ على الشخصية الوطنية، فمورو ثنا العربي الإسلامي القديم زاخر بالمواقف التي لا تختلف عما تدعو إليه هذه المفاهيم من الناحية الأخلاقية و السلوكية، فحقوق الإنسان ليست منتجاً غربياً، والمواثيق والاتفاقيات الدولية الملزمة تتيح مشاركة الدول في صياغتها وإعدادها .

- ضرورة دمج الاتفاقيات الدولية بالتشريعات الداخلية بحيث تصبح القوانين الداخلية في كل البلدان العربية غير متناقضة معها، وأن تلغى القوانين والتشريعات التي لا تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، فمعظم المواثيق والاتفاقيات الدولية صدقت المؤسسات التشريعية بالبلدان العربية عليها بعد مناقشتها وقياسها على أنظمتها الداخلية، وبالتالي لم يعد مقبولاً أن تنضم دولة ما وتصادق على اتفاقات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ثم تفتقد الإرادة السياسية اللازمة لإعمال هذه المعايير وُتَعطِّل ممارستها .

وقد أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣) المفهوم المترابط للحقوق، حين أكد ترابط وتكامل وشمولية حقوق الإنسان بفئاتها المختلفة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلاقتها العضوية الوثيقة بكل من الحق في التنمية والحق في الديمقراطية. وهو الأمر الذي فتح الباب للتوسع والتمدد لاحقاً باتجاه التشابك العميق بين حقوق الإنسان بفئاتها المختلفة، وبين مفاهيم أخرى مستقرة كالتنمية البشرية أو الإنسانية والحكم الصالح أو الجيد. وهو ما يعني ضرورة تفعيل جميع هذه الحقوق والمعايير المستقرة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في آن واحد، ودون تأخير أو انتقاص، وذلك على الرغم من الطبيعة التي تتسم بها بعض فئات هذه الحقوق التي تحتاج إلى التدرج في تلبيتها كبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلاً، والتي كانت أولويتها والالتزام بها دائماً مثاراً للجدل في المحافل المختلفة، بما فيها المحافل التي جمعت بلدان الجنوب الفقير ودول الشمال الغني، وخاصة الدول الغربية التي كانت حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تعد النصير والنموذج الملهم لحقوق الإنسان، حيث كانت حكومات الشمال تمنح الأولوية لتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية في بلدان الجنوب، كشرط أساسي لتقديم المساهمة اللازمة في تنميتها اقتصاديًّا، بينما كانت حكومات الجنوب تشترط تلقي الدعم اللازم للتنمية الاقتصادية قبل الالتزام برعاية حقوق الإنسان (قمة أفريقيا أوروبا بالقاهرة مثالاً)، وهو أمر لا يمكن قبوله، سواء في ضوء المعطيات والأوضاع السلبية القائمة في بلدان الجنوب من ناحية، أو في ضوء تقاعس دول الشمال والبلدان الصناعية الكبرى عن الوفاء بالتزاماتها المقررة لدعم اقتصاديات بلدان الجنوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها (الأونكتاد).

وإذا كان بعض فئات الحقوق، كبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالذات يحتاج إلى قدر من التدرج في تلبيتها، إلا أن هناك أمرين لا يمكن التملص منهما، وأولهما أنه يقع على عاتق الدولة أن تبدأ من فورها في وضع وتنفيذ الخطط والمعالجات المناسبة التي تهدف إلى تلبية هذه الحقوق، والثاني أن مخالفات مثل التمييز (بكافة أشكاله) لا يمكن الاستمرار في ممارسته بالمخالفة للالتزامات المقررة.

وفي الوقت ذاته فإنه حتى في مجتمعات الوفرة المالية التي لا تحتاج لجهد مميز في سبيل تلبية الالتزامات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقف ممارسات التمييز عائقاً أمام تلبية هذه الالتزامات، كما قد يستغل النجاح في تلبية بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تبرير التغاضي أو حتى التأخر في إعمال الحقوق المدنية والسياسية، كذلك فإن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه غالبية البلدان العربية (١٦ دولة) تنص بوضوح على عدم جواز التحلل ولو بشكل مؤقت من الالتزام بالحقوق الأساسية - كالحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة والمنصفة - حتى في أسوأ الظروف (الحروب - الكوارث الطبيعية .. إلخ)، كما يشترط للتحلل بشكل مؤقت من الحريات العامة- كالحق في التجمع السلمي، وتنظيم وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات- أن يتم اتخاذ مثل ذلك القرار بأسلوب ديمقراطي في «مجتمع ديمقراطي سليم».

وهناك أزمة واضحة وملموسة في العالم العربي بوجه خاص، تتعلق بتعطيل استثمار قطاع رئيسي من الثروة البشرية للمجتمعات، ألا وهو قطاع المرأة، وهى مشكلة ترتبط بنظرة الثقافات الأولية والمجتمعات البدائية للمرأة، التي تضعها في مرتبة أدنى وأضعف من الرجل،وهى النظرة التي مازالت موجود في اللاوعي، وأصبحت إرثاً في الذهنية العربية، وهى مشكلة ذات طبيعة مزدوجة فالقضية ليست فقط عدم وعى المرأة بحقوقها ونظرة المجتمع إلى هذه الحقوق ،ولكن أيضا في نظرة المرأة إلى نفسها وذاتها، وهى النظرة التي تكرسها ثقافة المجتمع وممارسته ضد المرأة،

فرغم أن هناك اتفاقيات دولية في مواجهة التمييز ضد المرأة، وقعت عليها ١٦دولة عربية، إلا أن التحفظ على بعض بنودها وموادها يفرغ هذه المواثيق من مضمونها، ومثال لذلك التحفظات على المادة ٩ في اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وهى التحفظات التي تأتي كالعادة تحت حجة الخصوصية الثقافية والذي يتضمن الخطاب الثقافي الذي لا تتبناه فقط الحكومات للتهرب من الالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات، ولكن تتبناه أيضا بعض التيارات السياسية، وهو خطاب ثقافي يقوم على فكرة الخصوصية وعدم القبول بالأفكار الواردة من خارج ثقافاتنا وذاتنا، ويؤدي في النهاية إلى ضرب قضية حقوق الإنسان، وهو ما يعكسه بشكل واضح إقرار العديد من الدساتير والتشريعات الوطنية في العديد من البلدان العربية لكثير من الحقوق خاصة في مجال العدالة والمساواة، ثم تأتى القوانين المفسرة أو المنظمة لهذه الحقوق و تكاد تسحبها أو تلغيها، نموذج لهذا على سبيل المثال دستور الكويت الذي يدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة، بنص واضح وصريح، لكن القوانين المفسرة لا تكفل المساواة بين الرجل والمرأة، رغم أن الكويت مثل الكثير من الدول العربية وقعت على اتفاقية إلغاء كافة أنواع التمييز ضد المرأة*، وهنا تحديداً تثار حجج مخالفة هذا للدين الإسلامي، رغم اختلاف أراء المفسرين على امتداد التاريخ في تفسيراتهم للنص القرآني، خاصة تلك المرتبطة بالعديد من حقوق المرأة، ورغم إمكانية تأصيل كل مفاهيم حقوق الإنسان في إطار الثقافة الإسلامية بما فيها حرية المرأة وحقوقها، فعمر بن الخطاب هو القائل «متى أستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» وهى قاعدة يمكن أن تندرج تحتها كل الحريات بكافة أشكالها بما فيها حرية المرأة وحقوقها، وهى الحقوق التي سلبت نتيجة للعادات كما سلبت أيضاً حقوق الرجل في كثير من المراحل، إن حرية ومساواة المرأة لم تعد قضية لإنصاف المرأة فقط ولكن لإنصاف المجتمع، وهو ما حفز العديد من الجهود والمبادرات لإدخال المرأة في ساحة العمل العام كجزء من عملية اكتسابها لحقوقها وحريتها المسلوبة، وهناك العديد من التجارب التي تسير في هذا الاتجاه،

* وقد تغيّر هذا الوضع أخيراً بإقرار البرلمان الكويتي لحق المرأة في الانتخاب والترشيح

خاصة في المجتمعات التي تعتبر معاناة المرأة فيها أشد، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال - هناك تجربة المنتديات الثقافية، والتي كانت في السابق مقصورة على الرجال فقط، ولكن بالإصرار والمحاولات الدءوبة استطاعت المرأة السعودية إقامة الملتقيات الثقافية، وأن تلعب تلك الملتقيات دوراً مؤثراً في توعية المجتمع في مجالات شتى، كما استطاعت امرأة شابة بجهد خاص أن تنجح في استصدار قانون ضرورة الفحص الطبي قبل الزواج، وهناك بعض الدول العربية إلى الآن لم تستطع أن تصدر هذا القانون.، قد تكون النتائج الملموسة محدودة وبطيئة لكن لها تأثيرها الفعال في هذه المجتمعات، فالمرأة في المجتمع السعودي - ومن خلال الجمعيات الخيرية التي تقع تحت رعاية وزارة الشئون الاجتماعية وأيضا هيئة الأمر بالمعروف - استطاعت تحقيق أشياء لم تستطع المؤسسات الرسمية أن تحققها .

لابد لنا من الوقوف أمام هذه المشكلات، والتي وان كانت بعض البلدان العربية تجاوزتها بوجود قوانين متقدمة تمنح المرأة كثير من حقوقها في هذا المجال مثل لبنان وتونس، إلا أن هناك بلداناً أخرى مازال الأمر فيها متعثراً، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعطيل هذه الحقوق يمتد إلى قطاعات أخرى هشة أو مهمشة كالأقليات والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة .. وغيرها، وهي إشكاليات لا يمكن التأخر في معالجتها لصالح المجتمع.

حقوق الإنسان والتنمية

شهد العالم على امتداد العقد الأخير تطور مفاهيم التنمية، وتجاوزها للمدلول الاقتصادي البحت المرتبط بالنمو الاقتصادي ومعالجة الفقر، وأصبح مفهوم التنمية البشرية أو الإنسانية يحمل مدلولات أوسع وأرحب،باعتبارها تستهدف «توسيع نطاق الخيارات أمام الإنسان»، وهو ما يعنى بالضرورة تعزيز الاستحقاقات البشرية التي تتمثل في مطالب العيش السليم والصحي وفي الحق في المعرفة، وفي توافر الموارد اللازمة للحياة الكريمة.

كما يمتد المفهوم بالتبعية إلى الحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإلى احترام الكرامة الإنسانية وضمان الحقوق اللصيقة بالإنسان بصفته إنساناً.

بهذا المعنى فان جوهر عملية التنمية يسعى للقضاء على الفقر بمدلوله الفردي والمجتمعي، عبر التزام الدولة بتبني وتنفيذ برامج وسياسات تمكن كافة «الأفراد» من امتلاك أنواع رأس المال «المجتمعي» و«البشري» و«المالي» و«المعرفي»، من خلال توفير وضمان التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، وامتلاك الأفراد القدرة على الاتصال بالمؤسسات السياسية والاجتماعية، وتوفر ضمانات إنصات هذه المؤسسات لمطالبهم واحتياجاتهم وحماية مصالحهم، وهو ما يجب أن تضمنه الدولة بحكم مسئولياتها لجميع مواطنيها على قدم المساواة وبأعلى درجة من التكافؤ والندية والعدالة.

بهذا الفهم لأبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية نجد أنها تقوم على أسس وطيدة من احترام وحماية حقوق الإنسان، وهو ما يعبر عنه التشابك بين مدى نجاح عملية التنمية، ومدى احترام الحقوق والحريات العامة، واعتماد الشفافية، والمحاسبية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والتعددية، وحرية التعبير، وحرية تدفق المعلومات، وتعزيز المشاركة السياسية، وهى الأشياء التي أصبحت تشكل سمات وخصائص الحكم الصالح أو الجيد، وهو الحكم الذي يقوم جوهره على التمثيل الحر النزيه للمواطنين، والرقابة الفعالة للمؤسسات النيابية، وتعزيز المشاركة السياسية، وعلى توافر نظام قانوني يضمن صيانة الحقوق والحريات، وسيادة القانون واستقلال القضاء وضمان حقوق المواطنة والمساواة والتعبير الحر عن الآراء، وكذا تطوير بنيان الخدمة المدنية ورفع كفاءتها، وتعزيز الحكم المحلي بشكل جاد يقوم على أسس اللامركزية،كما يعني الحكم الصالح أهمية تحرير وضبط الأسواق وضمان التنافسية ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى قيامه على أسس تنمية المجتمع المدني وتعزيز دوره كعامل حاسم في التوازن مع ضلعي الفعل الآخرين في المجتمع (الدولة و القطاع الخاص).

ولذلك نستطيع التأكيد أن علاقة حقوق الإنسان بالتنمية بأبعادها الإنسانية المجتمعية، وبإصلاح جوهر الحكم هي علاقة تعزيز متبادل لا غنى عنه.

حقوق الإنسان والديمقراطية

وعلى صعيد العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية، هناك تشابك كبير وواضح بينهما فعلى الرغم من أن هناك مجتمعات ديمقراطية قامت قبل صياغة وترسخ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ولكن مسألة احترام وحماية حقوق الإنسان تعتبر معيارًا أساسيًا لحماية الديمقراطية ولتحقيق فاعليتها واستمراريتها، بل وتطويرها أيضاً.

ولا شك في أن الديمقراطية ما لم تلبِّ هذا المعيار، فإنها ستواجه أخطارًا كبيرة، من أبرزها:

أولاً: شيوع التذرع بأن الديمقراطية كوسيلة لتداول السلطة دون تبني أسس ومعايير حقوق الإنسان قد تتعرض للاختطاف بوصول قوى غير ديمقراطية إلى الحكم بالوسائل الديمقراطية ثم النكوص عليها، وذلك على نحو ما حدث في ألمانيا عقب انتخاب أدولف هتلر مستشاراً للدولة في العام ١٩٣٣، وهو أمر تنفيه خيارات بلدان أوروبا الرأسمالية عقب الحرب العالمية الثانية وفي ظروف الحرب الباردة حينما استبعدت منهج التمييز وقبلت بالأحزاب الشيوعية ثم بالأحزاب اليمينية المتطرفة في بنيانها السياسي، وقد حمت ديمقراطية المشاركة للجميع نفسها في إيطاليا خلال ستين عاماً، وفي فرنسا عندما وضعت تحت اختبار انتخابات الرئاسة الفرنسية الأخيرة بين شيراك ولوبان.

ثانياً: الديمقراطية في مجتمعات لا تلبي مبادئ ومعايير حقوق الإنسان لا تكفل الحماية اللازمة لحقوق المواطنة والمساواة والعدالة، وعندئذ يبقى النسق الديمقراطي واقعاً تحت خطر الاحتكار أو التوجيه بواسطة جماعة معينة تسيطر على الصعيد السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي.

ثالثاً: الديمقراطية كحكم أغلبية دون تلبية معايير حقوق الإنسان قد تتيح قمع الأقلية بمفهومها الكيفي أو الكمي وتتيح انتهاك حقوق هذه الأقلية بأشكال متفاوتة (الولايات المتحدة/قانون الفعل الوطني الصادر عقب وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

فضلاً عن ذلك، فإن الالتزام بتعزيز احترام حقوق الإنسان سوف ينعكس على الوعي العام الذي يتحول إلى فعل شعبي أكيد في اللحظة الحاسمة لحماية الديمقراطية السليمة.

موقع حقوق الإنسان في خطاب الإصلاح

تمتد جذور الحركة الإصلاحية العربية ضاربة في عمق التاريخ العربي، وبصفة خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعلى الرغم أيضاً من أن الحركات الاجتماعية العربية وإن لم تأخذ صفة الإصلاح، إلا أنها في طياتها لمطالبة بإجراء الإصلاحات سواء كانت إصلاحات شاملة أو جزئية، كما أن مسألة إدخال الإصلاحات أو التعديلات أو التطوير كانت جزءاً من الخطاب الرسمي للعديد من الحكومات العربية خلال العقد الماضي،لهذا فإن المرحلة اللاحقة على ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يمكن وصفها بمرحلة الضجيج الإصلاحي في العالم العربي، ذلك أن الدعوة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في الجوانب السياسية والإدارية والثقافية قد اتخذت بعداً دوليًّا في مبادرات دولية دشنت خصيصاً لتكون محورًا أساسيًّا من محاور الحرب الدولية على الإرهاب (وهى الحرب المفتوحة وغير المحددة زماناً ومكاناً وأهدافا).

موقع حقوق الإنسان في الخطاب الأهلي

بطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن حركة اجتماعية عربية واحدة، لا بالمنطق الجغرافي، ولا بالمنطق الكيفي، حيث تتفاوت الحركات المطلبية العربية بانتماءاتها سياسيًّا، غير أنه يمكن رصد العديد من النقاط الجوهرية موضع التوافق بين قادة وممثلي هذه الحركات، من واقع مؤتمراتها المشتركة التي تشكل مع بعضها البعض مشروعاً للإصلاح، وهي:

- كفالة التعددية السياسية والإعلامية في كافة المستويات والمؤسسات.
- كفالة وتفعيل إعمال مبدأ الفصل بين السلطات.
- إصلاح الحكم وتحديد صلاحياته.
- كفالة استقلال القضاء وسيادة القانون.

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب.
- تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع قاعدتها في كافة المستويات والمؤسسات.
- كفالة الآليات اللازمة لنزاهة الانتخابات في كافة مستوياتها.
- الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، ووقف التضييق على المعارضين وناشطي العمل العام.
- الالتزام بالشفافية والمحاسبية.
- تطوير مناهج التعليم وتعزيز البحث العلمي والمعرفي.
- إطلاق الحريات المدنية والسياسية.
- الارتقاء بالمرأة ورفع قدرتها على الإسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى مدى أكثر من عقدين كانت الاستجابة الرسمية لهذه المطالب الأهلية استجابة ضعيفة، أدت إلى استشراء الشعور بالإحباط واليأس من التغيير، وفي وقت لاحق ركز البعض أماله على قدرة الخارج على التدخل وإحداث التغيير، إلا أن هذا لاينفى أن هناك أملاً في تصاعد نفوذ وقدرة قوى التغيير والإصلاح، التي يمثل المجتمع المدني طليعتها المؤثرة ،فثقافة حقوق الإنسان لا تعتمد على التلقين أو مجرد التوعية والتثقيف وإنما هي بالأساس ممارسة، وممارسة مجتمعية، لهذا لا يجب أن نلقي بكل الثقل على الحكومات والأنظمة الحاكمة فالمجتمع المدني له دور هام، لم يقم به على الوجه الأكمل حتى الآن، خاصة في مجال تعزيز و ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، و تشخيص جميع الانتهاكات سواء التي تمت أو التي ما زالت، وسواء كانت انتهاكات ثقافية وسياسية، فأي استشراف للمستقبل لا يمكن أن يتأسس على استمرارية الانتهاكات أو القفز فوق ما تم منها بدون محاسبة ،وهو ما يؤكد على أهمية دور المجتمع المدني بمنظماته ولكل الجهود الشعبية والحكومية، ولكل مبادرات نشر ثقافة حقوق الإنسان حتى الفردية منها، فإذا استطاع كل فرد أن يعلم مجموعة من مواطنيه بعضا من مفاهيم حقوق الإنسان فسوف يكون لهذا تأثيره، لهذا لابد من تجاوز منطق التعامل مع الحكومات

والمنظمات غير الحكومية باعتبار كل منهما شيئا منفصلاً عن الأخر وليس له به علاقة، خاصة في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

وإذا كان لابد من دعم وتنمية جهود المنظمات غير الحكومية لتعزيز قضايا حقوق الإنسان، فان هذا الدعم لن يتأتى إلا برفع القيود التي تواجهها، وضرورة تعديل القوانين التي تنظم عملها لكي تسمح لها بحرية الحركة والعمل، كذلك يجب إدماج منظمات المجتمع المدني داخل آلية الجامعة العربية لكي تشارك في تقييم حقوق الإنسان في العالم العربي، من جهة أخرى يجب أن تعالج منظمات المجتمع المدني مشكلاتها التي تتعلق بممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتها ومدي توفرها، وأن تلتزم بمعايير الشفافية والمحاسبة.

ولعل من أفضل التجارب التي قدمتها المنظمات الغير حكومية في مجال تعزيز حقوق الإنسان تجربة المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بلبنان، فقد تأسست هذه المنظمة في ١٩٩٨/١٢/١٠. من قبل مجموعة من المثقفين والأكاديميين وناشطي حقوق الإنسان ممن شعروا بالحاجة إلى هذه المؤسسة، وتعمل هذه المؤسسة على حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني طبقًا للمعايير والمواثيق الدولية وعلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما تقوم المؤسسة بعدة دراسات خاصة بأوضاعهم والقيام كحملات توعية وتحركات ميدانية من أجل الارتقاء باللاجئين الفلسطينيين إلى مستوى إنساني أفضل وكشف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني. وقد قامت المؤسسة بعدة دراسات خاصة بأوضاع اللاجئين وحملات توعية مكثفة للتأكيد على حق العودة، وقد قام بالحملة حوالي ٤٠٠ مقطوعًا في كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينية حققت عددًا من الأهداف :-

- تعزيز التمسك بحق العودة.
- الرد على حملات تستهدف حق العودة.
- توجيه رسالة إلى الحكومة اللبنانية محتواها أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان متمسكون بحق العودة.

- إصدار التقارير عن الأوضاع الإنسانية في لبنان، وعقد الندوات في التجمعات الفلسطينية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- وأخيرًا تقديم المذكرات إلى المؤتمرات العربية والدولية في سبيل الضغط والتركيز بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وتقوم المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر بجهودات ملموسة في قضية حماية حقوق الإنسان، فقد تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية وحصلت على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، وتستخدم المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها الوسائل القانونية، ولا تنغمس في أية نشاطات سياسية معارضة وينصب عملها فقط على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان بالمخالفة للقوانين الدولية والوطنية، كما تناهض أعمال العنف، سواء من جانب الجماعات الأهلية أو الحكومات، ويصدر عن المنظمة نشرة دورية كل شهرين بعنوان «النشرة الإخبارية» وتقريرًا سنويًا بعنوان حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي يتضمن نتائج الزيارات الميدانية وبعثات تقصي الحقائق، كما تصدر المنظمة بعض الكتب التي تساعد في ترويج مبادئ حقوق الإنسان وإعلاء حكم القانون.

كما قامت دولة الكويت بتجربة مميزة من خلال جمعية «تطبيق حقوق الإنسان» عن طريق رسم سياسات جديدة لطرق التعليم في المؤسسة التربوية هدفها إعداد البنى الثقافية لمفاهيم وقيم وحقوق الانسان بين النشء، ومساعدتهم على فهم موضعهم في عالم متعدد الأديان والمعتقدات، ومن خلال دور المؤسسة التربوية في ترسيخ هذه القيم والمفاهيم، تقدمت الجمعية بمقترح إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي لتتضمن مناهجها التعليمية هذه القيم، وبناء عليه صدر قرار وزير التربية بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٣ بتشكيل لجنة لبناء منهج دراسي عن الدستور وحقوق الإنسان والديمقراطية وإدخال مواد حقوق الإنسان في المناهج الدراسية من خلال تأليف كتاب إرشادي يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواد دستور دولة الكويت والبنود الخاصة بحقوق الطفل واتفاقية التمييز العنصري ضد المرأة.

وتعد وثيقة الإسكندرية - الصادرة عن الدورة الأولى للمؤتمر في مارس/آذار ٢٠٠٤ - واحدة من أبرز وأحدث الإسهامات الأهلية في العالم العربي، والتي قدمت رؤية بلورت العديد من المطالب في سياق جامع ومتوافق، يمكن الاعتماد عليها في تقييم تطور أو تحسن أوضاع حقوق الإنسان باستخدام مؤشرات مثل حالة الطوارئ، حالة الاختفاء، السجن بدون محاكمة، ومدى انخفاض أو اختفاء هذه الممارسات منذ الاجتماع الأول لمنتدى الإصلاح العربي، ورغم أن العديد من المؤسسات الرسمية العربية قد تبنت الوثيقة لأهميتها، إلا أن مطالب الوثيقة لا تزال معروضة على كافة الفاعلين في البلدان العربية لتبنيها وإعمالها بصورة جدية.

- موقع حقوق الإنسان في الخطاب الرسمي

شهدت الخمسة عشر عاماً الأخيرة مزيداً من انضمام البلدان العربية إلى اتفاقات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، بيد أنها شهدت أيضاً الكثير من التحفظات على مواد هذه الاتفاقات التي جاءت في أغلبها تحفظات عامة غير محددة، وأخرى غامضة على بعض المواد، وذلك بدعوى أن بعض ما ورد في هذه الاتفاقات يخالف الشريعة الإسلامية أو يخالف مبادئ أو نظماً أو اعتبارات سياسية معينة ليست محل قبول من جانب السلطات، فضلاً عن ذلك فلا يزال هناك عزوف عربي واضح عن التصديق أو الانضمام إلى اتفاقات بعينها أو البروتوكولات الملحقة بالاتفاقات الرئيسية التي تسمح بإجراءات واضحة ومحددة في مخالفة الانتهاكات التي تقع بالمخالفة للمعايير الدولية، نموذج لهذا المحكمة الجنائية الدولية، معاهدة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ السلطات الإجراءات اللازمة من أجل اتساق تشريعاتها بشكل كاف وتقنين للشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يفرضه الانضمام لهذه الاتفاقات.

ففي كل البلدان العربية رغم أن النصوص الدستورية تناصر مبدأ الحرية إلا أن هناك العديد من القوانين هي نفسها مانعة للحرية، وهناك فجوة بين النص الدستوري. القانون، والممارسة الفعلية للقانون، فمعظم الدساتير تتكلم عن حقوق الإنسان، ولكن هناك هوة كبيرة بين الدستور وبين القانون، والذي قد يفرغ أحيانا مواد الدستور من محتواها وهو خلل يجب معالجته، الشيء الثاني هو تلك الهوة بين القانون والممارسة، فكثيرا ما توجد ممارسات ضد القانون تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان قد تساعدها سلطات الدولة أو تغض الطرف عن مواجهتها، وهو ما تشهده العديد من البلدان العربية التي توجد بها بأنماط من الانتهاكات والظواهر المخالفة لمبادئ حقوق الإنسان المستقرة حتى في تشريعاتها الداخلية، وهي أنماط وظواهر تخطت نمط الخطأ غير المقصود إلى الأنماط المنهجية، وهو الأمر الذي رفع من حدة ووتيرة الانتقادات الموجهة لحكومات عربية، ووضعها تحت الضغط في مواجهة قوى دولية أخرى تستعين بخطاب حقوق الإنسان.

هناك أيضا في بعض الدساتير العربية ما يعكس درجة من التحيز، وإذا كنا نبحث عن مكان لوجود حقوق الإنسان داخل الدول العربية يجب أن تخلوا الدساتير العربية من كل أشكال التحيز سواء على خلفيات دينية أو عرقية أو خاصة بالنوع الاجتماعي.

كل تلك الملاحظات وغيرها تتناقض مع ما تتبناه غالبية البلدان العربية من توجهات تنص على الاهتمام بحقوق الإنسان، ورعاية مبادئها الأساسية، وهو ما أدى مع بزوغ خطاب الإصلاح الدولي الذي أعلى من شأن الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان،إلى وقوع العديد من الحكومات العربية تحت وطأة ضغط دولي كبير، مما ساهم في إسراعها بإعلان المبادرات وإجراء بعض الإصلاحات، مع الإعلان عن ضرورة أن تستجيب مقترحات الإصلاح الدولية لمقتضيات الداخل الوطني والمعطيات القائمة في كل بلد على حدة احتراماً لخصوصيته.

غير أن كثيراً من هذه المبادرات والإعلانات تنطلق من نقطة متأخرة نسبيًّا بالقياس إلى كل من المطالب الشعبية أو المطالب الدولية على اختلافهما، ولم تتم ترجمتها بعد على أرض الواقع، وبصفة خاصة النقاط المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان، حيث مازال هناك كثير من الأوضاع والممارسات التي تشكل قيودا وانتهاكات حقيقية لحقوق الإنسان لعل أبرزها:

١- مشكلة حالة الطوارئ (أو القوانين الاستثنائية)المعلنة في عدد من المجتمعات العربية واستمرارها لسنوات طويلة، دون وجود تعريف واضح ومحدد لحالة الضرورة التي تعطي الحق للدولة لفرض حالة الطوارئ، والتي لابد أن تكون مؤقتة، وكيف يمكن أن تتم في ظلها الانتخابات العامة بشكل حر؟

٢- استمرار محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وحرمانهم من التقاضي أمام قاضيهم الطبيعي.

٣- حرية الصحافة، وضمانات كفالتها في ظل التعارض بينها وبين فرض حالة الطوارئ، والقيود التي تقيد حرية تداول المعلومات.

٤- حق التظاهر السلمي والمرتبط بحق التعبير بأشكاله المتعددة.

٥- مشكلة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

٦- مدى إيمان الأنظمة الحاكمة بالديمقراطية.

وهي مشكلات تزايدت حولها حدة الجدل، بجانب قضايا أخرى مثل ظواهر التعذيب وتشديد التشريعات وتغليظ العقوبات السالبة للحريات في قضايا الرأي، وغيرها، و هي أمور القضاء عليها أو مواجهتها لا يعنى الاعتداء على الخصوصية الثقافية،كما أنها لا تحتاج إلى ضغط دولي لاتخاذ تدابير بشأنها، خاصة وأن المنطقة تتعرض لتزايد الضغط الدولي بعدما نجحت الإدارة الأمريكية في إقناع قمة الثماني الاقتصادية بتبني مشروعها للإصلاح، مع تخل واضح من القوى الأوروبية عن تحفظاتها على منطق الوصاية الأبوية التي تنطق بها المبادرة الأمريكية، وتخلت بالتبعية عن ثماني مبادرات أصدرتها القوى الأوروبية منفردة و مجتمعة.

وفي الوقت ذاته تمسكت الحكومات العربية بوجه عام بمنطق التدرج في تلبية خطوات ومطالب الإصلاح، غير أن خطابها كان يستهدف التحرك الدولي ويمنحه الأولوية على حساب المطالب الشعبية، وذلك على الرغم من أن هناك توافقاً كبيراً بين الرؤية الأهلية والرؤية الرسمية في

العالم العربي حول ضعف مصداقية الطرح الدولي، وهو أمر يمثل قاسماً مشتركاً يمكن تعزيزه للتفاهم المنشود بين الدولة والمجتمع بهدف الصالح العام.

بل إن كثيراً من الإجراءات الإيجابية بالغة الأهمية التي بادر إليها ملوك ورؤساء البلدان العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة، واجهت الكثير من القيود من المؤسسات الحاكمة العتيدة تحت مسميات الضوابط والضمانات والخصوصية القطرية.

موقع حقوق الإنسان في الخطاب الدولي

كان حادث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة نقطة تحول في سياسة الإدارة الأمريكية على الصعيدين العربي والإسلامي فسرعان ما قامت مراكز البحوث التي تناصر الإدارة الأمريكية بتحميل المجتمعات والثقافة العربية والإسلامية مسئولية الحادث، ووقعت الإدارة ذاتها أسيرة لرد الفعل العنيف، وعمقت من إجراءاتها على الصعيدين الداخلي والدولي بشكل واضح، غير عابئة بحقوق الإنسان، ومنكرة لمسئوليتها عن صناعة الأدوات وخلق الدوافع، ودافعة بحلفائها إلى اتخاذ خطوات مشابهة لمواجهة الخطر.

وكانت الحرب ضد كل من أفغانستان والعراق، وما لازمها من إهدار متعمد للشرعية الدولية ولضمانات حقوق الإنسان عاملاً ومحفزاً للعديد من البلدان على تبرير ما سبق ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من ممارسات ومخالفات، بل المضي إلى مزيد من هذه المخالفات. وكان للإهدار الأمريكي للضمانات التي وفرتها اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ في التدخلات العسكرية ومعاملة الأسرى، أبلغ الأثر على تجاهل حقوق الإنسان وضماناتها على الصعيدين العربي والدولي، وهو ما يستلزم إنشاء «آلية لمراقبة إجراءات حقوق الإنسان» في تداعيات حملة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي، وبالرغم من صعوبة تمرير هذا المقترح على اللجان الرسمية الدولية، إلا أنه يمكن التأكيد عليه من خلال المجتمع المدني الدولي.

وبينما تمركزت مشاهد الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية التي تعاني من أثارها وأخطارها، عمدت الإدارة الأمريكية إلى طرح مشروعها لإصلاح المجتمعات العربية، بحجة وقف كونها مصدراً للجماعات الإرهابية الدولية ماليًا وبشرياً، وفي قلب هذا المشروع الإصلاحي مسألة الإصلاح السياسي لإقامة نظم ديمقراطية وتمثيلية منتخبة، والإصلاح المالي الإداري ومكافحة الفساد، والإصلاح القانوني عبر تعديل التشريعات والقوانين لتلائم التحول نحو مجتمع ديمقراطي، والإصلاح الثقافي الذي يهدف إلى تنشئة أجيال «معتدلة» لا يتولد من بينها من يقلدون أنماط الجماعات الإرهابية الدولية.

وقد ظهرت دعوات الإصلاح بداية باتجاه السلطة الفلسطينية الخاضعة للحصار والتفكيك تحت الاحتلال الإسرائيلي، وارتبطت مسألة تحويل السلطة إلى ديمقراطية بضرورة عزل رئيس السلطة المنتخب في انتخابات جرت تحت رقابة وإشراف دوليين، وإجراء إصلاح مالي وإداري وإصلاح قضائي، على أن تتم جميعها بشكل فوري، وأشارت إلى سنوات قادمة ستستغرقها الجهود والمفاوضات لتحرير الدولة، وهو ما يعكس قضية المعايير المزدوجة، خاصة في التعامل مع موضوع المقاومة والإرهاب، فبعد ١١ سبتمبر أصبحت المقاومة الفلسطينية تصنف على أنها إرهاب، وكذلك المقاومة في العراق، رغم أن المقاومة في ظل الاحتلال المسلح تاريخيًا حق مشروع، والكفاح ضد النازي كان يعتبر كفاح ضد إرهاب مسلح تقوده سلطة أو أيديولوجية معينة، لكنه الآن أصبح إرهابا من المهم أن تصر المنظمات العربية لحقوق الإنسان على المرجعيات الأساسية والتاريخية وانه يجب التفرقة بين الإرهاب وبين الكفاح لشعوب في ظل الاحتلال المسلح، فالاحتلال هو أبشع صور الإرهاب وهذا ما يجب أن نؤكد عليه، والمقاومة بكافة أشكالها ومنها المقاومة السلمية والمقاومة العسكرية هي رد فعل طبيعي لفكرة الاحتلال، وتجربة محكمة لاهاي في قضية سور الفصل العنصري في إسرائيل تعتبر انتصاراً سياسياً دبلوماسياً، ونجاحاً لأحد أشكال المقاومة السلمية، وأهمية استثمار هذا الحكم الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية لصالح القضية الفلسطينية.،إن وحدة معايير حقوق الإنسان في النظر إلى حقوق الشعب الفلسطيني تستلزم ضرورة تطبيق القانون الإنساني والدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لملاحقة مجرمي الحرب حتى أعلى رأس في الدولة المحتلة.

لقد حول الاحتلال غزة بسكانها إلى سجن في ظل الحصار، وفى ظل ما تمارسه إسرائيل من الفصل العنصري داخل المجتمع الفلسطيني، إن ما يحدث هو وصمة عار على جبين هذا العالم الذي يدعي الحضارة ويدعو للتواصل والحوار والسلام والتعايش، وكل هذه المصطلحات التي يسوق لها، لكن رغم جرائم قوات الاحتلال هناك تطور مجتمعي داخل السلطة الفلسطينية وهناك تجربة غنية تتم على الأرض الفلسطينية على امتداد السنوات السبع الماضية، حدث خلالها نقلة في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني، حيث تم وضع قانون عصري للانتخابات، تتم الآن مناقشته لمنح كل الأحزاب السياسية للمشاركة في صياغته بصورته النهائية**، هناك أيضا تطور في مجال المشاركة السياسية للمرأة، و قانون الصحافة و النشر وغيرها .

في هذا السياق لا يمكن تجاهل إصرار الإدارة الأمريكية على حملتها الإصلاحية، ورغبتها في الإفادة منها في تذليل العقبات التي تقف في مواجهة استعادتها للعلاقات مع حلفائها الأوروبيين المعارضين للحرب على العراق، وهو ما أكسب مشروعها الإصلاحي في المنطقة ضغطاً إضافياً، بالتوافق مع القوى الدولية الأخرى على مشروعها، وإقناعها بالتخلي من تحفظاتها على الجوانب المتعلقة بالوصاية والهيمنة.

أكثر من ذلك، فإن مشروع الإصلاح الصادر عن قمة دول الثماني قد وضع آليات محددة وإجراءات تنفيذية، وأنشأ منتدى -المستقبل- الذي وزع في إطاره المهام والتكليفات على الدول، وقد تجاوبت الحكومات العربية فعلياً مع هذا المنتدى في أول انعقاد له بالمغرب في ديسمبر/كانون أول الماضي، بيد أن الإعلانات والتصريحات الصادرة عنه استهدفت بالأساس تقليل المخاوف بشأن الدور العميق الذي يتوقع أن يؤديه هذا المنتدى على الساحة العربية.

** بل أجريت بالفعل انتخابات حرة برلمانية جديدة اضطر العالم للاعتراف بتراهتها مع صعوبة التكيف مع الفائزين فيها.

استخلاصات عامة

١- إن الالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في التشريعات والممارسة، وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع ستساهم إلى حد كبير في وضع حد للكثير من الظواهر السلبية التي تنحسر بتعزيز القيم الإيجابية والمعرفة على صعيد القطاعين الشعبي والرسمي، كما أنه يمثل الأساس الناجز لإطلاق عملية إصلاح جاد طال تأخره، إصلاح يلبي طموحات ومطالب الشعوب، خاصة في مجال دعوة الحكومات العربية إلى إنهاء العمل بحالة الطوارئ، ورفع كافة القيود المفروضة على حرية العمل الأهلي والثقافي والنشاط السياسي، تبني برامج عملية واضحة لتمكين المرأة وللارتقاء بها.

٢- إن الالتزام بحماية واحترام حقوق الإنسان سيفض كثيراً من أشكال الاحتقان السائدة في العالم العربي، ويقضي على بعض المعطيات السلبية التي تهدد السلام الاجتماعي، لهذا يجب تكون الأسبقية في أجندة الإصلاح لضمانات حقوق الإنسان وتعزيزها في العالم العربي، والتوقف عن إهدار ضماناتها، بإخلاء كافة السجون من المعتقلين في قضايا الرأي والدفاع عنهم، والمزيد من الاهتمام بالتوعية بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومواثيقها خاصة وسط القطاعات الشعبية من المجتمعات العربي، مع الاهتمام بدور وسائل الإعلام في هذه العملية، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تتقدم بها منظمات المجتمع المدني في مجال متابعة ما تنشره في مجال حقوق الإنسان، وأخيراً إدماج منظمات المجتمع المدني داخل آلية الجامعة العربية، لكي تشارك في تقييم حقوق الإنسان في العالم العربي.

٣- إن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان تحتم الاهتمام بتنشئة أطفالنا على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وممارستها والدفاع عنها، وهو ما يتطلب تثقيف المعلمين والقائمين على رعاية الطفل على التعامل الصحيح بما يتناسب مع إنسانيته وإيجاد بدائل عن تعنيفه وضربه وإهانته، كما يجب إدخال ثقافة حماية الطفل من الاعتداءات أياً كان نوعها في

المناهج الدراسية، كذلك على وسائل الإعلام التي توجه رسائلها للطفل وتهتم بثقافته، أن تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في ذهن الأطفال .

٤- إن تعزيز وضمان حقوق الإنسان يرتبط في جزء منه بدعم وتقوية منظمات المجتمع المدني التي تنشر ثقافتها، وتراقب أوضاعها، وتتصدى لأي انتهاكات، وبصرف النظر عن مصدر تمويل منظمات حقوق الإنسان سواء كان من الخارج أو الداخل، فان هذا لايجب أن يكون عائقاً أمام القيام بدورها، بل يجب على المجتمعات العربية أن تدعم وتقوى استقلالية هذه المنظمات وتمكينها من القيام بنشاطها، ويبرز في هذا المجال على نحو خاص دور المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتي يمكن أن تقوم بعرض تقاريرها السنوية على ملتقيات المنتدى.

٥- إن أي دولة في العالم مهما كان تقدمها لم تكن في أي يوم بمنأى عن مراجعة سياساتها وتشريعاتها من آن إلى آخر، لمواكبة تطور العصر واستيعاب متغيراته، لا سيما في ظل العولمة بتطوراتها المتسارعة، بل إن العدول عن الإجراءات الإصلاحية الوطنية في ذاته يعد أحد أوجه التعبير عن الجمود، وضعف الشرعية، وقصور الإرادة السياسية عن تطوير المجتمعات، والوفاء بالمطالب الشعبية والصالح العام، لهذا لابد للمؤسسات المدنية من أن تمارس نوعًا من الضغط على الحكومات لتغيير الدساتير، ولإلغاء كافة القوانين والمحاكم الاستثنائية والخاصة، و التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٦- إن تكلفة الإصلاح تبقى أقل بكثير من تكلفة الجمود، ومن تأجيل اتخاذ القرار الإصلاحي، والنماذج العربية عديدة ومعبرة في هذا الشأن من العراق إلى السودان مروراً بلبنان، لهذا يجب الاهتمام بدعم برامج الإصلاح، وخاصة برامج الإصلاح الثقافي و تطوير البحث العلمي وحريته.

وإذا كان المشاركون في الدورة الأولى من منتدى الإصلاح العربي قد أكدوا على ضرورة الإسراع بإنجاز الإصلاحات المنشودة لصلاح ورفاهية الشعوب العربية - وهو الأمر الذي لم

يعد ممكناً تأجيله،كما حددت وثيقة الإسكندرية معالم واضحة لخطوات الإصلاح المرجوة في الجوانب المختلفة، وهي تلبي على نحوٍ كاف العديد من المطالب الشعبية - فان الدورة الثانية لمنتدى الإصلاح العربي تؤكد على أن قضية تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، هي القضية ذات الأولوية في جهود الإصلاح خلال العام ٢٠٠٥، وباعتبارها الأساس الحيوي لإطلاق إصلاحات جادة وصادقة وملبية للصالح الوطني.

الفصل السابع

التنمية الشاملة والمستدامة



مقدمة عامة

يعيش العالم اليوم بدايات القرن الحادي والعشرين، ويسود مناخ ثقافي يركز على تأمل وتحليل خبرة القرن العشرين من ناحية، ويتجه إلى محاولة استشراف المستقبل من ناحية أخرى، والبلاد العربية التي دخلت في طريق الإصلاح الاقتصادي، تجد نفسها في الموقف نفسه الذي توجد فيه دول العالم المختلفة. وتعنى محاولات النخبة السياسية والثقافية بإلقاء نظرة نقدية على ما تم إنجازه في مجالات التنمية البشرية، ومحاولة رسم استراتيجيات جديدة، واضعة في الاعتبار المتغيرات الدولية والسياسية والاقتصادية الجديدة.

والواقع أن القرن العشرين الذي انتهت سنواته أمام أبصارنا، رحل بعد أحداث تاريخية فارقة، في مقدمتها على وجه التحديد سقوط الاتحاد السوفيتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، ونهاية عصر الحرب الباردة، وزوال النظام الثنائي القطبية. وبداية عهد القطبية الأحادية، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل المسرح العالمي، بحكم قوتها الاقتصادية، وتفوقها التكنولوجي، وتميزها العسكري.

وإذا تأملنا هذا الحدث التاريخي الكبير، أدركنا أن له انعكاسات ضخمة على اتجاهات التنمية في العالم، ذلك أن سقوط التجربة السوفيتية على وجه الخصوص، يعد إعلاناً مدوياً بفشل استراتيجيات التنمية التي قامت على أساس التخطيط المركزي الجامد، وتأييداً مباشراً للتنمية التي تقوم على أساس الاقتصاد الحر وحرية السوق.

وكان من نتائج هذا الحدث أن أصبحت النظرية الاقتصادية الرأسمالية هي النظرية السائدة في العالم، الأمر الذي دعا عديداً من دول العالم الثالث إلى أن تعيد النظر في توجهات التنمية،

وأن تخفف من سلبيات التخطيط المركزي الجامد، وتفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام القطاع الخاص لكي يسهم بإيجابياته في مجال التنمية، وفى كل الميادين وبلا استثناء. وهكذا، تدفقت موجات الخصخصة التي هدفت إلى انسحاب الدولة من المجالات الإنتاجية العديدة، وتصفية القطاع العام، وتوسيع قاعدة ملكية المشروعات التي كانت تملكها الدولة بالكامل.

ويمكن القول إن هذه التحولات الكبرى التي أثرت في توجهات التنمية في مختلف بلاد العالم، قد ضاعف من آثارها تعمق موجات العولمة الاقتصادية التي تريد فتح الأسواق بلا حدود، وتدفق تجارة السلع والخدمات والمعلومات بغير قيود. وربما كان إنشاء مؤسسة التجارة العالمية أبلغ رمز لهذا الاتجاه، الذي سيؤثر تأثيراً عميقاً على التنمية، في اتجاهاتها ومردود ها وآثارها الاجتماعية على كل الطبقات في أنحاء العالم المختلفة.

استراتيجيات التنمية

وفي ضوء كل هذه التغيرات العالمية، تحاول العديد من البلاد العربية صياغة إستراتيجية شاملة للتنمية، وهي استراتيجية على أبواب الانطلاق، خصوصاً بعد أن بدأت مرحلة الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية، محاولة الاستفادة من الخبرة التاريخية في مجال التنمية التي استمرت نصف قرن على الأقل، بالإضافة إلى ما تراكم من الخبرة العالمية، وهى المحاولات التي تسعى للإجابة على العديد من التساؤلات مثل:

- المقصود بالتنمية الشاملة والمستدامة في ضوء التعريفات المختلفة الدولية والإقليمية والوطنية، ومدى قدرة مؤسسات التنمية في المجتمع العربي الرسمية، وغير الرسمية على أن تتبنى إستراتيجية تنموية شاملة نابعة من الداخل وتستجيب لاحتياجاته، وأن تتفاعل إيجابياً مع ما هو موجود على المسرح الإقليمي والدولي من مؤثرات متجاوزة النماذج التنموية التي قد تفرض من الخارج، خاصة في ظل المتغيرات والمحددات المحلية والإقليمية والعالمية، وفى مقدمتها تسارع عمليات العولمة السياسية والاقتصادية، خصوصا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتكتلات

الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة، وهو الوضع الذي يطرح على الاقتصاديات العربية تحديًا يجعلها تحاول أن تكيف نفسها مع تيار العولمة.

- مفهوم المؤسسة ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، الذي لا يجب أن يختصر في مجرد قانون ومبنى ومجلس إدارة، بقدر ضرورة تحوله إلى تراكم معرفي وثقافة في الممارسة، ومدى نجاح العالم العربي في بناء مؤسسات بعيدة عن مؤسسة الفرد الواحد، خاصة المنظمات غير الحكومية، التي تحتاج إلى تفعيل دورها وتعظيمه في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر نشر ثقافة التنمية، أو من خلال القيمة المضافة التي تقدمها للمجتمع كإتاحة فرص عمل للشباب، أو إضافة منتج للاستهلاك المحلي أو للتصدير، أو تقديم بعض الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

- طبيعة ونوعية المؤسسات التي تشارك في عملية التنمية الشاملة (حكومية، وغير حكومية) ومن منها صاحب الدور الأساسي، وطبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، فالمجتمع المدني يضم حزمة متنوعة وضخمة من المؤسسات الاجتماعية (تعاونيات ومراكز شباب وجمعيات أهلية ومؤسسات دينية مسيحية وإسلامية...إلخ) وكل هذه المؤسسات لديها موارد مادية وبشرية، ولكن ما هي نظرة الحكومة إلى هذه المؤسسات، خاصة مع التخوف من الأصولية الإسلامية والمسيحية، ووجود العديد من هذه المؤسسات ينشط على خلفية دينية، وهو ما ينعكس في السماح لها بالأنشطة الخدمية، وعدم السماح بالعمل في مجال الدعوة لتغيير الفكر.

- قضية الموارد خاصة مع غياب ثقافة التسويق و الإنتاج عن أنشطة المنظمات الأهلية، وما يمكن أن توفره لها من موارد.

- مشكلة النهوض برأس المال الاجتماعي، وكيفية تنميته وتفعيله في المجتمعات العربية، وبالتالي إعداد الشباب العربي بحيث تتطابق كفاءته مع متطلبات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الوطني والدولي، و الذي أصبح يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج،

وهو ما يربط برامج التنمية الشاملة والمستدامة، بسياسات التشغيل والتوظيف، وبالسياسات والبرامج التعليمية التي يجب أن تعد المسرح العربي لاقتصاد المعرفة ولمجتمع المعرفة.

وقد ساهم الجدل الاجتماعي حول تلك القضايا على امتداد سنوات عديدة في بروز أهمية التأكيد على البعد الاجتماعي لعملية التنمية، فقد ساد في وقت من الأوقات مفهوم مختزل للتنمية، يركز أساساً على البعد الاقتصادي، ودون اهتمام واضح بالأبعاد الاجتماعية. غير أن الخبرة العربية في مجال التنمية مثلها في ذلك مثل الخبرة العالمية، تشير إلى محورية الأبعاد الاجتماعية للتنمية. ولعل هذا الاعتبار هو الذي دعا دوائر التنمية في العالم إلى صياغة مفاهيم جديدة، لعل أهمها مفهوم «التنمية البشرية» الذي تتبناه دوائر الأمم المتحدة، والذي يركّز على توسيع الاختيارات وفرص الحياة أمام الناس. وفي ذلك ما فيه من إعلاء للبعد الاجتماعي للتنمية، وهو البعد الذي يعزز الاهتمام به تنامي دور المجتمع المدني، لهذا يركز مؤتمر الإصلاح العربي الثاني على نقطتين أساسيتين هما تعزيز دور المجتمع المدني، والتجارب الناجحة التي تعكس نمو هذا الدور، و تجاوز قضية الاستغراق في مناقشة المفاهيم والمصطلحات ،والانطلاق لكيفية مزيد من التمكين للمجتمع المدني في تعزيز قدرته على التأثير والضغط على أصحاب القرار لتبني نهج التنمية الشاملة والمستدامة، فبعد مقررات قمة البرازيل وجوهانسبرج أصبح صناع القرار في عالمنا العربي أكثر قبولاً لمفاهيم التنمية الشاملة، خاصة وان هناك العديد من المشروعات أعطت نتائج ايجابية سواء في المجالين السياسي أو الاقتصادي.

وإذا كان هناك تنامٍ للوعي بأهمية البعد الاجتماعي للتنمية لدى القيادات السياسية، فإنه يبقى أمامنا مهمة أساسية هي تعميق هذا الوعي، ونشره بين المستويات المختلفة لصناع القرار، والقيادات التنفيذية في المجالات المختلفة، بل بين المواطنين بشكل عام، وتلك أيضاً أحد مهام المجتمع المدني وذلك لبناء وعي اجتماعي عام بتحديات التنمية، والكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات بسياسات رشيدة في مجالات الإنتاج والاستهلاك، وفى ميادين العمالة والبطالة، والاستثمار والادخار.

التنمية قضية اجتماعية

في ضوء الاعتبارات و التساؤلات السابقة، يمكن التأكيد على أن التنمية قضية اجتماعية شاملة، تمس الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. والبعد الثقافي على وجه الخصوص في العالم العربي والإسلامي له أهمية قصوى، لأن الأمر يتعلق بالهوية والمصالح والوجود، وأيضاً في بناء ثقافة المواطنة وتجاوز حالة الإنسان الفرد المنتمى لقبيلة أو العضو في طائفة، إلى الإنسان المواطن الذي أصبحت العلوم الاجتماعية تضيف إليه مفهومًا جديدًا هو الفعل. إذا أردنا تفعيل مجتمعاتنا علينا أن ننظر للإنسان كمواطن فاعل منتج وخلاق و مبتكر، وتجاوز حالة الفرد السلبي المتلقي دوما للأوامر من فوق، المواطن الفاعل المنتج المشارك هو مفتاح نجاح عملية التنمية، لأنه يستخدم قدراته الذهنية في مواجهة المشكلات، يقول دانيال بل «إن الدولة اليوم باتت أكبر من أن تحل المشكلات الصغيرة وأعجز من أن تحل المشكلات الكبيرة».

أما في المجال السياسي فهناك أهمية لتوسيع المشاركة السياسية إلى أقصى مدى، ذلك أنه من خلال المشاركة، تستطيع فئات الشعب المختلفة أن تسهم في الصياغة الرشيدة لصنع القرار التنموي، حتى لا يأتي من قبل مجموعة محدودة العدد من المسئولين، بما قد يؤدى إلى تجاهل مطالب واحتياجات بعض الفئات الاجتماعية الأخرى، فالمشاركة السياسية هي عملية إعادة توزيع للسلطة، والاتجاه السائد في العالم هو نمو العلاقات الأفقية على حساب العلاقات التراتبية، وعلى ذلك يمكن القول إن التنمية الشاملة -إذا فهمت الفهم الصحيح- وثيقة الصلة بالإصلاح السياسي الذي يركز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

والتنمية الشاملة - من ناحية أخرى - تتعلق أيضاً بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، وبالتوجهات التي لابد لها لكي تثمر أن تراعي الأبعاد الاجتماعية للتنمية، خصوصاً التي من شأنها أن تحقق التوازن الاجتماعي من ناحية، وتقلل الفجوات الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وتغطي بشبكة أمان اجتماعية شاملة من يحتاجون إلى المساعدة والرعاية من ناحية أخرى، فالتنمية محورها البشر، هم الذين يصنعونها ويتمتعون بها.

ومما لا شك فيه أيضاً أن التنمية تمس الأبعاد الاجتماعية، لأنها تتعامل مع فئات وشرائح وطبقات اجتماعية متعددة، ومع قوى بشرية تحتاج إلى التعليم والتأهيل. وهي أخيراً تمس بعمق الجوانب الثقافية، لأنها تعمل في إطار مجتمع له من القيم والتقاليد والأعراف ما يتفاوت ما بين الإيجاب والسلب، بل تتفاوت مستويات إيجابه وسلبه على السواء. ومهمة التنمية - من منظورها الثقافي - هي تحييد القيم السلبية، والكشف عن مضارها، والعمل على تغييرها، جنباً إلى جنب مع التركيز على القيم الإيجابية، وتعظيمها وإشاعتها في المجتمع كله.

البعد الغائب في التنمية

ويلفت النظر أن البعد الاجتماعي للتنمية الذي يمثل في الواقع البعد الغائب في السياسة التنموية في العديد من الأقطار، هو ما يتم التركيز عليه في الوقت الراهن، حتى من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي، وغيره من المؤسسات التي لم تكن تهتم في الماضي إلا بالأبعاد الاقتصادية البحتة. ولعل ما يرمز إلى هذا الاتجاه الجديد في سياسة هذه المؤسسات الدولية الخطاب الذي ألقاه جيمس د.ولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي الذي خاطب به مجلس المحافظين في واشنطن العاصمة في ٦ أكتوبر ١٩٩٨، وبعد أن استعرض الجوانب المأساوية لآثار الأزمة العالمية في العالم قرر الآتي:

«يجب علينا أن نتصدى لهذه المعاناة الإنسانية، وأن نمضي إلى أبعد من مجرد تثبيت وتحقيق استقرار الأوضاع المالية. وعلينا أن نعالج القضايا المتعلقة بالنمو المنصف على المدى الطويل، ذلك النمو الذي يتوقف عليه الازدهار والتقدم الإنساني. كما يجب علينا أن نركز على التغييرات المؤسسية والهيكلية اللازمة، لتحقيق الانتعاش والتنمية القابلة للاستمرار، وعلى القضايا الاجتماعية».

ويستطرد د. ولفنسون قائلاً

يجب أن نفعل كل ذلك، لأنه إذا لم تكن لدينا القدرة على التصدي لحالات الطوارئ الاجتماعية، وإذا لم تكن لدينا خطط أطول أجلاً لإقامة مؤسسات متينة، وإذا لم نحقق قدراً

أكبر من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، فلن يتحقق أي استقرار سياسي، وبدون الاستقرار السياسي، لن يحقق أي مبلغ من المال يمكن جمعه يتم في إطار أية برامج مالية الاستقرار المالي المنشود.

البلاد العربية وتحديات المستقبل

تواجه الأقطار العربية عدداً من التحديات المستقبلية، لابد من مواجهتها من خلال توسيع أفاق الخيال التنموي، وعدم حصر مشروعات التنمية في المشروعات الاقتصادية التقليدية، وترشيد عملية صنع القرار، والتفاعل الحي الخلاق مع المتغيرات العالمية ومواجهة عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأهمها مشكلات الفقر، والبطالة، والأمية، وقبل ذلك كله مشكلة الزيادة السكانية.

ومما لاشك فيه أن اتخاذ القرار الاقتصادي في ظل موجات العولمة المتدفقة وما تفرضه من قيود على حركة الدول - وبخاصة الدول النامية - تحتاج إلى ترشيد عملية صنع القرار. ويتمثل هذا الترشيد أساساً في الإسراع بتحضير المجتمع العربي، لكي يكون عضواً فاعلاً في مجتمع المعلومات العالمي، ولن يتحقق ذلك إلا بتطبيق خطط قوية لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، عن كافة جوانب المجتمع العربي. كما أن حرية تداول المعلومات تعد عنصراً أساسيًّا من عناصر التحديث، لهذا تواجه مجتمعاتنا العربية تحدى غياب البيانات والمعلومات، خاصة في مجالات نشاط وعمل منظمات المجتمع المدني، وحتى البيانات المتوفرة لا تقدم معلومات واضحة عن الأنشطة و الأعداد المستفيدة بها، وبالتالي فنحن في حاجة إلى بناء قواعد بيانات عن الجمعيات الأهلية في العالم العربي، وقواعد بيانات تتناسب مع احتياجات هذه المنظمات في اتخاذ القرارات . فوجود المعلومات وسهولة تداولها، من شأنه أن ييسر عمليات الحوار والنقاش والجدل فيما يتعلق بالاختيارات التنموية، التي لا يجوز أن تكون قراراً تتخذه نخبة سياسية أو قلة تكنوقراطية قليلة العدد، بل لا بد لها أن تكون محصلة نقاش ديمقراطي واسع المدى، في إطار المؤسسات الدستورية، وعلى مستوى الجامعات ومراكز البحوث، وفى دوائر المثقفين، بل في دوائر الرأي العام المختلفة.

ومن ناحية أخرى لابد في عملية صنع القرار من التركيز على المتغيرات الكونية التي قلبت موازين العالم، وغيرت العديد من الممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فلم يعد مجرد امتلاك الثروة أو القوة هو المفتاح لنجاح عملية التنمية، بل أضيفت إليهم المعرفة كأحد المفاتيح الهامة لنجاح عملية التنمية.

ولابد أن تنصب جهود التنمية في مجال التصدي لعدد من أبرز وأخطر المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الفقر. وقد لاحظ عدد من التقارير الدولية والإقليمية والمحلية - أهمها تقارير التنمية البشرية- أن دوائر الفقر- نتيجة عوامل شتى من أبرزها العولمة وأثارها السلبية - بدأت تتسع بالتدريج، بحيث أصبحت نسبة لا يستهان بها من السكان تعيش تحت خطر الفقر. وهكذا، لابد من عدم الاعتماد على المؤشرات الزائفة الخاصة بارتفاع معدلات الدخل القومي بوصفها مؤشراً على التقدم في مجال التنمية، فهناك حتمية الاعتماد على مؤشر عدالة التوزيع بين مختلف الطبقات، وهو المؤشر الأكثر موضوعية وصدقاً في الدلالة على نجاح عملية التنمية الشاملة. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن الفقر أصبح مشكلة عالمية، تجابهها الدول المتقدمة مثلها في ذلك مثل الدول النامية، ومن هنا تعددت البرامج التي تحاول القضاء على الفقر ومواجهته.

ومما لا شك فيه، أن مشكلة البطالة التي أصبحت تؤرق بال المسئولين في كافة النظم السياسية المعاصرة؛ وأيًّا كانت أسباب البطالة، وهل ترجع إلى عوامل الركود الاقتصادي أو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، أو الفشل في الإدارة الرشيدة للاقتصاد، فمما لا شك فيه أنها تمثل قنبلة موقوتة لأي نظام سياسي. وتثبت الشواهد أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة وعدم الاستقرار السياسي والتوتر الاجتماعي وزيادة معدلات المشكلات الاجتماعية المرضية، كالتفكك الأسري والجريمة.

وإذا انتقلنا إلى الأمية، التي ترتفع معدلاتها في العالم العربي إلى نسب كبيرة، أدركنا أن العالم العربي لا يستطيع أن يعبر بنجاح إلى القرن الحادي والعشرين بغير صياغة استراتيجية

فعالة لمواجهة هذه المشكلة المزمنة. وهل يتصور حقاً أن ينجح العالم العربي في التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية و الاتصالية، وهو يزخر بهذا العدد الضخم من الأميين؟ إن الأمية تقف عائقاً أمام تنمية القوى البشرية وتدريبها وتأهيلها للتعامل مع منجزات الصناعة والتكنولوجيا الحديثة.

مسئولية التنمية

مضى الزمن الذي كانت فيه الدولة تقوم بكل أعباء التنمية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة، فقد أثبتت الخبرة التاريخية أن التنظيم الاقتصادي الذي يقوم على التخطيط المركزي الجامد قد فشل في تحقيق أهداف التنمية البشرية، ومن ثم ارتفعت الدعوات إلى الخصخصة في كل أنحاء العالم، تحت راية حرية السوق. ومن هنا يشهد العالم في الوقت الراهن انتقال عديد من الاقتصاديات من التخطيط المركزي إلى السوق الحر.

وإذا كانت الخبرة الدولية أثبتت أن مراعاة البعد الاجتماعي مسألة أساسية في ميدان التنمية، فإن ذلك يدعونا إلى تطبيق السياسة نفسها ونحن في بداية مرحلة الانطلاق، بمعنى أنه إذا كانت الدولة تؤمن بمبدأ الخصخصة، فليس معنى ذلك ترك مقاليد الأمور الاقتصادية لقوى السوق العشوائية، أو لتفاعلات العرض والطلب، بل إن دور الدولة يشتد في ظل متغيرات التوجهات الاقتصادية، لأنه لا تنمية بغير توجه من الدولة، حتى لو اتخذ هذا التوجه صورة التخطيط التأشيري الذي تأخذ به بعض الاقتصاديات الرأسمالية ذاتها كالاقتصاد الفرنسي على سبيل المثال. وإذا كانت الدولة بتأثير فلسفة حرية السوق قررت أن تنسحب من أغلب الميادين الإنتاجية، ما عدا بعض المشروعات الاستراتيجية، فإنه ينبغي عليها ألا تنسحب إطلاقاً من ميادين الرعاية الاجتماعية، وسيظل ذلك مسئولية الدولة أساساً مهما تغيرت أدوارها وتبدلت وظائفها.

وقيام الدولة بدور أساسي في عملية التنمية لا يعني انفرادها بجهود التنمية، ذلك لأنه - بالإضافة إلى الإسهامات البارزة للقطاع الخاص - لابد لمؤسسات المجتمع المدني المتعددة،

وخصوصاً الجمعيات التطوعية والأحزاب السياسية، أن تلعب دوراً أساسيًا في هذا المجال. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة - وعلى مستوى العالم - امتداد شبكات الجمعيات التطوعية وتعمقها، وامتداد نشاطها إلى ميادين غير مسبوقة، خصوصاً في مجال التنمية. وأصبحت هناك علاقات وثيقة بين هذه الشبكات الدولية والشبكات المحلية لهذه الجمعية، بحيث يصح القول إن مشاركة هذه الجمعيات أصبحت شرطاً أساسياً في عملية التنمية بالإضافة إلى الدولة

وهناك العديد من التجارب الناجحة التي تعكس مجالات شديدة التنوع يمكن من خلالها للجمعيات التطوعية أن تساهم في جهود التنمية، بمعنى إيجاد فرص أفضل للاختيار أمام الإنسان، وهناك العديد من المؤشرات التي تظهر مدى نجاحها في الاقتراب من تحقيق هذا الهدف مثل امتلاك الجمعية لرؤية واضحة و أهداف محددة، خاصة تلك المتعلقة بنشر ثقافة التنمية المشاركة والتطوع، ففي معظم الجمعيات لن تجد إجابة إذا تم السؤال عن عدد المتطوعين في الجمعية، كذلك قدرة الجمعية على تحديد العقبات والمعوقات وكيفية التغلب عليها، خاصة ما يتعلق بنمط الإدارة الداخلية فمعظم الجمعيات الأهلية إداري ضعيفة المستوى، حيث تتطلب نوعاً من الإدارة يختلف عن إدارة المؤسسات والشركات الكبيرة، ولابد أن نتساءل كيف تتم تعبئة الموارد والأموال؟ وهل توجد صناديق منظمة تمول من الأفراد أو المؤسسات الأخرى لدعم أنشطة الجمعية ؟وما مدى الاستفادة من التجارب الأخرى والانفتاح عليها، و القدرة على الابتكار وإبداع النموذج الخاص والملائم، فلا يمكن للمجتمع أن ينمو بدون أن يبتكر نماذجه ووسائله بالاستفادة من كل ما يتم حوله.وأخيراً العلاقة بين الأفكار و المفاهيم التي تطرحها وآليات التنفيذ، فعند تناول التجارب التنموية الناجحة لا يمكن الفصل تعسفياً بين النظري والعملي، وبين المفاهيم والأفكار والتطبيق العملي لها، النظريات لا تنتج لكي تطبق حرفياً، لكن ليعاد إنتاجها على أرض الواقع ،لذلك من الهام عند تقييم التجارب التنموية، الاهتمام بالأطر أو السياق أو الهيئات أو الآليات والأساليب التي تسهم في تحقيق عملية التنمية الشاملة للمجتمع على مختلف مستوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبهذا المنطق تصبح التجارب الناجحة بما تقدمه، وما يمارس حولها من نقد وتقييم دليلاً يمكننا من خلاله

التوصل إلى أفضل الأطر والآليات لنجاح عملية التنمية، وهناك العديد من التجارب الناجحة في هذا السياق مثل تجربة جمعية «التضامن الانمائي» في جنوب لبنان، التي تأسست في قرية عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة، كانت تعاني من الصراعات العائلية، وفي عام ١٩٦٥دعا سكان القرية إلى اجتماع ضم المتخاصمين، كان هناك تخوف من أن يفسد بعض الناس هذا الاجتماع، الذي تمت خلاله المصالحة بين زعماء العائلات، بعد شهر واحد دُعِي أهل القرية من الأغنياء للمشاركة في بناء نادي اجتماعي في مكان عمومي بالقرية تقام به المناسبات العامة والخطابات و المؤتمرات، إلا أن من استبعدوا من المشاركة بالتبرع لقدراتهم الاقتصادية المحدودة غضبوا، وأكدوا قدرتهم على التبرع على قدر إمكانياتهم، هذه التجربة البسيطة جعلت كل فرد من الذين شاركوا مهتماً بالشأن العام، وخرج إلى حد ما من إطاره العائلي إلى المجتمع المدني، لأنه على اثر ذلك تشكلت جمعية «التضامن الإنمائي» التي أصبح يشارك في تمويلها كل سكان القرية، والذين شاركوا بفاعلية في النقاش العام الخاص بإعمارها بهذه الكيفية تم بناء مكتبة ومستوصف في القرية، وعلى مستوى العمل المدني لم يستطع احد السيطرة على القرية لعدم استطاعة أحد الانفراد بالرأي أو القرار والذي دائمًا يتخذ بعد مناقشة عامة. والدلالة الرئيسية من تلك التجربة أن الوعي والشراكة في التفكير والمداولة من أهم المفاهيم لإنجاح جهود التنمية. لقد تطورت القرية اليوم بفضل الحفاظ على هذه المبادئ وأصبح بها أربع مؤسسات، وجمعية التضامن الموجودة الآن تعمل بالتوازي مع الدولة . وفى تجربة بحي حلوان بالقاهرة، حيث يعد من اكبر المناطق التي توجد بها أحياء عشوائية في مصر، حيث يوجد به ٣٦ منطقة عشوائية، وقد تم اختيار منطقة قوامها ١٠٠ ألف نسمة، توجد فيها مشكلات اجتماعية بالغة التدهور (بطالة، أمية، جهل، انعدام ثقافة)، وقد شارك في التجربة عدة جمعيات أهلية من المنطقة ومن خارجها، بجانب بعض المؤسسات الحكومية، وجهات التمويل، والبنوك. وتم دخول المنطقة عن طريق الأبحاث الاجتماعية بالجامعة، التي قدمت مؤشرات واضحة في متطلبات هذه المنطقة واحتياجاتها، وعبر الباحثين الميدانين تم اختيار قيادات طبيعية من المنطقة، وبدأوا في مناقشة الناس عن متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية، والمنطقة تكاد تنقسم إلى جزئين الأول يضم

سكان حلوان الأصليين والثاني المهاجرين من قرى الصعيد، وكان التنافس والصراع على أشده بين المجموعتين، وهو التنافس الذي تم توظيفه لصالح جهود التنمية، وتم عمل مشروع تنمية بالمشاركة مع كل مجموعة، وتم بناء لجان ومؤسسات وجمعيات أهلية داخل المنطقة، كما تم دعوة جمعيات أخرى للعمل، بالإضافة إلى مشاركة الحكومة على مستوى المحافظة والوزارات. وتم بالتدريج بناء نموذج للمشاركة هناك لمن يتبرع بمال وافر لمن يعدم جهده، ووصل الأمر في مناطق كثيرة إلى توصيل الكهرباء أن قامت كل أسرة بحفر خمسة أمتار أمام منزلها، وتبرع كل فرد من سكان المنطقة بخمسة جنيهات لصالح صندوق تنمية وتطوير المنطقة، وقد أسس هذا الصندوق تحت رئاسة رئيس الحي لينفق منه السكان على احتياجات المنطقة. وقد كانت هناك عدة محاور ركزت عليها جهود التنمية في المنطقة، وذلك مثل البيئة والنظافة والصحة والتعليم والشباب والرياضة ومختلف النواحي الاجتماعية، وقد واجه المشروع مشكلة التمويل، ولكن تم التغلب عليها بالجهود الذاتية، وبقدر من التمويل الخارجي، وذلك لتمويل المشروعات الاقتصادية المتنوعة التي أقيمت لخدمة السكان، وكان لها تأثير واضح في تغيير ثقافة المنطقة، وأنماط معيشة سكانها والمستوى الاقتصادي للأسرة.

أما تجربة جمعية االتكافل» فقد اهتمت جهودها التنموية بزاوية جديدة تماماً، حيث استهدفت الجمعية إنشاء أول كلية غير هادفة للربح هي كلية «التمريض»، التي تقوم على تقديم خدمة تعليمية متميزة، من خلال استخدام منهج دراسي يطبق في إحدى الجامعات الأمريكية، ويطبق لأول مرة في مصر، ومعتمد من الجامعة الأمريكية ووزارة البحث العلمي ووزارة الصحة والسكان، كما تقدم للطلاب خدمة تدريبية، وقد قامت الكلية بالتعاقد مع عدد من المستشفيات الخاصة لإتاحة الفرصة لتدريب طلابها، على أن تقوم هذه المستشفيات بدفع جزء من تكلفة تدريب الطلاب، مقابل تعيينهم بعد التخرج، وأخيراً تيسر الكلية فرص العمل بعد التخرج، حيث تساعد الخريجين من الكليات والمعاهد الأخرى على التوظف في مجال التمريض من خلال التعليم التحويلي، والكلية أول مشروع تعليم تحويلي يتم في مصر معترف به من وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة.

وفى تجربة «للمنظمة العربية للتعاون الدولي»، وهى منظمة للأبحاث والدراسات، أسسها مجموعة من الأكاديميين والمثقفين المعنيين بالشأن العربي والحوار مع الآخر بعد الحادي عشر من سبتمبر، الهدف المرجعي لهذا المنظمة هو تصحيح الصورة العربية والإسلامية وتغليب الأداء البحثي في مجال حوار الحضارات وحوار الثقافات، أما الهدف الإجرائي في هذا الإطار فهو تبادل الخبرات لتحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تصحيح الصورة بما يسمى بأسلوب soft power وأن تصبح الثقافة والإعلام والفنون هي الجسور الحقيقية في تصحيح الصورة العربية، النموذج الدولي لتحقيق هذا الهدف هو نموذج مجموعة العشرين، و هو «مشروع حوار الحضارات نحو مزيد من التفاهم»، و يضم مجموعة من ٢٠ من الخبراء في مجال حوار الحضارات سواء من العرب أو من المجال الآخر من الحوار العربي الأوروبي أو الحوار العربي الأمريكي أو العربي الهندي أو العربي الصيني حسب المحاور المختلفة في كل نوع من أنواع الحوار، وكان أول حوار أجرته المنظمة هو الحوار العربي الأوروبي، بالتعاون مع مؤسسة ألمانية لكي يكون هناك نوع من التوازن والتبادل المعلوماتي بالاشتراك مع مؤسسة ألمانية لها مقر إقليمي في القاهرة، بحيث يحدث نوع من بناء الجسور سواء من الجانب العربي أو الجانب الأوروبي. شارك في الجزئية الأولى من مراحل هذا المشروع مجموعة من الأكاديميين العرب والسفراء والمثقفين و نشطاء المجتمع المدني، وخرج الحوار بتصور لاستراتيجية فعلية عن كيفية تصحيح صورة العرب، وهى الاستراتيجية التي يقوم الاتحاد الاوربى بطلب من المنظمة بترجمتها سعياً لإدخالها لحيز التطبيق الفعلي، ومن ابرز الصعوبات التي واجهت المشروع غياب التوحد أو الانسجام في الخطاب العربي، أيضا بعض المعوقات الإستراتيجية والتنظيمية والمالية، ولكن المشروع الآن بصدد التغلب عليها. والتجربة بشكل عام تشير إلى عدم وجود صيغة لخطاب إعلامي عربي موحد، لهذا فنحن بحاجة إلى إيجاد آلية لتوحيد الخطاب العربي.

وهناك تجربة ثانية على النطاق المحلي، انطلقت فيها المنظمة من عدة مشكلات تحاصر المجتمع المصري أبرزها مشكلة ضعف المشاركة السياسية بشكل عام وخاصة بين الشباب، ففي انتخابات مجلس الشورى الماضية وصلت المشاركة في بعض المناطق إلى أقل من ٥٪، وكان

الهدف الأساسي للتجربة هو تصميم برنامج تدريبي لإعداد كوادر شابة قادرة على قيادة الرأي بين الشباب، من خلال تنظيم ورشة عمل لمناقشة واقع الحياة السياسية والأحزاب الثقافة والإعلام والاقتصاد، ضمت نخبة من المثقفين كل في مجاله، تلي ذلك إعداد نماذج عملية بكيفية التغلب على بعض المعوقات من خلال نموذج تم تصميمه لهذا الغرض، والمشروع مازال قيد التنفيذ، من ابرز الصعوبات التي تواجه المشروع مشكلة التمويل، ومشكلة الشباب القادر على أن يقوم بعملية التوعية والتوجه لغيره من الشباب.

وفى تجربة «المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان»، والتي تمت على مستوى مصر سنة ١٩٩٨، و شملت حوالي ٦٠٠ جمعية أهلية، من الجمعيات العاملة في مجال التنمية، واستهدفت إبداع أساليب جديدة في تعبئة الموارد المجتمعية اللازمة لعملية التنمية حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعتمد فقط على موارد الحكومة أو الموارد الأجنبية، فالمجتمع ذاته لديه موارد – وهو ما يمكن أن نطلق عليه «موارد الخير»، قد تستخدم بطريقة خطأ أو قد لا تستخدم، هناك الملايين من البشر في الجامعات والمدارس لا يقدموا اى جهد تطوعي للمجتمع، وهو ما يعكس غياب ثقافة التطوع والتي يجب أن تتحول إلى ثقافة تنموية. ابتداء من ٢٠٠٢ بدأ المشروع في ٤ محافظات عبر آلية المنتدى، التي تقوم على الحوار، بعمل نشرات عن ثقافة الخير، ومليارات الجنيهات الكامنة التي يمكن استثمارها في التنمية عبر التطوع، ونظم استقصاء في أربع محافظات، بالجامعات شمل الدعاة (سواء مسلمون أو مسيحيون) والاقتصاديين والأساتذة في الجامعة، من غير المرتبطين بالعمل الأهلي فالعمل الاهلى في مجال التنمية لايعد فقط مصدرا للخدمات في مجال التعليم والتدريب أو المنتجات السلعية، لكنه يعد أيضا بمثابة الضمير أو النفس اللوامة، وهى الجهاز المناعي للمجتمع كله، فعندما نتحدث عن الإصلاح يجب أن نبحث في المجتمع المدني، ماذا سنفعل به؟ وكم فرد يستطيع إعطاء أمواله؟، لهذا بدأنا بوضع خطة إعلامية في الجامعات والمساجد والكنائس لتحقيق النجاح في هذا المجال، فمحافظة مثل بني سويف حيث مستويات الفقر بها واضحة استنبط المشروع فكرة كفالة التعليم، وكفالة

الصحة، وكفالة البحث العلمي، وتنمية رأس المال الاجتماعي، وهناك مشكلة هوة الثقة بين الأفراد والمنظمات والأجهزة التنفيذية لذلك يعمل المشروع على تغيير المفاهيم المرتبطة بثقافة الخير ومن الضروري الانتقال من ثقافة الخير إلى المنظور التنموي الحديث، من خلال مساعدة الفئات المستهدفة ودفعها للمشاركة والاعتماد على الذات وبث ثقافة التنمية، وبما أن التنمية هي الحل، فلابد من التغير النوعي في استراتيجيات عمل معظم المنظمات التنموية في عالمنا العربي، ففي دراسة نظرية وميدانية مقارِنة تمت سنة ١٩٩٧ بين عشر دول عربية، وُجَد أن المنظمات التي تساند الفئات الفقيرة المستهدفة بأنشطتها لم تنجح في إنهاء اعتماد هذه الفئات على مساندتها، واستمرارها طوال الوقت في انتظار المساعدة، في الوقت المفترض فيه أن تعيد هذه المنظمات بناء قدرات هذه الفئات حتى يمكنها الاعتماد على ذاتها، وتمكينها من مهارات الحوار والمشاركة في صنع القرار، ليصل أصواتهم إلى القيادات السياسية. وما نحتاجه اليوم في عالمنا العربي هو تحويل المنظمات المعاونة إلى منظمات تعاونية لتنظيم الناس ورفع قدراتهم وتحويل مفهوم الخير إلى مفهوم التنمية. وفى تجربة متميزة من المملكة المغربية تقوم على محورين أساسيين هما بناء القدرات الفردية، وبناء الاقتصاد الاجتماعي، وبدأ المشروع ببناء تعاونية وهى منظمة أهلية تكلفت ٢٠ ألف دولار، ثم تطور إلى ثمانية تعاونيات، رأسمالها الآن يساوي ٥٠٠ ألف دولار، المشروع يمتد في ست محافظات، ويستفيد منه بشكل مباشر ٢٢ ألفاً و٥٠٠ مستفيد،وقد حصل المشروع مؤخرا على دعم قدره ١٢ مليون يورو لتطويره، وقام المشروع بتأسيس تعاونية أخرى تضم سبعة ألاف عضو لتربية الأبقار، حققت ربحاً صافياً قدره مليار دولار في السنة الماضية، مشروع التعاونية الأولى تطور الآن وأصبح يضم ١٧٥ مشروعاً فرعياً بداخله ويحقق دخلاً سنوياً قدره ٢ مليون دولار، المشروع الثاني أصبح مصدر جذب قوى السائحين، ووفر الإمكانية لربط القرى بالماء والكهرباء ومد الطرق كذلك تعليم الفتيات وبناء مراكز صحية وقد غير المشروع وجه الحياة في القرى وأصبح هناك نساء ممثلات بالمجالس القروية.وهناك تجربة أخرى في محافظة المنيا بمصر تعد نموذجاً لجهود التمكين حيث تم تقوية المجالس الشعبية المحلية في المحافظة، التي كانت مهمشة ليس لها أي دور، فتم دعمها بالخبرة من

مجالس شعبية محلية أخرى وبناء قدرات أعضائها، وتوجيهم للاهتمام بقضايا مجتمعهم، ولقد تنامت قدرة هذه المجالس الآن في التعامل مع مشكلات مجتمعها وفي الاهتمام بقضايا مثل عمالة الأطفال، وحقوق المرأة، استطاعوا خلال عامين تحقيق بعض الإنجازات.

كما تقدم لنا جمعية الرعاية المتكاملة في مصر نموذجًا فريدًا للتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تجربة مجمع سوزان مبارك (٢) للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية بمحافظة الإسكندرية وبالتحديد في منطقة السيوف التابعة لحي شرق، وهي منطقة شعبية يقطن بها ما يقرب من نصف مليون نسمة معظمهم من الطبقات المحدودة الدخل، كما أنها محرومة من العديد من الخدمات. وقد قام هذا المشروع بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لأهالي المنطقة بهدف النهوض بهم تنمويًا، وتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة من خلال أنشطة الجمعية المختلفة. وبالفعل حقق المشروع مخرجات ناجحة في مجالات مختلفة، فعلى سبيل المثال قدم٣٤ فرصة عمل في الخدمات الصحية و ٨ فرص عمل في مكون محو الأمية و ١٤ فرصة من خلال الجهاز الإداري، كما استطاع المشروع أن يمحو أمية ٢٠٠ فرد كل عام، ويدرب ٢٤٠ فرداً على أساسيات ومهارات الحاسب الآلي، وأنشأ العديد من العيادات الصحية كعيادة الغسيل الكلوي التي تخدم ٤٠٠٠ مريض، وعيادة الكشف على الأورام التي تخدم ١٢٥٠ مريضاً وعيادة مرضى السكر التي تقدم خدماتها لأكثر من ١٢٥٠ مريضاً كل ذلك بجانب عيادات الأسنان وأمراض النساء ومعمل التحاليل الطبية وتعتبر الجمعية نموذجًا في مجال خدمة المجتمع والنهوض بمستواه من كافة الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق مبدأ التنمية المتواصلة.

وقد تميزت التجارب السابقة بالعديد من نقاط القوة، مثل رفع مستوى الوعي لدى الفئة المستهدفة من التجربة، وتقبل الأخر فكراً وتطبيقاً، بلورة آلية للاستثما، وتطوير ثقافة التنمية لدى الفئات المستهدفة بتدعيم فكرة الإدارة بالمشاركة بدلاً من الانفرادية وتحقيق نسبة عالية من القيمة المضافة وهو ما انعكس على تحقيق فوائض مالية كبيرة تمكن من الاعتماد على الذات، والمساهمة بقدر ملحوظ في مواجهة مشكلتي البطالة والفقر في المناطق الخاصة بكل

تجربة، ساعد على هذا توافر عنصري المبادرة والابتكار،والقدرة على الاستفادة من بعض القيم الدينية، وتحويلها إلى ثقافة عمل مثل قيمة الخير والتكافل وتطويعها لتحقيق أهداف التنمية .

وقد ساعدت عناصر القوة تلك بروز العديد من مؤشرات النجاح، مثل زيادة نسبة المشتركين في العمل التطوعي بأشكاله المختلفة، واستمرار بعض التجارب لعدد من السنوات بتمويل ذاتي، وانتشار بعض التجارب جغرافياً مع توسيع مفهوم التنمية الشاملة سواء داخل المناطق أو خارجها، ونجاحها في بناء قدر من الشراكة مع بعض الجهات الرسمية أو القطاع الخاص ،والتشبيك مع المنظمات وهيئات المجتمع المدني المماثلة في المشروعات التجارية المختلفة، وهو ما أدى في النهاية إلى زيادة درجة الثقة في مؤسسات المجتمع المدني

ورغم النجاحات التي استطاعت تجارب منظمات المجتمع المدني أن تحققها في مجال العمل التنموي في مجال التعامل مع مشكلات الفقر والبطالة، وتأمين بعض الخدمات (مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والعامة والمكتبات والمراكز البحثية). إلا أن هناك العديد من المعوقات التي مازالت تشكل تحدياً أمام انطلاقها في هذا المجال. فالمجتمع المدني لا يوجد من فراغ بل يرتبط ويتأثر وجوده بالإطار العام(الدولة والسوق)، والمجتمع المدني في بأوضاعه الحالية رغم هذا لا يقوم بالدور المطلوب منه، فالمجتمع المدني في الدول النامية له دور أساسي في بناء الإنسان، وتوفير فرص مشاركته في عملية التنمية. وحتى يحدث هذا يجب أن تتجاوز منظمات المجتمع المدني العربية الكثير من المعوقات ولعل أبرزها:

- عدم وجود قدر كاف من البيانات والمعلومات فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، سواء عن مجالات نشاطها وتوزيعها، أو تلك البيانات التي تحتاجها لتساعدها على تصميم مشروعاتها التنموية، لهذا من الضروري العمل على خلق قواعد بيانات تتناسب مع احتياجات المنظمات في اتخاذ القرارات، وتوسيع نطاق مشروع .Infomall ووضع نظام لتقييم المشروعات ورصد الجدوى الحقيقية من كل مشروع، والعمل على نشر مجهودات التنمية على أوسع نطاق داخل المجتمع حتى يتسنى لكل مؤسسات المجتمع المدني الاستفادة من هذه الخبرات والمساهمة في تعميمها .

- النقص في الكوادر الإدارية والتسويقية القادرة على إدارة وتنفيذ المشاريع التنموية بشكل يواكب التطور والمستجدات، بجانب الأساليب البيروقراطية والمركزية في الإدارة الداخلية للمنظمات، التي تحتاج إلى الكثير من الديمقراطية والشفافية واعتماد الأساليب المؤسسية، وهو ما يتطلب وضع خطط متكاملة لتنمية المهارات الإدارية والبشرية مع المتطلبات الحديثة في هذه المنظمات.

- انعدام التوازن بين المدينة والريف في توزيع هذه المنظمات التنموية ،أو على مستوى القطر فهناك مناطق قد لا توجد بها جمعيات أو جمعيات قليلة العدد، ففي مصر على سبيل المثال توزيع هذه الجمعيات غير متكافئ، فالقاهرة والإسكندرية تحتلان المرتبة الأولى من تواجد نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية على عكس محافظات الصعيد مثلاً، وبالتالي الاعتماد على هذه المنظمات في عملية التنمية سوف يخلق فجوات واضحة بين مستوى التنمية بين هذه المناطق. وبالتالي حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة من دور المنظمات الأهلية من الضروري تحريك الطاقات البشرية الموجودة في بعض المناطق التي بها مستوى التنمية البشرية منخفض، بل يجب أن يتم بشكل قصدي تأسيس جمعية أو مؤسسة سواء للرعاية و لتقديم الخدمة أو لتمكين الفئات المهمشة كبداية لعملية التفعيل والتعبئة تلك، وسوف يظل موضوع تكافؤ التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية موضوعاً هاماً كلما تزايد دورها في عملية التنمية. وهو ما يتطلب وضع خريطة لكل دولة تشمل مجالات العمل التطوعي والتنموي المطلوب بما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة ويراعى موارد الدولة وظروفها الاقتصادية، ونمط توزيعها على أنحاء القطر الواحد وفقاً لاحتياجات كل منطقة.

- الافتقار إلى قنوات تمويل تناسب احتياجات المشاريع والمنظمات، وهو ما يؤثر بالسالب على الاستقلالية المادية لهذه المنظمات، وقدرتها على الاستمرار، لهذا لابد من تعميم خبرات العديد من التجارب والاستفادة من خبراتها في مجال تجميع الموارد المالية من

صغار المدخرين وإعادة ضخها في مشروعات استثمارية كبرى ،أو في مشاركة الفئات المستهدفة بجهود التنمية .

- التشريعات والقوانين والتي مازالت تحمل الكثير من القيود حرية عمل وحركة منظمات المجتمع المدني لهذا لابد من إعادة النظر في بعض المواد التشريعية المرتبطة والمتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني.

- غياب تصور عام وواضح لدور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في عملية التنمية، كيف ستساهم؟ وبأي قدر؟ وفي أي اتجاه ؟ فالتنمية الشاملة بتعريفها هي نظرة كلية Holistic View يجب تحديد دور كل المؤسسات وأثرها على محاور التنمية المختلفة، وهو ما يتطلب صياغة سياسات علمية متكاملة تربط بين أطراف وأهداف التنمية الشاملة وتعزز العلاقة بين إستراتيجية البحث العلمي في المجتمعات العربية وفي خطط التنمية البشرية.

- البيروقراطية الحكومية والمركزية في الإدارة، والتي تحد من حرية المبادرة والتحرك المستقل لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما يتطلب توفير قدر أعلى من الشفافية، والإفصاح من قبل الأجهزة الحكومية، وتيسير الإجراءات الخاصة بتنفيذ مشروعات منظمات المجتمع المدني، والاتجاه أكثر فأكثر لنهج اللامركزية .

- لا يمكن بناء مجتمع مدني فاعل على أساس تقسيم المجتمع على أسس دينية أو عرقية أو جهوية والمنظمات التي تعيد إنتاج هذه الانتماءات لا يمكن أن تسهم بشكل فاعل في عملية التنمية، التي يجب أن تتم لكل أبناء الوطن وبشكل متوازن، لهذا فإعادة الاعتبار لثقافة المواطنة كثقافة موجهة لجهود ونشاط المنظمات الأهلية يمكن أن يسهم في بناء مجتمع مدني حقيقي أكثر فاعلية، يجسد ثقافة المشاركة بمفهومها الأعمق، والذي يعبر عن عملية ممتدة ونهج عمل يشمل عملية تحديد الاحتياجات، وطرح البدائل والحلول، والتخطيط لتنفيذها، والمبادرة بتطبيقها.

- عدم وجود آلية لتنفيذ بعض الأفكار التنموية المستخلصة من بعض التجارب الناجحة في مجال التنمية وهو ما قد يتطلب تفعيل دور الهيئات والجهات التي تعمل بمثابة مظلة لمشروعات المجتمع المدني لكي تقوم بوضع آلية لتنفيذ المشروعات التنموية.

وإذا كانت مسئولية التنمية قد أصبحت في عالم اليوم شركة بين الدولة والمجتمع المدني، فإن هناك مجالات للتساؤل عن الآليات الضرورية الكفيلة بجعل جهود التنمية فعالة ومثمرة. ويمكن التأكيد وفقا للتجارب والخبرات السابقة على أن أهم هذه الآليات هي:

١ - الاعتماد على البحث العلمي في اتخاذ قرارات التنمية، ونعني البحث العلمي في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية على السواء.

٢ - استخدام التشريع بصورة فعالة، وفي ضوء خبرات علم الاجتماع القانوني، والتركيز على صياغة القاعدة القانونية بصورة علمية وتطبيقها بشكل منهجي وفعال، ودراسة آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجالات التنمية المختلفة.

٣ - ضرورة التنسيق بين المؤسسات المتعددة الرسمية والأهلية التي تقوم بالتنمية في المجتمع، حتى لا يحدث تضارب في الاختصاصات، أو ازدواجية، تؤدي في الواقع إلى تبديد المال العام.

٤ - وضع تخطيط دقيق لتمويل مشروعات التنمية والتنسيق بين الموارد التي تخصصها الدولة وأموال المعونة والقروض والمنح الخارجية، وحسن توزيعها، والرقابة على الإنفاق والمتابعة الدقيقة للمشروعات.

سياسات ومؤسسات مقترحة لتحقيق التنمية المستدامة

إن التوصل لأبرز الآليات التي ينبغي الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي، يتطلب تحديد مجموعة من السياسات لوضعها موضع التنفيذ، بالإضافة إلى اقتراح بعض المؤسسات الكفيلة بتعبئة كل الجهود الرسمية والأهلية في مجال التنمية، وفى هذا المجال يقترح:

أولاً: صياغة سياسة علمية متكاملة تحدد استراتيجية البحث العلمي وتربط ربطاً وثيقاً بينه وبين تحقيق أهداف التنمية.

في هذا السياق لابد من إعادة النظر إلى التكنولوجيا واعتبارها نسقاً اجتماعيًّا في المقام الأول، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم والإبداع والاختراع، ولذلك لابد من صياغة سياسة تكنولوجية تحدد الأولويات، وتختار القطاعات التي للعالم العربي فيها ميزة نسبية، حتى تستطيع أن تنجح في اختبار المنافسة الكونية الذي شرعت له مؤسسة التجارة العالمية.

كما أنه لا ينبغي أن يفهم البحث العلمي في هذا الإطار بكونه قاصراً على مجال العلوم الطبيعية، ذلك لأن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بكل فروعها هو مطلب أساسي لنجاح عمليات التنمية المختلفة.

ثانياً: لابد من إعادة النظر في عملية التشريع، وخاصة ما يتعلق بصنع القاعدة القانونية.

ذلك لأن هذه العملية لا تزال تخضع إلى اليوم لاعتبارات المنهج القانوني التقليدي الذي يقوم على أساس تشكيل لجان لوضع التشريع الجديد، أو لتعديل التشريعات القائمة، في غيبة عن المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي ومتغيراته، لهذا لابد من الاعتماد على نظريات ومناهج علم الاجتماعي القانوني الذي يحرص على الرصد الدقيق للواقع الاجتماعي من خلال عملية منظمة لجمع المعلومات واستطلاع الآراء، خصوصاً في مجال التشريعات التي تثير جدلاً بين

أطراف متعارضة، ووضع بدائل للواقع الموجود، مع دراسة وافية لكل بديل حتى يأتي التشريع كما ينبغي أن يكون، محققاً لتوازن المصالح الاجتماعية.

ثالثا: تشكيل المجلس الأعلى لشركاء التنمية

للقضاء على تضارب الاختصاصات و الازدواجية في العمل التنموي، على أن تمثل فيه الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وفى مقدمتها الجمعيات التطوعية والأحزاب السياسية، وهو المجلس الذي ستكون من مهامه أيضاً تعبئة الموارد لمشروعات التنمية المختلفة، والتنسيق بين المؤسسات من زاوية الميزانيات التي ستخصص لكل مؤسسة، والاتفاق على اتجاهات المعونة الأجنبية والقروض، ومتابعة التنفيذ، في ضوء الشفافية الضرورية، والعلانية الواجبة، درءاً لاحتمالات الفساد.

موجهات التنمية

في ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا تأكيد مجموعة من الموجهات الأساسية لإدارة عملية التنمية وأهمها:

١- ليست هناك تنمية اقتصادية حقيقة بغير تنمية اجتماعية، بعبارة أخرى البعد الاجتماعي للتنمية لا يقل أهمية إطلاقاً عن الأبعاد الاقتصادية، ولعل تعبير التنمية البشرية هو الذي يغطي كافة الأبعاد الأساسية للتنمية بجوانبها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

والتنمية البشرية كما يستخدم المفهوم الآن، في تركيزه على توسيع فرص الحياة أمام البشر، يركز على المشاركة السياسية، والتعددية، وحرية التفكير وحرية التعبير، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، والارتقاء بنوعية الحياة.

٢- ضرورة مراعاة التوازن في عملية التنمية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وبين القطاعات المتعددة،وبين الأقاليم الجغرافية، لضمان تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة.

٣- ونحن نعيش في عصر العولمة، لابد من التركيز على الارتقاء بمعدلات تنافسية المجتمع العربي، ويقتضى هذا ثورة في مجال التعليم، والارتقاء بمستواه، والتخطيط لوصوله إلى المعدلات العالمية. ولابد من القضاء على الأمية، ونحن نعد أنفسنا للالتحاق بمجتمع المعلومات العالمي، وإنشاء البنية التحتية للاتصالات، تمهيداً لجعل عملية تداول المعلومات في إمكان كافة المواطنين وبلا تمييز، ويخفى المردود الإيجابي لذلك على عمليات التنمية المختلفة.

٤- لابد من الارتقاء بقطاع الإعلام العربي المقروء والمسموع والمرئي، لأنه ثبتت علمياً الأهمية الحاسمة للرسائل الإعلامية المتعددة في الارتفاع بالوعي الاجتماعي العام للمواطنين، وينبغي أن يتم ذلك في إطار حرية التفكير وحرية التعبير، وعلى أساس تفاعلي، لأنه انتهى الزمن الذي كانت تذهب فيه الرسالة الإعلامية في اتجاه واحد، لقد أصبح الإعلام الحديث يقوم أساساً على التفاعل الإيجابي بين المرسلين والمستقبلين، ولعل خير مثال لذلك شبكة الإنترنت بتقاليدها التي تنص على ضرورة إبداء الرأي بشأن المواد المعروضة، حتى لا يصبح مستخدم الشبكة مجرد مستقبل.

٥- ضرورة إقامة «مراصد اجتماعية» تقوم بمهمة الرصد الدقيق للمتغيرات الاجتماعية، وتؤدي وظيفة الإنذار المبكر للظواهر السلبية، وضروب التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث في غمار عملية التنمية البشرية الشاملة. ويقتضي ذلك الاعتماد على نظريات ومناهج العلم الاجتماعي بكل فروعه وعلى وجه الخصوص مناهج الدراسات المستقبلية.

٦- ويبقى أخيراً - وقد يكون ذلك أولاً - تأكيد ضرورة توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار التنموي، وذلك من خلال عملية متعددة الأبعاد قاعدتها وأساسها تمكين المواطنين أفراداً وجماعات وزيادة قدراتهم على المشاركة في صنع القرار السياسي والتنموي، فالدولة اليوم، وفي أي مجتمع كان وليس المجتمع العربي فقط، وكما يقول دانيال بل: «باتت أكبر من أن تعالج المشكلات الصغيرة، وأصغر من أن تعالج المشكلات الكبيرة» وهو ما ينقلنا إلى البعد

أو المستوى الثاني للمشاركة، والذي يستلزم تعاون ومشاركة خمسة أطراف أساسية هي مؤسسة الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي، و مؤسسات قطاع المشاريع الاقتصادية والأسواق وعالم الأعمال، فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني هي الركن الثالث الذي يقوم عليه المجتمع بين مؤسسات الدولة ونظمها من جهة، وعالم الأعمال والسوق من جهة أخرى، فلا يمكن إذن الحديث عن تنمية حقيقية بدون اجتماع وشراكة هذه الأركان الثلاث. في دول الخليج رجال الأعمال يغذون المشاريع الثقافية، في المجتمعات الغربية، المصارف والشركات تمول الندوات الفكرية. أما الطرف الرابع فهو المنظمات الإقليمية والدولية، لهذا يشهد عصرنا الحالي انخراط الدول في مؤسسات أوسع كالسوق الأوروبي المشتركة، وهو يضعنا أيضا في مواجهة مفهوم الاستقلالية، حيث أصبح لا مجال للحديث عن الاستقلالية التامة الكاملة، فالاستقلالية بهذا المعنى تمت إلى عصر مضى، فلا يمكن الآن الفصل الحاسم بين الداخل والخارج، التجربة الأوروبية تشهد على ذلك فبعد قرنين من الحروب الطاحنة في أوروبا، توصل الأوروبيون أنه لا يمكن الدفاع عن المصالح التي تشابكت دون وجود لغة جديدة تكسر منطق الصدام والعنف والاستبعاد،فساد منطق الحوار و المشاركة و التباحث والتفاوض. أما الطرف الخامس و الأخير فهو المؤسسة العلمية ممثلة في مراكز البحث والدراسات، ونجاح جهود التنمية يرتبط بتحقق أفضل مستوى للمشاركة بين هذه المؤسسات، وهنا يجب التركيز على دور رجال الأعمال في العالم العربي، وضرورة أن تكون مساهمتهم بصورة منهجية و مؤسسية.

الفصل الثامن

الصحة



مقدمة عامة

إن حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية في وطنه من أهم دعائم المجتمع الرئيسية، ومظهر لحضارته، وأساس هام لاستقراره ورضاه. ولقد امتد مفهوم الرعاية الصحية من الوقوف عند تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية وفق أسس محددة - أهمها توفرها للمواطن بالقرب من مكان معيشته وعمله، وقدرة المواطن على الحصول عليها وتحمل تكلفتها بالنسبة لدخله - لكنها امتدت إلى مفهوم الوقاية مع الحفاظ على الصحة العامة كأساس التنمية البشرية للمجتمع.

إن ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية يوماً بعد يوم، نظرا لارتفاع قيمة الأجهزة الطبية، والاحتياج لتطويرها، وارتفاع أسعار الدواء والإجراءات التشخيصية، وكذلك ارتباط أسعار المستلزمات الطبية المستخدمة في العمليات بالعملة الأجنبية، يفرض التفكير بأساليب أكثر ابتكاراً في كيفية استنباط طرق مختلفة لاستمرار تقديم الرعاية الصحية المكننة والمقبولة للمواطنين، بجودة عالية ،وتحديد طبيعة الدور الجديد لوزارات الصحة في المجتمع، بما يتوافق مع ما يحدث فيه من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، فالرعاية والخدمات الصحية المناسبة هي أحد حقوق المواطن العربي الأساسية، التي يجب أن يحصل عليها وفقاً لاحتياجاته وليس على أساس قدرته على تسديد تكاليف هذه الرعاية، فهي ليست سلعة تشترى، أو خدمة كغيرها من الخدمات لأنه حق اساسى من حقوق الانسان تحدث فى ظروف غير متوقعة، فهي بطبيعتها قد تكون غير متوقعة، وقد تكون باهظة التكلفة، لذلك يجب أن توجه الطاقات والموارد المتاحة للعمل ضمن إطار منظومي بدلاً من الجهود المتفرقة، ووضع استراتيجيات مستقبلية، تأخذ في

الاعتبار النمو السكاني، وقدرات المواطن والدولة لتحقيق أهداف لا يمكن التنازل عنها للمواطن بغض النظر عن قدرته المالية.

وتركيز الرعاية الصحية على احتياجات المواطنين كأفراد، والمجتمع ككتلة، لا يحتاج فقط لزيادة الموارد والاستثمار العام في مجال الصحة، ولكن يحتاج أيضا إلى تنمية مهارات وقدرات العاملين في هذا القطاع (أطباء، هيئات التمريض والمؤهلين من معاوني الخدمات المساعدة للرعاية الصحية)، ويحتاج أيضا إلى ترشيد وزيادة فاعلية استخدام الموارد المتاحة، وكذلك تحديد الأولويات، ودمج المجتمع ومشاركته(مؤسسات تقديم الخدمة، و متلقي الخدمة) في بناء وتنفيذ هذه الرؤية لنظام الرعاية الصحية، ونقطة البدء في بناء هذه الرؤية هي التركيز على رؤى الإصلاح من وجه نظر العاملين في مجال الصحة لتطوير الـ Health Delivery System سواء كانت رؤى فكرية لإصلاح ما هو قائم أو رؤى مستقبلية بالنسبة للمنطقة العربية ككل، والاهتمام بدراسة وتطوير مبادرات (Initiatives) المجتمع المدني والتي يمكن أن تقدم في هذا المجال، ووضع إجابات علمية للعديد من التساؤلات المرتبطة بنظام الخدمة الصحية في المنطقة العربية مثل المعوقات التي تحول دون وصول هذه الخدمة الأساسية إلى كل المواطنين رغم أنها حق إنساني أساسي، ومدى جودة هذه الخدمة، وهل هي بالمستوى الذي يمكن أن نرضى عنه؟ هنا يصبح الحديث عن الصحة حواراً حول السياسات الصحية، أو تأثير السياسة على الأداء الصحي.

تحليل الواقع الحالي لنظام الخدمة الصحية

حقق العالم العربي نجاحاً ملموساً في تحسين أوضاع الصحة العامة للمواطنين بشكل عام، وقامت الدول باستثمارات ضخمة في بناء المستشفيات وزيادة عدد الأسرة المتاحة للمواطنين وزيادة عدد الأطباء والعاملين في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية، وعلاج عدد كبير من المواطنين على نفقة الدولة. وبالرغم من هذا النجاح فإن هناك تفاوتاً كبيراً في الحالة الصحية بين فئات الشعب المختلفة وبين المواطنين في الحضر والريف،كما أن هناك تحديات أخرى مثل ظهور

واتساع نطاق الإصابة بأمراض جديدة تظهر وتهدد المجتمع، مثل الالتهاب الكبدي الوبائي HCV، الذي مازال هناك صعوبة في تحديد عدد المرضى المصابين به، أو حجم انتشار المرض، أو الأمراض التي ترتبط به، أو العوامل المؤثرة في انتشاره سواء كانت عوامل اجتماعية أو عوامل اقتصادية أو عوامل بيئية، لاختلاف مصادر المعلومات وأساليب جمعها، وهو ما يثير قدر من الحيرة، إلا أن الخرائط المتداولة عن انتشار الأمراض في المنطقة التي تشمل مصر و كل شمال أفريقيا تحدد نسبة حاملي مرض HCV بين ١٥-٢٠٪ ، نفس الشيء بالنسبة للأمراض التي تنتشر في المجتمعات المحيطة بنا (مثل الايدز)، أو بالنسبة للأمراض التي ترتبط بتأثير الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين (مثل زيادة نسبة الوفيات نتيجة أمراض القلب والجهاز الدوري)، أو الإصابة بالاكتئاب، وهو المرض رقم ثلاثة أو أربعة على مستوى العالم من حيث الانتشار، وسوف يكون رقم اثنين بحلول عام ٢٠١٠ ورقم واحد في ٢٠٢٠ من حيث العبء الذي يلقيه على المجتمع كمشكلة صحية، وهو أحد الأمراض النفسية التي تسبب عبئاً ضخماً على المؤسسات الصحية والخدمة الصحية والمجتمع بشكل عام من الناحية الاقتصادية لا يقل في الوضع الراهن عن حوالي من ١٥-٢٠٪ من عبء الأمراض الأخرى، كما أنه يسبق بعض الأمراض التي نعتبرها أمراضًا خطيرة جداً مثلا السرطان، كل هذه التحديات تؤدي إلى ازدياد الحاجة إلى علاج الأمراض، وتوفير أنماط العلاج وجراحات جديدة، وقد تحتاج أيضًا لتغيير سلوك المجتمع تجاه العديد من السلوكيات والعادات السيئة (التدخين مثلاً).

هناك مشكلة أخرى تميز واقع الخدمة والرعاية الصحية هى مستوى الطبيب العربي التعليمي، الذي ينعكس على جودة الخدمة (Quality) التي يقدمها، كذلك هناك مشكلة البحث العلمي، وكيف يمكن للتعليم في الكلية أن ينمي قدرة الطالب العربي على البحث العلمي، لأن جميع الطلاب يتخرجون من الكليات كأطباء، ولكن هناك حاجة ماسة لدعم الاستقصاء والتعمق فى المسببات عن طريق البحث العلمى الدائم، وهو ما يدفعنا عادة للذهاب للبلدان الأجنبية لتعلم بعض التخصصات،وذلك يحتاج إلى مزيد من النفقات. إن للبحث العلمي مجالات تختلف

أشكالها أو أنواعها فهناك أبحاث أساسية (Basic Research)، وهى تختلف عن الأبحاث الإكلينيكية (Clinical Research)، والـ Basic Research الذي أحيانًا يكون مكلفاً جدًا، لأنه يحتاج إلى بنية أساسية (Infra Structure)كبيرة، لذلك نفقاته عالية قد لا تحتمله كل البلدان العربية. ويرتبط بهذه المشكلة أيضا مدى اهتمام القطاع الصحي بتدريب وتعليم الأطباء، ففي بعض البلدان العربية هناك انفصال بين كليات الطب التابعة لوزارة التعليم العالي وبين وزارة الصحة ومؤسساتها الطبية، بالإضافة إلى أن التعليم الطبي عند جمهرة الأطباء ينتهي عند مرحلة البكالوريوس أو الماجستير، ولا يوجد برنامج للتعليم المستمر للأشخاص الذين يقدمون الخدمة(Continuous Medical Education) ، خاصة الأطباء الذين يعملون في الريف والقرى والمناطق النائية، و الذين لا يتلقون أي نوع من أنواع التدريب بعد تخرجهم من كليات الطب، وتظل المعلومات النظرية بالنسبة لهم قابلة للتطبيق بالصحيح أو بالخطأ، عندها قد يصبح تعديل المفاهيم لدى هؤلاء الأطباء مشكلة كبرى، بعد أن قضى فترة في الريف، وقد مارس المهنة فيها مع بعض الأخطاء دون أن يوجد من يوجهه أو يصححها له.

أيضا هناك غياب للكثير من الأنظمة الصحية الفرعية التي تؤثر على مدى كفاءة مجمل النظام الصحي للمجتمع، حيث تعانى الدول العربية من عدم وجود نظام للرعاية الصحية المنزلية، من جهة أخرى فإن ضعف نظام علاج الطوارئ وجهاز الإسعاف على الطرق السريعة وفى المدن ،وهو ما يضعف إمكانية إنقاذ حياة الناس رغم وجود خبرات وتجارب متميزة في هذا المجال مثل تجربة الاراضى الفلسطينية، ففي غزة جهاز للإسعاف والطوارئ، أنقذ حياة كثير من المصابين، ليس فقط لعامل السرعة ولكن كذلك لوجود ضابط إسعاف يعرف كيف يتعامل مع الجرحى. كما أنه مطلوب توفير نظام صحي مستقر وفعال لرعاية المسنين الذين تزداد نسبتهم في المراحل الأخيرة، خاصة مع وجود جدل اجتماعي حول شكل تقديم الرعاية للمسنين من خلال توفير مؤسسات خاصة بهم لإقامتهم ورعايتهم، أو عبر دمجهم في المجتمع ورعايتهم داخل الأسرة، بحيث يستمرو كجزء من تركيب المجتمع المحيط بهم، والذي يشترك في رعايتهم، حتى يعيشوا حياة طبيعية .

هناك أيضا مشكلة عدم تناسب توزيع الخدمة مع توزيع السكان، ففي مناطق معينة سنجد أن عدد وقدرة العيادات الشاملة والإمكانيات المتاحة بها لا تتناسب مع عدد الزائرين من المرضى، وهو عدد كبير جدًا يفوق عدد الأطباء و الإمكانيات المتاحة بمراحل، هنا تبرز أهمية التساؤل حول كيفية توزيع و إتاحة الخدمات الصحية بمستويات مقبولة لهؤلاء المرضى وبكفاءة عالية .

سمات النظام الفعال للرعاية الصحية

إن تقديم خدمات علاجية للمواطنين، من القطاع العام أو الخاص، لا يعني على الإطلاق أن صحة المجتمع أفضل، حيث إن تقديم هذه الخدمات جزء من مكون الصحة العامة للمجتمع، التي هي المسئولية الأساسية للحكومة وترتبط الصحة العامة للمواطنين بعوامل مؤثرة كثيرة أهمها التحصين، والتعليم، ونشر الوعي، ومستوى الحياة، ومستوى الفقر، حالة البيئة، عادات المجتمع الغالبة، النمو السكاني، نسبة الجريمة والحوادث. وكل هذه العوامل تتداخل بشكل أو بآخر، وتؤثر سلباً وإيجاباً على الصحة العامة، ولا يمكن تصور عملية إصلاح للصحة بدون التوجه نحو هذه العوامل الأساسية والتدخل فيها ضمن إطار أعم وأشمل، وهناك مجموعة من السمات التي يجب أن تميز أى نظام صحي فعال وكفء، ومتقدم يتعامل مع قضية الرعاية الصحية باعتبارها حق إنسانياً أساسياً وهذه الأسس هي:

- العمومية والعدالة في توزيع الخدمة الصحية، بحيث يحصل الجميع على نفس مجموعة الخدمات الصحية المتعلقة بالرعاية الأولية.
- الجودة والفاعلية، بمعنى اتفاق مستوى جودة تقديم الخدمة الصحية مع المعايير العالمية، وأن يتم تقديمها بأنسب تكلفة ممكنة.
- العدالة في تحمل تكلفة الخدمات الصحية على المواطنين بعدالة، وألا يحرم من الخدمة الصحية من ليس له القدرة على سداد تكلفتها.

- شمولية المشاكل الصحية، وشمولية ارتباطها بمشاكل المجتمع، فهناك علاقة وطيدة بين الصحة والأنشطة الأخرى في المجتمع، ولا يمكن أن نعزل واحدة عن الأخرى، فلا يمكننا أن نعزل الصحة عن التعليم، فالتعليم على سبيل المثال يؤثر على السلوك الصحي، والسلوك الصحي هو أحد العوامل الأساسية للحفاظ على الصحة أو القضاء عليها، وكذلك فالتعليم يتأثر بالصحة، فسوء التغذية على سبيل المثال من المشكلات الخطيرة جدًا، التي تؤثر على مستوى تعلم الأطفال وتحصيلهم، لهذا فان قضية الصحة مشتركة وليست قضية فنية تترك لوزارة الصحة، ولكنها أيضاً قضية مجتمعية. إن السياسات الصحية يجب أن ترسم بالتعاون مع كل الجهات المعنية، بل إن ارتباط الصحة بمختلف المشكلات المجتمعية أصبح تأثيره يتجاوز المجتمع المحلى، فهناك تقرير هام لمؤسسة ران صدر العام الماضي يشرح لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تهتم بالصحة في إفريقيا وتنفق عليها، حيث يشير التقرير إلى سببين، الأول مواجهة مشكلة انتقال الأمراض عبر العالم في ظل العولمة وفي ظل سهولة السفر ونقل البضائع، من هنا فان وجود بؤرة مريضة في العالم يعني سهولة انتقال الأمراض منها إلى سائر أنحاء العالم، والسبب الثاني هو أن سوء الصحة في إفريقيا يؤثر على إنتاج الفرد ويحدث مشكلة اقتصادية كبيرة تصبح معها تلك المناطق أسواقاً هامشية لمنتجات الدول الأوربية، بجانب أن تدهور الوضع الصحي يجعلها مناطق غير منتجة، ويجعلها في النهاية عبئاً على الاقتصاد العالمي.

العناصر الأساسية لإصلاح النظام الصحي

إن أي رؤية لإصلاح النظام الصحي لا يجب أن تفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الصحي، الذي يستند إلى مجموعة من التدخلات الأساسية تبدأ بـ:

١- تحديد مجموعة خدمات الرعاية الصحية الواجب توافرها لكل مواطن ومعايير قياس جودتها بناءً على المعايير المتعارف عليها عالمياً، وتيسير وصول المرضى إليها وتوزيعها جغرافياً بشكل عادل.

٢- تعبئة الموارد المالية التي تضمن تقديم الخدمة بجودة عالية، سواء كانت الموارد حكومية أو غير حكومية.

٣- استخدام طرق جديدة لتنظيم تمويل الخدمات الصحية من الموارد المتاحة وقد يحتاج هذا الأمر إلى العديد من الإجراءات التي يجب تدارسها مثل إتاحة قدر أكبر من اللامركزية في الموازنة والإنفاق والإدارة للمؤسسات الصحية المختلفة، وإمكانية مكافأة مقدمي الخدمة بناءً على امتياز أدائهم، وخصوصاً في التأمين الصحي الاجتماعي، واستمرار الدور المركزيّ لوزارات الصحة لوضع معايير القياس والجودة وتقديم الرعاية الصحية الأولية، وخطط المستقبل والبحث العلمي وجمع المعلومات الإحصائية بدقة، مع زيادة المشاركة المجتمعية بين القطاع العام والخاص في تمويل وتقديم الخدمات المطلوبة ضمن الاستراتيجية العامة للدولة.

٤- تكثيف الجهود للوقاية والحماية المبكرة، وهو ما يرتبط ببذل مزيد من الجهد في نشر الوعي الصحي، لتخفيف الضغط على الخدمات الصحية من جهة، ففي أحيان كثيرة يأتي المرضى إلى العيادات الشاملة وهم ليسوا بحاجة إلى ذلك، ولكنهم يتوهمون الإحساس بالمرض، لهذا مطلوب نشر الوعي الصحي الذي يجعل المريض قادراً على تحديد متى يتوجب عليه الذهاب إلى العيادات الشاملة، خاصة أن تلك العيادات مجانية، وبالتالي من الممكن أن يجور المرضى المتوهمون على حق غيرهم. من جهة أخرى فان التوعية والتثقيف الصحي قضية هامة تسهم مباشرة في حصار وتقليل نسبة الإصابة بحزمة من الأمراض، كذلك هناك الأمراض الوراثية (Genetics Disorders) التي تحدث الإصابة بها، ويمكن بالتوعية تجنبها وتوفير مصروفات ومبالغ كبيرة تدفع في الدم أو الأجهزة والمضخات التي تستعمل في علاج تلك الأمراض، خاصة أن على مستوى العالم العربي هناك نسبة لست هينة من أمراض الثلاثيميا والأنيميا وخاصة في البحرين والإمارات واليمن ،و هناك بعض التجارب الناجحة التي استطاعت

التعامل مع تلك الأمراض، مثل تجربة هيئة Thalassaemia International Federation في قبرص التي تطبق برنامجاً ناجحاً جدًا، استطاعت من خلاله القضاء تقريبا على هذه الأمراض (الثلاثيميا وأنيميا البحر المتوسط)، وإنه في مواجهة هذه الأمراض وغيرها يصبح التثقيف الصحي فى المقام الاول، خاصة بالنسبة لمشكلة زواج الأقارب، والتي تسبب حوالي ٩٠٪ من تلك الأمراض الخاصة بالدم. كذلك يقع التثقيف الصحي في مقام متقدم للاكتشاف المبكر لبعض الأمراض وهو ما يقلل اللجوء للعلاج المكلف، وقد حسب أنه في مرض السرطان، تقل تكلفة علاجه عند اكتشافه في مرحلته الأولى، سبعة أضعاف عن تكلفة علاجه ونتائج العلاج عند اكتشافه في مرحلته الرابعة. لكل ذلك فإنه يجب التأكيد على أن عالمنا العربي مازال بعيداً عن وضع نظام قوى يخص الكشف المبكر عن السرطان (Early Detection of Cancer)، ذلك درءًا لتزايد المعاناة الاجتماعية للمرضى وأسرهم، وتحمل وزارات الصحة التكاليف الباهظة.

٥- السيطرة على مصادر التلوث والأوبئة، وحماية المواطنين من الممارسات الضارة، والتي قد تصدر من المؤسسات أو الأفراد.

٦- تحقيق نجاح أكبر في السيطرة على النمو السكاني.

الاستراتيجيات المقترحة

إن مواجهة مشكلات النظام الصحي في إطار الالتزام بالمبادئ الأساسية لنهج الإصلاح تفرض الأخذ بحزمة من الاستراتيجيات الواضحة والتي تشكل في مجموعها رؤية متكاملة لعلاج مشكلات النظام الصحي وتشمل هذه الاستراتيجيات:

أولاً: التوجه نحو اللامركزية في تقديم الخدمة الصحية

من المطلوب تحديد دور أكبر لوزارات الصحة، وتركيز مسئوليتها في وضع معايير الجودة

ومراقبة مقدمي الخدمة ورفع مستوى الخدمات العاجلة، ذلك مع والتوسع في مشروعات الوقاية والتوعية الصحية ونظافة البيئة ومراقبة أسعار الدواء وخلق المناخ لجذب الاستثمار في مجال تصنيع الدواء، أنه من المهم في نفس الوقت العمل على تواجد أشكال مختلفة من التأمين الصحي لتغطية المواطنين والنظافة العامة والرقابة على الغذاء وعلى ضبط التجارب الدوائية على الإنسان ورعاية المواليد والأمهات وتطعيمهم ووضع الخطط نحو تواجد الخدمة في كل مكان جغرافي، إن رعاية غير القادرين بتسديد تكاليف علاجهم بأحد الأساليب التي يتفق عليها ومقاومة الأوبئة والقضاء على الأمراض المتوطنة وكلها وظائف هامة جدا تضبط خدمة تقديم الرعاية الصحية في المجتمع. إنه من المناسب والمطلوب حاليًا تطبيق نظام اللامركزية في تقديم الرعاية الصحية، الذي يمكن تطبيقه في القطاعات المختلفة على مستوى الوحدات الصحية والمستشفيات، وكذلك خدمات الإسعاف والطوارئ مع دعوة المجتمع المحلي والإدارة للمشاركة في التطبيق والانضباط والتمويل، وطرح التصورات حول المساحة المتاحة لهذه المؤسسات وتدريب القيادات المحلية على هذا التوجه.

ثانيًا: مسئولية الدولة في توفير الدواء

وهي إستراتيجية أساسية تقوم على أربعة محاور هي:

أ- تدعيم الصناعة الوطنية للدواء بتشجيع الاستثمار الوطني والعربى والأجنبي في هذا القطاع الصناعي الحيوي.

ب- توفر الأدوية الأساسية حسب قوائم منظمة الصحة العالمية وكذلك توفر الأدوية للأمراض ذات الانتشار في المجتمع كل حسب خصوصيته طول الوقت مع الاهتمام بدعم بعض الخامات الأساسية للأدوية والتأكد من توفرها في السوق.

ج- الدعم لغير القادرين وليس للسلعة وهو ما يتطلب تغيير فلسفة الدعم السائد حاليًا مما يسهم في ترشيد الدعم المالي الذي توفره الدولة.

د- البحث العلمي والابتكار في صناعة الدواء وهو الأمر الذي يحتاج إلى جهد ومثابرة واتصال مع مراكز البحث العلمي في الدول العربية والعالم وتغيير مناخ البحث العلمي والتطوير بالشكل الذي يدعم التقدم فيه والتوسع في مجالاته.

ثالثًا: معايير قياس جودة الرعاية الصحية

إن أي إصلاح لنظم الرعاية الصحية يستلزم الأخذ بالمعايير العالمية في تقييم جودة الرعاية الصحية في المجتمع، التي تعتمد على المخرجات وليس فقط في المدخلات فبناء المستشفيات، إن وزيادة عدد الأسرة، واستيراد الأجهزة لا يعني في ذاته ارتفاع مستوى الخدمة، ولا زيادة قدرة المواطنين على الحصول عليها. ويجب وضع معايير القياس التي تقيم مستوى الخدمات الصحية على هذا الأساس. ذلك يقتضي إنشاء مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة في تقديم الرعاية الصحية التي تعمل على تقديم التقارير للمجتمع كحق إنساني ملزم حول الأداء المؤسسي والأكاديمي لتقديم الخدمة الصحية آخذاً بمعايير معلنة تتوافق مع معايير الجودة العالمية، وهى المعايير التي قننتها منظمة الصحة العالمية، بواسطة مؤشرات نواتج تشغيل فعلية، عددها حوالي ٧٣ مؤشرًا تقيس مخرجات الأنشطة الصحية، وتحدد كفاءة نظام تقديم الخدمة في كل بلد، وتنقسم هذه المؤشرات إلى ثماني مجموعات رئيسية هي :

المجموعة الأولى: تتعلق بالتوجيهات السياسية للنظام الصحي، وهي ترتبط بالأهداف القومية السكانية المتعلقة بالخصوبة والزيادة السكانية.

المجموعة الثانية: تتعلق بالتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتغذية، وموقفها الحالي في كل بلد من البلاد، ونمط المعيشة التي يحياها الفرد، قرويًا كان أو مدنيًا في البلد موضع الدراسة.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالصحة والبيئة موضحاً بها كيفية التعامل مع أضرار البيئة، وحماية السكان من تلك الأضرار، وتدرس الإمداد بالمياه النقية، ووسائل الصرف الصحي، والتخلص من الفضلات.

المجموعة الرابعة: تتعلق بالموارد الصحية سواء البشرية أو المالية أو البنية التحتية للمنظمات والوحدات وتوفير قوائم العقاقير الأساسية وغيرها من الأدوية والإسهامات والمشاركة الدولية في مجال الصحة.

المجموعة الخامسة: تتعلق بنمو النظام الصحي وتطوره. ومن هنا يرتبط بالسياسات الاستراتيجية، والتعاون بين القطاعات الصحية، وتنظيم القطاع الصحي وقطاعاته الرأسية والأفقية، وصولاً إلى العمليات الإدارية المتبعة في القطاع، ونظم المعلومات الصحية، ودور الإقليم وسكانه، والاستعدادات الصحية للطوارئ، وأخيرًا الأبحاث الطبية والتكنولوجية.

المجموعة السادسة: تختص بالدعوة الإعلامية الصحية الناتجة من النظام المطبق فيما يتعلق بالتعليم الصحي، والثقافة الصحية، ورعاية الأمهات والحوامل والأطفال، في مختلف المراحل السنية، البرامج والبرتوكولات والإجراءات المتبعة في هذا القطاع، وكذلك بالتطعيم والتحصين والبرامج المطبقة، والوقاية والتحكم في الأمراض المتوطنة، وعلاج الأمراض الشائعة والحوادث.

المجموعة السابعة: تشمل مؤشرات تتعلق بتقييم إحصائي للموقف الصحي القائم حاليًا، من ناحية معدل الإصابة بالأمراض حسب تصنيفها، والعمر المتوقع عند الميلاد وعند بدايات سن معين، واتجاه الوفيات ومسبباتها ومعدلاتها الكلية والنسبية.

المجموعة الأخيرة (الثامنة): تدور حول مؤشرات النظرة المستقبلية بما نسميه التقدير الكلي للموقف الصحي الشامل والمقولات الصحية الإستراتيجية. ثم الانتقال إلى النظرة المستقبلية، وأخيرًا الوصول إلى الاستراتيجيات الصحية المقترحة.

رابعًا: أولوية الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية

تمثل خدمات الرعاية الصحية الأولية أكثر من ٦٠٪ من احتياجات المواطنين -خصوصاً من الطبقات غير القادرة، وهي خدمات رغم انخفاض تكلفتها، إلا أنها عظيمة الأثر على مستوى صحة المواطنين، وهو ما تؤكده الدراسات المقارنة ففي الدول الأكثر تقدماً في مجال الرعاية

الصحية مثل المملكة المتحدة تصل نسبة ما يخصص للرعاية الصحية الأولية من إجمالي موازنة الدولة للرعاية الصحية إلى ٧٥٪ تقريباً، مما يؤكد أولويتها وتأثيرها على الارتقاء بالوضع الصحي بشكل عام، وهو الأمر الذي يجب أن يكون من أولوياتنا في تطوير نظام الرعاية الصحية، وبحيث يصبح المشروع الرئيسي الذي يجب أن تتبناه الدول العربية في السنوات الخمس القادمة، ولمصر خبرة مستمرة منذ الاربعينات فى هذا المجال ومازالت مستمرة ويمكن الاحتذاء بها، وهنا الامر يدعو الى تعظيم دور الدولة في تقديم هذه الخدمات وزيادة تمويلها وتبني مشاريع الرعاية الصحية الأولية بشكل فعال كأولوية معلنة.وتعميم خدماتها ضمن الرؤية الإستراتيجية لكل دولة في مجال الرعاية الصحية، وتشمل أهم محاور خدمات الرعاية الصحية الأولية:

- رعاية الأم والطفل كمدخل أساسي لصحة المجتمع، فرعاية صحة الأم كانت ولا تزال جزءًا هامًّا وحيويًّا في مجال الرعاية الأولية، لذلك فإن التوسع في رعاية الأم الحامل والوليد، وتوفير هذه الرعاية بجودة عالية لتصل إلى كل مكان وكل مجتمع سكاني في كل بلد عربي حفاظا على مستقبل أبناء البلاد من الأطفال المولودين يعد أمراً ضرورياً لتحقيق صحة أفضل للمجتمع.

- التوسع في الوقاية ونشر الوعي الصحي، فمن الضروري نشر الوعي الصحي وخصوصا في قطاع الشباب، وإدراج ذلك ضمن مناهج التعليم، وضمن خطط الإعلام، وتدريب وتأهيل مقدمي الخدمات الوقائية، وأن تتسع داخل حزم خدمات الرعاية التي يجب أن يشملها التأمين الصحي وقطاع خدمات الرعاية الأولية لأهميتها وأثرها الصحي والاقتصادي في تكلفة العلاج في المستقبل للمواطنين.

خامسًا: التوسع التدريجي لمظلة التأمين الصحي

يعد امتداد تغطية التأمين الصحي لكل المواطنين بأي مجتمع أحد المؤشرات الهامة على فاعلية نظام الرعاية الصحية فيه، وهو هدف يجب أن يوضع على أولوية استراتيجيات إصلاح وتطوير نظام الرعاية الصحية في مجتمعاتنا، وهو ما يتطلب النظر في نظم التأمين الصحي الحالية

وتعديلها وتطويرها حتى يمكن التوسع فيها بموضوعية واستمرارية، خاصة وأنها تعاني من العديد من المشاكل. ففي مصر على سبيل المثال يعد التأمين الصحي من أهم المؤسسات التي تقدم خدمة صحية لقطاع نما بسرعة دون توفير متطلباتها لتغطية نسبة كبيرة من السكان (يغطي حوالي ٥٢ مليون مصري)، وتؤكد أوضاع مؤسسة التأمين الصحي حالياً إلى أنها فى أوضاع حرجة مادياً تجعلها غير قادرة على تقديم الخدمة الجيدة سواء من ناحية التشخيص أو الفحوصات أو العلاج أو المعامل أو الأدوية. وبالتالي تصبح المشكلة كيف يمكن لهذه المؤسسة في المستقبل أن تقدم خدماتها بشكل أفضل، وهو ما قد يحتاج إلى العمل على دفع القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح إلى المشاركة في تقديم خدمات التأمين الصحي، فالتمويل والإدارة في مجال التأمين الصحي يجب تنويع مصادرهما بحيث لا يتوقف على الحكومة، فهناك الحكومة وهناك الشركات الخاصة، وهناك أيضاً منظمات المجتمع الأهلي، وتمويل الأفراد والهيئات والشركات وهى المصادر التي تشكل النسبة الأكبر في تمويل التأمين الصحي .وتنويع مصادر التمويل مما قد ييسر مواجهة مشكلة توفير التمويل اللازم، فرغم أن الدولة في جميع الأحوال يجب أن تخضع مؤسسات التأمين الصحي لإشرافها من حيث المتابعة والإشراف على الخدمات التي يتم شراؤها سواء من وزارة الصحة أو الجامعات أو القطاع الخاص أو الأهلي ومؤسسات الخدمات الطبية الأخرى، إلا أنها لا تستطيع تحمل كامل تكلفة تقديم هذه الخدمة وتفرغها لإدارتها بشكل مباشر ذلك يعطى مساحة للقطاع الخاص والقطاع غير الربحي للمساهمة في تقديمها، وبالتالي يتاح للمواطنين فرصة للاختيار بناءً على محتوى البرامج التأمينية ومستوى الخدمة الصحية المقدمة لهم بالضوابط التي تضمن التكلفة المناسبة، وضمان الجودة وفقاً للمعايير الموضوعة، وهو ما يؤدي بالقطع إلى تنافس المؤسسات المختلفة لاجتذاب المواطنين، سواء كانت حكومية أم أهلية. وقد يساعد على هذا الاعتماد على اللامركزية كأسلوب في إدارة التأمين الصحي الاجتماعي نجاح هذه الاستراتيجية قد يكون المخرج الحقيقي، والطريق القويم للارتفاع بمستوى خدمات الرعاية الصحية من خلال طرف ثالث قادر على تمويل الخدمة ومراقبة جودتها في إطار تنافس شريف وبمراقبة الدولة وتفرغها لصالح المواطن.

سادسًا: دعم المشاركة المجتمعية بين القطاع الحكومي والخاص وغير الهادف للربح

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن حجم الإنفاق من المجتمعات على الرعاية الصحية مرتفع، وأن الكثير من المواطنين يلجئون إلى القطاع الخاص. ويتيح هذا الواقع الفرصة لتطوير أشكال المشاركة بين الدولة وبين مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص ،والقطاع غير الهادف للربح في مجالات تقديم الرعاية الصحية، والتأمين الصحي بأنماطه الجديدة ظهرت في العالم،حيث أصبح هناك قدر من الخبرات والنظم المستقرة والفعالة التي يمكن الاستفادة منها، خاصة وان تقديم الرعاية الصحية يجب أن يخضع لنفس نظم الاعتماد وضمان الجودة في كل القطاعات، وبالنسبة لكل مقدمي الخدمة .، وهنا يبرز على وجه الخصوص دور القطاع غير الهادف للربح خاصة في مجال تغطية النقص في الخدمات الصحية، وتوفير الخدمة الطبية بأسعار زهيدة في متناول المواطن

لقد كان نمو دور القطاع غير الهادف للربح خاصة في مجال تغطية النقص في الخدمات الصحية تعبيراً عن الإحساس بمشكلات المجتمع والتفاعل معها، ووضع بعض الحلول لمواجهتها، إلا أنه رغم هذا هناك العديد من المشكلات والتحديات التي تقف أمام تطوير الخدمة التي يقدمها هذا القطاع والتي أصبحت تمس حياة جزء كبير من محدودي الدخل، أو سكان المناطق البعيدة عن العواصم وعن المركز الصحية الكبرى لعل أهمها:

- عدم وجود حصر دقيق بأعداد وإمكانيات المؤسسات الطبية التي تنتمي إلى هذا القطاع من المستشفيات والمستوصفات وكل المنافذ التي تقدم الخدمة الصحية.
- عدم وجود أى نوع من رقابة ودعم الدولة لهذه المؤسسات، خاصة الرقابة على مستوى جودة ما تقدمه من خدمة.

وفي العديد من البلدان العربية، هناك جهود متناثرة للمجتمع المدني وغير الهادف للربح لتقديم خدمات الرعاية الصحية من خلال مؤسساته الملحقة بالجمعيات الخيرية أو بالمساجد أو الكنائس، وهي تقدم بدور كبير وإن كان بعضها يحتاج لتفعيله وتعريف الناس بها، في الوقت

الذي توجد فيه مؤسسات أخرى في بعض الأماكن الشعبية الفقيرة تعاني من تزايد أعداد المرضى بدرجة اكبر من قدرتها على الاستيعاب.

وقدم المجتمع المدني العديد من التجارب الناجحة، والتي تستحق أن نلقي الضوء عليها لما حققته من نجاح يحتذي به، وكلها تجارب وخبرات ناجحة لا يمكن تصور وضع الحالة الصحية في العديد من مجتمعاتنا العربية بدونها، وهي خبرات تتعامل كل واحدة منها مع أحد مشكلات النظام وتقدم سلسلة من الحلول والبدائل للتعامل معها

من أفضل التجارب الناجحة التي تستحق الإشارة إليها «تجربة مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية» في مصر، تعد مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية أول مؤسسة مصرية تكرس جهودها من أجل التنمية في مصر وتدعمها أسر مصرية، وقد تم إشهارها في ابريل عام ٢٠٠١ بهبة من عائلة ساويرس، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم منح لمشروعات يقوم بتنفيذها الشركاء، وتعمل المؤسسة في مجالات متنوعة مثل الصحة والتطوع وبناء القدرات ... إلخ.

وقد قامت المؤسسة بمشروع «تحسين المستوي الإشرافي للتمريض داخل مستشفيات الصعيد» ويهدف هذا المشروع إلي تحسين جودة خدمات التمريض المقدمة في تسع مستشفيات بمحافظة أسوان، وتعد هذه الخطوة جزءاً من البرنامج الشامل لتحسين وتطوير مهنة التمريض في صعيد مصر. إن الهيكل النمطي لطاقم التمريض لأي مستشفي يتكون من ثلاثة مستويات رئيسية :-

- المستوي الأول هو رئيسة الممرضات التي عادة تكون حاصلة علي مؤهل جامعى لمثل هذا المنصب، ولديها خبرة عملية وواسعة.
- المستوي الثاني هو مشرفات التمريض التي تكون خريجة إحدى مدارس أو معاهد التمريض ولديها خبرة.
- المستوي الثالث والأخير هو الممرضات، والممرضة عادة ما تكون خريجة إحدى مدارس التمريض وهي مسئولة عن القيام بكافة المهام المتعلقة بالعناية بالمريض

وقد قام فريق العمل بالمؤسسة بالعديد من الزيارات الميدانية للمستشفيات ومدارس التمريض بمحافظة أسوان، وخلال هذه الزيارات أعرب مديرو المستشفي عن قلقهم من نقص عدد ممرضات المستوي الأوسط (مشرفات التمريض) وانخفاض كفاءة القدرات الإشرافية لهذا المستوي الوظيفي وقد نوقشت هذه المشكلة مع وكيل وزارة الصحة و السكان بمديرية الصحة بأسوان، ومن خلال مجموعات المناقشة المركزة التي اشترك فيها مديرو المستشفيات ورئيسات التمريض وناظرات مدارس التمريض والأطباء، وتوصلت المناقشات إلي عدة نقاط قصور تتمركز في نقص الكفاءة والتدريب المناسب في هذا المستوي من مستويات التمريض وهذا الأمر لا يؤثر فقط علي المسئوليات الإشرافية بل يرجع مردوده مرة أخرى على كفاءة العمل داخل مدارس التمريض إذ إنه قد يحدث أن تتعلم تلميذات التمريض من ممرضات المستشفيات بعض السلوكيات السلبية، التي بدورها تؤثر علي أدائهم بعد ذلك، إما على مستوي المرضي فإن غياب الإشراف الفني للممرضة يعني غياب الشخص الذي يمكن التوجه إليه بالشكوى من عدم كفاءة خدمات التمريض، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في هذه الخدمات وفقدان الثقة بها. ومن ثم يتردد صدي هذه الشكاوي خارج دائرة طاقم التمريض، وهذا بدوره يضاعف الضرر الذي يلحق بالصورة العامة لمهنة التمريض وتحقيق نتائج أقل فيما يتعلق بتحسين الخدمات المؤداة. ولذلك أخذ المشروع علي عاتقه تحقيق عدة أهداف للارتفاع بمستوي أداء الممرضات وهي:-

- تحسين و تطوير مهارات الإدارة لرئيسات التمريض (المستوي الأول)
- تدريب وتعيين مشرفات جدد من أجل تفعيل المكونات الإشرافية والمهارات الإدارية لدي مشرفات التمريض (المستوي الثاني) لتمكينهن من القيام بدورهن الإشرافي
- مشاركة رئيسات التمريض والمشرفات الجدد في متابعة جودة العمل داخل المستشفيات وتحسين صورة التمريض في المجتمع الأسواني .

و قد شملت الفئات المستهدفة في هذا المشروع كلاً من:-

١- رئيسات التمريض

٢- مشرفات التمريض

وقام منسق المشروع بتصميم المنهج التدريبي الذي سيتدرب من خلاله الممرضات كما تولى مسئول المشروع تنفيذ هذا المنهج من خلال التدريب و تقديم الدعم الفني حول نظم وإجراءات إدارة المستشفي ومسئول المشروع هو الشخص الرئيسي المسئول عن تحسين وتطوير جودة خدمات ومحاسبات الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بطاقم التمريض والمستشفيات المختارة، وهناك أخصائي التدريب الذي يعمل مع المسئول لتقييم الاحتياجات الإدارية والتنظيمية وتنفيذ الجلسات التدريبية التي تتعرض للمهارات الأكثر تخصصاً.

ومن خلال هذا البرنامج التدريبي للمشروع، نجح المشروع في تحقيق عدة مخرجات :

- تحسين و تطوير مهارات الإدارة لرئيسات التمريض (المستوي الأول) وعددهن تسع رئيسات تمريض كفء في عملهن في إدارة المستشفيات بخبرة و فاعلية
- استخدام آليات للمتابعة وتفويض السلطة للممرضات في المستوي الثاني والثالث مع التركيز علي العمل الجماعي في كل المستويات .
- تدريب وتعيين مشرفات تمريض (٦٠ إلى ٦٥ مشرفة تمريض) يتابعن بكفاءة عملهن داخل الأقسام المختلفة
- تدريب رئيسات ومشرفات التمريض علي متابعة جودة وكفاءة التدريب العملي الموجه لطالبات مدارس التمريض من خلال الحضور الدوري لاجتماعات مجالس إدارة التمريض.

وقد وضع المشروع نظاماً للمتابعة من خلال عدة خطوات مقسمة علي فترات زمنية مختلفة أثناء تنفيذ البرنامج ووصل في النهاية إلي المستوي المرجو من هذا المشروع ونجحت التجربة نجاحاً

كبيراً مما شجع المؤسسة على تكرارها في كل من محافظة قنا والمنيا، وذلك من منطلق الإيمان بان الارتفاع بمستوى التمريض في مستشفيات مصر سيؤدي حتماً إلى النهوض بالعملية الصحية والنجاح في تحقيق الرعاية الصحية السليمة التي يحتاجها كل مواطن.

وهناك نموذج آخر لإحدىٰ التجارب الناجحة التي قامت بها المنظمات الأهلية، هي تجربة «الجمعية الطبية الخيرية» بفاقوس مصر

وقدكان الدافع الأساسي لبدء هذه التجربة هو مشكلة تزايد أعداد مرضي السرطان، خاصة في الأقاليم مع عدم وجود خدمة متخصصة قريبة منهم، مما زاد في معاناتهم نتيجة اضطرارهم للذهاب لمركز الخدمة البعيدة في عواصم المحافظات، و لهذا جاءت فكرة إنشاء مركز من خلال الجمعية الطبية عام ١٩٨٧، والذي بلغت تكلفته خمسة ملايين جنيه اعتماداً على التمويل المباشر للأهالي دون أي دعم خارجي، والمركز يتقبل المرضي للعلاج علي نفقة الدولة، ومايزيد عن تكاليف العلاج يتحملها المريض و قد بدأ إنشاء المركز كمبني وسط الحقول ١٩٩٠، حيث كان يضم غرفتين للعمليات و جهاز الأشعة العميقة، وجهاز تخطيط ثنائي الأبعاد غير موجود بالجامعات الإقليمية، و جهاز الأشعة التشخيصية، وخمس وحدات غسيل كلوي لخدمة مرضي الغسيل الكلوي الذين يعانون من سرطان المثانة وبنك الدم، والعلاج الكيماوي . ويوجد بالمركز مختلف التحاليل الطبية من دلالات السرطان كما يضم عيادة خارجية و عيادة أطفال

وقد كان تسجيل الحالات بالمركز يتم يدويا و منذ عام ١٩٩٢، فأصبح الآن بواسطة الحاسب الآلي. كما يوجد بالمركز قاعة محاضرات مكتبة كما يهتم المركز بالعديد من التفاصيل والمشكلات التي تشكو منها مؤسسات العلاج التقليدية، مثل انخفاض مستوي التمريض بعد إجراء العملية وعدم وجود الرعاية الدينية للمرضى حيث يتعاون المركز مع قس الكنيسة وشيخ الجامع التابعين لفاقوس. ويهتم القائمون على المركز بالناحية الجمالية، فهناك حديقة الطيور البرية، كما يمتلك المركز محرقة صديقة للبيئة هي الأولى من نوعها - للتخلص من المخلفات الطبية الخطرة.

وقد اهتم المركز بالفئات المهشمة خاصة المرأة والأطفال كما أعطي أهمية للبحث العلمي والتدريب، فأوفد المركز ثلاثة أطباء لفرنسا للتعليم، ولحضور برامج تدريب على العمل الاهلى في جنوب أفريقيا ومنذ تأسيس المركز بلغ إجمالي عدد دخول الحالات الجديدة ١٤٣٢٧ حالة، بمتوسط ٧٢ حالة جديدة شهرياً، وبلغ إجمالي دخول الحالات بالتردد ١٨٨٤٣ حالة بمتوسط دخول ١١٨٨ حالة سنوياً، وقد تم حصر نشاط غرفة العمليات ،حيث وصل المتوسط إلى ٧٠ حالة بالشهر، باستثناء حالات عام ١٩٩٤ والتي سمح فيها بدخول حالات غير سرطانية مثل الجراحة العامة، ولكن بعد ذلك تم الرجوع إلى التخصص في جراحات السرطان، بالنسبة للتحاليل التي يقوم بها المركز، تم تقديم جرعات العلاج الكيماوي لأعداد متزايدة من المترددين وصل عددها إلى ٢٣٤٥ حالة في عام ٢٠٠٤، أما حالات العلاج الإشعاعي فهي تصل في المتوسط إلى ٣١ حالة جديدة شهرياً، ويصل متوسط من يتم فحصهم كل شهر إلى ٣٢٥ حالة ما بين إشاعة عادية وإشاعة تليفزيونية، وبنك الدم الموجود بالمركز هو مصدر لإمداد المستشفيات الحكومية المتواجدة في نفس المنطقة. وقد تم افتتاح العيادات الخارجية عام ١٩٩٠، وتشمل عيادات للأسنان والصدر وكل التخصصات لخدمة أبناء محافظة الشرقية والمحافظات المجاورة، وتقدم خدماتها في المتوسط لـ ١٦٨٦٣ حالة كل عام منذ شهر مايو ٢٠٠٣، ويتم العمل على الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي من خلال جهاز الـ mommosram. ويقوم المركز في هذا الإطار بتنظيم حلقات توعية لفتيات المنطقة حول خطورة مرض السرطان.

هناك أيضا نشاط آخر للمركز وهو رعاية أيتام مرضى السرطان، المركز يرعى ١٢٣٢ طفل يأخذون إعانة شهرية، وقد وقع المركز بروتوكول تعاون مع جامعة القاهرة، التي اعتبرته مركزاً للبحث الحقلي للكليات بجامعة القاهرة، وبصفة خاصة معهد الأورام، أي أن كل الأبحاث التي تتم في المركز معترف بنتائجها في جامعة القاهرة.

وهناك تجربة «اتحاد العيادات الإسلامية» في دولة العراق، وقد نشأت فكرة هذه العيادة في أذهان الأطباء قبل فترة الحرب، وتم الأعداد المسبق لها. وهو تجميع التجهيزات والأدوية الطبية

واختيار مجموعة من المساجد في بغداد لتكون نقطة انطلاق ومكان هذا العمل، وكان القرار ببدء العمل عند سقوط النظام وغياب الأمن الذي كان متوقعًا من قبل وقوع الحرب، وعند حدوث ما كان متوقعًا بدأ العمل الطبي فعلاً في هذا المساجد، ولم يكن في الحسبان ذلك العدد الكبير والإقبال الشديد من المرضى على هذه العيادات، فكان القرار بنقل العمل الطبي إلى أبنية النظام السابق التي كانت قد هجرت وتعرضت للسلب والنهب والتخريب في معظم مرافقها الحيوية. وبجهود الأطباء وأهالي المناطق التي تمركزت فيها العيادات قام الاتحاد بإعادة تأهيل البنايات لبدء العمل الطبي فيها، وفي ظل واحدة من أقصى الظروف التي من الممكن أن تلم ببلد ما في ظل ظروف القصف والخوف وانعدام الأمن وغياب السلطة وعجز المؤسسات - خاصة الطبية منها. وفي ظل تلك الظروف قامت الجمعّية بتنفيذ المشاريع التالية:

١- «العيادة التخصصية الإسلامية في راغبة خاتون» وهي أكبر العيادات العاملة في الاتحاد وتقدم خدمات الطب الباطني والجراحة البولية والأمراض الجلدية وأمراض الأطفال والنساء والتوليد بالإضافة إلى خدمات المختبر والصيدلية المجانية والعمليات الصغرى وتقدم هذه العيادة خدماتها إلى حوالي ٢٧٠٠ عائلة تسكن في المنطقة كما يزور العيادة حوالي ٥٢٠٠ مريض خلال الشهر الواحد، وقد قدمت العيادة خدماتها العلاجية إلى ١٧٧٥٢ مريضًا خلال الستة أشهر من افتتاحها.

٢- العيادة الطبية الإسلامية في حي درا، وتتألف بنايتها من طابقين تحتوي على عيادات الباطنية والأطفال والنسائية والأسنان مع مختبر بقدم بعض التحليلات الطبية. تقدم العيادة خدماتها الطبية إلى حوالي ١٨٠ مريضًا يوميًا مع توفير العلاج المجاني. وقد قامت إدارة الاتحاد بالتنسيق مع إدارة العيادة بتنظيم حملة للتبرع بالدم في المنطقة المجاورة.

٣- العيادة الطبية الإسلامية في حي الخضراء، تتألف بنايتها من طابق واحد يحتوي على عيادات الباطنية والأطفال. وتقدم عيادة الخضراء خدماتها لحوالي العشرين مريضًا يوميًا، وهذا العدد في تزايد مستمر لكون العيادة حديثة الإنشاء نسبياً وتحتاج إلى الكثير من الخدمات والتجهيزات الضرورية للتطوير.

٤- العيادة الطبية الإسلامية في حي المثنى (زيونة)، أقيمت هذه العيادة في بناية مهجورة لحزب البعث السابق تم إعادة تأهيلها وإنشاء عيادة خيرية، وقد لاقت الترحيب الكبير من قبل أهالي المنطقة، فقرر الإخوة القائمون على إدارتها الانضمام إلى الاتحاد لتوسيع العمل والحصول على الموافقة الرسمية المستمدة من الاتحاد. تحتوي هذه العيادة على اختصاصي الباطنية والأطفال والنسائية والمختبر والصيدلية. وتعتبر من العيادات الحديثة الإنشاء نسبيًا أيضًا التي تحتاج إلى الكثير من الدعم للوصول إلى المستوى المطلوب لخدمة أهالي المنطقة.

٥- العيادة الطبية الإسلامية في حي القاهرة، تحتوي هذه العيادة على اختصاصي الباطنية والأطفال والمختبر والصيدلية، وتقدم خدماتها إلى حوالي ١٠٠ مريضًا يوميًا، كما تشرف على علاج أطفال المدرسة الابتدائية المجاورة للعيادة مجانًا، وتحتاج بناية العيادة إلى الكثير من الترميم وإضافة غرف جديدة لتنويع الخدمات التي يمكن تقدمها للمراجعين.

٦- عيادة مصعب بن عمير الطبية الإسلامية، عيادة تقع في حي أور، وتتكون من عدد من غرف الفحص العلاجي وصيدلية وغرفة طوارئ وغرفة إدخال للمرضى لمدة ساعات مع كوادر طبية واختصاصية بالأمراض الباطنية والأطفال والجلدية والنسائية، تستقبل العيادة عددًا كبيرًا من المراجعين يومًا.

٧- العيادة الطبية الإسلامية في الفضل، عيادة تقع في منطقة باب المعظم وسط العاصمة بغداد وتتكون من عدة غرف للطبيب والضماد والصيدلية مع كادر طبي متكون من طبيب صيدلي ومضمد وتستقبل العيادة أعدادًا من المرضى يوميًا رغم إنشائها في شهر أيلول من عام ٢٠٠٤ وتخدم منطقة سكانية كبيرة نسبيًا.

كما قدمت سوريا تجربة ناجحة في المجال الصحي من خلال «جمعية البر والخدمات الاجتماعية»، فقدت تأسست هذه الجمعية منذ نصف قرن أي عام ١٩٥٥ وتعمل في كفاح مرير ومستمر علي محاربة الفقر والجهل والمرض منذ تأسيسها كما تقوم بمساعدة المحتاجين بعد

البحث عنهم ودراسة أوضاعهم بشكل دقيق ومد يد العون لهم بطرق مختلفة عبر توزيع الطعام و الكساء و المعالجة الصحية ولما أخذت الجمعية علي عاتقها مساعدة الفقراء، كان لابد من تقديم المساعدة الصحية لهم فقامت بالاهتمام بالجانب الصحي، وبالفعل طور العمل الصحي في جمعية البر تدريجياً، فبعد إن كانت مستوصفاً صغيراً أصبحت مستشفي لرعاية صحة الفقراء والمحتاجين وتأمين العلاج الكامل لهم بما في ذلك العمل الجراحي و كل الأمور الصحية الاخرى التي لا طاقة للفقراء لتحمل نفقاتها، وأصبحت مستشفي جمعية البر والخدمات الاجتماعية في منطقة الوعر صرحاً صحياً يتسم بالتقدم الخدمي والعلمي، وفتحت أبوابها لتستوعب كافة المواطنين وتقدم خدماتها الصحية وفق الحد الادني لتسعيرة وزارة الصحة يدفعها إلي ذلك دعم مسيرة الخير والعطاء ومواكبة التطور العلمي الصحي

وأخيراً نستطيع القول إن تبنى هذه الحزمة من الاستراتيجيات المتكاملة لا يلغى ضرورة الأخذ ببعض جوانب التطوير والإصلاح الأخرى التي تتعامل مع بعض المشكلات الواضحة في نظام الرعاية الصحية، مثل الحاجة إلى تنمية المهارات والقدرات للخدمات المعاونة خاصة في مجال التمريض والهندسة الطبية وإدارة المنشات الصحية، وتصنيع المستلزمات والدواء.، وإعطاء أولوية خاصة لتنظيم الأسرة وصحة المرأة والطفل وأخيراً الاستمرار في تطوير وتحديث ومد خدمات الطوارئ والخدمات الطبية العاجلة، والارتقاء بمستوى خدمة الإسعاف في المدن والقرى وعلى الطرق.

الفصل التاسع

السـلام



مقدمة عامة

إن السلام هو أساس وهدف الحياة الإنسانية و لا يجب التعامل مع هذا مفهوم باعتباره مضاداً لمفهوم الحرب فقط، بل لابد من تفسيره بشكل أكثر اتساعاً بحيث يشمل العنف بكافة أشكاله ومستوياته الذي أصبح يسود حياتنا الاجتماعية، بما يتضمنه من عنف في العلاقات الاجتماعية والسياسية، فعلى سبيل المثال هناك العنف اللفظي والعنف والحدة في النقاشات، عنف محاولة إلغاء الآخر، العنف ضد المرأة وضد الطفل ،وكلها ممارسات معاكسة لجوهر الديمقراطية، ولهذا فالسلام شرط أساسي لحركة التطور والتنمية التي تقوم على قاعدة العدالة واحترام القانون .

ومثلما نرفض وبحزم الإرهاب واستخدام العنف الأعمى، فإننا نرفض الخلط بين حق المقاومة الشرعية - وهى أحد أشكال تحقيق العدالة - وبين الإرهاب، فالإرهاب ظاهرة عالمية تبرز في فترات الأزمات الناتجة عن التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فهي لا ترتبط بثقافة معينة أو دين أو منطقة محددة، ولا يمكن أن نبرز هذه الظاهرة مهما كانت الدوافع والأسباب، ولذلك تصبح عملية مكافحة الإرهاب مسؤولية إنسانية مشتركة.

لهذا تجسد العلاقة بين «السلام» وقضايا الأمن و التنمية و الإصلاح إحدى صور الارتباط والتأثير المتبادل بين السياسة الخارجية وبين الأوضاع الداخلية لأي دولة، وتثير هذه العلاقة أكثر من تساؤل حول:

- كيفية تأثير أوضاع الحرب والسلام على قضية الإصلاح الداخلي، وعلى الإصلاح السياسي والديمقراطي بالذات؟

- هل يؤدي وجود الديمقراطية في بلد ما إلى ميل ذلك البلد إلى إقرار السلام في علاقاته الخارجية، أكثر من توجهه نحو الحرب؟
- وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك دور خاص يمكن أن تلعبه «المرأة» في دعم السلام، من خلال ذلك الإطار الديمقراطي؟
- ما هو واقع جهود المجتمع المدني العربي، ودوره في تشجيع ودعم كل الآليات الوقائية لحل النزاعات سلمياً، باستخدام ميكانيزمات التنبؤ، وكذلك ما هو دوره في تطوير وتعميم أسلوب الوقاية المبكرة بشكل دائم، لتشجيع ومساندة سياسات الوئام والمصالحة والتعايش؟
-. ما مدى خطورة تناقضات الوضع الداخلي والدولي في ظل النظام الدولي الجديد، ذي القطب الواحد، والتحديات الراهنة التي تواجه المنطقة العربية، والتي تعانى من ازدواجية المعايير، وسياسات الكيل، والتي تشكل عقبة أمام البناء ونشر ثقافة السلام؟

كل تلك إشكاليات وقضايا تثار عند الحديث عن قضية السلام، بمستوياته المتعددة بداية من السلام الداخلي، الذي يعنى ضرورة أن تتعايش في سلام كل الطوائف والمجموعات العرقية في المجتمع، ومواجهة كل النزاعات الاثنية والحروب الأهلية، مروراً بالسلام الإقليمي، فسلام اى مجتمع عربي لا ينفصل ولا يتجزأ عن السلام في فلسطين أو العراق أو السودان، وبدون مواجهة كل أشكال الاستيطان والاحتلال الاجنبى، وحل الصراعات والنزاعات الحدودية، التي لا حصر لها بين بلدان أفريقيا والوطن العربي وأسيا، والتي تسبب فيها الاستعمار، لا مجال للحديث عن السلام، ولذلك يجب أن نركز على ثقافة السلام وتعاون الشعوب معاً في إزالة هذا الإرث الاستعماري الجاثم على صدورنا منذ قرون، خاصة وان هذه المشكلات ليست بعيدة عن عالمنا العربي، فبين المغرب والجزائر وموريتانيا هناك مشاكل الحدود وقصة الصحراء، وبين تركيا وسوريا مشكله إقليم الإسكندرونة.

السلام طريق للديمقراطية

تثبت الخبرات الدولية، وكذلك خبراتنا الوطنية، أن مناخ الحروب، والمواجهات الخارجية، كان دائما عائقاً دون التطوير الديمقراطي في المجتمع، وذلك للعديد من الأسباب، فالحروب، وفترات التعبئة والاستعداد التي تسبقها وتلازمها، تؤدي بالضرورة إلى تقوية الحكومات والسلطة التنفيذية في مواجهة القوى الشعبية، و المجتمع المدني. وليس هناك ظرف موجب لزيادة دور السلطات والممارسات الاستثنائية في حياة الدولة والشعوب، أكثر من ظرف التهديد الخارجي لسلامة الدولة، ولحدودها الإقليمية، ومواردها الاقتصادية، ولحياة أبنائها، وتلك كلها ظروف لا يمكن أن تكون مواتية للتطوير الديمقراطي والممارسات الديمقراطية، وهو ما يعنى أيضاً أن الحروب والمواجهات العسكرية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التضييق على الحريات المدنية، تحت شعارات ودعاوى كثيرة مثل «حماية الأمن القومي»، وأولوية الدفاع عن ذلك الأمن ضد التهديد الخارجي، والتجربة المصرية (والعربية) واضحة الدلالة في تلك الناحية، حيث كانت مقاومة العدو الخارجي، والتصدي للعدوان (من جانب القوى الغربية، وإسرائيل) سبباً لرفع شعارات من قبيل «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» و«حرية أراضينا فوق كل الحريات» ..الخ، كذلك تؤدي ظروف الحرب والمواجهات العسكرية إلى ظهور وازدهار الأفكار والشعارات المتعصبة قومياً ودينياً، والدعاوى الأصولية المتطرفة، ودعوة الجماهير للالتفاف حولها باعتبار هذا الالتفاف ضرورياً للتوحد القومي أو الديني في مواجهة الخطر الخارجي، و لرفع الروح المعنوية، وإعلاء شأن الذات في مواجهة القوى المعادية. وهذه كلها توجهات تناقض - من حيث الجوهر- التفكير الليبرالي والديمقراطي.

الإصلاح الديمقراطي طريق للسلام

لاشك أن سيادة مناخ السلام يساعد على الخطو نحو الديمقراطية ولكن وجود ورسوخ النظم الديمقراطية يتيح فرصًا أفضل لتحقيق هذا السلام وذلك أن الديمقراطية بحكم التعريف تنطوي على إعلاء لقيم «الحوار والحلول الوسط»، واستبعاد الأفكار والإيديولوجيات الشمولية، وتلك

الخصائص ترتبط بالضرورة بالطابع التعددي للديمقراطية، وما تتيحه من حوار بين الأضداد أياً كانت خلافاتهم السياسية أو المذهبية.. إلخ، بالإضافة إلى أن ما ينطوي عليه النظام الديمقراطي من آليات للتوازن والرقابة، تسهم أكثر من أي نظام سياسي آخر في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وفي إتاحة فرص واسعة للنقاش والإسهام الجماعي في صنع القرار، وليس مجرد الاعتماد على شخص واحد في قمة السلطة، لا يستطيع بمفرده مهما كانت قدراته أن يأخذ كافة العوامل في اعتباره، وأن يعلو دائما فوق أي اعتبارات ذاتية أو قصيرة الأجل.

ولذلك يبث النظام الديمقراطي الحيوية، ليس فقط في الأحزاب والقوي السياسية، وإنما أيضاً في كافة قوى ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والاتحادات، والنقابات، وذلك بما تمثله وتعبر عنه من قوي ومصالح متعددة في المجتمع، كما أنه يسهم في تحقيق رقابة شعبية ومجتمعية على القرار السياسي، فضلاً عن معارضة قرارات الحرب وجعلها الملجأ الأخير لصانعي القرار، وتقدم التجربة الفلسطينية مثالاً نموذجياً في هذا المجال، فالانتخابات الفلسطينية التي تمتعت بالشفافية والنزاهة كانت أحد أهم عوامل التغلب على الخلافات الداخلية في فلسطين، فهناك من يحاول إثارة حرب أهلية تحت شعار من هو الإرهابي ومن هو المكافح، مع أن الجميع يناضلون ضد الوجود الاستيطاني البغيض.

والتأكيد على ضرورة الديمقراطية الداخلية في المجتمع لا ينفى ضرورة أن تحكم المبادئ الديمقراطية العلاقات الدولية حتى يتحقق السلام، وهو ما يتحقق عندما تكون القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية خاضعة عند صدورها وتطبيقها لأسس العدالة والمساواة، وعندما لا تنفرد دولة أو مجموعة دول باتخاذ قرار يؤثر على مصير شعوب أخرى، دون اعتبار لمصالح هذه الشعوب ومواقفها، ففي مجلس الأمن مازال هناك الفيتو الذي يعطل أي قرار لا ترضى عنه الدول دائمة العضوية، وفى الاتحاد الأوربي تتخذ القرارات بمعزل ومنأى عن الدول التي تمسها، فأي قرار يخص الشرق الأوسط يتم اتخاذه في غياب اى ممثل للشرق الأوسط، وأقرب مثال على ذلك القرار ١٥٥٩ الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص التحقيق في مقتل الشهيد

الحريري، والذي صدر بمعزل عن الدولة اللبنانية، رغم أنه يخص مصلحة لبنانية أساسية، وهى دولة ذات سيادة، أو اتهام العرب ساميي الأصل بأنهم ضد السامية، ولهذا إذا كان العالم يطالب بان تتحول أنظمة الحكم الداخلية للأخذ بالديمقراطية السياسية فهذه الديمقراطية يستند نجاحها إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية،وهو ما يستدعى ضرورة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية لتكون هي الأخرى أكثر عدالة.

لا شك أن استقرار للسلم العالمي يقوم على علاقات دولية إنسانية مبنية على مبادئ القانون الدولي والعدالة، وليس على قانون فرض قرار القوى على الضعيف، وبناء عليه يجب وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تتيح مشاركة الدول في القرارات التي تخصها، وتلزم الدول الكبرى باحترام خيارات ومواقف الدول الصغيرة.

المجتمع المدني ودوره في دعم ثقافة السلام

على الصعيد المحلي والدولي يبرز يومًا بعد يوم دور المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة الديمقراطية والسلام وهو ما تجده جهود هذا المجتمع في الدعوة إلى إتاحة تشكيل الأحزاب وتعديل المواد الدستورية التي تقف عقبة في سبيل تطوير النظم الديمقراطية العربية وتفعيل مؤسسات المجتمع المهني في النقابات والاتحادات ورفع الوصاية عنها حتى تستعيد الحياة الديمقراطية نموها السريع خاصة في تلك البلاد التي لم تدخل إليها هذه التجربة المعاصرة وإزالة أسباب التوتر بين السلطة والتشكيلات الحزبية للإسهام في التحقيق الفعلي لتداول السلطة باعتبار ذلك صمامًا أساسيًا للأمن الوطني والقومي ووسيلة فعالة للنضج السياسي وتحمل الجماهير لمسئوليتها الناجحة عن المشاركة في اختيار الفئة الناطقة باسمها دون وصاية من أحد، إذ إن ثقافة الديمقراطية عندما نعم جميع المستويات حتى تصل إلى البلورة الكاملة للتعدد السياسي هي الكفيلة بإقامة توازنات جديدة بين الأطراف المشاركة في السلطة وتحرير الإرادة الوطنية والتعبير عن مصالحها الحقيقية، وهناك عشرات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية ثقافة الديمقراطية في الوطن العربي مما ينبغي تشجيعه ودفعه للسعي السلمي نحو تقديم رؤيته وتطوير

آليات عمله بإتاحة حرية تشكيل القوى السياسية دون قيود وإنهاء حالة الطوارئ وترك المجتمع ينعم بثمار السلام الذي تحقق في جزء كبير منه والسعي لاستكمال هذه المسيرة في المناطق التي مازالت ملتهبة مثل العراق وفلسطين والسودان على أساس متكافئ وعادل وطبقًا لشرعية دولية لا تكيل بمكيالين وترعى مصلحى الشعوب ومستقبلها فسلام الأمر الواقع الذي يتجاهل حقوق الشعوب لا يمكن ان يستقرأ ويدوم وأخذ طموحات الشعب العربي للعدالة والتنمية والحرية في الحسبان على الصعيد الدولي هو المفتاح الحقيقي لاندراجه في منظومة الأمم المتطورة وتبنيه لقيمها العادلة، كما ينبغي على من ينشدون السلام مراعاة ضرورات التعايش السلمي وتقاليده بين الشعوب ذات التجارب الناجحة في هذا المضمار. وربما كانت تجربة لبنان نموذجًا لهذا الجهد الذي بذله المجتمع المدني في لبنان في أعقاب الحرب الأهلية، وهو الجهد يظهر أثره الآن في المشكلة اللبنانية، وقدرة لبنان على تجاوزها.

لهذا يجب على منظمات المجتمع المدني أن تشجع حوار الحضارات والأديان والثقافات، مع التركيز في البرامج التربوية والتعليمية على ثقافة السلام والاهتمام بتبادل الخبرات و التجارب في مجال حل النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما يتطلب وجود شكل من أشكال التواصل بين العمل الأهلي وصانع القرار في الإعلام، والمؤسسات الإقليمية كجامعة الدول العربية والدولية، وعلى كل المؤسسات أن تعزز وتقوي دور المجتمع المدني في تكوين وترسيخ ثقافات السلم.

ولا يجب أن يتوقف دور منظمات المجتمع المدني عند حدود نشر وتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف، بل يجب أيضاً أن تقيم مؤسساته نوعاً من الرصد والمتابعة المجتمعية لأشكال أو مظاهر التوتر داخل المجتمع، للتعامل معها مبكراً وبشكل جاد، أيضاً من الضروري أن يتبنى المجتمع المدني مبادئ وقيم ومراجع ومقاييس واضحة وحاسمة في رفض الغموض أو الخلط بين شرعية المقاومة، واستعمال العنف الأعمى والإرهاب، فمهما كانت عدالة القضية التي ندافع عنها هناك أساليب لا يجب اللجوء إليها للدفاع عن الحق، وهى الأساليب التي قد تدفع في النهاية باتجاه هذا الخلط بين الإرهاب والمقاومة فمهما كانت القضية عادلة فليس هناك حق يسمح بقتل

الأبرياء واستعمال العنف الأعمى ضدهم، إن رفضنا للعنف والإرهاب هو أفضل السبل لمقاومة ومواجهة محاولات تزييف صورة العرب وقضياهم وقيمهم، فالشعوب العربية ككل الشعوب معنية بقضية السلام والتعايش، والإرهاب ظاهرة عالمية ترتبط بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وليست لأسباب حضارية أو ثقافية أو دينية، تلك التي تستخدم كغطاء لتبرير الإساءة للعرب.

إن حركة منظمات المجتمع المدني العربي هي جزء من حركة المجتمع المدني على الصعيد الدولي، لهذا يجب بناء العلاقة بين المجتمع الدولي وبين منظمات المجتمع المدني المحلية على أساس من الشراكة والندية، التي تحترم الأجندة الوطنية لهذه المنظمات، وهو ما يعبر عن نمط آخر من العلاقات الدولية القائمة على التعاون.

المرأة والسلام

يشهد التوجه العالمي نحو السلام، الآن، تحركاً ملحوظاً من كافة القوي الاجتماعية في العالم، خاصة من خلال منظمات وآليات «المجتمع المدني» التي يتعاظم دورها في ظل العولمة للإسهام في بناء السلام، وتقدم حركات «المرأة» نموذجاً واضحًا لذلك التوجه، فهناك توافق على أن للمرأة من حيث هي امرأة مُصلحة أساسية في منع الصراعات، يدفعها لذلك توجهها الإنساني الصادق لحماية أطفالها، وعائلتها ومجتمعها من أي أضرار تلحق بها، كما أن المرأة كثيراً ما تكون (لمجرد كونها امرأة) مستهدفه في حد ذاتها، في غمار الحروب والنزاعات المسلحة، بجانب تحملها في ظروف الحروب والنزاعات المسلحة العبء الأكبر لتغذية وحماية أطفالها وعائلاتها، وبخاصة المسنون منهم، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في إعادة بناء المجتمعات التي تمزقها الحروب.

لهذا فان للمرأة قدرات وطاقات خاصة للإسهام في عملية بناء السلام، وهى القدرات التي تتعدد مجالاتها بداية من خبرتها ومنظورها الخاص الذي يمكن أن تقدمه في مداولات السلام، والمهارات التفاوضية التي تملكها والتي لا يمكن «إنكارها» سواء من حيث القدرة على الاستماع

لوجهات النظر الأخرى، أو الرغبة في إنجاز حلول أكثر من السعي لتسجيل المواقف، و الاستعداد للوصول إلى تسويات توافقية وعملية مبنية على مبادئ العدل الاجتماعي والمساواة. وهناك نماذج عربية شهيرة في هذا المجال مثل د. حنان عشرواى التي شاركت في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وإذا كانت المرأة لها القدرة على أن تشارك برأيها في صناعة عملية السلام، فيجب أيضا أن تشارك في صناعة قرار الحرب ،قبل اتخاذه، لأنها من أوائل المتضررين منه .

ولأن النساء يشكلن نصف المجتمع، فهن العمود الفقري الذي تعتمد عليه المجتمعات لإعادة التعمير والإصلاح عقب النزاعات والحروب، إلا أن جهدهن غالباً ما يكون غير مرئي، ويتم أساساً على مستوي الجماهير وعامة الناس، رغم أنه جهد ثري وفعال في إعادة بناء المجتمعات بأسلوب واقعي خلاق، وهو ما أكدته التجارب التاريخية، التي أظهرت إصرار المرأة في كافة المجتمعات التي تعرضت للحروب والتدميرعلي قهر اليأس، وعلى بناء السلام، فهي لا تيأس ولا تستسلم بسهولة، بل غالباً ما تحافظ على قوة الدفع نحو السلام، أياً كانت عوامل اليأس والإحباط.

في هذا السياق، فإن الإصلاح السياسي، بما يعنيه من ترسيخ للقيم والمؤسسات والممارسات الديمقراطية، إنما ينطوي في نفس الوقت علي إتاحة آفاق واسعة ليس فقط لتأكيد مكانة المرأة ودورها المكافئ للرجل، بلا أي شبهة للتمييز ضدها، وإنما أيضا لإتاحة أفضل الفرص لإسهامها الخاص في بناء وإثراء السلام، والإفادة من ثماره.

ومن النماذج المفيدة التي توضح علاقة ودور المرأة بعملية صنع السلام والدعوة له «حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام»، وقد جاءت هذه الحركة بعد تجارب ناجحة، كان أولها إنشاء المجلس القومي للمرأة في القاهرة، وهو المجلس الذي أصبح نموذجًا للمجالس العربية النسائية التي أنشئت بعده، ومضت في طريق ممارساته التي لم تغفل البعد القومي قط، ووصلت في اهتماماتها القومية إلى إنشاء «منظمة المرأة العربية» تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبقدر ما

أفضى العمل القطري إلى العمل القومي، من منظور وحدة الأهداف، أفضى العمل القومي إلى الحضور العالمي، حيث انبثقت حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، والتي تضم عدد كبير من المهتمين بقضايا وموضوعات السلام وتدعو في نفس الوقت إلى إشراك المرأة في عمليات ومراحل صنع قرار السلام، وهو ما يستلزم أن تمكن المرأة وتؤهل للتفاوض وإبداء الرأي، ليس فقط لأنها نصف المجتمع، ولكن أيضا لأنها الأكثر تضرراً وتحملاً لأعباء الحروب والنزاعات المسلحة وما يصاحبها من مشكلات مثل الأمراض، الاتجار بالمرأة، وإلحاق النساء بالتشكيلات العسكرية، وتدهور الأوضاع الداخلية فترة ما بعد الحرب.

وتعود نشأة الحركة إلى عام ٢٠٠٢، وبالتحديد في شهر سبتمبر بعد إعلان شرم الشيخ الذي نص على تأسيس حركة دولية للمرأة تهدف إلى دعمها وتمكينها من الدفاع عن السلام، وتحقيق المزيد من التمثيل الفعلي لها في كافة المجالات، وذلك من أجل إيجاد الحلول للمشكلات القائمة، أو الإسهام في عمليات إعادة الاعمار بعد الحروب.

والإطار المرجعي للحركة هو قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، الذي يدعو إلى مشاركة المرأة في عملية صنع قرارات السلام في أوقات الحرب ومراحل ما بعد الحرب post conflict situation reconciliation processes، و قد جاء هذا القرار لمواجهة حالة تهمش المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحروب، رغم الثمن الفادح الذي تدفعه عند اندلاعها كأم وكزوجة وابنة، و هو مثل الكثير من قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة United Nations Security Council resolution لا يعرفه غير النخبة المهتمة بالعمل السياسي رغم الاحتفال بخمس سنوات على صدوره في أكتوبر القادم ٢٠٠٥، وتقوم فلسفة القرار على تجاوز هذه الحالة من التهميش عبر إرساء وترسيخ قيم المساواة وعدم التمييز والمشاركة ،كأحد القيم الأساسية لعملية التنشئة التي تبدأ من المراحل الأولي في عمر الأطفال، و التوعية و نشر ثقافة السلام، بين النشء الصغير، وتربيته عليها، و هو ما يمكن أن يخلق في المستقبل مجتمع جديد لا يهمش المرأة.

والحركة مشهرة بسويسرا كمنظمة غير ربحية، وغير حكومية في ١٦ يونيه ٢٠٠٣، ولها سكرتارية تنفيذية مقرها القاهرة، ويساند الحركة في أعمالها وفي نشر أهدافها مجموعة من «أصدقاء الحركة»، و هم مجموعة من الفتيات والسيدات يعملن بحماس لتمثيل الحركة، كل واحدة في مجال اختصاصها، ويحتوي هيكل الحركة الإداري على مجموعة من اللجان تهدف إلى المساهمة في تنفيذ أهداف الحركة، ومنها: لجنة الشباب، ولجنة الإعلام، لجنة التمويل، ولجنة الأنشطة و المؤتمرات، لهذا تعتبر حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام مبادرة فريدة من نوعها، فهي أولى حركات السلام النابعة من منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من ويلات الحروب، لذا تعمل الحركة كهمزة وصل بين المنظمات الفاعلة في مجال النهوض بثقافة السلام وتحقيقه ،ويقوم نشاطها على العمل الجماعي التطوعي من أجل تحقيق التغيير، وتعزيز مكانة المرأة لتكون شريكة في اتخاذ القرار وخاصة أثناء النزاعات، وبالتحديد قرار شن الحرب، ودعم مكانتها من أجل الوصول إلى واقع قائم على العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وتعتمد الحركة في هذا على تعبئة كل الجهود والخبرات المتاحة لخلق كيان قوي من بناة السلام، فهناك خبرات كثيرة في العديد من بلدان أفريقيا وأسيا، استطاعت في ظل الصراعات والمشكلات الداخلية أن تبني خبراتها على المستوى المحلي، وان تقيم السلام، وتتخطى المشاكل الموجودة بالجهود الذاتية، هذه الخبرات يتم جمعها وتبادلها في لقاءات دولية وإقليمية، وتسعى الحركة لتعبئة هذه الجهود والخبرات وتعميمها والاستفادة منها عبر إتاحة المنابر والفرص المناسبة لها كي تظهر وتنتشر ،كما تعمل في نفس الوقت على رفع الوعي عن طريق تحديث البيانات والمعلومات التي تلقي الضوء على جرائم العنف ضد المرأة والطفل لضمان حماية واحترام حقوقهم أثناء النزاعات وما بعدها، تطبيقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية، و كذلك تمكين الأفراد والجماعات وتزويدهم بالخبرات المناسبة للمشاركة في نشر ثقافة السلام والأمن الإنساني، وهى الجهود التي تتم بمشاركة المجتمع المدني والإعلام .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تركز الحركة على دعم بناء قدرات المرأة، على كافة المستويات، ورفع وعيها بقضايا السلام والأمن الإنساني، بالإضافة إلى تدريبها على المهارات

التي تجعلها قادرة على التفاوض في حالات الحروب و أثناء النزاعات، كما تعمل الحركة على توثيق التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة وتفعيل دورها في بث مفاهيم ومبادئ السلام.

وقد قامت الحركة بأنشطة عديدة على المستوى المحلي والدولي، حققت حضورًا وتأثيرًا كبيرين، وشملت هذه الأنشطة مجالات اجتماعية وثقافية وسياسية، مؤكدة دورها الإنساني في خدمة قضايا الحرية والعدل الملازمة لمبادئ السلام، ومقدمة نموذجًا يمكن تطبيقه أو تكراره، خصوصًا أن الحركة تتلقى اهتمامًا كبيرًا من عدد غير قليل من الشخصيات القيادية في الأقطار العربية، الأمر الذي يبعث على التفاؤل، ويعزز ضرورة التعدد.

ثقافة السلام

ترتبط عملية تعزيز قواعد السلم بمستوياته المتعددة (داخلياً وإقليمياً ودولياً)بنشر وتعميق وتعميم ثقافة السلام، وهى مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل المؤسسات المجتمعية مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والثقافة، وتجد تعبيرها في الخطاب السياسي والديني والعلمي، وتأتى ثقافة السلام ضد كل ممارسات الغطرسة ورفض الأخر، وعدم قبول التعددية والاختلاف .

وثقافة السلام لا تعنى ثقافة الخنوع أو الاستسلام، فهناك فرق كبير يجب إدراكه وتمييزه في هذا المجال، ففي الوقت الذي يجب أن نربي أبناءنا على الفروسية وحماية الوطن والحق يجب أن نعلمهم ألا يعتدوا على أحد أو على حق أحد، هكذا تكون ثقافة السلام، ثقافة السلام لاتعنى أن نقول لأبنائنا يجب ألا تكونوا فرساناً، فليكونوا فرساناً، لأن أخلاق الفارس هي التي تحافظ على الوطن والأخلاق، هذه ثقافتنا، وهكذا يتعلمون الفرق بين المقاومة والإرهاب، يجب أن نربي الأجيال على ثقافة سلام لكن هذا السلام يجب أن يكون مرتبطا بالمحافظة على الحقوق العربية

ويعتمد غرس ونشر ثقافة السلام على مناهج التعليم ووسائل الإعلام،وهنا يجب على المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية (المدرسة/المسجد/ الإعلام) أن تهتم بالانفتاح على

الآخر وعدم تجاهله، والتعريف به، لهذا يجب أن تهتم مناهجنا التعليمية بتقديم الديانات والحضارات الأخرى والتعريف بها، وعدم الاقتصار فقط على تقديم الدين الاسلامى والحضارة الإسلامية، حيث تعاني مناهجنا التعليمية من فقر شديد في التعريف بالآخر،، في الوقت الذي تسمح فيه دول أوربا وأمريكا للأساتذة بعمل محاضرات عن الإسلام أو بوجود جمعيات تبشر بالإسلام. إن تجاوز حالة الانغلاق الثقافي تلك تتطلب التركيز على الحوار والتعارف وتبادل التجارب والمعلومات لنؤسس مواطن متفتح على الآخر وقادر على الدفاع البناء والموضوعي عن مبادئه وقيمه بطريقة سلمية، فالجهل وعدم المعرفة قاعدة مناسبة لنمو اتجاهات العنف والتطرف، هنا تبرز أهمية أدوار مؤسسات المجتمع المدني، والتي بجانب دعمها لعملية الانفتاح على الثقافات والشعوب الأخرى، يجب أن تدعم عملية المعرفة بالتراث والثقافة الوطنية، وأن يتم كل هذا من على أرضية علمية ونقدية لمواجهة تحديات الجهل أو التطرف بالعلم والمعرفة.

إن التربية على ثقافة السلام في استهدافها بشكل اساسى للفئات المهمشة (المرأة والشباب والأقليات الإثنية والفقراء) يجب أيضا أن تحسن فهمهم لأوضاعهم وتمكنهم من المشاركة والسعي السلمي والقانوني لتحسينها، حتى تصبح هذه الفئات محبة للسلام وممارسة له .

كذلك فان للإعلام دوراً هاماً في نشر ثقافة السلام فمع الإيمان بحرية الصحافة إلا أنه يجب أن يكون هناك قدر من المسئولية في عدم نشر أو تناول ما يبث الفتنة بين فئات المجتمع، فحرية الصحافة هنا ليست مطلقة، بل هناك قيود ذاتية، يحددها شرف وأخلاقيات مهنة الصحافة، كما يجب أن تتجاوز أجهزة الإعلام خاصة الفضائيات عن تقديم البرامج التي تقوم فكرتها على إبراز التناقض وتأجيج الصراع وإثارة البغضاء بين الخصوم، خاصة عندما تتناول مشكلات ذات حساسية تاريخية أو دينية أو عرقية.

وتبرز مدى أهمية ترسيخ ثقافة السلام في مجتمعاتنا العربية من وجود العديد من المشكلات الدالة في منطقتنا على أهمية قبول الآخر والإقرار بالحق في الاختلاف، لعل أبرزها المشكلة الكردية، فالأكراد يشكلون ما يقرب من ٢٠ إلى ٢٣ مليون موجودين ضمن منطقة

كانت تاريخيا تسمى كردستان، ولهم لغة خاصة بهم، لكنهم توحدوا مع العرب في ظل الدولة الإسلامية، وحينما بدأ العرب في تبنى الشعارات والمفاهيم المرتبطة بالقومية العربية، ظهرت المشكلة الكردية، نموذج أخر في جنوب السودان، الذي أهمل لفترة طويلة ،وأيضا المشكلة اللبنانية، والتي أصبحت تقدم دروسا هامة في أهمية التعايش بين الفئات والطوائف المختلفة، فمن حافظ على التراث واللغة والحضارة الإسلامية هم اللبنانيون المسيحيون بالذات، وهو ما يجب إن يشار إليه في المناهج الدراسية، حتى تعرف الأجيال القادمة الدور الذي قاموا به، هذه المشكلات وغيرها تؤكد على أن مفهوم السلام ليس فقط مناقضاً لمفهوم الحرب، ولكن أيضاً لمفهوم العنف ورفض الأخر وضد أي شيء يسئ إلى المجتمع وضد بناء هذا المجتمع، وتبرز أهمية التربية على ثقافة السلام، خاصة في مرحلة ما بعد الحروب وإعادة الإعمار والتأهيل وإعادة الناس للتعايش السلمي مرة أخرى، ففي الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية قد تنتهي الحرب أو أسبابها المباشرة لكن تظل هناك عقد تاريخية، يجب التعامل معها، حتى لا يبرز التاريخ كعبء يعيد الأمور إلى حالة التربص والتحفز من جديد .

الفصل العاشر

المشـــاركة السياسية



مقدمة عامة

إن الدعامة الأساسية للإصلاح السياسي المنشود في مصر والعالم العربي تتمثل في تحقيق المشاركة السياسية لأكبر قطاع من المواطنين مهما كانت أبعاد هذا الإصلاح ومتطلباته، فلا معنى للإصلاح الدستوري والتشريعي إلا باقتناع المواطن، مهما كان موقعه الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي بأهمية ثقافة المشاركة التطوعية في العمل العام ثم بجدوى وجدية ذلك الإصلاح سواء إزاء الفصل بين السلطات، أو إقرار مبدأ الانتخابات الحرة التعددية التنافسية لرئاسة الدولة وللمجالس التشريعية أو المحلية، أو إصلاح المؤسسات والهياكل التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إن ذلك الاقتناع من جانب المواطن، هو جوهر (المشاركة) السياسية الحقيقية، والتي لا يمكن بدونها أن تتحقق الديمقراطية، فالمشاركة هي أهم تجسيد يعبر عن إطلاق الحريات السياسية والعامة، واحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطن، وذلك باعتبارها على رأس «حقوق الإنسان» الواجب توافرها في صلب الإصلاح السياسي، والمشاركة الفعالة من المواطن هي التي تضفي على حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام وحرية تشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات الأهلية مغزاها الحقيقي، بل إن الإحساس بجدوى المشاركة هو الضامن لوجود رأي عام قوي ومستنير، يسمح بالقياس والمتابعة.

مفهوم المشاركة

تتجسد «المشاركة السياسية» بشكل مباشر وغير مباشرفي كافة الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وممثليهم السياسيين، وفي صنع السياسة العامة، ويكون ذلك عن طريق الإحجام عن هذه الأنشطة أو عدم الاهتمام بها، فإنه

يشير إلى نوع من السلبية أو اللامبالاة،وهنا لا يجب أن تخدعنا ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في أنظمة الحزب الواحد ،والتي قد تصل في الانتخابات العامة إلى ٧٠٪ - ٨٠٪، فهي لا تعبر في الواقع عن مشاركة سياسية حقيقية، بقدر ما تعبر عن نجاح سياسات الحشد والتعبئة والإرغام، فهي مشاركة مفروضة و ظاهرية بخلاف البلاد التي يوجد بها تعددات حزبية والتي نجد فيها مشاركة سياسية بنسبة قليلة ولكنها مشاركة حقيقية لأنها تعبر عن اختيارات حرة، لهذا فدعم المشاركة السياسية يستلزم وجود تعددية حزبية وسياسية حقيقية، ووجود انتخابات تشريعية حرة تعكس الواقع، ووجود إمكانية فعلية للتداول السلطة.

والأشكال التقليدية للمشاركة السياسية تتمثل في التصويت والمناقشات وتجميع الأنصار وحضور الاجتماعات العامة، والاتصال بالنواب البرلمانيين، أما الأشكال الأكثر فاعلية لها فتتمثل في تكوين الحركات السياسية والانضمام للأحزاب السياسية، والمساهمة في الدعاية الانتخابية، والسعي للاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة.. إلخ.

بهذا المعنى يكون حق المشاركة - كما ذكرنا من قبل - عنصراً أساسيا للحكم الديمقراطي، ولا ينفصل عن السمات الأخرى للديمقراطية مثل حرية وشفافية تداول المعلومات وقاعدة القبول برأي الأغلبية، واحترام رأى الأقلية وحقها في المشاركة والتعبير عن رأيها والمساواة..إلخ. وفي كل الحالات، فلا يمكن تصور الديمقراطية إلا باتساع مفهوم المشاركة بحيث تتاح لكل مواطن ولا تقتصر على فئات أو طبقات معينة.

ومع أن بعض آليات المشاركة يمكن أن توجد في نظم لا ديمقراطية (مثل نظم الحزب الواحد)، والنظم التي قد تعرف التصويت والإسهام في المنظمات الجماهيرية والمجالس الشعبية والتعاونيات .. إلخ. إلا أن افتقاد هذه الآليات العنصر «الطوعي» يجعلها تدخل في باب «التعبئة السياسية» أكثر من المشاركة ،خاصة وأنها لا تؤثر فعليًا حقيقي على السياسات العامة أو على اختيار النواب أو الحكام، بقدر ما تكون أداة لخدمة النظام الحاكم وفرض شعبيته، واستيعاب طاقات الجماهير في بناء «الدولة».

هذا ويعد مدى اتساع قاعدة المشاركة السياسية ورسوخ ثقافتها أحد أهم مؤشرات نجاح عملية الإصلاح، وهو ما يستلزم وجود نية صادقة من السلطة سياسية، يمكن أن نلمسها عبر تعزيز الديمقراطية وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات للتربية والتعليم تعلي من شأن قيم المشاركة في العمل العام ونشر مفهوم المواطنة ووجود الشفافية، وتعديل الدستور والتشريعات والقوانين، بما لا يسمح بالتهميش بسبب النوع أو السن أو الدين أو العرق وعدم تهميش المرأة والشباب، ولابد أيضًا من توافر الإرادة السياسية في الاستجابة إلى مطالب أي شريحة من شرائح المجتمع أو أي حزب أو أي منظمة وحركة اجتماعية كما يجب مراعاة التوازن في الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن المشاركة السياسية لا تتأثر فقط بالبنية التشريعية والقانونية التي تنظم آلياتها ولكن تتأثر أيضاً بعاملين هامين هما الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية.

والثقافة السياسية للمواطن تشمل مجموع المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو قضايا الدولة، والحكومة أو السلطة ومنظمات المجتمع المدني.. إلخ، كما تشمل القيم والمعتقدات والرموز التي تحكم رؤية المواطن للسلطة السياسية والحياة السياسية. وبهذا المعنى فإن الثقافة السياسية تؤثر بشكل مباشر في توجه المواطن نحو المشاركة وفي تقديره لجدواها.ومع أن الثقافة السياسية لمجتمع معين يمكن ترجع بأصولها إلى جذور بعيدة في تاريخ هذا المجتمع، إلا أن هذا لا ينفي إمكانية تعرض هذه الثقافة للتغير، سواء بفعل التحولات السياسية الجديدة، أو بفعل تخطيط منظم لعملية التنشئة السياسية، والتي يقصد بها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تشكيل الفرد منذ نعومة أظفاره وتزويده بالمعايير الاجتماعية السائدة، وبعبارة أخرى فإن التنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته إزاء السلطة السياسية والسلوك السياسي.

أنماط المشاركة السياسية

تنقسم المشاركة السياسية إلى نمطين:-

مشاركة سياسية تقليدية أو عادية مثل التصويت ومتابعة القضايا السياسية وحضور الندوات والمؤتمرات العامة والانخراط في المناقشات السياسية...إلخ. فالتصويت في الانتخابات العامة قد لا يصبح أقوى أشكال المشاركة بالنسبة للفرد واتساعه لأكبر عدد من المواطنين يمثل معيارًا أساسيًا لقياس درجة المشاركة السياسية في المجتمع ومدى تجاوب المواطنين مع العملية السياسية. ولهذا تشهد منطقتنا العربية اهتماماً وجدلا سياسيًا واسعًا حول قضية ضمان ونزاهة وشفافية عملية الانتخابات العامة كمدخل حقيقي لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وكسر الاحتكار المفروض من جانب النخب السياسية الحاكمة.

١- ففي لبنان - على سبيل المثال - كان تحديث قانون الانتخابات البلدية هو القضية ذات الأولوية في هذا الشأن وذلك لأن القوانين الانتخابية هي التي تيسر عمليات تزوير الانتخابات، لذلك كان لابد من إيجاد قوانين انتخابية عادلة تتيح الفرصة لمن يستحق الوصول لمقاعد المؤسسات التمثيلية، كما تناولت هذه القوانين أيضًا مسألة اللامركزية الإدارية حتى تتمكن المجالس المحلية المنتجة من التعبير عن مصالح الناس في ظل مناخ من الحرية وقانون يتيح لها اتخاذ القرارات.

وأتاح هذا المناخ السياسي الذي يتمتع بقدر كبير من الحريات السياسية لمنظمة الشباب التقدمي اللبناني أن تنفذ العديد من الأنشطة الشبابية التي تعكس مستوى جيد من المشاركة السياسية للشباب في تعبئة العمل التطوعي لخدمة الشأن العام والجهود الإصلاحية في المجتمع اللبناني، حيث قامت هذه المنظمة بالاشتراك مع العديد من المنظمات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني على جمع ودمج الشباب في القرى التي هاجرت خلال الحرب، كما قامت المنظمة أيضًا بحملة دائمة ومستمرة للدفاع عن الجامعة اللبنانية وهي الجامعة الوطنية التي تستقطب معظم الطلاب اللبنانيين، كذلك تنفذ المنظمة حملة سياسية لتخفيض سن الاقتراع

من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة تم في إطارها خوض مبادرة «صوتي حقي»، التي يتم خلالها وضع صناديق للاقتراع في المراكز المخصصة للتصويت مع الصناديق الرسمية، تكون مخصصة للشباب بين ثماني عشرة وإحدى وعشرين سنة.

٢- وفي مصر تمتد الدعوة لتهيئة المناخ للمشاركة وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية للمجتمع المصري، حيث ترتفع معدلات المشاركة في انتخابات النوادي والنقابات المهنية بينما تنخفض في الانتخابات العامة بدرجة كبيرة، وهو ما يعكس سيادة مناخ وثقافة تحد من المشاركة السياسية على وجه التحديد نتيجة عدم الشفافية والتحول في العديد من المواقع من نهج الاقتراع إلى سياسة التعيين على عكس ثقافة المشاركة السياسية التي تستلزم اعتماد نهج الاقتراع الحر المباشر بين المتنافسين في الاتحادات والنقابات بدون التدخلات الأمنية وكذلك في جميع المناصب الإدارية العليا بداية من رئيس الجمهورية وصولاً إلى العمدة في أصغر قرية، حتى يمكن من خلال ذلك استعادة ثقافة الاختيار والقدرة على التعبير عن مصالح الناخبين.

٣- وفي اليمن تقدم جمعية منتدى التنمية السياسية تجربة فريدة في مجال المشاركة السياسية، حيث تعتمد التجربة على عدة برامج مختلفة، كل برنامج له هدف مختلف:

أ- البرنامج الأول يحمل عنوان «وقفة أمام المستقبل» ويشارك فيه العديد من المهتمين والناشطين في المجالات السياسية والإعلامية والثقافية من مختلف الاتجاهات من يمنيين وغير يمنيين، ومن المقيمين في اليمن ومن الزائرين لها، ويتم من خلاله مناقشة كل القضايا محل الاهتمام العام على كل المستويات اليمنية والعربية والدولية بأسلوب حر ومفتوح وبدون أي شروط أو التزامات مسبقة سوى الالتزامات الأخلاقية والمهنية.

ب- البرنامج الثاني بعنوان تقارير التنمية السياسية اليمنية يتم من خلاله إعداد تقارير سنوية حول التنمية السياسية في اليمن في إطار تقارير التنمية الإنسانية العربية

وذلك من خلال إسقاط البعد المتعلق في التنمية السياسية في تقارير التنمية الإنسانية العربية على الواقع اليمني ونشر هذه التقارير وتثقيف الرأي العام اليمني بمحتواها والعمل على تثقيف وإقناع قادة المجتمع اليمني الرسمي والشعبي بأهمية تبني المقترحات والحلول الواردة في هذه التقارير.

ت- أما البرامج الثالث يحمل عنوان نساء نحو القيادة وهو مخصص لتأهيل وتدريب عدد من الناشطات السياسيات ذوات الطموح العالي لتولي مواقع ومهام سياسية قيادية في مختلف الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

ث- والبرنامج الرابع تحت عنوان شركاء في الوطن... مشاركون في المسئولية وهو مخصص لإدماج الأقليات الاجتماعية في العملية السياسية وتدريب وتأهيل ناشطين من بينهم لتمكينهم من الوصول إلى مواقع هامة وفعالة في أطرهم الفئوية والسياسية.

ج- أما البرنامج الخامس فبعنوان شباب وسط الحدث وهو يعمل على تأهيل وتدريب عدد مختلط من الشباب والشابات على أساليب العمل المختلط بين الشباب من الجنسين وتطوير مهاراتهم على القيادة والتأثير في محيطهم الطلابي.

ح- البرنامج السادس يحمل عنوان السياسة في العراق وهو برنامج إعلامي موجع للرأي العام المحلي وإلى المواطنين العاديين حيث يقدم لهم المفاهيم السياسية المعاصرة مثل الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والإعلامية وحقوق الإنسان.

خ- أما البرنامج السابع والأخير يسمى وقفة مع الأحداث حيث يعمل على مواجهة الأحداث السياسية والخروقات الدستورية والقانونية من خلال المواقف والبيانات

والتحقيقات والندوات والمؤتمرات بجانب أنشطة غير تقليدية، قد تكون قانونية أو غير قانونية (مثل الاشتراك في المظاهرات والإضرابات وتقديم الشكاوى المكتوبة.. الخ.

غير أن التحليل السياسي يعرف أكثر من معيار لتصنيف المشاركة السياسية بالمعنى السابق الإشارة إليه:

- فقد يصنف مستوى أو نوع المشاركة وفقاً لمعيار درجة الانغماس في العملية السياسية سواء الشرعية أو غير الشرعية، حيث يتم التمييز بين من يمارسون النشاط السياسي الشرعي بدرجات مختلفة من الإيجابية، وبين المهتمين بالنشاط السياسي، وغالباً ما تقتصر إسهاماتهم الإيجابية على التصويت في الانتخابات، ثم الذين لا يهتمون بشكل عام بالنشاط السياسي، وإنما يضطرون في الظروف الاستثنائية بشكل أو بآخر إلى المشاركة، ثم هناك أخيراً الذين تسد أمامهم السبل للتسجيل القانوني، والذين غالباً ما ينشطون خارج إطار الشرعية.

- وقد تصنف نوعية ومستوى المشاركة على أساس مراحل المشاركة بدءاً من مجرد «الاهتمام» بالشئون السياسية، مروراً بالمعرفة السياسية، ثم التصويت السياسي، وصولاً إلى الاهتمام بتقديم المطالب السياسية علي نحو إيجابي ومستمر.

وفى كافة أشكال وأنواع أو مستويات المشاركة لا بد من توافر الأطر التنظيمية القادرة على جمع الناس، في ترابطاتهم الأفقية والرأسية التي تهدف إلى الحكم بجانب تلك التي تهدف التعبير عن الضمير المجتمعي الذي له اهتمام فردي بالتطوير السياسي في البلاد والتي تمثل الأحزاب السياسية الترابطات التي تستهدف الحكم، كذلك لابد من توفر التعددية والتنوع في المنابر الإعلامية، حيث يعد الإعلام مصدراً رئيسياً في تنمية الوعي لدى الجماهير، لذا يجب أن يتحرر من توجيه السلطات القائمة التي تعمل على إيصال وجهة نظر واحدة.

وتوفر مثل هذا المناخ الديمقراطي الكفيل بانحصار الترابطات الخارجة عن الشرعية القانونية، والتي أصبحت تمثل تحدياً أمام عملية الإصلاح السياسي في منطقتنا العربية خاصة ما يعرف بقوى الإسلام السياسي، والتي أصبحت تشكل في عالمنا العربي والإسلامي تياراً قوياً له قاعدته الجماهيرية الواسعة، رغم كل الصدمات التي تعرض لها هذا التيار على امتداد التاريخ الحديث، حيث أدت نكسة يونيو ٦٧ ثم غياب الرؤى القوية الإستراتيجية بعد الانتصار في ١٩٧٣ بجانب استعانة الدولة بالتيار الإسلامي للتصدي للتوجهات الناصرية، ثم تعبئة الجماهير لمحاربة الشيوعية الملحدة بجانب القوى الأمريكية بأفغانستان وأخيرًا وليس آخرًا عدم قدرة الدولة على تطبيق احتياجات الجماهير من الخدمات الضرورية الفردية إلى انحسار المد الثوري الاشتراكي لصالح ترابطات الإسلام السياسي التي تأخذ الإسلام كمرجعية سياسية واجتماعية وثقافية، إلا أن التجربة أثبتت في مصر وغيرها من الدول العربية إن بعض جماعات الإسلام السياسي التي استندت إلى العنف لتغيير الواقع الفاسد والمستبد من وجهة نظرها لم تصل إلى شيء، بل لعلها عرقلت عمليات التحول الديمقراطي، لهذا تأتي الدعوة من البعض إلى إنشاء التيار الإسلامي الديمقراطي، الذي يعبر عنه حزب له ثقافة عربية إسلامية وله بعد إنساني مشترك، يأخذ بالتجارب البشرية، ويرى الإسلام كمرجعية وموروث حضاري يجمع بين المسلم والمسيحي ويمثل قيم وأخلاق الثقافة العربية والإسلامية الأصيلة التي شاركت بقوة في تقدم العلوم والفنون لبني الإنسان.

دوافع المشاركة السياسية

يفرق الباحثون بين نوعين من الدوافع للمشاركة السياسية، أولهما:

١- **الدوافع الأصيلة** مثل: الشعور بأهمية المشاركة كالتزام من الفرد إزاء المجتمع، وكأداة للتأثير في السياسات العامة، وحب العمل العام والرغبة في الاشتراك في تطوير المجتمع وتحسين الخدمات العامة، والرغبة في لعب أدوار مؤثرة في حياة المجتمع، و الرغبة في تحقيق التفاعل والتكامل بين فئات وجماعات مختلفة في المجتمع، والإحساس بضرورة معاونة

الحكومة في تحقيق الأهداف العامة - الرضا - أو عدم الرضا - عن السياسات العامة والرغبة - بالتالي فإن دعمها أو إسقاطها - الاقتناع الديني بوجوب وأهمية المشاركة .. إلخ.

٢- **الدوافع الخاصة** مثل: الرغبة في التأثير علي سياسة عامة بذاتها ترتبط بمصالح الفرد، أو مجرد تحقيق المكانة المتميزة والحصول على التقدير والشهرة..إلخ.

في ضوء هذه المفاهيم العامة، فإن فحص قضية «المشاركة السياسية» بوصفها أحد العناصر الأساسية للإصلاح السياسي يستلزم إثارة أكثر من تساؤل مثل :

أ - إلى أي مدى تتوفر للمواطن العادي المتطلبات والاحتياجات المادية الأساسية التي تتيح له الوقت والرغبة في المشاركة؟

ب - هل هناك جهد منظم لرفع درجة الوعي السياسي والثقافة السياسية للمواطن بما يدفعه إلى المشاركة كمطلب أساسي للإصلاح؟ وهذا يتطلب وقفة جادة مع تراث طويل من سياسات تأميم العمل السياسي الطلابي الذي يشكل أحد أهم أدوات التنشئة والتثقيف السياسي، فغياب حرية العمل السياسي في الجامعات أدى إلى عدم وجود تغذية سياسية أو تجنيد سياسي ديمقراطي للحركة الوطنية، لهذا يجب أن تتاح الفرصة لتأسيس اتحادات طلابية ديمقراطية وأن تتم حماية حرية العمل السياسي للطلاب، فتعزيز ثقافة المشاركة ليس مجرد قضية سياسية فقط بل أيضا اجتماعية وثقافية وهو نفس الأمر الذي ينطبق على باقي المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث الجدية والاستقلالية والقدرة على التأثير، مثل وجود أحزاب لها مصداقية، وبرلمانات حقيقية، ومؤسسات للتنشئة السياسية.

ت - هل يتوافر الإحساس لدى المواطن بالانتماء للوطن على النحو الذي يجعله يشعر برغبة حقيقية في المشاركة تعبيراً عن هذا الانتماء؟

ث- هل يتوافر لدى المواطن شعور بجدوى المشاركة وفاعليتها وانعكاسها على السياسات العامة، وهو ما يتطلب حدوث تغير حقيقي في بنية وصلاحيات كل أطراف عملية المشاركة السياسة والتي تشمل السلطة السياسية والمؤسسات الديمقراطية والشعب ،فعدم المشاركة قد يكون مطلب سياسي للسلطة السياسية، وربما يكون تغييب المحاسبة والمساءلة مطلب للسلطة، كذلك قد يكون الحكم مطلقاً أو شمولياً أو استبدادياً، وهو بالتالي لا يرحب بالمشاركة السياسية، لذلك فدور السلطة السياسية وتوجهاتها يعد مؤشراً محورياً على مدى جدية عملية المشاركة السياسية وتفاعل المواطن معها .

ج - هل تتسم السياسات العامة بدرجة معقولة من الوضوح أو الشفافية بما يجعل المواطن يهتم بالتفاعل معها تأييداً أو معارضة؟

ح- هل تؤمن القيادات السياسية بأهمية المشاركة الجماهيرية في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وهل تهتم بتوصيل موقفها هذا إلى المواطن؟ وهو ما يتعلق بوجود فصل حقيقي بين السلطات وقدر من التوازن بينها، وهو ما يتعارض مع الصلاحيات الواسعة التي تعطى لرؤساء الجمهوريات أو للملكيات المطلقة، فالاستقرار لا يعنى الجمود والثبات أو استمرار نفس السياسات عديمة الجدوى أو الأشخاص الذين لا يصلحون، فحينئذ تتحول السلطة إلى حق مكتسب يورث على كل المستويات وفى كل المؤسسات، مما يؤدي إلى أن تصبح المشاركة شعاراً فارغ المضمون.

خ - هل تتوافر التشريعات التي تضمن وتحمي المشاركة السياسية؟ وكذلك هل تتوافر الأساليب والقنوات التي تمكن المواطن من أداء واجبه في المشاركة بأنواعها المختلفة؟مثل عدم إعلان حالة الطوارئ، أو وجود إشراف قضائي كامل على العمليات الانتخابية .

د - هل هناك توجه إلى تقليل المركزية وإتاحة درجات معينة من اللامركزية، تفتح الباب لمشاركة المواطنين في إدارة شئونهم على المستويات المحلية؟

ذ - هل هناك تدعيم لمنظمات المجتمع المدني الطوعية المختلفة وتشجيع لها على أداء أدوراها بدون عوائق أو حساسيات؟ وهو الشيىء الذي يستلزم تطوير قانون الجمعيات التطوعية بحيث يرفع سقف الحرية لتستطيع الاهتمام بالقضايا الوطنية.

وتبقى هناك حقيقة مؤكدة وهى أن الاحتقان السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية لم يعد يحتمل سد منافذ الأمل وسد منافذ الثقة في التغيير، والخطورة أن تصاعد هذا الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي سواء كان سببه سطوة الدولة أو ضعف الأحزاب والقوى السياسية او منظمات المجتمع المدني والمنظومات التربوية والتعليمية والإعلام والثقافة قد ينفس عن نفسه بما يهدد وحدة وتماسك هذه المجتمعات، وهي مخاطر تتطلب الإصلاح السياسي السريع للتوافق مع الوضع الدولي الآن الذي أصبحت قضية الديمقراطية فيه على رأس جدول أعماله.

وقد قدمنا فيما سبق الإشارة إليه بعض المعايير والإشكاليات والتي يمكن بناء عليها قياس التوجه نحو المشاركة السياسية، بوصفها أحد العناصر الأساسية للإصلاح السياسي.

الفصل الحادي عشر

الثقافة والفنون



مقدمة عامة

تمثل الثقافة والفنون نقطة ارتكاز محورية في مشروعات الإصلاح، لهذا يعد تناول مشكلات الواقع الثقافي وتحديات تطويره في مقدمة القضايا ذات الأهمية، والتي تحتاج إلى حوار حر تماما، لا يخضع لأي قيد أو حساسيات، خاصة إذا كان الحوار بين مثقفين الأمة وفي مرحلة تاريخية تفرض عليهم مسئولية أمانة الكلمة، واستقامة التفكير، وصراحة القول. وإذا كان المؤتمر الأول لمنتدى الإصلاح العربي قد اعتنى بصياغة الرؤى والتصورات المرتبطة بالإصلاح في مجالاته الأساسية، ومناقشة وسائل التنفيذ الممكنة، لهذا غلب عليه الطابع النظري، إلا أنه لا معني لأي نظرية دون تطبيق أو إشارة إلي أمثلة محسوسة أو ملموسة، تجسد مشكلات الواقع، والبدائل الممكنة والمتاحة لتطويره، وهى النقلة النوعية التي سعى إليها مؤتمر منتدى الإصلاح الثاني، ومن هنا كان اختيار قضايا الإصلاح «التجارب الناجحة «عنواناً للمؤتمر، خاصة تجارب المؤسسات الثقافية المدنية، وتناول هذه التجارب من منظور نقدي بالتعرف على نقاط القوة والضعف، وأسباب النجاح أو الإخفاق، وعوامل الانطلاق، أو القيود التي تعوقه، هو بداية الطريق لتجاوز مشكلات الواقع الثقافي، خاصة وأن مفهوم التجربة الناجحة في العمل المدني وثيق الصلة بالأنشطة الاجتماعية أو التنموية في مجال المرأة والطفل والقروض الصغيرة... إلخ، وهو ما لا يمكن استخدامه بالمعنى الحرفي مع الأنشطة الثقافية.

لهذا حرصت أمانة المؤتمر علي توثيق عدد من التجارب في مجلد خاص، توثيقاً لا يهدف إلى استقصاء كل التجارب الناجحة في الوطن العربي، و إنما يهدف إلي تمثيلها تمثيلاً يعطي فكرة قوية عن الذي لم يحوه هذا المجلد، و تجسيداً للإمكانات التي يمكن أن تتحقق بواسطة العمل الأهلي أولا، و بواسطة الحكومات ثانياً، وتأكيداً على أن الثقافة والفنون لا يمكن أن يزدهر إلا إذا

تضافرت الجهود الحكومية و جهود المجتمع المدني لحمايتهم وإنعاشهم والامتداد بإشعاعاتهم إلي كل مكان.

المؤسسات الثقافية المدنية وتحديات تجاوز الواقع الراهن

تمثل الثقافة الملكية العامة الحقيقية للشعوب، التي لابد أن يكون لديها القدرة على تنميتها والحفاظ عليها بكل مستوياتها الإبداعية والتاريخية، فالثقافة هي المجال الذي يستطيع الأفراد قبل انتظامهم في مؤسسات مدنية أن يسهموا بدور فعال في إثرائه وتوجيهه طبقًا لمتغيرات الحياة وتحدياتها المتجددة، ومن ثم يصبح المجال الثقافي حاضناً جيداً للمبادرات الخاصة التي تتمثل في الجمعيات والهيئات والمؤسسات المدنية التي تسهم في الإنتاج الثقافي وتنظيمه وتعظيم شأن المبدعين فيه دون التقيد بفترات زمنية أو مناطق جغرافية، فمن حسن حظ الأمة العربية أن العمل الثقافي فيها يرتكز على مقومات اللغة والهوية والآمال المستقبلية المشتركة بين أبناء الوطن العربي كله.

وتعد منظومات القيم التي تحرك الوعي الثقافي وتوجه مسيرته من الأشياء التي يصعب تغيرها وإصلاحها على المدى القريب، لأنها ترتبط بالموروث المتجذر في الوجدان من ناحية وبالرأي العام الغيور على ثقافته المدافع عنها من ناحية أخرى، وهو الواقع الذي خلق أنماطاً من التفاعل الثقافي فرض العديد من القيود على مناخ الحرية والإبداع تحت دعاوى عديدة منها ما هو ديني أو سياسي أو اجتماعي، وهى الدعاوى التي دعمها غياب الديمقراطية، وأفرز في النهاية مجموعات ضغط أهلية فسرت الدين و استغلته بطريقة معينة، وأشاعت هذا التفسير وأصبحت بمقتضاه مؤثرة بوصفها قوة ضغط اجتماعي يفوق أحياناً قدرة الحكومات، في ضغطها على المثقفين، وهو ما خلق في بعض الأحيان قدرا من الدعم الرسمي الذي فتح لها الطرق و أعطاها مكانها في أجهزة الإعلام المختلفة و في الصحف حتى أصبح المجتمع يتبني تقريباً بصورة واسعة أطروحات ووجهات نظر هذه الجماعات.

ولعل تجربة الكويت نموذج ذو دلالة في هذا السياق ،حيث مازالت رغبة الدولة في منح المرأة حق حرية المشاركة السياسية و التصويت في الانتخابات العامة معاقة أو محتجزة أو معرقلة من قبل قوة مدنية، هذه القوة تعمل ثقافياً ضد اتجاه التقدم و التاريخ، وهى الظاهرة التي تدل على خطورة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، ليس علي المستوي الإيجابي في كل الأحوال و إنما علي المستوي السلبي في حالات كثيرة أخرى، لهذا من الهام مناقشة تجارب المجتمع المدني الثقافية من منظور كيفية إسهام هذا المجتمع في إشاعة وترسيخ ثقافة الاستنارة والعلم والتقدم والحرية والديمقراطية، إدراكا لأهمية الثقافة والفن كمدخل أساسي لأي إصلاح سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، ولأي تنمية بالمعني الشامل والحقيقي، ليس هذا فحسب بل أيضاً التعرف على العوامل التي تؤدي إلي هذا التحول السلبي في الدور الثقافي لبعض منظمات المجتمع المدني .

وإذا كانت المؤسسات الثقافية العربية انتعشت في بداية النهضة معتمدة في ذلك على مبادرات قادة الفكر وزعماء الرأي من المثقفين في الأدب والسياسة والاجتماع والاقتصاد، في حركة امتدت عقوداً طويلة في مصر والشام والعراق قبل أن تسري إلى بلدان الشمال الأفريقي ومنطقة الخليج، فالسنوات الأخيرة شهدت حركة مناظرة لقيام مؤسسات ثقافية عربية ناجحة تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تعزيز الإبداع ورصد الجوائز لأفضل العلماء والأدباء والمفكرين واحتضان مشروعات تعليمية وتثقيفية على قدر كبير من الأهمية، وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض الخصائص والسمات التي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا أمام تنامي هذا الدور وزيادة فاعلية تأثيره لعل أبرزها:

أولا: نمو الجمعيات الدينية بمعدل أسرع على عكس الجمعيات الثقافية، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات والقضايا التي يجب أن تكون محل للبحث والدراسة العميقة، حول أسباب ازدهار هذه الجمعيات؟ وهل يرجع هذا إلى دعم الحكومات المحلية ؟ أم هناك دعماً خارجياً، أم أن الأمر يعود في هذا النجاح إلى أسباب ذات جذور راسخة تتصل

ببنية الثقافة في المجتمعات العربية؟و لماذا لا تتزايد بالمعدل نفسه الجمعيات المدنية الثقافية التي لا تنطوي على بعد ديني ؟ هل يرجع السبب في ذلك إلى الثقافة التقليدية السائدة؟ أم إلى الحكومات ؟ أم إلى تشرذم المثقفين و صراعاتهم إلى نمط علاقتهم بالدولة واعتمادهم عليها، وإن تظاهروا بعدائها في حالات كثيرة ؟ هل تزايد وانتشار هذه الجمعيات يعود لحجم تمويلاتها الضخم والذي يمكنها من حل بعض المشكلات الاقتصادية للمواطن ؟ وهل يمكن إحداث مزج بين قدرة الجمعية على تقديم الحلول الاقتصادية وتقديم الثقافة الرفيعة أو العقلانية ؟ ولا شك أن تضاؤل نسبة المؤسسات الثقافية غير الدينية يعود إلى أن الدولة تقيد حرية المؤسسات المدنية، بينما لا تستطيع الاقتراب من المؤسسات الدينية، وهو ما أدى إلى تقوية الجمعيات الدينية، والتي أصبحت بدورها تضغط على المؤسسات المدنية كل هذه التساؤلات وغيرها جديرة بالبحث عن إجابات،يطرحها الاقتراب من واقع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في المجال الثقافي، وهى التساؤلات التي تطرح بدورها تساؤلات أخرى تدور حول طبيعة العمل الثقافي، وهل هو عمل تطوعي في حد ذاته، وما هي مسئولية المثقف في جذب الشباب أو الباحثين عن الثقافة وتنمية ثقافتهم حتى لا يتركهم فريسة لمن يدعى فهم الدين والتدين، أيا كان هذا الدين، وهنا تثار قضية أخطر وأهم وهى دور المثقف في تجديد الخطاب الديني، خاصة وان هناك ظواهر خطيرة تشيع في مجتمعاتنا مثل الدور المؤثر والطاغي لبعض الوعاظ، والقادرين على التأثير في مجتمع كامل أكثر من جامعة الملك سعود أو جامعة القاهرة أو جامعة الرباط، وهى قضية ينبغي أن تثير القلق والخوف، لأنها بمثابة نكسة حضارية، وهو ما لا يقتصر على مجتمعات الجزيرة العربية فقط بل توجد نفس الظاهرة في مجتمعات عريقة، بدأت مسيرة التحديث فيها منذ حوالي قرن ونصف كما هو الحال في مصر، هذه القضية تستحق الكثير من الاهتمام والجهد والحكمة، لأن مواجهة مثل هذه الأفكار والجماعات ربما تكون ملتبسة، وقد يفهم منها أن الجماعة الثقافية تأخذ موقفاً معادياً

لثقافة المجتمع، أو ضد المقدس الذي هو أثمن ما يمتلك الإنسان، هؤلاء الوعاظ في الحقيقة اختطفوا المقدس، و أصبحوا يتلاعبون به كما يشاءو، فالدولة تتلاعب بهذا المقدس لتكريس سلطانها، وهذه الجماعات المعارضة تتلاعب بنفس الميراث المقدس لتأمين مشروعيتها ضد السلطة، وكل ذلك يشكل أزمة شديدة في المجتمع فحزب العدالة والتنمية - على سبيل المثال- هو واحد من الأحزاب المحسوبة على تيار الإسلام السياسي في المغرب، وهو جزء من التشكيلة السياسية الموجودة في البرلمان، هناك إحصائيات رسمية تؤكد أنه يمتلك ٦٠٠ مؤسسة مدنية داخل الحدود المغربية، وبالأخص في البوادي والمدن الصغرى ولا يوجد أحد من الأحزاب الوطنية ذات العمر الطويل في العمل السياسي يمتلك هذا الحجم من مؤسسات المجتمع المدني ،و وكلها مؤسسات خيرية إسلامية، وتلعب دوراً مؤثراً في نشر الثقافة المحافظة من خلال كتيبات صغيرة رخيصة الثمن، توزع مجاناً في أحيان كثيرة، في حين أن التيارات السياسية المدنية والمؤسسات المدنية ذات النشاط الثقافي لا تملك هذه الإمكانيات، التي تسمح لها بإحداث هذا التأثير، نموذج لهذا الجمعية الفلسفية التي تأسست عام ١٩٨٣، التي لم تستطيع عقد مؤتمرها العلمي.

ثانياً: هناك بعد آخر يخص مستوى الصراع بين ثقافة الحرية والتحديث والعقلانية من جهة ،وثقافة الاستبداد والجمود والخرافة من جهة أخرى، ويبدو هذا في ضعف أداء المؤسسات المدنية التي تنشط في المجال الثقافي، وضعف الاهتمام بالثقافة العلمية ،فعند الحديث عن الثقافة ينصب الاهتمام حول الفنون التشكيلية والمسرح والشعر والأدب والآثار... إلخ، في الوقت الذي يغيب فيه رافد مهم جدا، وهو رافد الثقافة العلمية، والذي يعد غيابه إحدى مشكلاتنا الثقافية الأساسية، فالجراح العظيم أو الرياضي العظيم، لا يعد مثقفا إلا إذا شاهد لوحات لفان جوخ أو استمع لموسيقى تشيكوفسكي إلى آخره، كذلك لا يعتبر الشاعر أو الكاتب أو الموسيقى مثقفاً ما لم

يكن يعرف شيئاً عن نظرية التطورّ و النظرية النسبية و نظرية الكم .إلخ، غياب هذا الرافد العلمي في ثقافتنا من أهم أسباب تخلفنا. وامتلاء ثقافتنا بالدجل والخرافات والعلوم المزيفة يعطل مسيرة الثقافة ويعمق ويزيد من نسبة التخلف، وتخلق جوا معاديا للعلم، و مدعمًا للدجل والخرافة، فمجتمعاتنا بحاجة إلى الثقافة الإنسانية والثقافة العلمية. التي تسعى في النهاية لتكوين إنسان ملم بتاريخ العلم والعلماء، يفكر تفكيرا علميا، حتى في المشاكل الاجتماعية، والتي أصبحت تخضع للمنهج العلمي في التفكير، فبناء هذا الإنسان هو المدخل كي تصبح مجتمعاتنا مجتمعات يسودها نمط التفكير العقلاني، وتصبح بالتالي قادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وتجاوز الفجوة التي تفصلنا عن الغرب بأربعمائة سنة، وتزداد اتساعًا يومًا بعد يوم نتيجة تغييب الثقافة العلمية، فمازالت ثقافتنا بها نواحي قصور عديدة، حتى كبار الشعراء و المفكرين و المبدعين يعتقدون أن اتصالنا بالغرب هو اتصال ثقافي ينتهي عند ترجمة جان بول سارتر، و إليوت وغيرهما من كبار المبدعين والمفكرين، ويهملون الاهتمام بترجمة العلوم، وهو ما يجد انعكاسه في ضعف حركة المجتمع المدني في الوطن العربي في الاستجابة لمتغيرات الثورة المعلوماتية بتشكيل النوادي والمنتديات والجمعيات التي تسهل للمشاركين فيها دخول هذه المجالات لأغراض علمية معلوماتية، واقتصار الأمر على الاستثمار التجاري، دون النظر لأغراض الاستخدام المعرفي الإيجابي وإعادة بناء أنماط التفكير بشكل مختلف، وبهذه الأسباب لابد من أن تقوم المؤسسات الثقافية المدنية في الوطن العربي بنشر أنشطتها لتغطية هذه المجالات الحيوية، ولا تقتصر على تعزيز أشكال الثقافة التقليدية التي درجنا على الاهتمام بها، بل هي مدعوة في الدرجة الأولى إلى العناية بالثقافة العلمية والمعلوماتية والتواصل المثمر مع الهيئات المحلية والدولية، وتوجيه الشباب إلى الدخول في علوم العصر وتقنياته للإفادة منها، وفي هذا المجال تبرز العديد من الأمثلة المضيئة مثل تجربة المجلس الأعلى للثقافة بجمهورية مصر العربية، حيث تم الاعتراف

بالعلم كرافد من روافد الثقافة، وتشكلت لجنة من لجان المجلس مثل لجان الشعر و القصة والترجمة والفلسفة .. إلخ، تسمى لجنة الثقافة العلمية، وقد تكونت هذه اللجنة منذ خمس عشرة عامًا، والآن لا يمكن تصور ما كانت سوف تؤول إليه الأوضاع في مصر بدون وجود مثل هذه اللجنة، والتي تواجه كماً هائلاً من الخرافات و الدجل تنشره العديد من الجرائد والمجلات، ويقوم عمل اللجنة على تقديم محاضرتين شهرياً يقدمهما عشرون عالمًا من قمم العلم في مصر، للعاملين بقصور الثقافة وأجهزة الإعلام، واحدة من هذه المحاضرات في العلوم عموماً، والثانية في العلوم الطبية، ويقوم العلماء بتقديم جهدهم في ذلك تطوعًا من منطلق إيمانهم أنه بدون العلم لن تتقدم البلاد والجهد الذي يبذل في هذا الاتجاه غاية في الأهمية لأننا نمتلك عشرات بل مئات من الجامعات، والآلاف من العلماء ولكن مازال الفكر الخرافي هو السائد في أوطاننا لماذا ؟لأن العلماء حين يدرسون هذه المواد العلمية يسعون دائمًا للتوفيق بينها وبين خلفياتهم الفكرية الخرافية فتأتي الفجوة والانفصام في الفكر فيأتي ذلك بآثاره السلبية على المجتمع الذي يتلقى العلم منهم لأنهم علماء متخصصون و يدرسون في الجامعات، العلماء أصحاب التخصصات العلمية والتقنية الدقيقة يجب أن يتعاونوا مع أصحاب العلوم الإنسانية لأنهم بدون العلوم الإنسانية لن يقدموا شيئًا يخاطب العقل، عوضاً عن الخرافات، التي يمكن مواجهتها أيضا ببناء الفكر النقدي الخلاق

ثالثاً :هناك تَحدٍّ آخر يواجه المنظمات المدنية التي تنشط في المجال الثقافي في مجتمعاتنا العربية ألا وهو صراعها من أجل الاستقلالية والقدرة على تمويل أنشطتها الثقافية، وبالتالي زيادة وفاعلية قدرتها على التأثير والفعل الثقافي، فبجانب انحسار عدد المنظمات المدنية التي تعنى بالشأن الثقافي بشكل عام، سنجد أن القليل منها يهتم بالبحث العلمي، أو يستثمر رؤوس أموال كافية فيه،وهو ما يترتب عليه ضعف القدرة

على خلق المناخ المواتي لتشكيل بنية مجتمع علمي ومعلوماتي قادر على إنتاج الأبحاث وتمويل تطبيقاتها، وهو الواقع الذي يعكسه اهتمام معظم هذه المؤسسات بالجوانب الأدبية، والتي ترصد لها الجوائز الضخمة في الشعر والرواية والدراسات الأدبية إلى جانب بعض الدراسات الإنسانية الأخرى، والقليل منها هو الذي يوجه عنايته للثقافة العلمية على وجه الخصوص، باستثناء جائزتي الملك فيصل وشومان، وإن كانت الجائزة الأولى عالمية تعطى في العلوم، والثانية تقتصر على العلماء الشبان فحسب.

وإذا انتقلنا إلى مجال الفنون فسنجد أن الاستثمارات المرتبطة بفنون السينما والتليفزيون تتجه إلى تعظيم الاحتكارات، والإنفاق على الفضائيات المتخصصة في الموسيقى والغناء بشكل لا يسهم في ازدهار البحث في هذه الفنون ولا الرقي بمستواها، أو تكوين مراكز فنية قادرة على النهوض بهذه الرسالة وتعظيم عائدها، ورغم وجود جمهور ضخم يحتاج إلى مادة ثقافية راقية، ومبدعين قادرين على إنتاج أعمال شديدة الرقى، ورؤوس أموال ضخمة تستثمر في الإنتاج الثقافي، ولكن لأسباب كثيرة تذهب هذه الاستثمارات لدعم أشياء شديدة التفاهة والسطحية في الغالب الأعم، و ليس إلي دعم ما يفيد الواقع الثقافي في العالم العربي لعل أبرز نموذج لهذا الفيديو كليب Video clips الذي تقدمه الفضائيات، بخلاف العديد من الأفلام، والمسلسلات والبرامج.

وتبدو مشكلة التمويل أكثر وضوحاً في ندرة المبادرات المتصلة بالفنون التشكيلية إلى درجة كبيرة، الأمر الذي ينعكس بالسلب على حركة الإنتاج في الرسم والنحت والتصوير، وتقل إلى درجة كبيرة العناية الأهلية بالمتاحف وتنمية الجوانب الجمالية في العمارة الحديثة الأمر الذي يحرم المدن العربية من المشروعات الأهلية الكبرى في هذا المجال، بجانب عدم تشجيع الفنون غير التقليدية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم

والتشجيع والحماية، ويمتد عدم وجود الدعم المالي الكافي لرعاية الفنون بأنواعها المختلفة إلى التردد في اقتحام أفق الفنون إلى النهاية، الأمر الذي نتج عنه ندرة وجود فنون «الأوبرا» و«البالية» و«الرقص التوقيعي الحديث» في الأقطار العربية التي لا يزال أغلبها ينظر إلى هذه الفنون نظرة تجمع ما بين الكراهة الدينية والجهل.

وتمتد أزمة التمويل إلى غياب التشجيع المعنوي بألوانه المختلفة التي تدفع المبدعين إلى مواصلة مغامراتهم وتجاربهم الإبداعية بما يثري حياتهم وحياة المجتمع حولهم، فهناك العديد من المشكلات التي يواجهها المثقف والمبدع المبتدئ، بل وحتى المثقف غير المبتدئ، وهي غياب الدعم في نشر مخطوطاته، وإن وجد دعماً كهذا فلا يكافأ أو يجازى علي النشر، فدور دار النشر في العادة هو دور تجاري وتتعامل مع المخطوط باعتباره سلعة، وبالتالي نشره يرتبط بقابليته للترويج، أيضا قضية ترجمة الأعمال الأدبية و الفنية من اللغات الأخرى إلى العربية والعكس وهو ما يسمح بإثراء خبرة وثقافة مبدعينا من جهة وإطلاع العالم على إنتاجهم الابداعى ولكن هذا الجانب لا يجد اهتماًما من قبل المؤسسات المسئولة.

وتطرح قضية تمويل النشاط الثقافي مجدداً قضية علاقة الدولة بالشأن الثقافي، ومدى أهمية وجود وزارة مستقلة للثقافة، وعلاقة هذه الوزارة بالهيئات الثقافية الأهلية في الوطن العربي، والتي غالباً ما تعاني من غياب دعم الحكومات المالي من جهة ومن ضعف وندرة دعم القطاع الخاص من جهة أخري، خاصة أن فكرة تأسيس وزارات للثقافة لا تتلاءم مع توجهات دعم دور المجتمع المدني والذي يشكل في جوهره سلطة مضادة بالمعني الإيجابي التاريخي لسلطة الدولة، ففلسفة إعطاء مزيد من السلطة للمجتمع المدني قرينة جوهرية من قرائن الاقتصاد الحر، وآليات السوق، والتنافس، وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان التساؤل حول أهمية وجدوى وجود وزارة للثقافة، فهناك نماذج لدول أخرى استغنت عن وجود وزارة للثقافة، فالقراءة الدقيقة للواقع وللتاريخ تشير إلى أن العرب عموما يعيشون في منطقة تشير تجاربها الثقافية الناجحة

والنوعية إلا أنه من الصعب تصور مشروع ثقافي يستحق هذا الاسم دون أن يكون هناك دور للدولة الوطنية فيه ولذلك فنحن هنا أمام خصوصية ما تحكم علاقة المجتمع المدني والدولة بالشأن الثقافي، ربما تكون مختلفة عما يحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مجال آخر مثل والنشاط السياسي، إلا انه في مجالي الثقافة والتعليم لازال للدولة الوطنية دور من الواجب المحافظة عليه، من اجل تأسيس البنية التحتية التي تحتاج لدعم الدولة، ففي الفنون على سبيل المثال هناك ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً أنه من الصناعات الثقيلة مثل صناعة السينما والإنتاج السمعي البصري والذي لا يمكن لجمعية أهلية أن تقوم فيه بدور المنتج، بل من الممكن أن تقوم فيه بدور المساهم أو المساعد أو المخطط و المبرمج، ويمكن لجمعيه أهلية أن تقوم بمهرجان سينمائي، أو أن تنفذ مجموعة من الأنشطة الثقافية، لكن لا يمكنها أن تنتج إلا إذا تحولت من الناحية القانونية إلى شركه أي انتقلت من المجال المدني إلى المجال الاقتصادي، أي بعد أن تغير وضعيتها القانونية، وهذا يتطلب توفير موارد مالية ضخمة لهذا نجد حتى في المجتمعات الغربية (فرنسا مثلاً)- لا تستطيع منظمات المجتمع المدني إن تدخل مجال الإنتاج السينمائي أو التخيلي fiction بدون مساعدة ماليه مقننة من الدولة .

وإذا عدنا إلى عالمنا العربي فسنجد في مصر - على سبيل المثال - وزارة للثقافة تقوم بدور عظيم في تنشيط الثقافة و المسرح و السينما و الفنون تشكيلية، ومع هذا هناك قصور واضح في نشاط مؤسسات المجتمع المدني في هذه المجالات، وهو ما يلقى الضوء على ضرورة الاهتمام بإحداث تطوير جوهري في نمط العلاقة بين هذه المنظمات ووزارة الثقافة، بحيث لا يصبح دور أجهزة وزارة الثقافة محصوراً بشكل مباشر في دعم الأنشطة الثقافية، ولكن يجب أن يمتد أيضاً إلى تنشيط الحركة الثقافية بوجه عام، والتي بدورها سوف تنشط دور المجتمع المدني في هذا المجال، ففي مصر هناك المجلس الأعلى للثقافة، ومركز الإبداع، وهاتان المؤسستان مشايعتان للثقافة والنشاط الثقافي، لكن تظل

الأنشطة التي تتم في إطارهما أنشطة تتم داخل مؤسسات الدولة، وليس المجتمع المدني، قد يكون مطلوباً من أجهزة ومؤسسات وزارة الثقافة أن تشجع تنظيم هذه الأنشطة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، فهناك جمعيات سينمائية كثيرة، بها إمكانيات بشرية هائلة ومتحمسة، لكن إمكانياتها في الإدارة أو التمويل ضعيفة، تحتاج إلى تدريب وبناء قدرات، والى تمويل، فهذا النوع من الأنشطة في الجمعيات لن يقوى إلا من خلال دعم المؤسسات الثقافية المملوكة للدولة فالدولة التي اجتاحت في فترات سابقة فضاء المجتمع المدني، هي الآن مسئولة عن إحيائه بتوفير الدعم المادي والخبراء والاستشارات الفنية ولإدارية لهذه المؤسسات المدنية، ما يمكن أن يقوم به المجلس الأعلى للثقافة كنموذج في إطار خطة تحدد احتياجات هذه المؤسسات المدنية وكيفية إشباعها، هو المدخل الأساسي لتنشيط دور منظمات المجتمع المدني في الحركة الثقافية ،خاصة وأن المثقفين العرب يجمعون على أنه كان على امتداد عقد و نصف يمثل الصوت الأخر للمثقفين، فهو في الحقيقة يقع في موضع وسط بين حالة المؤسسة الحكومية والمنظمة الأهلية، ولا شك أن حاجة المؤسسات الثقافية الأهلية للدعم الحكومي بشكل أو بآخر هنا ترتبط في الحقيقة بظروف نشأة الثقافة العربية الحديثة، التي نشأت في حضن الدولة، هذه الخاصية المرتبطة بطبيعة النشأة الرسمية عطلت كثيرًا من خطواتها، ولا تزال تعطلها حتى الآن إذا قارنا بين الثقافة العربية الحديثة و بين الثقافات الأوروبية، التي نشأت بفضل عمل المجتمع المدني بعيداً عن الدولة، الذي قام من العصور الوسطي باحتضان أعمال المثقفين الذين أسسوا عصر النهضة ثم عصر الاستنارة الذي قلب الحكومات المستبدة وأنشأ الدولة الحديثة، أما في مجتمعاتنا العربية، فالثقافة المدنية التي نشأت في حضن المجتمع المدني في العصور الوسطي العربية أهملت باعتبار أنها ثقافات عامية، ودعمت مؤسسات الدولة الحديثة ثقافة أخرى جديدة ومثال لذلك ما حدث في مصر عندما أرسل المبعوثون إلى الخارج و عادوا لكي ينشروا ويؤسسوا الثقافة الحديثة، مازلنا نعيش في ظلها، والتي تمتعت بعد تبلورها بقدر من الاستقلالية لفترة محدودة بين أوائل

القرن العشرين وأواسط القرن العشرين، وهى الاستقلالية التي سرعان ما تراجعت واختفت بعد أن أممت المؤسسات الثقافية المستقلة، كما حدث للكثير من دور الصحف و المجلات و المسارح، وتم إنشاء وزارة للثقافة حلت محل المجتمع المدني، وأصبحت هي المسئولة عن الإنتاج الثقافي، بدلاً من توفير المناخ الذي يساعد على نمو الحركة الثقافية، لهذا أصبح لدينا الآن مؤسسات ثقافية كثيرة، مرتبطة بوزارات الثقافة أو الإعلام، متمتعة بقدر من الاستقلالية، ولكن إنتاجنا الثقافي مازال محدودًا ومحاصراً ومصادراً ولتجاوز هذه الوضعية يجب تشجيع المجتمع المدني علي أن ينهض بدوره في رعاية الثقافة لكي يكفل لها شرطين هما شرط الحرية، والاستقلالية. في بعض الجامعات العربية- على سبيل المثال- في الجامعة الأردنية على امتداد عدد معين من سنوات العمل يحصل عضو هيئة التدريس على ما يسمي إجازة التفرغ العلمي يحصل خلالها على راتبه وامتيازاته بالكامل وأيضا الكاتب أو المثقف وذلك من أجل إنجاز عمل معين أو مشروعات ذات أهمية، وهو اتجاه ينبغي العمل والتوسع فيه في معظم أقطار الوطن العربي.

ومن هنا قد يبدو من الملائم استمرار وجود دور ما لوزارة الثقافة على أن يكون عملها هو رعاية الإنتاج الحر والمؤسسات المدنية العاملة بالثقافة ،دون أن تستولي علي دورها وتسرق وظيفتها وتتحول هي نفسها إلى منتج للثقافة، و تكون النتيجة عندئذ ثقافة تنتجها الدولة بشروطها ورؤيتها، أيضا هذا الدور المأمول لوزارة الثقافة لا يمكن نجاحه في ظل وجود أي قيود على حركة المثقفين تحدد توجهاتهم، فالمثقف الحقيقي يجب أن يكون على يسار السلطة، فهو الذي يرسم لها الخطي التي تسير على ضوئها، وإذا كان تابعاً لها فسوف يفقد جزءاً كبيراً من دوره وتأثيره، والواقع أن المثقف في الوطن العربي مازال يقع في فلك التبعية للسلطة، فالأماكن التي يذهب إليها المثقف والتي يلتقي فيها بمثقفين آخرين هي أماكن تابعة للدولة، و الدولة هي التي تدعم هذا

النشاط، وهي التي توافق أو لا توافق علي ما ينشره، هي التي تطرح المشاريع التي يجب أن تناقش، لهذا فتغيير الدور الذي تلعبه الدولة في دعمها للحركة الثقافية من خلال منظمات المجتمع المدني يعد احد أهم تحديات الاستقلالية، والقدرة على الفعل الثقافي الحر .

وعلى الجانب الآخر لا يجب إغفال دور الأفراد والمؤسسات الخاصة أو مؤسسات المجتمع المدني، فعلى الدولة أن تعترف بدور للمثقفين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، و ربما يحدث التوازن بين الدور الثقافي للدولة وبين عدم الإفراط بتعظيم الواقع والدور المؤسسي لأجهزتها، التي تمارس دورها بهذه الصفة المؤسسية كسلطة كما يحدث حالياً، لهذا تظل هذه القضية بحاجة إلى وضع رؤية أعم لمجمل الوطن العربي، خاصة وأننا في لحظة تاريخية يعاد فيها بسط أطراف المعادلة الأساسية في الوعي الفردي والجماعي، بعد أن عاش وطننا العربي محنة تسييس الثقافة، والهدف الآن من إعادة إحياء دور المجتمع المدني هو عكس ذلك بمعنى تثقيف السياسة وذلك سيتم من خلال إعفاء الدولة من بعض المسئوليات الثقافية وإسنادها إلي المجتمع المدني، خاصة وان قضية لجوء منظمات المجتمع المدني للتمويل الخارجي لدعم قدرتها قضية مازالت تثير المخاوف والانزعاج، رغم أن الفيصل هنا هو طبيعة القضايا أو الاهتمامات التي تعمل عليها، وهل تعبر عن احتياجات وهموم مجتمعاتها، أم تنفذ أجندة خارجية هي أجندة الممول، وهو الوضع الذي يفاقمه عدم انتعاش العمل الوقفي، بجانب أن كبار رجال المال والأعمال لا يعطون الاعتبار الكافي و اللازم للشأن الثقافي، باعتباره جزءاً من الوجدان الجمعي و الذاكرة الوطنية و الطموحات المشتركة للأمة، فلا يزال الشأن الثقافي في أذهان رجال المال و الأعمال العرب يلقى اهتماماً نادراً على عكس ما عرفه تاريخ العالم الأوروبي وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث تخصص كبار المؤسسات الاقتصادية نسباً مئوية معينة من أرباحها لدعم الأنشطة الثقافية الهادفة إلى

تعزيز الثقافة والفكر داخل مجتمعاتها. وربما قد يكون من المفيد البحث في أهمية وجود تجمع يضم المؤسسات الرأسمالية التي تعمل في المجال الثقافي والمثقفين والمؤسسات الثقافية العربية الرسمية والمدنية بحيث يعقد اجتماع سنوي، يتم فيه نوع من الحوار حول كيفية دعم الثقافة العربية الجادة من خلال هذه المؤسسات، ويتاح من خلاله للمثقفين أن يمارسوا نوعاً من الضغط علي هذه المؤسسات حتى تستجيب لدعم الثقافة العربية في أشكالها الأكثر رقياً و الأكثر جدية.

إن تجاوز مشكلة تمويل ودعم أنشطة منظمات المجتمع المدني، التي تهتم بالشأن الثقافي، وتوفير تمويل محلى (حكومي/أهلي) هو ما يمكن أن يواجه المخاطر والمشكلات الحالية المرتبطة بالتمويل، والذي يرتبط بأجندات سياسية واضحة أياً كان مصدره، فالضخ المالي للمؤسسات الأوروبية و المؤسسات الأمريكية لرعاية ودعم الكثير من المؤسسات المدنية في العالم العربي، و في العالم الثالث، يتم من اجل مصالح محددة يعرفها الجميع، مثل بعض المؤسسات المدنية التي تعنى ببعض قضايا اللغات الفرعية، ففي فرنسا مثلا يوجد في السوربون قسم متخصص في العناية باللغة الامازيغية، وأنتج موسوعة الدراسات الأمازيغية، وقد أنفقت عليها أموال ضخمة، وهناك العديد من الشباب الذين يسافرون من المغرب إلى فرنسا لإنجاز أطروحات في المستوى الفونولوجي و مستوى التركيب اللغوي و مستوى المفردات، هذه الجامعة وهذا الإنتاج هو الذي يقف اليوم وراء الحركة الامازيغية في المغرب، فمن حق كل الاثنيات داخل جغرافية العالم العربي، أن تتفاعل وتعبر عن ثقافتها وتحافظ عليها.

رابعاً: مواجهة منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الثقافي تحدٍّ من نوع أخر وهو وضع أحادية الثقافة والرؤيا إلي التعدد و التنوع الثقافي، الذي لا يعنى فقط أن نتمثل أدبَ وفن الأقليات غير الإسلامية، بل أن يمتد ذلك للاعتراف بالأقليات الإسلامية التي لا تنتمي للأكثرية، ففي عدد قليل من البلدان العربية ثمة تنوع ثقافي ملحوظ، ففي العراق على سبيل المثال هناك الثقافة الكردية، وفى بلدان شمال إفريقيا هناك

الثقافة الأمازيغية ،لهذا من الضروري إيلاء هذه الثقافات مكانتها، بألا تضطهد، و أن يتم التعامل معها علي قدم المساواة كما يتم التعامل مع الثقافة العربية، فمن حق كل الاثنيات داخل جغرافية العالم العربي أن تتفاعل بأشكال مختلفة، فالجامع هو الوطن.

ولا يتوقف أمر الإقرار بالتنوع الثقافي هنا عند حدود ثقافة الأقليات أو.الاثينيات المختلفة بل هناك ثقافات فرعية خاصة بالفئات المهمشة والفقيرة يجب الاهتمام بها ودراستها في إطار الثقافة العامة الجامعة، وليست بوصفها ثقافة أقلية .

المجتمع المدني والدولة والثقافة

أصبح مصطلح المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية يستخدم أساساً في مواجهة خطرين يهددان الوطن العربي الخطر الأول هو العسكرة، أما الخطر الثاني فهو تديين الدولة والمجتمع، وعلى الرغم من التحديات والمشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل أو تهتم بالشأن الثقافي وتؤثر بالسالب إلى حد كبير في قدرتها على التأثير والفعل، إلا أن المنظمات الأهلية تاريخيا كان لها دور مهم جداً على مستوى العالم العربي في نشأة ثقافة الاستنارة والتفكير الحر و الفنون، ففي مصر على سبيل المثال كان للجمعية الخيرية الإسلامية التي أسسها عبد الله النديم والشيخ محمد عبده دور رائد في نشر المدارس في ربوع مصر المختلفة، حتى الجامعة المصرية أنشئت بفضل الجهود الأهلية، وهناك العديد من جمعيات محبي الفنون وغيرها الكثير، إن الميراث الثقافي الأفضل لهذه الأمة إنما يرجع إلى جهود الجمعيات الأهلية التي نسميها اليوم بمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، و لذلك فان دعم المجتمع المدني ليس استجابة لدعوة غربية بقدر ما هو مواصلة لتقليد كان موجوداً، وهو التقليد الذي يثرى قيم التعدد والتنوع، وتشهد العديد من البلدان العربية نماذج للكثير من الجمعيات والمؤسسات المدنية التي تهتم بالشأن الثقافي، رغم أنها قليلة العدد بالقياس إلى تعداد السكان في الوطن العربي، وكذلك عند مقارنتها بتجارب المجتمع المدني في غير الأنشطة الثقافية، وهو أمرٌ يشير في تحليل دلالاته إلى ضعف اهتمام المجتمع المدني العربي بوجه عام بالعمل الثقافي بقسميه المادي

والمعنوي وتركه في الأغلب إلى الحكومات، ورغم هذا فالتجارب والمبادرات القليلة الناجحة كانت متنوعة، ويمتد عمر بعضها إلى سنين عديدة، فهناك مبادرات وتجارب اهتمت بتنظيم المهرجانات الثقافية مثل تجربة مهرجان السويداء بجنوب سوريا، والذي ،يقام منذ عدة سنوات كمهرجان أهلي يموله مهندس من أبناء المدينة، وقد استهل المهرجان نشاطه على مستوى محافظة السويداء بمسابقة للقصة والشعر والدراسات وآداب الأطفال، وتطور إلى أن أصبح يغطى كل سوريا ويقوم بإصدار الأعمال الأدبية الفائزة ونشرها .

أيضا هناك تجربة مهرجان السنديانة بمدينة طرطوس بسوريا في قرية الشاعر السوري / محمد عمران، والذي يقام منذ تسع سنوات كمهرجان أهلي، تعتمد تمويلاته كلها على المساهمات المحلية البسيطة سواء من الأفراد أو المؤسسات (الأصدقاء، محافظ المدينة، غرفة تجارة) التي تتنوع بين تقديم غرفة في فندق لأحد الضيوف أو تذكرة طائرة أو حتى وجبة غذائية، و قد شارك في هذا المهرجان خلال السنوات الفائتة عدد من كبار شعراء الوطن العربي، والمهرجان يستمر لعدة أيام ويشهد أنشطة موسيقية و سينمائية و أمسيات شعرية .

وتجربة مهرجان جبلي ببلدة مطوب بسوريا، ويقام بالتعاون بين بعض الأفراد والمؤسسات الرسمية في وزارة الثقافة والتي تقدم دعماً مالياً للمهرجان. والمهرجانات الثلاث هي بالأساس مهرجانات أهلية وتتعرض لنفس المشكلات المتعلقة بالتمويل، ودور بعض الأفراد أو المؤسسات التي تقدم التمويل والدعم لها، وما يثيره هذا من مستوى التدخل أو الهيمنة التي قد يفرضها مقدم الدعم سواء كان فرداً أو مؤسسة، على العكس من هذا تجربة مهرجان جرش بالأردن، إلا أنه مهرجان ثقافي رسمي أكثر من شعبي، لكن هناك مهرجانات أخرى شعبية مثل مهرجان (الفحيص)، الذي يقام في قرية قريبة من عمان، حيث يستضيف المهرجان الشعراء و الكتاب، رغم شح الإمكانيات ومحدوديتها والتي يحصل عليها من المجتمع المدني والقطاع الخاص بالأردن

وهناك تجربة متميزة في مصر هي تجربة متحف الإسكندرية للفنون التشكيلية، والتي سعت للاهتمام بالفنون التشكيلية، فعلى قطعة أرض بالعجمي بمدينة الإسكندرية، تم تحويلها على امتداد ٢٥ عاماً إلى مجمع معارض وسبعة متاحف خاصة غير حكومية، تضم إبداعات كبار التشكيليين، فهناك متحف الفن المعاصر، و متحف الفنانة جاذبية سري، و متحف سيوه للأزياء و الحلي، و متحف للنحت و متحف لعلوم الطفل، به أكثر من ٤٣٠٠ عمل رفيع المستوى، وقام متحف الإسكندرية بتنظيم البينالي الدولي لفنون الأطفال في القارات الخمس، والذي حظي بزيارة السيدة سوزان مبارك في عام ٩٧ في إحدى دوراته، وأخر دوراته حظيت بمشاركة أطفال من ١١٨ دولة، وعلى امتداد دورات البينالي تم توفير أفضل الفرص للاحتكاك الدولي، حيث تمت استضافة فنانين أجانب ليتواصلوا و يحتكوا بزملائهم من كبار الفنانين المصريين، و هناك بروتوكول تبادل دولي مع سويسرا، و برونو و برنار وان بفرنسا، و مؤسسة رواق البلقان في الأردن، ومركز الفنون المرئية في الأردن، ومركز الفنون و الفتيات في الشارقة لتأسيس متحف لفنون الطفل، ورغم نجاح هذه التجربة إلا أنها تتعرض للعديد من المشكلات التي ترتبط بمطالبة أصحابها بسداد ٧٥ ألف جنيه مصري للدولة كل عام كعوائد أو ضريبة عقارية، والتجربة تثير مجددا قضية أهمية دور وزارة الثقافة أو الدولة في دعم جهود المجتمع المدني .وهناك تجربة أخرى في مجال الفن التشكيلي وهى تجربة سورية، حيث أشتعل حريق في جزء من إحدى الغابات في سورية فقام وزير الزراعة بدعوة حوالي ٨٠٠ فنان تشكيلي من الوطن العربي استضافتهم محليات سوريا، وطلب منهم التعامل مع موقع الحريق بما به من بقايا أشجار محترقة على مساحة ٢-٣كيلو، وقام هؤلاء الفنانون بنحت هذه البقايا وخلقوا منها قطعا فنية، وقبل إن تنتهي ورشة العمل تلك كانوا قد أقاموا في نفس المكان مبنى لمتحف احتفظت فيه بهذه الإبداعات.

وتمتد مبادرات المجتمع المدني الناجحة إلى دعم ونشر الثقافة العلمية ويبرز في هذا المجال دور مؤسسة ثقافية رائدة هي مؤسسة عبد الحميد شومان، وهى منتدى ثقافي يشيع الثقافة العلمية، كما يشيع كل الثقافات والفنون الأخرى، وحيث تقدم المؤسسة سنوياً جوائز للعلماء العرب الشباب، وجوائز هذه المؤسسة يدعمها البنك العربي، وهى تجربة تشير إلى إمكانية توجيه جزء

من موارد القطاع الخاص لساحة الأنشطة الثقافية الجيدة، وعلي المستوي الثقافي العربي المتجاوز للقطرية.

وفى مجال السينما هناك تجربه ناجحة في مصر، وهي شركة سمات للإنتاج السينمائي، والتي أنشئت بتجمع شابات وشباب من خريجي معهد السينما، ففي مصر معهد سينما منذ عام ٥٩، وتتخرج دفعاته منذ عام ٦٤، و أكثر من ٨٠ ٪ من خريجيه عليهم الانتظار مابين ١٠ إلى ٢٠سنة لكي يصنع أياً منهم فيلمه الأول، هذه الشركة الشابة البسيطة أنتجت أفلاماً ديجيتال، وأصدرت مجلة ،و مجموعة ترجمات لمجموعة كتب، لكن المشكلة أن هذه الشركة بنشاطها الهام والمتميز يعتمد تمويلها بالكامل بنسبة مائة بالمائة علي الاتحاد الأوربي، أما تجربة جمعية أصدقاء السينما فهي تجربة فريدة من نوعها، وإن لم تكن التجربة الوحيدة في العالم العربي، فالجمعية تقيم مهرجاناً سينمائياً ذا بعد متوسطي ودولي بمقاييس احترافية عالية جداً، يشرف عليها كل المثقفين و الفنانين و النقاد السينمائيين الذين استطاعوا أن يزوروا و يشاركوا في المهرجان والذي بسبب كونه منظماً من قبل جمعية أهلية يعانى من مشكلة كبرى اضطر معها إلى التوقف لمدة سنه، و هو يستعيد الآن أنفاسه.

ولم تتوقف جهود ومبادرات المجتمع المدني الناجحة عند هذا الحد، بل امتدت لأشكال الثقافة الأخرى مثل الرواية والشعر وغيرهما عبر إتاحة الفرص لاحتضان أشكال الكتابة بكل أنواعها ورعايتها، وتبرز هنا تجربة مؤسسة اتحاد كتاب المغرب، والذي يمتد عمره إلى ما يقرب من خمس وأربعين عامًا سنة من الحضور الفاعل داخل المجال السياسي و الثقافي المغربي، بذل فيها الاتحاد الكثير من الجهد الثقافي و احتضن كل أشكال الكتابة، كمؤسسة مدنية تعمل على إيجاد فرص ومنابر للحديث و للكتابة و للبحث، وتعمل على توسيع المجال الثقافي داخل المجتمع المغربي. وطيلة هذه العقود أنشأت الدولة المغربية العديد من المؤسسات الثقافية لمناهضة هذه المؤسسة الأهلية، التي كانت تجمع كل الأطياف الثقافية و على كل مستويات التنوع الثقافي الموجود داخل مشهد الكتابة و الثقافة المغربية . ولم يحصل اتحاد كتاب المغرب هذه المؤسسة

الأهلية طول هذه المدة على أي دعم حكومي إلا منذ سنتين فقط، في صورة أربع غرف داخل إحدى العمارات، في ظل حكومة التوافق الحالية، وهي حكومة احتضن بعض أحزابها مسيرة الاتحاد اتحاد كتاب المغرب.

وهناك تجربة أخرى من المغرب هي تجربة جمعية الامتداد الأدبية، التي تهتم بالقصة القصيرة والرواية والفكر، و هي تجربة ناجحة كما هو الشأن بالنسبة لاتحاد كتاب المغرب، وذلك بشهادة كثير من المفكرين ورموز الثقافة والإبداع المغربي، هذا النجاح الذي حققته الجمعية يعود إلى طبيعة أنشطتها الأدبية و الثقافية المهمة، والتي يمكن حصرها في الاهتمام بالشعر المغربي والذي تشرف عليها لجنة الشعر والاهتمام بالقصة والذي تشرف عليه لجنة القصة القصيرة، بجانب لجنة الفكر المغربي التي تهتم بالفكر المغربي والقضايا المعرفية المرتبطة به من أسئلة و إشكاليات مفتوحة، وقد استطاعت الجمعية تنفيذ العديد من الأنشطة والفاعليات الثقافية مثل استضافة المهرجان السنوي الذي تحتفل من خلاله بالشاعر المغربي الحديث الراحل محمود خمار الجنوني، والذي يقدم خلاله - بالتعاون مع وزارة الثقافة- جائزة باسم الشاعر الراحل بهدف الترويج للشعر، واستضافة بعض المفكرين العرب مثل عبد الحميد المجيد الربيعي و الدكتور علي القاسمي، الاحتفال باليوم العالمي للشعر. وجزء كبير من نجاح التجربة يعود إلى الشراكة مع العديد من المؤسسات المدنية الأخرى النشطة في المجال الثقافي مثل إتحاد كتاب المغرب، حركة الميثاق، بيت الشعر، ومن خلال هذه الأنشطة تسعى الجمعية إلى تقليص المسافة القائمة بين المبدعين من شعراء وروائيين و قصاصين ومفكرين من جهة وبين المتلقين من جهة أخرى.

كما أن تجربة كلية اللاهوت للشرق الأدنى في لبنان وهي تسمى «منتدى الفكر المسيحي الإسلامي» تعتبر تجربة مميزة من حيث إن هذا المنتدى يوفر منبرًا للحوار الديني خاصة في القضايا المختلف عليها وهي في صلب الإيمان المسيحي والإسلامي، ويعطي حرية البحث والتمحيص في القضايا اللاهوتية التي تختلف بشأنها، فنحاول معرفة القرائن التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في صنع المفاهيم المختلفة، وفي إطار ذلك تم التعامل مع معاهد لاهوتية

إسلامية ومع قادة في الفكر الديني (إسلاميين ومسيحيين)، وفي حلقات المنتدى يتبع نظام متوازن فيما يخص القضايا، ويستفاد في كل مرة من وجهتي النظر الإسلامية والمسيحية على السواء، وقد استطاع هذا المنتدى أن يخلق شعورًا بالاحترام المتبادل واستعدادًا للاستماع لوجهة النظر الأخرى وغير في لهجة الخطاب الديني، وتعتبر هذه التجربة هي التجربة الأولى التي عرضت بجرأة لنقاط الخلاف العقائدي وخلقت جوًا إيجابيًا ومتحضرًا.

كما يقدم مركز الفنون الإدائية (مؤسسة نور الحسين) بالأردن والتي تأسست بإرادة ملكية سامية عام ١٩٨٥ من أجل المساهمة الفعالة الريادية لدى الأردنيين، فيقدم المركز عدة عروض مسرحية بأسلوب المسرح التفاعلي وهو أسلوب مسرحي فعال يتيح الفرصة للمتفرج أن يتفاعل مع العرض المسرحي ويناقش القضايا التي يطرحها وذلك بهدف تعليم المواطنين كيفية صياغة الحوار الثقافي، وقد ساهم هذا الأسلوب في إحداث نقلة نوعية مع الفئات المستهدفة من كافة شرائح المجتمع في أسلوب التفكير وتغيير المفاهيم، واستطاع المركز أن يعمم هذه التجربة على مجموعة من الدول العربية كلبنان وفلسطين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، كما يستخدم المركز الوسائل الإعلامية المؤثرة مثل البرامج التليفزيونية التي تحتوي على الحوار والدراما واللوحة الراقصة والمعلومات الوثائقية وذلك لطرح قضايا عديدة تهم الشباب العربي مثل إحداث الإصلاح في مجتمعاتهم وأصول الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يعقد المركز ورش عمل ومؤتمرات محلية وإقليمية وعالمية يشارك فيها نخبة كبيرة من المتخصصين والمثقفين وشعراء باليونيسيف والأمم المتحدة، وأقام المركز شبكة علاقات دولية في مجالات الثقافة المختلفة مع منظمة اليونسكو واليونيسيف والعديد من المراكز الثقافية والفنية بالولايات المتحدة (مركز كندي للفنون الإدارية) و(الأكاديمية الملكية لفنون الرقص ببريطانيا) و(مؤسسة إنتاج لمسرح الشباب والطفل)، وتعتبر تجربة مركز الفنون الأدائية من التجارب الناجحة والمميزة والذي مازال يمارس نشاطه فعالية من أجل تأسيس حالة من الوعي الثقافي والفني لدى المجتمع وتنمية الحس الوطني واتخاذ القرارات وحرية التعبير والنقد البناء والاعتماد على الذات وتطويرها.

وتعتبر مؤسسة التعاون في فلسطين من مؤسسات المجتمع المدني التي تركز في نشاطها على تعزيز الوعي الثقافي الفلسطيني واللغة العربية فقد قامت هذه المؤسسة - والتي أشهرت في

جينيف عام ١٩٨٣ – بتأسيس عدة مراكز ثقافية في المدن والقرى ودعمت الأنشطة الثقافية والفنية ابتداء بمكتبات الأطفال ومرورًا بالموسيقى التقليدية، وفي سياق هذا النشاط خصصت المؤسسة أموالاً لدعم وتأهيل وترميم مبان ذات أهمية ثقافية وتاريخية في مدن فلسطينية مثل عكا وحيفا ويافا وأرملة والتي تعتبر جزءًا من التراث الفلسطيني الحي. وقد شهدت القدس مؤخرًا مشروعًا متكاملاً للحفاظ على مجموعة أثرية متكاملة من خلال ترميمها وتوظيفها لخدمة المجتمع المقدسي، فقد تم ترميم مواقع عربية تاريخية ومبان سكنية في البلدة القديمة في القدس من خلال فريق عمل فني مكون من مخططين ومهندسين معماريين وخبراء دوليين في مجال العمارة، وتزامن مع هذا المشروع مشروع آخر هو تدريب الشباب الفلسطيني في القدس على أعمال الترميم الأثري وهو ما وفر خبرة غير مسبوقة لأبناء القدس وتقرر بعد ذلك أن يتم استغلال بنايات المجموعة التي تم ترميمها في مشروع لخدمة المجتمع المقدسي.

هذه التجارب وغيرها تشير إلى الطاقات الكامنة لدى المجتمع المدني وقدرته على أن يلعب دوراً محورياً في عمليات الإصلاح الثقافي، ونشر الثقافة الداعية للتقدم والاستنارة والحرية، وهو يفرض ضرورة دعمه ورفع كافة القيود التي تعوق حركته أو تحد من نشاطه وفى مقدمتها:

١- إسقاط كل القوانين التي تحول دون حرية الرأي، والتي تعطي للجماعات و للمؤسسات الدينية حق مصادرة الكتب ومطاردة الكتاب ،حيث يعانى الواقع الثقافي من التضييق على الحرية المتاحة للمبدع، وكثرة عوائق التعبير التي تأخذ مرة اسم المجتمع، وأخرى اسم الدين، وذلك على نحو تبدو معه الفنون كالأدب الذي يعاني من تقلص مساحات حرية التعبير وحرية الإبداع على السواء، وذلك بسبب تضافر العوامل التي يرجع بعضها إلى غياب الديمقراطية السياسية أو إلى الجمود الاجتماعي أو إلى التطرف الديني. حين تجتمع هذه العوامل فإن دائرة الإبداع تتقلص، ولذلك فإن توسيع أفق الحرية الإبداعية لا ينفصل عن توسيع أفق الحرية في مجالاتها السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، وهناك أكثر من مستوى في تشخيص التضييق على حرية الفكر والإبداع، فهناك هيمنة الأمن بدرجة كبيرة على المؤسسات الثقافية، كالجامعات، والصحف

والأندية الثقافية، ففي كثير من الدول العربية يستطيع مجرد شرطي صغير إن يمنع أستاذاً جامعياً من إلقاء محاضرة، أو أن يقوم رئيس التحرير بمنع أي مقالة لأي كاتب، لأنها تتجاوز الخطوط المسموح بها، يحدث هذا وغيره رغم كل الحديث عن الحريات وأهميتها، وإذا كان دعم حرية حركة ونشاط المؤسسات الثقافية المدنية هو أحد أسس نمو مناخ الإبداع الفكري والفني والثقافي بوجه عام، فضمان حرية المثقف ذاته وحمايته هو حجر الزاوية في هذه العملية، حيث لا يمكن الحديث عن الثقافة و المثقفين دون الحديث عن المثقف الفرد وضمان حماية حريته والدفاع، لهذا يجب التفكير في بناء مؤسسات للدفاع عن هذا الإنسان المثقف، الذي ينتمي لبيئة اجتماعية في طور التشكل و في طور التشكل الهش، فهناك مثقفون في كل بلد عربي سجنوا لأنهم عبروا عن آرائهم واتجاهاتهم بحرية ووضوح.

وهناك الرقابة في مجال الفنون، حقيقة لا يوجد بلد في العالم لا يوجد به رقابه. ولكن كلمة الرقابة في مجتمعاتنا العربية تأخذ شكلاً مختلفاً ففي مصر على سبيل المثال- تتبع الرقابة المجلس الأعلى للثقافة، حيث يشرف عليها في الغالب إدارات وموظفون يحتاجون إلى كثير من التأهيل والإعداد، والمشكلة الآن ليست في جهاز الرقابة، حيث يقف على رأسه مثقف مستنير يوافق على الأفلام، لكن هناك جماعات و أفراد ومؤسسات أخرى تأخذ موقفاً معارضاً من عرض بعض الأفلام، فنحن نتحدث عن الحرية و الديمقراطية في مجتمعات، لم يتم تربية أجيالها على الثقافة الديمقراطية و لا على ثقافة الحرية، والرقابة جهاز موجود في العالم كله، فعلى سبيل المثال أي فيلم يعرض على قناة Show Time أو غيرها توجد عليه رموز مثل PG ، وهي اختصار لكلمة إشراف أبوي، بمعنى إشراف الأبوين على الأولاد و هم يشاهدون الفيلم، علامات أخرى بأن هذا الفيلم غير مسموح به لأقل من ١٦ سنه، هذا مسموح به لمن هو فوق ١٨ سنة، و من يقوم بوضع X , XR هي أجهزة ثقافية تقوم بالإنابة عن المجتمع في عمليات الرقابة، لان المجتمع من حقه حماية الأطفال من مشاهدة أفلام العنف أو أفلام الجنس التي لا يستطيع إدراكها إدراكا معقولا إلا الكبار. فالمشكلة ليست إلغاء جهاز الرقابة، ولكن في ضرورة تطويره وتحديثه

وتثقيف العاملين فيه بما يجعلهم في مستوى الإبداع وحرية الإبداع والإعمال العالمية، إذا حدث هذا فلن تكون هناك مشكلة، خاصة مع احترام الأسرة لهذه القوانين والعلامات، والتزام أجهزة الإعلام أيضا باحترامها، فقناة Time Show العربي، و هي فرع من شركة عالمية تلتزم بعرض X Rate بعد مواعيد نوم الأطفال، أما أفلام PG أو P فتعرض في فترة النهار، أما أفلام العنف أو الجنس فتعرض بعد الساعة ١٢ مساء، في هذه الحالة يمكن أن نطلق تسمية مختلفة على جهاز الرقابة، ولكن ترتبط تسميته بطبيعة الدور الذي يقوم به كأن نسميه الهيئة الفنية أو الاستشارية، حيث إن دوره الأساسي يقوم على عملية التصنيف، التي يجب أن تلتزم بها الأسرة وأجهزة الإعلام، وهذا هو طريق التطور الرئيسي الذي يسير في اتجاهه العالم اليوم وهو الانتقال من الرقابة علي النص سواء كان لأغنية أو لمسرحية أو لفيلم، إلي لجنة أو هيئة عليا للتصنيف حسب الأعمار، وهو النظام الذي ساد بالتدريج بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح اليوم هو العلامة علي الحرية في الفنون، لم يعد مقبولاً أن تكون هناك رقابة مسبقة علي العمل الفني، إنما أصبح مقبولاً وجود لجنة أو هيئة مدنية، تتُشكل من مجموعة مثقفين تختارهم النقابات أو الهيئات الشعبية، مثل نقابة السينمائيين ونقابة الموسيقيين ونقابة المسرحيين، تكون مهمتها تصنيف الأفلام، ما هو مسموح للكبار وللصغار، وهو النهج الذي يؤخذ به في أعرق الديمقراطيات، كما أننا لا يجب استخدام تعبير الأمن الثقافي لتبرير الرقابة، فالثقافة والفكر لا تعرف مثل هذه التعبيرات الأمنية ،من الضروري تحويل الرقابة إلي جهاز للتصنيف.

وقد يكون مفيداً في هذا المجال أن يصدر منتدى الإصلاح العربي تقريراً سنوياً عن حرية التعبير في الفن و الثقافة ،فهناك تزايد لقمع حرية التعبير في كثير من الأعمال الفنية، في البداية كان القمع للكتاب ولمقالاتهم، الآن وصل إلى الأعمال الفنية، ولمواجهة هذه الضغوط، والحد من تأثيرها يجب على المثقفين رصد أي اعتداء علي حرية التعبير، في كل المجالات و إعدادها في تقرير سنوي يستعرض مؤشرات تزايد هذا القمع أو تقلصه.

أيضاً في مجال توفير مناخ الحرية للعمل الثقافي الأهلي يجب رفع القيود والتشريعات القانونية والتي تحد من حرية تأسيس وإنشاء المنظمات المدنية، فما زالت هناك حالة من عدم

ترحيب الأنظمة في المنطقة العربية كلها بأي نشاط ثقافي لتشككها منه، إلا لو كان موالياً بشكل تام، وإذا لم يكن كذلك فالقوانين الداخلية كفيلة بتحجيم إنشاء هذه المؤسسات، فالقوانين في معظم دول المنطقة، رغم كل التقدم بها الكثير من النصوص التي تتنافى مع مبدأ أصيل في تشريعات العالم المتحضر، والتي تشير إلى انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، في الوقت الذي توجد في تشريعاتنا نصوص من نوعية التحريض على كراهية النظام، وهو كلام يمكن أن تصل عقوبته إلى الأشغال الشاقة، لهذا يجب تعديل القوانين المعرقلة لإنشاء جمعيات المجتمع المدني خصوصا تلك التي تهدف إلى دعم الاستنارة والثقافة والفنون ومبادئ التقدم.

٢- حل مشكلة توفير الموارد اللازمة لقيام مؤسسات المجتمع المدني الثقافية بدورها وذلك بتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على المساهمة في دعم أنشطة المجتمع المدني الثقافية، بخصم هذه المساهمات من الضرائب، ولكن التحدي الذي يواجه هذا المقترح هو الخوف من أن يذهب هذا الدعم إلى الجمعيات الثقافية الدينية المحافظة، كما يجب على وزارة الثقافة أن ترصد جزءاً من ميزانيتها لتشجيع الجمعيات الأهلية المهتمة بالنشاط الثقافي على ممارسة نشاطها، مع وضع ضوابط استخدام هذا التمويل، مثل الضوابط التي تضعها مؤسسات التمويل الأجنبية كالاتحاد الأوروبي، كذلك تغيير نمط دعم الدولة للأنشطة الثقافية ذات الطابع القومي مثل المهرجانات، فبدلاً من أن تقوم بها الدولة توجه الموارد اللازمة لتنفيذها إلى مؤسسات المجتمع المدني كي تقوم بتنفيذ نفس الأنشطة، على أن تقوم مؤسسات الدولة بدور اشرافى لضمان انتظام العمل وتنفيذه بشكل لائق.

٣- رغم انه في السنوات العشرين الماضية ظهر العديد من المؤسسات الخاصة التي بدأت تسهم في تنمية الثقافة العربية مثل مؤسسة الملك فيصل، ومؤسسة عبد العزيز سعود البابطين، مؤسسة العويس، مؤسسة عبد الحميد شومان... إلخ، إلا أنه لابد من وضع معايير لنجاح وتميز المؤسسات الثقافية العربية خاصة تلك التي يصبح لديها الأولوية في تلقى كافة أشكال الدعم، كأن تعمل على تنمية جميع أشكال الإبداع الفني والعلمي

على السواء، وأن تبذل جهداً واضحاً في إدماج الشباب العربي في حلقة التواصل المعلوماتي مع العالم ليكون منتجا فيها، وأن تعمل على استثمار كل الفضاءات التعليمية والإعلامية لتعزيز ثقافة المجتمع العربي، تنمية وسائل الابتكار الخلاق في الأدب والفنون والعلوم، وان تستهدف أنشطتها لتشكيل الوعي الثقافي بدلا من تغييبه، والتوجه نحو المستقبليات المتفقة مع التطور، أما إذا كانت تقدم جوائز أو منحاً فيجب عليها تطوير نظم الجوائز لتحقيق أعلى قدر من المصداقية والموضوعية، إن جزءاً من عملية دعم التجارب الناجحة في المجال الثقافي والدعاية لها هو تقديم دعم ما لأفضل مؤسسة تتميز بتوفر كافة معايير النجاح، و يمكن للمثقفين العرب أن يختاروا كل عام مؤسسة خاصة تدعم الثقافة الجادة و الرفيعة وتتوفر فيها هذه الشروط، ويقدم لها جائزة، وهو ما سوف يحفز و يشجع كافة المؤسسات الخاصة الأخرى سواء التي تدعم النشاط الثقافي أو التي لا تدعمه لكن لديها إمكانيات دعم العمل الثقافي.

٤- دعم العمل العربي الثقافي المشترك، فلا يمكن أن نواصل أعمالنا إلا بحد أدنى من الوعي بأهمية العمل العربي الثقافي والمدني المشترك، وهو ما ينشده منتدى الإصلاح العربي، لا بأس أن نذكر بأن هناك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كنموذج لمؤسسات العمل العربي الثقافي المشترك، التي استنفذت أموالاً لإنجاز عمل رائد هو الخطة الشاملة للثقافة العربية، و التي شارك فيها ستمائة مفكر و عالم من مختلف البلاد العربية، وقدم فيها عشرون بحثاً، تم دراستها ثم رُفعت التوصيات إلى مؤتمر وزراء الثقافة العرب في تونس في عام ١٩٨٥، واعتمدت الخطة وصدرت في ٦ مجلدات، منها مجلد يضم إحصائيات شاملة عن الحركة الثقافية في الوطن العربي، كما اقتصرت التوصيات علي مجلد مستقل. وضمت الدراسة أبحاثًا هامة عن الثقافة العلمية، وثقافة المعوقين، ولكن الخطة تحتاج إلى التحديث نظرًا لما حدث من تغيرات هائلة في مجال الثقافة والمعرفة من أهمها مثلا شبكة المعلومات Internet ولكن رغم هذا فان الدراسات المستفيضة في هذه الخطة تصلح أن تكون ركيزة لأي ندوات أو مؤتمرات تتم لمناقشة إنجاح وتنفيذ المشروعات الثقافية العربية .

٥- خُنِ الحديث عن نشر الثقافة الداعية للتقدم والاستنارة والحرية، ومواجهة كافة المشكلات التي تحول دون ذلك لا يمكن أن يكتمل دون الإشارة إلى الجوانب الخاصة بالفنون، خاصة من منظور الفن التشكيلي الذي يجمع ما بين الرسم والنحت والعمارة، فالمؤسسات الثقافية المدنية التي تهتم بهذه الفنون تعانى من الكثير من المشكلات التي ترتبط بهشاشة الثقافة الفنية في المجتمع، الأمر الذي ينعكس على تدني الأذواق، وتضييق مساحات التذوق التي لا تجعل للرسم أو النحت امتدادات شعبية واسعة في مدى الاستمتاع بالرسم والنحت وإدراك قيمتهما، ولا ينفصل عن هذه الملاحظة ما يتصل بها من تنافر المشهد المعماري، ووجود ما أطلق عليه كامل زهيري بحق «التلوث البصري» وهو الأمر الذي يمكن أن نلاحظه من تأمل الفوضى المعمارية الموجودة في الطرقات، واختفاء مظاهر الجمال من المدن المزدحمة المكتظة بالسكان والعمارات المتلاصقة الخالية من الجمال، وهو النتاج الطبيعي لعدم إدماج تدريس الفنون وتذوقها في أنظمة التعليم المختلفة، وذلك بما يسهم في خلق أجيال جديدة تعجب بالموسيقى وتعشق الرسم وتدرك القيمة الجمالية للنحت، ويبدو أن اكتظاظ المدارس بالطلاب، وازدحام الفصول في المدارس التي تعمل لأكثر من فترة، هو الوجه الآخر الذي يكشف عن شيوع القبح وتطبيعه في أعين الطلاب منذ الصغر.

٦- نقص معاهد التذوق الفني والتدريب الإبداعي، الأمر الذي أدى إلى ندرة أكاديميات الفنون في الأقطار العربية، وعدم قوتها وعدم وصول مدى تأثيرها إلى المستوى المأمول.

٧- عدم وجود تشريعات كافية على امتداد الوطن العربي لحماية الملكية الفكرية والإبداعية، رغم دخول أغلب أفكار الوطن العربي في الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الحماية، إلا أن أغلب الأقطار العربية لم تستكمل التشريعات اللازمة في هذا الصدد. ولذلك تنتشر أشكال السطو والقرصنة على الإنتاج الإبداعي المحلي والعالمي.

٨- يندر في الوطن العربي قيام مؤسسات تعنى بإقامة المهرجانات المسرحية والمسابقات السينمائية، والملاحظ أن طابع التجارة والتربح يغلب على الأنشطة المدنية المتصلة بهذه المجالات، وتقل مشاركة البنوك والمؤسسات الاقتصادية في دعمها، مما يجعل الحاجة الماسة لتشجيع قيام الجمعيات الأهلية بهذا الدور إلى جانب المؤسسات الحكومية المحدودة الأثر.

والخلاصة أن الثقافة تتسع لتشمل مجالات الثقافة القولية الأكثر انتشارا بجانب الفنون والثقافة العلمية وكلها من المجالات الثقافية التي تتبادل التأثير والتأثر، ويؤكد التجاوب بينهما توسيع الأفق الإبداعي للأمة في دائرة رحبة من ممارسة الديمقراطية والحرية الفكرية، لهذا لا يمكن فصل تجارب المجتمع المدني في المجال الثقافي عن غيره من مجالات العمل الأخرى، التي تسهم في بناء وعيه وخبرته بالعمل الديمقراطي وتجسد قيم ثقافة الحرية، صحيح أن مفهوم المجتمع المدني مصطلح حديث، ومترجم، شاع بين أوساط المثقفين في مواجهة ثلاثة أخطار لا تزال قائمة: خطر الدولة الاستبدادية التي تحدث عنها أمثال الكواكبي في كتابه الشهير «طبائع الاستبداد» وخطر العسكرة وخطر التطرف الديني. ولا يزال المفهوم أو المصطلح مستخدما للدفاع عن الدولة المدنية القائمة على الديمقراطية والتنوع والتعددية وتداول السلطة والتسامح وحق الاختلاف وحرية التفكير والتعبير والإبداع وذلك في مواجهة دعاة الدولة الدينية القائمة على التعصب، أو الدولة العسكرية أو التسلطية القائمة على الإجماع القصري. ولكن المصطلح المفهوم من ناحية موازية موصول بتاريخ عريق من الممارسة الأهلية ترجع إلى أكثر من قرن، فالجمعيات الأهلية في مصر على سبيل المثال ومنذ القرن التاسع عشر هي التي أنشأت المدارس الأهلية والخيرية والجامعة والهلال الأحمر والعديد من المستشفيات والمبرات على امتداد القطر وعشرات من جمعيات الفنون والعلوم والصنائع والطوائف الاجتماعية المختلفة. وقد ظل نشاط هذه الجمعيات قائماً إلى أن تم اختزاله بواسطة نموذج الدولة التسلطية التي اخترقت مؤسسات المجتمع المدني وأحالت تنظيماته التضامنية وجمعياته الأهلية إلى تنظيمات وجمعيات تابعة

مذعنة فقدت الفاعلية تدريجياً. وقد عادت الروح إلى بعض الجمعيات، وظهرت تنظيمات جديدة نتيجة تضافر المتغيرات المحلية والدولية وما إقترن بها من الاتساع النسبي للهامش الديمقراطي، رغم وجود الكثير من العقبات والقيود التي لا تزال تحول دون انتشار جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني أو تزايدها كماً وكيفاً خاصة في مجالات العمل الثقافي.

الفصل الثاني عشر

البرامج المتخصصة الأخرى

القروض الصغيرة



مقدمة عامة

يرتبط قطاع المشروعات الصغيرة بعدة جوانب للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم العربي، أهمها محاربة الفقر والبطالة، وزيادة الإنتاج ومعدل النمو خاصة النمو المتحيز للفقراء pro-poor growth، مع التركيز على تشجيع القطاع الخاص في ظل تقليص دور الدولة.

وفي الدول العربية عموما تختلف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، ففي مصر يصل عددها إلى حوالي ٢ مليون، وهي المشروعات التي يتراوح رأسمالها عن ٥٠,٠٠٠ جنيه إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وعدد عمالها أقل من خمسين عاملاً. إلا أن ٩٠٪ من هذه المشروعات هي مشروعات متناهية الصغر، ويقل تمويلها عن ٥٠ ألف جنيه.

والمشكلة بالنسبة للقروض الصغيرة في الدول العربية بصفة عامة هي صعوبة الوصول إلي التمويل، كما تشير بعض الدراسات التي قامت بتقييم القروض الصغيرة إلى أن أكثر القروض غير مستمرة بمعني أن المقترض لا يأخذ قرضًا جديدًا بعد تسديده للقرض الأول.

ولا يعتبر التمويل فقط هو الجانب الأساسي في احتياجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بل أيضا ما يرتبط به من الخدمات غير المالية، والتي قد يكون لها دور أساسي في تحسين فاعلية التمويل، حيث تقل من دونها استفادة صاحب المنشأة الصغيرة من القروض التي يحصل عليها بل ويصعب عليه سدادها، وتشير معظم الدراسات إلي أن المشروعات التي تقوم بتقديم الخدمات غير المالية كالتسويق وإقامة المعارض وربط العميل بشركات كبري والمساعدة في التأسيس واستخراج التراخيص من شأنها أن ترفع من إنتاجية صاحب المشروع الصغير.

فبالنسبة للقروض الصغيرة، تقوم بعض الدراسات بتقدير الفجوة بين المعروض من الخدمات المالية والطلب عليها على ضوء النسبة بين عدد المشروعات الصغيرة الحاصلة على قروض جارية (أي قروض قائمة وقت إجراء الدراسة) وإجمالي عدد المشروعات الصغيرة في المجتمع. وتقوم دراسات أخرى بتقدير الفجوة من خلال احتساب عدد الأسر تحت خط الفقر في المجتمع، وافتراض أن نسبة معينة من هذه الأسر (حوالي ٤٠-٥٠ ٪ مثلا) تمثل إجمالي السوق المرتقبة لنشاط منح القروض الصغيرة، وعليه تكون الفجوة هي الفرق بين عدد أصحاب القروض القائمة وحجم السوق المرتقبة.

وسواء تم استخدام أي من الأسلوبين، فإن الواقع يشير إلى أن حجم الفجوة كبير في مختلف الدول العربية. فهي تقدر بحوالي ٨٥٪ في مصر، وحوالي ٧٥-٩٠٪ في كل من الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، و٥٥-٦٠٪ في المغرب وتونس، وحوالي ٩٨٪ في اليمن. أما عن الأعداد، فهي تبلغ حوالي ٧٠٠ ألف قرض قائم في مجموعة الدول العربية المذكورة، بنسبة حوالي ١٩٪ من حجم السوق المرتقبة.

ويتضح من الفجوة المشار إليها أعلاه أن هناك عوامل كثيرة تعوق وصول أصحاب المشروعات الصغيرة إلى الخدمات المالية، وبالإضافة إلى ذلك فهناك عوامل تعوق استمرار المشروعات الصغيرة في استخدام الخدمات المالية بما يؤدي إلى وقف تعاملها مع برامج القروض الصغيرة بعد فترة قليلة. ولذلك يتم في الأجزاء التالية عرض أهم هذه القضايا لطرحها للمناقشة، بغرض العمل على تذليل المعوقات المختلفة، لا بسبب الأعداد الهائلة الموجودة من المنشآت الصغيرة فحسب، وإنما أيضا للقدرة العالية لهذا القطاع على خلق فرص العمل، وبتكلفة تقل بكثير عن مثيلتها في المشروعات الكبيرة بالنظر إلى متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة.

أولاً: معوقات خاصة بنشاط منح القروض الصغيرة بصفة عامة

من السائد دائما هو أن البنوك تحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة لارتفاع التكلفة الإدارية

نسبيًا نظراً لقلة العائد على القروض الصغيرة، وارتفاع المخاطرة نتيجة عدم وجود ضمانات لدى صاحب المشروع الصغير، وعدم وجود شكل قانوني ومستندات رسمية للمنشأة (خاصة المنشآت متناهية الصغر)، وعدم وجود قوائم مالية تعبر عن الوضع المالي للمنشأة (خاصة بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر أيضاً).

إلا أنه هناك مجموعة من التجارب الناجحة في مجال منح القروض الصغيرة من خلال البنوك. فمثلاً في مصر تعتبر أهم التجارب في هذا المجال تجربة البنك الوطني للتنمية (وقد بدأت في عام ١٩٨٧)، وتجربة بنك القاهرة (وقد بدأت في عام ٢٠٠١)، وكذلك بنك الإسكندرية (وقد بدأت في عام ٢٠٠٤ على سبيل التجربة القبليةpilot في محافظة قنا بالوجه القبلي).

وكان المنهج المتبع في جميع هذه التجارب هو إنشاء وحدة خاصة للقروض الصغيرة بداخل البنك، لها سياسات وإجراءات خاصة مختلفة عن سائر عمليات البنك، سواء بالنسبة لسياسات أسعار الفائدة، أو إجراءات منح القروض، أو شروط الضمانات، أو نظم المتابعة، أو سياسات ونظم تحصيل القروض، أو نظم تقييم أداء العاملون. حيث يحصل العاملين بهذه الوحدات على تدريب خاص بالبنك بحيث يصبح موظف البنك مسئولاً عن العميل بتواجده الميداني في المشروع الصغير ودراسة مشروع عميله بالمعاينة ومتابعة الإجراءات، وكذلك المتابعة في تحصيل سداد الأقساط في الموعد المحدد. وقد حققت هذه البرامج المصرفية أداء متميزاً على ضوء المؤشرات المختلفة المستخدمة في نشاط منح القروض الصغيرة، كعدد العملاء الذين يتمكن البرنامج من خدمتهم outreach، واستهداف الفئات الأشد فقراً (كما يتبين من متوسط حجم قروض البرنامج)، وتحقيق نسب مرتفعة لسداد القروض، والقدرة على تغطية التكاليف وتحقيق الاستدامة المالية.

وعليه فإن القضية في هذا الصدد تصبح هي التأكيد على أهمية تعريف الجهات المختصة بصفة عامة، وقطاع البنوك بصفة خاصة، في مختلف الدول العربية، بإنجازات التجارب المصرفية المحلية الناجحة، وبالمناهج وأفضل الممارسات best practices التي اتبعتها، وكذلك التعريف بأن

البرامج قد حققت عائدا مجزيا للبنوك المنفذة، في صورة هامش ربح مناسب، على عكس الاعتقاد السائد.

وتمتاز برامج القروض الصغيرة المقامة بداخل البنوك عن غيرها من البرامج بتوافر السيولة المطلوبة لمنح القروض من خلال إيداعات عملاء البنك. إلا أنه من الضروري توفير المعونة الفنية عند تأسيس البرنامج، وتقديم الدعم المالي للتكاليف الأولية لتأسيس وحدة القروض الصغيرة بالبنك startup costs وتكاليف التشغيل حتى بلوغ نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات (أي لمدة ٢-٣ سنوات في المتوسط للبرامج الكفء)، وبناء القدرات في وحدة القروض الصغيرة، حيث إن لنشاط القروض الصغيرة سمات خاصة تختلف عن سائر قروض البنك كما سبقت الإشارة.

وتعتبر القدرة على الاستدامة المالية ytilibaniatsus laicnanif أحد أهم جوانب الممارسات المثلى، ويتم ذلك من خلال تطبيق أسعار فائدة على القروض تسمح بتغطية مختلف التكاليف سواء تكلفة التمويل أو المصروفات الإدارية أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصصات التضخم والإهلاك. لذا يتم التأكيد على أهمية تمتع الجهة المقرضة بالاستقلالية التامة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة.

وهناك نقاط يجب الإشارة إليها تنطبق على برامج القروض الصغيرة ... وهي:

أ) تشجيع إنشاء برامج متعددة لمنح القروض الصغيرة يؤدي إلى خلق المنافسة الصحية بين مختلف البرامج المانحة للقروض الصغيرة (سواء لدى بنوك أو جمعيات) بما يمنع حدوث مغالاة في أسعار الفائدة بأسلوب يضر أصحاب المشروعات الصغيرة، إذ يعمل كل برنامج على تحسين كفاءة تشغيله وضغط مصروفاته من أجل التمكن من وضع أسعار فائدة منافسة. (وهذا مع مراعاة قيام كل برنامج بدراسة سوق قبل إنشاء فرع جديد في منطقة جغرافية معينة لتحديد مدى إمكانية استيعاب السوق لجهة جديدة مقدمة للقروض في ذات المنطقة على ضوء ظروف العرض والطلب.

وتشير بعض الدراسات إلى قلة عدد برامج القروض الصغيرة وصغر حجم معظمها في بعض الدول. ففي لبنان مثلا، معظم البرامج حجمها صغير وينقصها التمويل والقدرة المؤسسية، والبرامج الكبيرة عددها محدود للغاية (برنامج واحد أو اثنان فقط) بما قد يؤدي إلى سيطرتها على السوق وإعاقة خلق المنافسة البناءة، أما عن البرامج الناشئة في مجال القروض الصغيرة، فمن المهم دعمها مادياً في الفترة الأولية فقطstartup stage كما سبقت الإشارة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة وحدها بعد بلوغ حجم معين لمحفظة القروض.

ب) في مجال القروض الصغيرة، لا يمثل الفرق بين سعر الفائدة المدعم وسعر الفائدة التجاري إلا جزءًا بسيطًا من العبء على المقترض، سواء بالمبالغ المطلقة أو سواء تم احتساب ذلك كنسبة من إجمالي قيمة القسط الواحد من أقساط السداد (شاملاً الأصل والفوائد)، أو كنسبة من جملة تكاليف الإنتاج أو التشغيل للمنشأة الصغيرة.

ج) إذا كان هناك دعم يجب أن يقدم، فمن الأفضل تقديم الدعم للخدمات غير المالية والتي لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تحمل تكلفتها إلا بصورة جزئية وتدريجية. وتشمل هذه الخدمات المساعدة في تسويق المنتجات، وتقديم المعلومات عن السوق، والمساعدة في استخراج التراخيص، ومختلف أنواع التدريب سواء في النواحي الفنية أو النواحي الإدارية والمالية. إذ إن من شأن هذه الخدمات تحسين فاعلية القرض من خلال زيادة إنتاجية المنشأة وتمكينها من سداد القرض وتحمل أسعار الفائدة الواقعية غير المدعمة. وبالتالي يتم تجنب حدوث خلل في الأسعار وتجنب إعطاء إشارات غير صحيحة للمقترضين عن التكلفة الحقيقية للتمويل.

د) وهذا ينطبق أيضاً على القروض الصغيرة في مجال الائتمان الريفي، حيث يؤدي دعم خدمات الإرشاد الزراعي إلى تحسين إنتاجية المحاصيل لدى المزارع الصغير فيتمكن من دفع أسعار الفائدة الحقيقية دون التأثير سلبياً على البنك المقدم للقروض الزراعية وعلى قدرته على تحقيق الاستدامة المالية دون الحصول على دعم من الدولة فمثلاً في مصر، تشير بعض الدراسات إلى أن دعم خدمات الإرشاد الزراعي، والتوسع في تزويد المرشدين الزراعيين

بالتدريب والحوافز وبدلات الانتقال للزيارات الميدانية، يؤدي إلى زيادة إنتاجية المحاصيل بنسب عالية تمكن المزارع الصغير من دفع سعر الفائدة غير المدعم. وفي نفس الوقت، تم تقدير ما تتكلفه الدولة لدعم خدمات الإرشاد الزراعي وتبين أنه يقل كثيراً عما تتكلفه في الوقت الحالي لدعم بنك التنمية والائتمان الزراعي ليقدم قروضًا زراعية بأسعار فائدة مدعمة.

كما أن لبنك التنمية الزراعي تجارب ماضية، كبرنامج المزارع الصغير المنفذ بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية في الثمانينيات Small Farmer Project، حيث طبقت أسعار الفائدة غير المدعمة وتمكن العملاء من سداد القروض في موعدها بالكامل أي بنسبة سداد ١٠٠٪ غير مسبوقة نتيجة لربط الائتمان بالإرشاد وبالتالي التحسن في إنتاجية المحاصيل المصاحب لخدمات الإرشاد.

هـ) أيضا في مجال الائتمان الريفي من الضروري النظر في سياسات الضمانات بالنسبة للقروض متناهية الصغر لأن شروط الضمانات كثيراً ما تؤدي إلى إقصاء الفئات الأشد فقراً، فمثلاً في مصر عادة ما يشترط بنك التنمية الزراعي توافر حيازة أرض لدى العميل المقترض لتكون ضمانًا للقرض. إلا أن الفئات الأشد فقراً، بالتعريف- ليس لديها أرض. ويلاحظ أن بنك التنمية الزراعي يمنح حالياً ميزة للسيدات العائلات في حالة القروض الصغيرة بحد أقصى ٣٠٠٠ جنيه حيث لا تشترط حيازة الأرض وإنما تستبدل ضمان آخر بها كضمان موظف أو الضمان الجماعي، لذا يجب النظر في إعطاء نفس الميزة لسائر المقترضين من الفئات الأشد فقراً وليس مجرد السيدات العائلات.

و) هناك مشكلة عدم وجود مكاتب الاستعلام credit bureaus للقروض الصغيرة. وهو ما يصعب معه الحصول على معلومات عن التمويل الذي يحصل عليه العميل من جهات أخرى إن وجد، أسوة بالقروض الكبيرة في البنوك، كما لا تتوافر قائمة بالعملاء المحظور التعامل معهم نتيجة للتعثرات في السداد مع جهات أخرى.

ثانيا: معوقات تخص البرامج غير المصرفية في مجال منح القروض الصغيرة

١- البرامج الحكومية

معظم الدول في العالم العربي لديها برامج حكومية أو شبه حكومية في صورة صناديق اجتماعية تقدم القروض الصغيرة (من خلال الجمعيات أو البنوك) بأسعار فائدة مدعمة من الدولة، أي إن المنح يتم بأسلوب لا يهدف إلى تحقيق القدرة على الاستدامة المالية، وإنما يرتكز على تخفيف حدة الفقر.إلا أن الأفضل هو أن تقدم الدولة الدعم من أجل بناء قدرات الجمعيات في مجال منح القروض الصغيرة، وتغطية المصروفات في الفترة الأولية كما سبقت الإشارة، بدلاً من دعم سعر الفائدة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن مثل هذه البرامج يعوق نشاط البرامج التي تطبق أسعار فائدة تجارية وفقاً لأفضل الممارسات. ففي الأردن مثلا، بلغت محفظة القروض لدى البرامج الحكومية التي تدعم أسعار الفائدة ما يعادل ٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢، مقابل ١٣ مليون دولار فقط للبرامج التي تطبق أسعار الفائدة التجارية من أجل تحقيق الاستدامة المالية ،كما أن عملاء البرامج الحكومية وشبه الحكومية ينظرون إلى القروض التي يحصلون عليها كمساعدات حكومية غير واجبة السداد، مما ينتج عنه نسب رديئة لتحصيل القروض وبالتالي تآكل رأسمال البرنامج واحتياجه المستمر إلى منح إضافية من جهات خارجية سواء الدولة أو الجهات الدولية المانحة.

٢ -الجمعيات

يعتبر النموذج السائد في مجال منح القروض الصغيرة في العالم العربي حالياً هو المنح من خلال منظمات غير حكومية (مؤسسات وصناديق وجمعيات أهلية وجمعيات رجال أعمال وجمعيات تنمية مجتمع، إلخ)، وقد تمكنت بعض هذه المنظمات غير الحكومية من تطبيق الممارسات المثلى في هذا المجال وتحقيق الاستدامة المالية ومؤشرات الأداء المرتفعة، مما يعود بالنفع

على كل من العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة وعلى البرنامج المقدم للقروض الصغيرة على حد سواء، وهو ما يؤكد على أهمية التعريف بالمنهج المتبع في هذه التجارب، كما هو الحال بالنسبة للبنوك المشار إليها أعلاه، خاصة، أن عدد البرامج التي تتبع الممارسات المثلى في العالم العربي بأجمعه يعتبر محدودًا للغاية.وهناك تجارب ناجحة في هذا المجال يجب أن يلقى عليها الضوء مثل تجارب جمعيات رجال الأعمال في مصر ففي الإسكندرية أصبح لها ٣٣ فرع، ووصلت في محافظة الدقهلية إلى ٧ أفرع بالإضافة لنشاط جمعيات رجال الأعمال في أسيوط والشرقية.

وهناك عدة معوقات تواجه هذه المنظمات، منها الجوانب التمويلية والجوانب القانونية وغيرها، كما يشار إليه فيما يلي:

أ) تعتمد الجمعيات على مصادر خارجية للتمويل حيث ليس لديها مصادر ذاتية، وكثيراً ما تكون هذه المصادر هي منح من الجهات الدولية. وأحياناً يصحب ذلك بعض الصعوبات. ففي مصر مثلاً، تحصل الجمعيات الأهلية المحلية على منح من جهات دولية لتستخدمها في منح القروض الصغيرة، وتكون هذه المنح بالعملة الأجنبية بينما تكون القروض الصغيرة بالعملة المحلية، لذا تحتاج الجمعية إلى إيداع المنحة لدى بنك ما والاقتراض بضمانها بالعملة المحلية. إلا أن هناك لوائح مصرفية تمنع قيام البنوك بتقديم تمويل بالعملة المحلية مقابل غطاء بالعملة الأجنبية سواء كان الغطاء في صورة إيداعات نقدية أو خطابات ضمان. ومن المهم النظر في تعديل هذه اللوائح للجمعيات التي تقدم القروض الصغيرة (وهذا أسوة ببعض جمعيات رجال الأعمال الكبيرة التي حصلت على موافقات في هذا الصدد بصفة استثنائية).

ب) كما أن هناك مشكلة حصول الجمعيات العاملة في مجال منح القروض الصغيرة على تمويل بدون غطاء من البنوك المحلية. فهذا يتطلب توافر أداء متميز لدى الجمعية وسابقة أعمال ممتدة لفترة مناسبة بالإضافة إلى توافر الشكل القانوني. وفي مصر مثلاً، تعتبر جمعية رجال أعمال الإسكندرية هي الوحيدة تقريبا التي حصلت في وقت ما على تمويل بنكي يزيد عن قيمة

الغطاء (أي قيمة الوديعة بالعملة الأجنبية) بحوالي ٥٠٪، أي باستخدام أسلوب الرافعة المالية financial leverage.

ويلاحظ أهمية وجود شركات لضمان مخاطر الائتمان ذات رأسمال كبير يسمح بتقديم الضمان للبنوك على نطاق واسع لتشجيعها على تمويل الجمعيات التي تمنح القروض الصغيرة. كما يلاحظ أهمية شركات التقييم rating المحلية والدولية التي من شأنها تشجيع البنوك على تمويل هذه الجمعيات على ضوء تقييم من جهة متخصصة محايدة.

ومن الطبيعي أنه لن يتأتى لأية جمعية أو برنامج إقراض غير مصرفي (مثل برنامج الصندوق الاجتماعي)الحصول على تمويل مصرفي إلا إذا كانت تطبق أسعار فائدة تجارية وبالتالي تستطيع دفع الفوائد التجارية (غير مدعمة) على التمويل الذي تحصل عليه من البنوك.

وبالمثل فإنه لا يتأتى للجمعيات الحصول على تمويل مصرفي، ولا حتى الحصول على تقييم أصلاً، إلا إذا توافر لديها الشفافية التامة للتقارير المالية وتقارير الأداء، لذا أشارت بعض الدراسات مؤخراً إلى أهمية بناء وتنمية قدرات الجمعيات في مجال إعداد التقارير المالية بالنظم المتعارف عليها دولياً في مجال القروض الصغيرة. وجدير بالذكر أن البرامج التي تتوافر لديها هذه الميزة في العالم العربي ككل عددها محدود للغاية.

وتعتبر المغرب حالة متميزة في هذا الصدد، حيث تم وضع قانون للتمويل متناهي الصغر في عام ١٩٩٧، وأصبحت برامج القروض الصغيرة تابعة لوزارة المالية، وتحصل منها على ترخيص العمل، كما تم إلزام برامج القروض الصغيرة بإعداد تقارير الأداء بنماذج محددة وتقديمها بصفة دورية إلى الوزارة. وعلى ضوء هذا الإطار القانوني ونظم الإشراف تمكنت بعض البرامج من الحصول على تمويل مصرفي، ومن أمثلة ذلك برنامجاً الأمانة وزكورا(**).

وقد وضع القانون المشار إليه في المغرب حداً أقصى لسعر الفائدة الذي يمكن أن تحصل عليه برامج القروض الصغيرة من عملائها (بما يتعارض مع متطلبات تحقيق الاستدامة المالية) إلا أن

** Brandsma and Burjoree, Ibid, 2004.

ذلك لم يمثل عائقاً حيث إن السقف وضع لسعر الفائدة الأسمىnominal interest rate وليس لسعر الفائدة السنوي الحقيقي Annual rate.

ج) وعلى ذكر وضع قوانين للقروض الصغيرة تحدد أسقف لأسعار الفائدة، يلاحظ أن قانون الائتمان متناهي الصغر الصادر في تونس في عام ١٩٩٩، حدد نسبة ٥٪ فقط (متناقصة) كحد أقصى، مما أدى إلى قيام كثير من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال منح القروض الصغيرة من وقف نشاطها. (ويستثنى من ذلك جمعية واحدة لا تخضع لهذا القانون لأنها مسجلة كجمعية دولية، وبالتالي فهي تطبق الممارسات المثلى وحققت الاستدامة المالية، و هي جمعية (Environnment et Developpment dans le Monde Arabe (ENDA)§ . أي أن هذه المادة من القانون أضرت في الواقع بأصحاب المشروعات الصغيرة، لذا يجب إعادة النظر في هذا الشأن، سواء في المغرب أو غيرها من البلدان التي قد يكون بها حالات مشابهة.

د) هناك تفرقة في المعاملة الضريبية بين برامج القروض الصغيرة في الدولة الواحدة مما يتطلب إعادة النظر بهدف تحقيق تكافؤ الفرص. ففي الأردن مثلا، من ضمن أربعة برامج كبيرة للقروض الصغيرة يخضع اثنان فقط لضريبة المبيعات بنسبة ١٣٪ **.

هـ) وبالنسبة للجهات الإشرافية، هناك مشكلة تبعية الجمعيات العاملة في مجال منح القروض الصغيرة لجهات غير متخصصة في هذا المجال. ففي مصر مثلاً، تتبع الجمعيات وزارة الشئون الاجتماعية حيث لا تتوافر الخلفية المصرفية بصفة عامة والخبرة بمجال القروض الصغيرة بصفة خاصة. يضاف إلى ذلك قانون الجمعيات الأهلية في مصر والذي يستلزم توقيع الشيكات مركزياً، بما لا يتناسب مع الأعداد الهائلة لشيكات القروض التي تمنح يومياً للمشروعات متناهية الصغر. لذا يجب النظر في تعديل هذه الأوضاع بهدف تحسين كفاءة تشغيل البرامج من خلال زيادة سرعة إجراءات منح القروض وخدمة العملاء.

---

§ Ibid.

** Ibid.

الخلاصة

إن خلاصة التجارب المتعددة وما تشير إليه من معوقات تؤكد أن دفع مشروعات وبرامج إقراض المشروعات الصغيرة في العالم العربي يستلزم إجراء بعض التغييرات في السياسات والقوانين التي تستهدف التيسير والإتاحة لفئات الأكثر احتياجاً وفى مقدمتها:

- استقلالية الجهة المقرضة في تحديد سعر الفائدة بما يسمح لها بتغطية جميع التكاليف والنفقات لتحقيق الاستدامة المالية، وعدم فرض أسقف عالية.
- استبدال الضمانات ببدائل تتماشى مع طبيعة المشروعات الصغيرة التي تفتقر إلى الضمانات المادية، بحيث يستخدم نظام المتابعة الميدانية الدورية بمعرفة مسؤلي القروض، أو نظام القروض المتدرجة في الحجم ،أو نظام الضمان الجماعي كأساليب بديلة في ضمان متابعة السداد واستمراره.
- المرونة في اشتراطات الشكل القانوني بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات متناهية الصغر في القطاع غير الرسمي بحيث يبدأ التعامل بقروض صغيرة ومع الزيادة تدريجيا في حجم القروض المستقبلية تطلب الجهة المقرضة من العميل الاندماج تدريجياً في القطاع الرسمي من خلال استيفاء الاشتراطات المتطلبة قانوناً لممارسة النشاط محل القرض الصغير.
- استخدام إجراءات مبسطة لسرعة منح القرض بهدف ضغط التكاليف الإدارية
- استخدام نظام تقييم أداء العاملين (وخاصة مسئولو القروض الميدانيون) مستندا إلى معايير كمية تشمل معياري عدد العملاء ونسبة السداد.
- الاستقلالية في سياسية التحصيل بحيث لا تفرض إعفاءات جماعية من خارج البرنامج، مع مراعاة قيام البرنامج بإعادة الجدولة للديون في حالة التعثر الخارج عن إرادة المقترض، هذا بجانب حرية الجهة المقرضة في تحديد سعر الفائدة، وهو ما لا يؤدي بالضرورة إلى سوء استغلال العميل، حيث إن تواجد عدة برامج في نفس المنطقة الجغرافية يخلق المنافسة الصحية التي تدفع البرامج على تحسين كفاءتها وضغط مصروفاتها لتتمكن من تقديم سعر فائدة منافس.

- قيام الدولة أو الجهات المانحة بدعم قطاع المشروعات الصغيرة لا يكون بدعم الفائدة بما يضر بالوضع المالي للجهة المقرضة و يخلق تشوهات في الأسعار، وإنما عبر تقديم الخدمات غير المالية التي تحسن من فاعلية القرض من خلال زيادة إيرادات صاحب المشروع الصغير، وتحسين قدراته على تحمل سعر الفائدة التجاري بعد ذلك. وتشمل هذه الخدمات التدريب الفني لتحسين جودة المنتج، المساعدة في التسويق والتزويد بالمعلومات عن السوق، التدريب على النواحي المالية والإدارية والمساعدة في استخراج التراخيص المطلوبة وغيرها.

- بالنسبة للائتمان الريفي لا يجب أن يكون دعم الدولة من خلال خفض سعر فائدة، وإنما من خلال التوسع في خدمات الإرشاد الزراعي بما يؤدى إلى ترشيد التكاليف وتحسين الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل المزارع الصغير، فيتمكن من دفع سعر الفائدة التجاري دون أي تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك الريفي وهو ما أثبتته التجارب عند ربط الائتمان الريفي بالإرشاد، حيث تمكن المزارعون من سداد القروض بنسبة ١٠٠٪ في ظل أسعار فائدة غير مدعمة.

- وعلى ضوء المعوقات التي تواجه برامج القروض الصغيرة في المؤسسات غير المصرفية بصفة خاصة،

يجب

١- تعديل اللوائح المصرفية التي تمنع البنوك من تقديم تمويل بالعملة المحلية مقابل غطاء بالعملة الأجنبية حيث إن معظم الجمعيات الأهلية تحصل على منح من جهات أجنبية بعملات أجنبية.

٢- دعم جمعيات القروض الصغيرة من قِبل الدولة أو الجهات المانحة يكون من خلال تأهيلها للحصول على تقييم Rating من جهات دولية محايدة متخصصة، والذي من شأنه تشجيع البنوك على إقراض هذه الجمعيات بدون غطاء، أو عبر تغطية تكاليف

التأسيس والمعونة الفنية وتكاليف التشغيل في الفترة الأولية start up stage لحين بلوغ نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات، مع مساعدتها على بناء قدراتها، وتدريبها على إعداد تقاريرها المالية حسب المتطلبات المتعارف عليها دولياً بما يحقق الشفافية التامة ويشجع المؤسسات المحلية والدولية على تمويلها.و زيادة رأس المال لشركات ضمان مخاطر الائتمان التي تضمن الجمعيات الأهلية لدى البنوك.

٣- أهمية أن تكون الجمعيات الأهلية المانحة للقروض الصغيرة تابعة لجهات إشرافية ذات خبرة، في المجالات المصرفية بصفة عامة ومجال القروض الصغيرة بصفة خاصة.

٤- زيادة المشاركة المجتمعية في التمويل من خلال دراسة إنشاء صناديق استثمار الوقف من خلال طرح صكوك يكون أصحابها هم أعضاء الجمعية العمومية للصندوق ويتم منح قروض صغيرة يسددها المقترض مضافاً إليها هامش يغطى التكلفة الإدارية.

٥- دراسة تطبيق نظام المضاربة في تمويل المشروعات الصغيرة لمن يرغب في التعامل بنظم التمويل الإسلامية على أن تكون مضاربة مقيدة بمعنى التزام العميل باستخدام التمويل في نشاط محدد متفق عليه واقتسام الربح بنسبة يتفق عليها.

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

الجلسة الافتتاحية

للمؤتمر الثاني للإصلاح العربي

١٣ - ١٥ مارس ٢٠٠٥

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين

مرحبا بكم جميعاً في مكتبة الإسكندرية لافتتاح المؤتمر الثاني للإصلاح العربي وبعد عام منذ انتهاء المؤتمر الأول الذي صدر عنه وثيقة الإسكندرية، وفي الحقيقية يشرفني أن يكون معنا على المنصة الأساتذة الأجلاء رؤساء الجمعيات والمؤسسات الخمسة التي شاركت مكتبة الإسكندرية منذ اليوم الأول إلى الدعوة لحركة المجتمع المدني والدعوة إلى المؤتمر الأول، وشاركونا في الاستمرار في هذه المسيرة، وحتى وصلنا إلى المؤتمر الثاني الذي نقيمه في مارس ٢٠٠٥ بعد اجتماعنا الأول في مارس ٢٠٠٤ والذي تفضل السيد الرئيس محمد حسني مبارك بأنه شمل المؤتمران برعايته، وافتتح وشارك في الجلسة الافتتاحية الرسمية بكلمة ساندنا فيها وحفزنا وطلب منا أن ندخل في شراكه ما بين المجتمع المدني والحكومات العربية من أجل الإصلاح وكانت دعوته لذلك منذ المؤتمر الأول، ثم كرر هذه الدعوة صباح اليوم وفي الحالتين حضر السيد الرئيس صباحاً وتركنا لبدء فعاليات المؤتمر مؤكداً بذلك أن هذا المؤتمر للمجتمع المدني وأن وجود السيد الرئيس ورئيس الوزراء ومجموعة من كبار رجالات الدولة كان له أهمية كبرى في تدعيم مؤتمر الإصلاح، وأود أن أعتذر لعدد من الزملاء، حيث إن القاعة التي اختيرت لجلسة الافتتاح كانت لا تكفي لجميع المشتركين في المؤتمر كما أن بعض المشتركين وصلوا بعد انتهاء الجلسة والذي أدى إلى حيثيات الجلسة في القاعة الثانية من خلال الكاميرات بالصوت والصورة والحمد الله مكتبة الإسكندرية فيها كل ما هو مطلوب من حيث الأدوات لنقل

خطاب السيد الرئيس من قاعة إلى أخرى وأن ننقل للجميع المساندة الكبيرة التي تفضل السيد الرئيس وأعطاها للمجتمع المدني، والتي شاركت فيها مع مكتبة الإسكندرية عدد من المؤسسات الخمسة، والذين تفضلوا بمساندتها سابقا وهم الدكتور جمال مختار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والأستاذ/ شريف الديواني ممثلاً عن مجلس الأعمال العربي، والدكتور/ سمير رضوان رئيس منتدى البحوث الاقتصادية والأستاذ/ محمد فائق رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان والدكتورة/ ودودة بدران رئيسة منظمة المرأة العربية وفي الحقيقة يجب الإشارة إلى أننا نعمل معهم في تناغم واستمرارية، ومكتبة الإسكندرية حريصة على هذه الشراكة وسوف نستمع إليهم الآن.

ملحق رقم (٢)

كلمة الدكتور جمال مختار
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

سيداتي سادتي من الحضور الكرام

في ضوء انعقاد المؤتمر الثاني للإصلاح العربي التجارب الناجحة تحت رعاية السيد الرئيس صرح د/ إسماعيل مدير المكتبة إن فكرة المؤتمر الثاني للإصلاح تأتي حول التجارب الناجحة لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، كأحدي توصيات المؤتمر الأول، ولتأكيد أهمية القدرات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني وكذلك قدرة أصحاب المصلحة الحقيقية وجموع المواطنين على المشاركة في حل مشاكلهم دون الاعتماد الكلي على ما تقوم به الحكومات العربية.

وتناول التجارب الناجحة لمنظمات المجتمع المدني يؤكد على قدرة منظمات المجتمع المدني على امتلاك آليات تنفيذ عملية الإصلاح، التي تعكس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتستجيب لتطلعات الأفراد والشعوب، في هذا الإطار يشرفني أن اعرض تجربة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وهي أحد الرعاة من المؤتمر الأول، لجانب من جوانب تجربة العمل العربي المشترك في مجال التعليم العالي والدراسات العليا والبحوث، والتي تتم على أرض جمهورية مصر العربية. فالأكاديمية العربية جاءت نتيجة اتفاقية بين الحكومات العربية موجودة في الجامعة العربية، وليست مجرد جامعة خاصة تستهدف الربح، رغم أنها تمثل مجموعة من رجال الأعمال الذين لهم مصالح حقيقية في الدول العربية، من هنا اكتسبت الأكاديمية هويتها العربية، وهناك كتاب وثائقي يوضح بالتفصيل كيف تطورت أكاديمية النقل البحري إلى أكاديمية العلوم

والتكنولوجيا والنقل البحري، وكل أصولها مملوكة للحكومة المصرية بالنيابة عن الدول العربية، والأكاديمية تسير بأسلوب التمويل الذاتي من سنة ١٩٩٠، ولا تعتمد على أى منح أو دعم مالي لكنها تقبل الدعم العيني

وقد بدأت الأكاديمية كمؤسسة صغيرة سنة ١٩٧٢، وأصبحت اليوم أكاديمية كبرى مرتبطة بمؤسسات عالمية على أعلى مستوى، واستطاعت خلال الثلاثين السنة الماضية أن توفر فرصاً تدريبية وتعليمية لأكثر من ٣٠٠ ألف طالب من أبناء ٥٨ دولة عربية وافريقية، كما أنها ساهمت في توطين الخبرات والمهارات النادرة. قبل قيام الأكاديمية كان هناك ١٥٠٠ خبير أجنبي في الجزيرة العربية يعملون في الموانى وشركات الملاحة، والتي لا يعمل بها اليوم خبير أجنبي واحد، فكل من يعمل في هذه المنطقة الهامة من أبناءنا العرب، منهم من يعمل في غفر السواحل، و منهم من يعمل في شركات الملاحة البحرية، هذه هي القيمة المضافة الحقيقية، لقد استطاعت الأكاديمية أن تقيم ركائز أساسية لخدمات تعليمية متميزة لا تقل في كفاءتها عن المستوى العالمي في دول أوربا أو في الولايات المتحدة، فالدارس لدينا يستطيع بدون أن يسافر لهذه الدول أن يدرس نفس المناهج التي تدرس School of Economics أو George Washington، ويأخذ الشهادة من المؤسستين، وأصبحنا بالتالي قادرين على المنافسة في خلال القرن القادم، اقتربنا أيضا وبشكل تدريجي من الصناعة، و نطور باستمرار استخدام أساليب التقنيات الحديثة مثل الحاسبات والوسائط المتعددة والإنترنت، والطالب في الأكاديمية هو محور العملية التعليمية، لهذا وظفت الأكاديمية علاقاتها العلمية في إثراء الدراسات العليا والبحوث، وفى الشهر القادم على سبيل المثال سوف يتم توقيع اتفاقية تعاون مع جامعة «فيرجينيا تك» وهى واحدة من أحسن ست جامعات في العالم كله، وذلك لإتاحة الفرصة لطلابنا للحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه من خلال الدراسة بالأكاديمية العربية، مثل هذه المؤسسات العلمية المتميزة لا يمكن أن تقبل بالتعاون مع الأكاديمية إلا إذا كانت على نفس المستوى، وهو ما يؤكده حصول الأكاديمية العربية على جوائز امتياز في صيانة المعدات من وكالة التعاون الدولي اليابانية، كما تم اختيارها ضمن أربع هيئات عالمية في منافسة لتطوير المعهد الدولي في

بنجلاديش، كما حصلت على الجائزة العالمية من مؤسسة «سي تريد»، وقد أنشأت الأكاديمية شركة لصيانة الحاسبات وفرت من خلالها فرص عمل للطلاب والعاملين في هذا المجال،و أنشأت أيضا مركزاً للوسائط التعليمية المتعددة، وهو من أكبر المؤسسات الموجودة في هذا المجال في المنطقة العربية، وهناك مبادرة «مدرستي أون لاين»، والتي خصصت فيها الأكاديمية أكثر من مليون جنيه لوضع مناهج المرحلة الإعدادية على شبكة الإنترنت، ونأمل أن يستفيد الطلاب من هذه المبادرة، ليتعرفوا على حجم الإبداع والجهد الذي بذل فيه، وفى إطار تصدى الأكاديمية لأمية الكمبيوتر، أدخلت شهادة ICD، وتم تعريبها كما أقامت الأكاديمية أول أولمبياد عربية للمعلوماتية سنة ٢٠٠٢، ثم الأولمبياد الوطنية، وفى عام سنة ٢٠٠٨ سوف يقيم الاتحاد الدولي لمسابقات المعلومات مسابقة دولية في مصر، وافق فخامة الرئيس أن تكون تحت رئاسته، كما ساعدت الأكاديمية سوريا في المركز الإقليمي للمعلوماتية ،أيضا تفوقت الأكاديمية على كافة الجامعات المصرية في مجال الابتكارات العلمية لتصميم الإنسان الآلي، وحصلت الأكاديمية على المركز الأول لمدة ثلاث سنوات في المسابقة التي ينظمها اتحاد الإذاعة والتلفزيون، والتي يشارك فيها دول افريقية، وقد أنشئت الأكاديمية معهد الإنتاجية والجودة من ١١ سنة، والذي سبق إنشاء المعهد التابع للجامعة الأمريكية بخمس سنوات، واستطاع معهد الأكاديمية أن ينافسه في مشروع تأهيل شركة جنرال موتورز، وان يكسب المنافسة، لذلك كلف المعهد من قبل السيد وزير الصناعة بالتعاون والعمل مع المعهد القومي للجودة، ومع الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، كل هذه الانجازات والنجاحات يقف وراءها جهد كبير، استطاع أن يجذب خيرة الخبراء والمتخصصين، لهذا تعد الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري نموذجاً ناجحاً لعمل قومي تشترك في ملكيته كل الدول العربية ورغم أن الإدارة فيها مصرية، لكنها مؤسسة عربية يعمل بها ٥٠٠ عضو هيئة تدريس، ويدرس بها ١٥ ألف طالب، لخدمة العالم العربي .

ولتجاوز الفجوة التكنولوجية التي اتسعت بين الدول العربية و الدول الغربية، هناك مبادرة مصرية يابانية من خلال الأكاديمية لتأسيس الجامعة التقنية اليابانية العربية، والتي صدر بها قرار

جمهوري، ويمثل الجانب المصري فيها الدكتور إسماعيل سراج الدين، وهي المؤسسة التي سوف تصبح فاعلة في خدمة الواقع العربي .أسف إذا كنت أطلت، وشكراً لحسن استماعكم.

ملحق رقم (٣)

الدكتور شريف الديواني

مجلس الأعمال العربي

يسعدني أن أنقل إليكم كلمة المهندس/ شفيق جبر رئيس مجلس الأعمال العربي، إحدى المؤسسات الشريكة في إعداد هذا المؤتمر، وبالنيابة عن أعضاء المجلس العربي أتوجه بالشكر إلى الدكتور إسماعيل سراج الدين على استضافته لهذا المؤتمر.

إن عنوان المؤتمر واهتمامه بالتجارب الناجحة، يمنحني الفرصة لتقديم مجلس الأعمال العربي، والذي تعددت أنشطته في الدول العربية منذ انعقاد المؤتمر الأول في مكتبة الإسكندرية، وصدور وثيقة الإسكندرية، التي شكلت نقطة انطلاق لأنشطة المجلس في المنطقة العربية، والتي يقف وراءها ٧٧ عضواً من ١٦ دولة عربية، وحققت نجاحاً يدعو للتفاؤل، ويحفز على العمل المستمر، رغم حجم الأعمال الهائل والجهود المطلوب تنفيذه، خاصة وأننا أصبحنا ننافس على الساحة العالمية، إلا أن انطلاق حركة الإصلاح استطاع أن يبلور أجندة تم فيها الاتفاق على الحلول المطلوبة، قد تتفاوت معدلات الانجاز من دولة لأخرى، حسب ظروف كل دولة، لكن هناك توجه واضح جداً، يدعو للاطمئنان على أن هناك توحداً في الفكر، وأن المنطقة العربية قادرة على استعادة مكانتها على الساحة الدولية في فترة قريبة إن شاء الله، ولعل أبرز ملامح هذا التوحد في الفكر :

إيمان الجميع دولاً وحكومات و قيادات الأعمال والمجتمع المدني- بأهمية التكامل مع العالم والاندماج في الحركة العولمة، وأنه لا بديل عن ذلك، وعن خوض ساحة التنافس الدولي، خاصة في المجال الاقتصادي، مع الحفاظ على الهوية العربية، كما أن هناك بادرة اتجاه وفكر جديد

يحاول الملاءمة بين الثقافة العربية، وبين ثقافات العالم، وثقافة الغرب تحديداً وبناء الجسور الفكرية معها .

إن الحديث عن الحاجة للتقدم والإصلاح تفرض علينا قياس وتقييم حجم التقدم الذي استطعنا أن نحرزه، ولهذا أصبح المجلس العربي للأعمال فكرة بدأت في المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum وهي تبني إنشاء مؤسسات وطنية تنافسية تقوم على قياس وتقييم الإنتاج في مجالات مختلفة، وتشكل هذه المجالس التنافسية الوطنية أولاً على المستوى قومي من رجال أعمال وممثلي القطاع الخاص والقطاع المدني والدولة، بحيث تضم في عضويتها الخبراء المتخصصون في المجالات المتعلقة بنشاطها، وقد تأسس أول مجلس في مصر، ونشر تقريره الأول في العام الماضي، وقد استعانت الحكومة المصرية الجديدة بما جاء في هذا التقرير من تحديد بعض الأولويات ووضع بعض المعايير الخاصة بخطة الإصلاح، وهو الشيء الذي يدعو للتفاؤل، فمهمة هذه المجالس هي القياس الدوري لمعايير محددة واستخدام منهج نمطي موحد يسمح بالمقارنة ما بين الدول، و على فترات زمنية متتالية حتى يمكن متابعة وتقييم التطور أو التغيير الذي يتم على المحاور المختلفة، ويعتمد المجلس على مصادر المعلومات المتوفرة والبحوث المتخصصة وعمليات المسح الميداني والمؤسسات العلمية والبحثية والوطنية المهمة في انجاز هذه التقارير والقياسات، كما يقوم بنشرها ومناقشتها.

وفى العام القادم ستصدر تقارير المجالس التنافسية في دول عربية أخرى بجانب التقرير السنوي المصري الثاني. كذلك من مهام هذه المجالس الإعلام والدعاية والحوار مع الحكومة والقطاع الخاص والمتابعة والتقييم والمحاسبة الموضوعية على أساس معايير علمية محددة، والدعوة لتبني ممارسات دافعة للقدرة التنافسية الوطنية، والتعاون في إجراء دراسات قطاعية عن القضايا التي قد تستجد فيما يتعلق بالقدرة التنافسية على المستوى الوطني وقدرة الدولة على التنافس على المستوى العالمي، وأخيراً تبقى لهذه المجالس وظيفة هامة جداً وهي قياس موقع البلد على الساحة العالمية .

وإذا كانت مصر قد شكلت مجلسها الوطني وأصدرت تقريرها، فقد أوشكت كل من الأردن والمغرب والسعودية وقطر والبحرين على الإعلان عن تشكيل مجالسها الوطنية التنافسية، ونتمنى العام القادم أن تناقش حصيلة ونتائج عمل القياسات العلمية لهذه المجالس، أو يتم عمل قياس نمطي موحد ما بين كل الدول العربية، وهو ما سوف يساعد على تبادل الخبرات في متابعة جوانب الإصلاح والتحسن المطلوبة، وهنا اسمحوا لنا بأن نستفيد من وجودنا في هذا المنبر بتوجيه الدعوة للمشاركين من المغرب والجزائر ومن ليبيا والعراق للمشاركة في عضوية المجلس العربي للأعمال.

أتمنى للمؤتمر التوفيق، وتحياتي لجميع المشاركين.

ملحق رقم (٤)

كلمة الدكتور سمير رضوان

منتدى البحوث الاقتصادية

شكرا للأخ الصديق إسماعيل سراج الدين، تحية لكل الهيئات المشاركة في تنظيم هذا المؤتمر وبالطبع للحاضرين ليس لدينا في منتدى البحوث الاقتصادية قصة نجاح لأن كل ما نفعله ناجح فمن الصعب الاختيار بين هذه القصص المختلفة.

قد يتوجه البعض بالسؤال إلى الدكتور إسماعيل سراج الدين ماذا حققت وثيقة الإسكندرية؟ وأين هذا الإصلاح الذين تتحدثون عنه ؟ وإجابتنا في منتهى البساطة هي أن ما نقوم به ليس الإصلاح، فتلك ليست مسؤوليتنا المباشرة، وإنما نحن نساهم في خلق مناخ يساعد على القيام بعملية الإصلاح، في ضوء هذه العملية المعقدة والمركبة سوف أركز على نقطتين أساسيتين في عجالة سريعة، النقطة الأولى هي: هل نجحنا كمراكز للبحوث العلمية الرصينة في أن نرصد ما يتم في المنطقة وما حققته المنطقة في المجال الاقتصادي سواء كان سلباً أو إيجاباً؟

هل كان هناك تقدم منذ أن التقينا في العام الماضي بالنسبة لما تم رصده في المنطقة ؟

كلنا يعلم أن المنطقة العربية تحظى باهتمام شديد جداً ليس فقط من مراكز البحوث المحلية أو الإقليمية إنما من كافة مراكز البحوث في العالم، حتى إننا أصبحنا لا نستطيع أن نلاحق كل ما ينشر عن المنطقة عموماً، أو حتى في مجال تخصصي الضيق وهو سياسات التشغيل وتنمية القوى البشرية .

في هذا الإطار ركز منتدى البحوث الاقتصادية على تلبية الاحتياجات العاجلة للمنطقة، وفى مؤتمره الحادي عشر، والذي عقد بيروت في ديسمبر، تحت شعار إعادة إعمار البلاد الخارجة

من الصراع المسلح، خرج الخبراء المشاركون في جلسات المؤتمر الساخنة بنتيجة هامة، هي أنه رغم أن الصراع يتم إخماده لكنه يستمر، بسبب بسيط هو أن الحكومة الجديدة تحاول الاعتماد على القمع كوسيلة لنجاحها في السلطة، كما أن المعاونة الدولية تأتي قليلاً وفى الغالب تأتي متأخرة، وبالتالي إذا كانت هناك حكومة جديدة تود أن تنجح في عملية إعادة الإعمار بعد الصراع فلابد لها أن تتلافى هاتين المشكلتين.

في موضوع التنافسية وفي موضوع تنويع مصادر النمو في الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات مجلس التعاون، يساهم منتدى البحوث الاقتصادية في عملية رصد ما يمكن عمله في مشكلة البطالة، سواء في الدول كثيفة السكان أو في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يتم متابعة ما يحدث في مجلس التعاون الخليجي، فهو تجربة فريدة في التكامل الاقتصادي العربي، تطورت وستصل إلى الاتحاد الجمركي، وتتميز بأن انتقال العمالة مسموح به، حيث لا يوجد أي عائق يحول دون هذا، كما أنها ستصل إلى الوحدة النقدية.

لقد أشارت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر العام الماضي في القسم الاقتصادي إلى ثلاثة مؤشرات تبرز القصور في أداء الاقتصاديات العربية، هذا القصور يتبلور في النهاية في عجز هذه الاقتصاديات عن تحقيق قدر من النمو يساعدها على استيعاب الخمسة مليون الذين يدخلون إلى سوق العمل سنوياً، لهذا أصبحت تكلفة عدم إصلاح سوق العمل عالية جداً، وتأخير الإصلاح من شأنه أن يؤدي إلى زيادة هذه التكلفة. وهناك إجماع على أن الإصلاح يجب أن يكون من الداخل، ليس بمعنى الانغلاق أو الانعزال عن الخارج، ولكن أن يأتي ملبياً لاحتياجاتنا الحقيقية، وتعد مشكلة البطالة إحدى القضايا التي يوجد خلاف على كيفية مواجهتها، والأرقام المتاحة تظهر أن مؤشرات الوضع اليوم لا تختلف عما كانت عليه قبل عام، عندما اجتمعنا لأول مرة، لكن رغم هذا هناك بعض نقاط الضوء التي يمكن رصدها على سبيل المثال:

أولاً: عدد كبير من الدول العربية اعتمدت برامج محددة للإصلاح ذات مدة زمنية معينة وذات أهداف رقمية محددة وهذا في حد ذاته شيء جيد جداً.

ثانياً: معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والأردن الإمارات العربية المتحدة تزيد كثيراً عن معدلات نمو السكان.

ثالثاً: هناك تحسن في موقف بعض الدول على معيار التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية، كل هذا يصب في نوع من التحسن لكنه تحسن غير متساوٍ بين الدول العربية.

رابعاً: هناك زيادة في حجم الاستثمار في عدد كبير من الدول، والأهم من هذا أن مناخ الاستثمار يتحسن، وبمراجعة نشرة البنك الدولي ٢٠٠٥ سنجد أن هناك سبعة معايير للأداء الجيد في الاستثمار هي سرعة البت في المشروعات، إجراءات الجمارك والضرائب، و نجد أن هناك تحسناً في عدد من الدول العربية بالفعل في هذا المجال .

تناولت وثيقة الإسكندرية أيضا قضية التكامل الاقتصادي العربي، لكننا مازلنا نهمل تجربة مجلس التعاون الخليجي، التي تعبر عن نوع من العقلانية في الحوار حول التكامل الاقتصادي العربي، وقد شاركت مع د / أحمد الجويلي في مؤتمر عن هذا الموضوع في صندوق النقد العربي في أبو ظبي، طرح فيه موضوع التكامل العربي من منظور جديد، فالتكامل العربي ليس بالضرورة هو تحرك الأيدي العاملة من مصر أو من تونس للسعودية، أو حركة رأس المال أو التجارة البينية، والتي لم تتجاوز ٨٪ من حجم التجارة العربية، أعتقد أنه بالإمكان استغلال الفرصة السانحة، وهي فرصة ذهبية، لكي نجرب نوعاً من التكامل الاقتصادي العربي الواقعي والمثمر، فالأرقام الصادرة الأسبوع الماضي عن إحدى المؤسسات الأمريكية تبين أن دخول الدول المنتجة للنفط في الثلاث سنوات الأخيرة زادت بحوالي ٤٢٪، والسنة الماضية والسنة الحالية زادت بأكثر من ١٠٠ مليار دولار، هذه الأموال موجودة، وفرصتها تقليدية في الاستثمار سواء في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فهل نأمل في أن يكون هناك نوع جديد من التكامل العربي قائم على توظيف واستخدام هذه الاستثمارات للاستثمار في الدول فقيرة رأس

المال.خاصة وان مؤشرات اندماجنا في الاقتصاد العالمي مازالت بدون تغيير، فمازال نصيبنا في التجارة الدولية ١,٧ ونصيبنا في الاستثمارات العالمية ١,٨، لكن لو نظرنا إلى التجربة الصينية على سبيل المثال سنجد أن معظم الاستثمارات القادمة من الصين هي من الصينيين الذين يعيشون في الخارج ويمكن أن يكون ذلك درساً يستحق الوقوف عنده، كما ندعو إلى نظرة أكثر ديناميكية لموضوع التكامل الاقتصادي العربي، الذي قد يكون فيه حل لكثير من مشاكل المنطقة، وفى مقدمتها كيفية استخدام الثروة النفطية .

لهذا نأمل في المؤتمر الثاني عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية أن نركز على قضية مؤسسة الإصلاح، فالحديث عن الإصلاح جميل وإبراز النوايا جميل جداً، إلا أن دراستنا للإطار القانوني للإصلاح تشير إلى أن العالم العربي يفتقر إلى التشريعات الخاصة بالإصلاح كما أن هناك فقراً شديداً في المؤسسات وهذا ما سوف نركز عليه بمساعدتكم وشكراً.

ملحق رقم (٥)

الأستاذ محمد فايق

الأمين العام العربية لحقوق الإنسان

الأخوات والإخوة الأعزاء يسعدني أن أكون بينكم على هذا المنبر منبر مكتبة الإسكندرية التي أعلنت منذ نشأتها أنها منبر لكل العرب لا ينغلق عليهم وحدهم وإنما ينفتح بهم ومن أجلهم على العالم الذي سقطت فيه كل الحواجز وحيث أصبح الاعتماد المتبادل سمة لهذا العصر، كما أصبح الانفتاح على تجارب العالم الإصلاحية والتفاعل معها ضرورة أساسية لاستنهاض أمتنا لقد أصبحنا في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة وإذا أردنا أن نكون كياناً وأمة فاعلة في هذا العالم علينا أن نلملم شملنا لنصبح كياناً كبيراً مثلما فعلت الكثير من الدول من قبلنا، مثل أوربا الموحدة .

وتذكرنا مكتبة الإسكندرية منذ إنشائها بعظمة تاريخنا ودورنا التاريخي في تشكيل الحضارة الإنسانية، لكنها أكدت باهتمامها بقضايا الإصلاح أن الأمم لا تستطيع أن تستثمر تاريخها مهما كانت عظمته إلا إذا ربطته بالحاضر وهي تبني طريقها إلى المستقبل، وإلا أصبح استدعاء التاريخ مجرد بكاء على الأطلال، كما أن تجاهل التاريخ هدر لإمكانيات المستقبل فتواصل الأجيال أمر ضروري تحتاجه الأمم فهي تحتاج ديناميكية الشباب و حكمة الشيوخ ووصل خبرة الماضي بطموحات المستقبل .

الأخوات والإخوة الأعزاء منذ عام مضى حضرنا مؤتمر الإصلاح في المكتبة وسط تفاؤل شديد، وخرجت وثيقة الإسكندرية التي جاءت إلى حد بعيد معبرة عن مطالب الشعب العربي في الإصلاح والتقدم وبناء ديمقراطية سليمة وتحرير مجتمعاتنا من الخوف والعوز والاحتلال،

وعلينا في اجتماعنا هذا أن نقدم كشف الحساب لما تحقق من هذه الوثيقة، ما حققته مؤسسات المجتمع المدني وما تحقق على أرض الواقع، ومدى استجابة حكومتنا لهذه الآمال، ومما لاشك فيه أن هناك جهوداً كبيرة بذلها المجتمع المدني سوف نقف عليها في متابعتنا لأعمال المرصد الذي أنشأناه لهذا الغرض كما أن هناك جهوداً بذلتها الحكومات العربية خاصة في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي والتعليمي، ولكن هذا الإصلاح لم ينعكس بالقدر الكافي على لإصلاح السياسي، الذي مازال في مرحلة العموميات ولم يمس المسائل الجوهرية فقد بقيت حالة الطوارئ في العديد من البلدان العربية، ومازال ثلث الدول العربية تحظر تكوين الأحزاب، ومازالت مجتمعات عربية ترفض مجرد فكرة مساواة المرأة وإعطائها حقوقها السياسية رغم الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا المجال هناك أيضا انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في معظم بلداننا العربية فمازالت أعداد الوفيات نتيجة شبهه التعذيب تثير القلق ،كما أن مشكلة الفقر والبطالة مازالت تتفاقم، ويبدو أن الإصلاح المالي قد سبق الإصلاح الاقتصادي.

أيها الأخوات والإخوة الأعزاء إذا كانت هذه بعض السلبيات فهناك إيجابيات حققتها الشعوب، وأخرى تحققت على الصعيد الرسمي فعلاوة على استمرار مقاومة الاحتلال في العراق وأقصد هنا المقاومة النظيفة للاحتلال وليس قطع الرؤوس وقتل الأبرياء - وكذلك استمرار المقاومة الفلسطينية الباسلة للاحتلال والإرهاب الإسرائيلي، فعلاوة على هذه النماذج المشرفة التي تعكس قدرة شعبنا على العطاء رغم التكلفة العالية لهذه المقاومة فهناك نموذج أخر على مستوى النضال الشعبي يستحق التحية والتقدير منا جميعا وأقصد بذلك نضال الشعب اللبناني بعد الحادث المؤسف الذي راح ضحيته الرئيس رفيق الحريري فقد خرج الشعب اللبناني يطلب إجلاء الحقيقة، ويطالب بحريته في نفس الوقت، وهو حق مشروع واستقالت الحكومة اللبنانية، وكان هناك رأي أخر خرج أصحابة في حشود غفيرة ولكن ذلك كله تم تحت علم الوطن علم لبنان الذي أحتضن كل الأطراف وحيث اعترفت كل الأطراف يبعضها، وأكد لبنان وحدته الوطنية، وقدراته على أن يأخذ أقداره بيده فتحية لهذا الشعب العظيم، وإن كنا نحبس أنفاسنا خوفا على لبنان ورجاء سلامته، واستكمالا لهذا المشهد أيها الأخوة استجابت

سوريا لمطالب اللبنانيين، وفضلت بقاء العلاقات الوطيدة بين الشعبين اللبناني والسوري على بقاء قوتها العسكرية، إن هذا المشهد الرائع الذي يحمي لبنان وسوريا من أي تدخل خارجي كان مشهدًا رائعا، ويعزز هذا المشهد الرائع أن تطلق سوريا الحريات وأن ترفع حكومتها حالة الطوارئ، وإني من هذا المنبر أناشد الرئيس بشار الأسد أن يقدم على هذه الخطوة في سوريا قلب العروبة النابض، إنني أعلم أن هذا هو توجهه الحقيقي، وهذه هي رغبته الأصيلة، وأقول له هذا وقتها الآن، وسوف تخرج سوريا أكثر قوة وأكثر صمودا لتواجه كل الضغوط الخارجية، بل لتعطي العالم أجمع درسا في أن الديمقراطية لا تأتي على ظهور الدبابات ولا تفرض من الخارج ولكنها بناء يقوم لأهله وبأهله.

الأخوات والإخوة الأعزاء هناك نموذج أخر على الصعيد الرسمي يعطينا المزيد من الأمل في الإصلاح وأقصد به قرار الرئيس حسني مبارك عندما طلب من مجلس الشعب تعديل المادة ٧٦من الدستور المصري لعام ١٩٧١ لتجعل انتخاب الرئيس بالاقتراع الرسمي المباشر، وتسمح بإجراء انتخابات بين أكثر من مرشح، وأن يكون ذلك بإشراف لجنة عليا تتوافر فيها شروط الحيدة والاستقلال، الحقيقة أن هذه الخطوة سوف يكون لها بدون شك تداعيات كثيرة في مسيرة الديمقراطية في مصر، ونحن نسجل ذلك بكل الإعزاز والتقدير والعرفان للسيد الرئيس حسني مبارك وندعو المؤسسات المكلفة بإعداد نص التعديل الدستوري إلى العمل على ألا تتحول الضوابط المطلوبة لضمان جدية الترشيح في الانتخابات الرئاسية إلى عقبات أمام المرشحين في المستقبل ونرى أن من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات وعلى رأسها إنهاء حالة الطوارئ وتوفير استقلال حقيقي للجنة العليا للإشراف على الانتخابات وضمان سلامة إجرائها .

الأخوات والإخوة الأعزاء إن منطقتنا العربية لأسباب عديدة تجذب اهتمام العالم وأطماع الكثيرين ولكن علينا ألا نضيق ذرعاً بمطالب الإصلاح التي تأتينا من الخارج، فهذه سمة من سمات العصر، ولكن من حقنا أن نفرض أجندتنا التي تحقق مصالحنا وتقرها شعوبنا ولكي نحقق ذلك علينا أن ندرك عنصر الزمن باستباق مطالب الخارج وتلبية مطالب الداخل، وهذا

هو السبيل لوقف التدخل الأجنبي في قضايا الإصلاح وقطع الطريق على هؤلاء الذين يحلوا لهم الاستقواء بالخارج وعلينا أن ندرك أن تكلفة التأخير في الإصلاح أكبر كثير من أي مخاطر تنتج عن تسريع وتيرته.

أيها الأخوات والأخوة إن الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا إذا تحقق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وفي اعتقادنا أن توفير الحقوق والحريات الأساسية للإنسان هو المدخل لتحقيق الديمقراطية السليمة وتحقيق التنمية بمعناها الشامل وتوفير الحكم الجيد الذي يقوم على أساس من الشفافية وحكم القانون والرقابة والمحاسبة وإقامة دولة المؤسسات.

كلمة أخيرة عن مساواة المرأة واستكمال حقوقها ليس من أجل إنصافها فقط ولكن من أجل إنصاف مجتمعاتنا، في هذا العصر عصر العولمة، عصر المنافسة الحرة من غير معقول أن ندخل هذه المنافسة بنصف المجتمع فقط إن مشاركة المرأة أصبحت ضرورة لتقدم المجتمع كله إن هذه القضية لم تعد قضية النساء ولا يجب أن تكون مجرد قضية نسائية ولكنها يجب أن تكون قضيتنا جميعاً رجالاً ونساء، من أجل التقدم أيها الأخوات والإخوة شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملحق رقم (٦)

الدكتورة/ ودودة بدران

رابطة المرأة العربية

السيدات والسادة أسمحوا لي أن أعبر عن عظيم الشكر للدكتور إسماعيل سراج الدين على إتاحته هذه الفرصة لي للمشاركة في هذا المؤتمر مع عدد من المؤسسات المتميزة، و التي تستمد تميزها ليس فقط من كونها منارات مضيئة للثقافة والعلم، أو كونها صروحاً راسخة للتنمية والاقتصاد، ولكن أيضا لاختيارها الشجاع لتحمل مسئولية التصدي للقضية المصيرية وهي قضية الإصلاح الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، واسمحوا لي كذلك أن أنتهز فرصة افتتاح المؤتمر الثاني للإصلاح كي أؤكد على الأهمية البالغة لأحد المعاني التي يعكسها وهو معنى الاستمرارية فكثيراً ما يتم التحمس لفكرة أو لقضية لكن القدرة على الحفاظ على هذا الحماس يتوقف على وضع القضية على الأجندة الرسمية و الشعبية، والعمل المستمر الدءوب من أجل إنجازات الغايات التي تتطلبها .

السيدات والسادة لقد وضح جلياً من المناقشات التي دارت في المحاور الأربعة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت موضوعاً لجلسات المؤتمر السابق للإصلاح بروز وضعية المرأة في مجتمعاتنا العربية كأحد أهم قضايا الإصلاح، وأن النهوض بأوضاع المرأة في هذه المجالات هو مدخل رئيسي من مداخل الإصلاح، ومنظمة المرأة العربية ما أنشئت إلا لتفعيل هذا المدخل من خلال تمكينها وتوعيتها بأوضاعها، وتبدو أهمية العمل الذي تتطلع به المنظمة في هذا المضمار من حقيقة تقاطعه مع غايات وأهداف ومؤتمرات الإصلاح هذه، فمن جانب نجد أن منظمة المرأة العربية تستهدف تمكين المرأة من خلال العمل على الارتفاع بقدراتها

في مجالات ثمان هي التعليم والصحة والبيئة والإعلام والتشريع والاقتصاد والسياسة والاجتماع، وهذه المجالات كما هو واضح تندرج إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت رؤوس موضوعات المحاور الأربعة التي اتفق منظمو المؤتمر والمشاركون فيه في العام الماضي على أنها تشكل مداخل الإصلاح في المنطقة، ومن ناحية ثانية فإن إنشاء منظمة المرأة العربية في إطار جامعة الدول العربية، والتي تعبر عن منظومة العمل العربي المشترك إنما يجسد الرؤية التي أعلنتها وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر الإصلاح الأول والتي تؤكد على أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل مجتمعنا وأن يجمع بين إمكانية التعامل مع كل قطر على حده من جانب، وبين القدرة أن تنتظم جميع الدول العربية في نسق يجسد الأبعاد العربية المشتركة من جانب آخر، ومنظمة المرأة العربية و هي تكافح من أجل إصلاح أوضاع المرأة في بلادنا تحرص أن تأخذ في اعتبارها خصوصية كل قطر عربي مع السعي في ذات الوقت لإيجاد التعاون الإقليمي العربي فيما يتعلق بقضايا المرأة، تعاون يسمح بتحقيق تكامل إقليمي أكثر إيجابية وفاعلية لصالح النهوض بها، ومن جانب ثالث فإن الأنشطة التي تتبناها منظمة المرأة العربية لتمكين المرأة والنهوض بأوضاعها كأحد مداخل الإصلاح العربي إنما تلتقي مع ما عبرت عنه وثيقة نهوض المرأة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الصادرة عن مؤتمر الإصلاح الأول حيث دعت هذه الوثيقة إلى مداخل عدة للنهوض بالمرأة وإصلاح أوضاعها منها على سبيل المثال دعوة كافة الدول العربية التي صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة لإعادة النظر في التحفظات التي أوردتها على بنود الاتفاقية، كما دعت الوثيقة لتنقية التشريعات العربية من المواد التي تميز ضد المرأة.، في هذا الإطار أنشئت منظمة المرأة العربية المجموعة القانونية العربية التي تتشكل من مستشارين بارزين يمثلون الدول الأعضاء، والمهمة الرئيسية لهذه المجموعة هي مراجعة التشريعات العربية بكل أفرعها للتعرف على أي تميز قائم ضد المرأة، ومراجعة تحفظات الدول على الاتفاقية الدولية لمنع جميع أشكال التميز من المرأة، وإعداد الرأي القانوني بخصوص إمكانية رفع التحفظات، وأيضا بحث سبل تضمين بنود الاتفاقية في تشريعات الدول الأعضاء، ورفع توصيات بخصوص هذه الأمور وثانياً

تدعو الوثيقة لإعطاء أولوية لقضية تعليم المرأة والفتاة والقضاء على أميتها والحقيقة إن هذه القضية تأتى على قمة أولويات منظمة المرأة العربية، والمنظمة لا تنظر إلى القضية من منظور الأمية الأبجدية فحسب ولكن تهتم أيضا بالأمية التقنية، ومن هذا المنطلق فإن منظمة المرأة العربية وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات- تعمل على خلق وتفعيل مجموعة العمل العربية والإقليمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، التي تهتم بتمكين المرأة العربية في هذا المجال من خلال مشاريع وبرامج متنوعة لضمان إيصال صوت المرأة العربية النافذ إلى الأليات الإقليمية والدولية المسئولة عن هذا الأمر، أما بالنسبة لتمكين المرأة من خلال محو أميتها الأبجدية فهذا الهدف يحتل الأولوية في خطة عمل المنظمة، ووضع من أجل مواجهتها عديد من البرامج والمشروعات، وقد تبنت المنظمة مشروعاً وبدأت في تنفيذه يقوم على تقييم وتقويم المشاريع والبرامج الموجة للمرأة في هذا المجال في الدول الأعضاء، وتعقد المنظمة آمالاً على هذا المشروع من أجل الارتفاع بكفاءة البرامج المستقبلية للمنظمة والمواجهة نحو محو الأمية الأبجدية للمرأة.

لقد اقترحت وثيقة الإسكندرية ضرورة مراجعة الكتب المدرسية للتأكد من أنها تعكس صورة إيجابية متطورة عن أدوار المرأة وفي هذا الإطار تؤمن منظمة المرأة العربية أن تغير ثقافة التمييز ضد المرأة هو أمر ممكن وإن كان يحتاج لخطة طويلة المدى تستهدف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومن أهمها بالطبع التعليم والإعلام، لهذا تبنت المنظمة مشروعاً بحثياً عن صورة الفتاة والمرأة في مقررات السنوات الدراسية الناقلة للقيم و المشكلة للوعي خاصة في المرحلة فبل الجامعية في الدول الأعضاء تمهيدا لرفع توصيات بشأنها للحكومات المعنية، كما تهتم المنظمة بالقيم والثقافة الديمقراطية انطلاقاً من إيمانها بأنها الخطوة الأولى نحو أي إصلاح، لهذا تنظم المنظمة دورات في التربية على قيم الديمقراطية انطلاقاً من إيماننا بأن الخطوة الأولى نحو أي إصلاح في وضع المرأة يكون بإشاعة ثقافة الديمقراطية بين الأجيال الصاعدة، ونفس التوجه تتبناه منظمة المرأة العربية في مجال الإعلام وهو ما توصي به وثيقة الإسكندرية حيث تتبنى

المنظمة أكثر من مشروع يستهدف بث الوعي بأهمية تعديل الصورة التي تعكسها المؤسسة الإعلامية عن المرأة في الدول العربية.

السيدات والسادة في عالم اليوم الذي يشهد تزايد الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية ومع الأهمية البالغة لعملية النهوض بالمرأة، والتي يتطلب إنجازها عناصر تقنية ومالية وبشرية فإن هناك حاجة أولاً لتكامل عربي ينسج من السياسات القطرية إستراتيجية عربية تستهدف تعاملاً متسقاً مع قضية من أهم قضايا مجتمعاتنا، وثانياً هناك حاجة للتعاون بين القطاع الرسمي والأهلي على المستويات المحلية والإقليمية في تجميع الموارد واستثمار الكفاءات من أجل إنجاز هذه الغاية ومنظمة المرأة العربية منظمة إقليمية تعبر عن الحاجة لهذه الخدمة المزدوجة وتجسدها، على أمل أن تصب رؤيتها وعملها من أجل النهوض بالمرأة العربية وإصلاح أوضاعها للنهوض بالوطن العربي كله وإصلاح أوضاع، وشكراً لحسن الاستماع.

الملحق رقم (٧)

تقرير شامل عن المنجزات منذ مؤتمر الإصلاح الأول
وعرض مشروع المرصد الإلكتروني Info Mall

مرحباً بكم ونبدأ هذه الجلسة حيث يشرفني أن أقدم لكم تقريرا عن أعمال منتدى الإصلاح العربي وخاصة أن عدداً كبير من المشتركين اليوم لم يحضروا المؤتمر الأول الذي كان بداية هذه المبادرة من مكتبة الإسكندرية بالاشتراك مع المؤسسات الخمسة التي شرفنا بالاستماع إلى كلمات رؤسائها وممثليها، هذه المبادرة بدأت بالإعداد لمؤتمر قضايا الإصلاح العربي - الرؤية والتنفيذ ١٢ 14 - مارس ٢٠٠٤، الحقيقة أنه من الأشياء الملفتة أن هذا المؤتمر اتسم بشيئين مختلفين تماما عن أي شيء تم في أغلب المؤتمرات الأخرى:

أولاً، أن الوثيقة التي صدرت عنه كتبت من المشاركين في المؤتمر، وكانت عن طريق ممارسة ديمقراطية تامة، فلم تكن هناك وثيقة دخلنا بها إلى المؤتمر ولكن كانت هناك أوراق بحثية وأوراق نقاش، وتم تقسيم المشتركين إلى محاور وقد بدءوا النقاش حول القضايا المختلفة، وقد ضم كل محور من ٢٠ - ٥٠ شخصاً واستمرت المناقشات لمدة يوم كامل حررت بعدها حوالي ست صفحات عن تصوراتها للإصلاح في هذا المحور، وكان هناك رئيس للمحور واثنان مساعدان مقرران، أي ٣ أشخاص بالإضافة إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر المكونة من ١٠ أشخاص أي أنه هناك ٢٢ شخص، وكذلك ممثلو المؤسسات الخمس، وكانت هذه هي اللجنة التي حاولت صياغة المناقشات وهي اللجنة التي قدمت التقرير لجميع المشاركين في المؤتمر وبحيث كان - ولأول مرة إن الذي حضر في إطار المحور الاقتصادي كان يسمع المحور السياسي والاجتماعي والثقافي وهكذا، وتم أخذ مداخلات والتي وصلت إلى ٦٣ مداخلة، واجتمعت من أجلها لجنة الصياغة وتم إدخال المداخلات الإضافية، والتي عرضت على جلسة مفتوحة للجميع وقدم ما

يعرف الآن بوثيقة الإسكندرية التي حازت القبول، بسبب الممارسة الديمقراطية الواسعة، التي تمت من خلالها وخاصة أنه لا توجد في مكتبة الإسكندرية خطوط حمراء أو زرقاء أو صفراء أو غيره، فحرية التعبير مكفولة للجميع، والالتزام بالعقلانية واحترام الغير واحترام التعددية هو كل ما هو مطلوب.

ولقد قام منتدى الإصلاح العربي بإعداد فيلم وثائقي للتجربة الماضية مدته ٢١ دقيقة، سوف يتم عرضه عليكم الآن.

كما سيتم توزيع نسخة من هذا الفيلم تذكاراً لبداية مشوارنا منذ عام.

هذا وقد تفردت وثيقة الإسكندرية - وتوجد نسخ منها منشورة - بالتأكيد على أهمية أن تكون هناك آليات للمتابعة، وألا نقف بعد المؤتمر الأول بمجرد كتابة وثيقة، وهذا هو غرض حديثي معكم اليوم، أو من خلال تقرير أقدمه لممثلي المجتمع المدني العربي، والمثقفين العرب، الذين من أجلهم بدأنا هذا المشوار، وقد تم أيضاً توزيع كتاب «قضايا الإصلاح العربي» إعداد وتحرير الدكتور جابر عصفور والدكتور محسن يوسف، الذي يمثل ما انبثق في المؤتمر الأول للإصلاح.

ماذا تم بعد وثيقة الإسكندرية؟

النقطة الأولى وهي أهم نقطة أنه طلب أن تكون هناك آلية للتنفيذ، وأن تبدأ هذه الآلية بتأسيس منتدى الإصلاح العربي، وتم فعلاً تأسيس منتدى الإصلاح العربي في نفس اليوم وأخذ موقعه على الإنترنت ويمكننا الدخول على هذا الموقع باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو العربية، كذلك توجد وثيقة الإسكندرية ويمكن الدخول إلى أي جزء من الوثيقة مثل الجزء الخاص بالإصلاح الاجتماعي، كما يمكن اختيار نسخة للطباعة من هذه الوثيقة وهي موجودة باللغة الإنجليزية والفرنسية أيضاً، ويعرض المنتدى كل الأخبار بصورة فورية ويومية، بالإضافة إلى بعض الوثائق الخاصة بالمؤسسات الراعية للمؤتمر مثل وثائق حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من الوثائق وكلها موجودة على الموقع.

هذا وبالنسبة للذين يفضلون الصورة المكتوبة يوجد تقرير كتابي وتم توزيعه عن مؤتمرات منتدى الإصلاح العربي، بدءاً بمؤتمر الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ وهي أوراق العمل التي كانت موجودة في هذه المؤتمرات، بالإضافة إلى هذا يوجد بالحقيبة تقريران الأول عن التقرير السنوي «حصاد مكتبة الإسكندرية في عام»، حيث قامت المكتبة بأكثر من ٥٠٦ فعاليات ويعتبر مؤتمر مثل مؤتمرنا فعالية واحدة، ويهمني أن أقول لكم إن في مكتبة الإسكندرية متوسط السن ١٢٠٠ من العاملين بها - والتي تضم سبعة مراكز بحثية وثلاثة متاحف وستة معارض فنية وقبة سماوية وصالة استكشاف وست قاعات متخصصة ومركز أرشيف الإنترنت والمكتبة الكبيرة. إن متوسط السن للعاملين هو ٢٧ سنة، وإذا استثنينا الأمن والخدمات المعاونة التي من الضرورة أن يكون أغلبهم من الذكور، نجد أن ٥٣٪ من العاملين من النساء، كما أن قادة مكتبة الإسكندرية فوق الـ ٥٥ سنة عددهم ٢٦ فرد، ويوجد ٧٨,٥٪ من العاملين أقل من ٣٥ سنة، ويوجد مستويان من المديرين، junior managers ومتوسط السن فيهم ٣٠ سنة، وأصغر واحدة عمرها ٢٣ سنة وأكبر واحد عمره ٤١ سنة، أما senior managers فإن متوسط السن هو ٤٠ سنة، وأصغر واحدة عمرها ٣٢ سنة وأكبر مدير ٥١ سنة، والحقيقة أنا فخور بهم جداً حيث أنهم يعملون وراء الكواليس في كل الإنجازات التي تمت في المكتبة، وأرجو أن تتاح لكم الفرصة غدا لزيارة المكتبة.

وقد تم تنفيذ كل ما ورد في وثيقة الإسكندرية بالحرف الواحد، ففي الفقرة ٣٦ من الوثيقة في آليات التنفيذ: تم تشكيل لجنة للمتابعة وحدثت مشاورات عليها أغلبها كانت أيضا في اللجنة التوجيهية التي صنعت المؤتمر الأول ولكن أضيف إليها عدد من الأشخاص.

كما تم عقد مؤتمرات وندوات، على المستوى الفكري بدأنا بتعميق المفاهيم التي نعتبرها أساسية لإنجاز الإصلاح الحقيقي وبدأنا بأهم النقاط وأهم فكرة من كل هذه الأفكار وهي حرية التعبير، ففي العام الماضي تم تنظيم مؤتمر مصري ثم مؤتمر عربي ثم مؤتمر دولي، وشاركنا في المؤتمر الدولي بمؤسسات دولية من النرويج.

كما طلب في وثيقة الإسكندرية أيضا التركيز على الإصلاح القطري باعتبار أن وثيقة الإسكندرية تحدثت بمفاهيم عامة على العالم العربي وأن الخصوصية في العالم العربي تختلف، ولذلك في مكتبة الإسكندرية ركزنا على الإصلاح في مصر، وعقدنا مؤتمرات بعضها إعدادي وبعضها دورات خاصة، مؤتمرات عن التعليم، وعن الشباب وعن الاقتصاد وعن المرأة. وبالإضافة إلى هذا مشاركة باسم منتدى الإصلاح العربي في فعاليات أخرى مثل مبادرة مركز الأهرام لربط شبكات مراكز بحثية في العالم العربي حول قضايا الإصلاح.

ثم كان الاهتمام بتجارب الآخرين وقد حضر مهاتير بن محمد من ماليزيا، وأعطى محاضرة عن التجربة الماليزية في الإصلاح وهي من التجارب الرائدة التي حولت هذه الدولة من صناع ومصدري المطاط من زراعة إلى دولة ٧٥٪ من صادراتها الآن من المصنعات، ونشكر جمعية محبي فن صلاح طاهر وجامعة الإسكندرية على التعاون في هذا اللقاء الكبير، وأيضا حضر ميشيل روكار وزير فرنسا الأسبق ورئيس المجموعة الفرنسية في البرلمان الأوروبي، وتحدث عن تجربة صناعة أوروبا الجديدة، كيف قامت أوروبا من الحروب وتحولت إلى دولة تناقش حاليًا دستوراً موحداً، وكيف تمت كل هذه الخطوات والتحول الكبير والذي بدأ بعد إنشاء الجامعة العربية بثلاثة عشر عامًا ولكن كان لهم السبق وبدءوا بالسوق الموحدة ثم بعد ذلك العملة الموحدة «اليورو»، والتحرك بين الدول بدون جوازات «تشينجن»، والتوسع الأوروبي، والآن الحديث عن الدستور الأوروبي، فكيف صنعوا هذا؟ ولماذا لم نحقق مثل هذه الإنجازات في عالمنا العربي؟

ثم كانت هناك المجموعة الدراسية للتكامل العربي يقودها الدكتور سمير رضوان وأسانده فيها لدراسة المشاكل التجارة البينية وتناغم النظم المصرفية والاستثمارية في العالم العربي، وهي قضية معقدة وتحتاج إلى عمل دءوب، ولن تكون مسألة لقاءات، وإنما ستكون أوراق بحثية تؤدي إلى بعض القرارات التي يمكن أن تطرح على المسئولين، وهناك رغبة من الجامعة العربية أن تساندنا في هذا العمل، ولكن يمكن من أهم الأشياء التي ركزنا عليها تفعيل دور المجتمع المدني، والحقيقة شرفنا بأن المنظمة العربية لحقوق الإنسان عقدت مؤتمرها في مكتبة الإسكندرية في يونيو

٢٠٠٤، وبدأنا في الاتصال بالهيئات المختلفة بحيث نصل إلى التجارب الناجحة وهذا هو ما طلبته وثيقة الإسكندرية في فقرتها النهائية، أن يعقد هذا المؤتمر.

هذا وتوجد بعض المؤشرات الموجودة، أمامكم في هذا الكتاب «المؤتمر الثاني للإصلاح العربي - التجارب الناجحة» هو ما ورد إلينا من الزملاء في شتى أنحاء العالم العربي من ١٦ دولة عربية يوجد حوالي ١٢٠ أو ١٣٠ تجربة معروضة والتي سيتم مناقشتها في المحاور وكذلك الأوراق البحثية أو الأساسية الخاصة بالمؤتمرات، وأيضا وكما اعتدنا في كل المؤتمرات التي عقدت في مكتبة الإسكندرية، كل من له رأي وبحث ينشر ويوضع في متناول كل الحاضرين.

وسيتم تقسيم المشتركين في المؤتمر إلى مجموعة من المحاور، وسوف يطلب من كل مجموعة من هذه المحاور سواء عن التعليم - المشاركة السياسية - القروض الصغيرة - حقوق الإنسان - الثقافة والفنون - التنمية الشاملة - تمكين المرأة - الصحة - البيئة والمياه - التكافل الاجتماعي - السلام كل هذه المجموعات من المحاور تم اختيار ثلاثة من الزملاء لتحمل مسئولية كل محور (أحدهم مسئول عن إدارة الجلسة واثنان مسئولان معه للإعداد للتقرير الذي سيتم تقديمه في اليوم التالي)، وسوف يتم مناقشة كل التجارب الناجحة التي وردت إلينا حول الموضوعات التي تعكس مدى التنوع والتعددية الموجودة، في المجتمع المدني حيث يعمل ويشارك في كل أوجه الحياة الإنسانية، ولذلك نحاول معرفة القواسم المشتركة في التجارب الناجحة، ما هي أنواع العقبات التي جابهوها؟، كيف تغلبوا على هذه العقبات؟، هل يمكن معرفة أسباب ومؤشرات النجاح حتى يمكن أن نتمكن من تحديد أفضل الممارسات من التجارب المعروضة مستقبلا؟ ولذلك يجب بحث ما يلي:

- مراجعة التجارب في داخل المحور.
- استنباط أهم الدروس المستفادة.
- مناقشة الأفكار التي وردت في مسودة ورقة العمل الخاصة بالمحور.
- عرض تقرير عن هاتين النقطتين في الاجتماع العام، على أن يكون تقريراً مختصراً.

وكما حدث العام الماضي سيتم العمل في المساء، وستكون هناك لقاءات في الغد، هذا بالنسبة للمحاور والتجارب الناجحة، ويوجد معرض صغير للتجارب الناجحة وعدد كبير منكم زاره، وسنعود في هذه القاعة يوم الثلاثاء صباحاً لسماع هذه التقارير وتقرير الخطوات المقبلة.

بالإضافة إلى هذا يوجد أمر أخير ورد في وثيقة الإسكندرية، وأريد أن أقدمه لكم الآن، هذا الأمر هو المطالبة بإيجاد مرصد للقيام برصد عملية التحول التي تحدث في العالم العربي وبصفة خاصة أن يقوم هذا المرصد بإعداد تقارير أو غير ذلك، والحقيقة قضية المرصد تحولت إلى قضيتين:

القضية الأولى، أنه فعلاً يوجد فكرة لإقامة مرصد اجتماعي حقيقي، مرصد الإصلاح العربي، وهناك دراسة أكاديمية مفصلة قام بها مجموعة من الباحثين بقيادة الدكتور السيد يسين وسيجتمعون أيضا بالتوازي مع المحاور مع مجموعة من المتخصصين في قضايا المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية وغير ذلك من المؤشرات وهذا التصور الأكاديمي مازال مطروحاً كتصور أولي للنقاش وبعد النقاش سيتم وضعه في صورة نهائية وتوزيعه على الحاضرين جميعاً، وهو يرصد الأهداف ثم يتكلم عن منهجية عمل المرصد العربي، من تحديد المشكلات، وبناء المؤشرات، والمناقشات الجماعية والندوات وغير ذلك من مصادر البيانات ومن أين ستأتي؟، تقارير المرصد كيف تكون؟ وكيف تمول؟، وبصفة خاصة الارتكاز على مفهوم المرتكزات والمؤشرات، وتوجد مناقشة لكل أنواع المؤشرات والحديث عن الرقابة والمحاسبة في الإصلاح السياسي، من واقع الاتصالات العربية في قياسات أخرى، وأوضاع السياق الاجتماعي العربي ومؤشرات الإصلاح... وغير ذلك، وفي الحقيقة هذا كتاب ضخم ونرجو أن يكون هذا الكتيب مادة قيمة في يد الجميع بعد هذه المناقشة، فالدكتور السيد يسين ورفاقه سيقومون بإدخال ما ورد من مناقشات حول المسودة الأولى المطروحة للمناقشة بعد المناقشة، ثم سنوزعها عليكم جميعا.

ولكن هناك رؤية أخرى للمرصد وهي رؤية إلكترونية Info mall، لفت نظري أشياء كثيرة أن أغلب الناس الذين فوق سن الـ ٤٠ في العالم العربي نسبة من يستعمل الكمبيوتر والـ e-mail نسبة قليلة، ولكن أولئك الذين دون سن الـ ٢٥ أغلبهم يعتمد على الإلكترونيات سواء في التليفونات المحمولة والـ SMS أو الـ e-mail ويستعملون الـ Internet، وأنا سعيد أن أقول لكم أن موقع مكتبة الإسكندرية يزداد يوماً عن يوم في الدخول عليه، ويدخل عليه حالياً ١٨٠٠٠٠٠ (مليون وثمانمائة ألف) هيت كل شهر، ومن بين هذا العدد نسبة كبيرة من مصر تعادل تقريبا ٢٠٠٠٠ (عشرين ألفاً) من ومعنى ذلك أن هناك جيلاً من الشباب نتفاعل معه نحن الذين نتكلم عن الإصلاح وهذا التصور ونتفاعل معه إلكترونيا وهذا شيء مطلوب، ولذلك أقمنا هذا المرصد. مازال ذلك مسودة نطرحها عليكم لكي نحصل على أي آراء أثناء هذا اللقاء ثم بعد ذلك سنقيمه بصورة حقيقية.

فكرة الـ Info mall أننا نتخيل أن كل مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن محلات تجارية أو شركات تجارية صغيرة، وأننا نبني mall ونؤجر فيه أماكن، بحيث أن كل محل أو كل مؤسسة تجارية تدخل في هذا المكان وتستأجر فيه مكاناً تطرح فيه بضاعتها، في حالتنا البضاعة عبارة عن فكر وعن تقارير وعن فعاليات وعن مشاركة، وأيضا من الممكن أن يكون هناك محلات كبيرة ومحلات صغيرة وبوتيك متخصص في شيء دقيق جدا، كل ذلك mall إلكتروني، فإذا فتحنا الـ Arab Info mall على فكرة تم عمل الصياغة العربية له بالصفحة الأولى ولكن المادة الموجودة حاليا لإبراز ما تم عمله، وبه مكان لتجمع كل المنظمات العربية إلكترونيا كل واحدة في مكانها.

وهو مثل أي mall يمكننا رؤية كل المحلات الموجودة فيه، بصورة أبجدية، ونسجل على كل واحدة:

Who we are?-
- Organization infrastructure
- History and background
- Activities and programs
- Mechanism of operations
- Members
- Bulletin board

كذلك يمكن، البحث عن طريق البلد، ومعرفة المنظمات الموجودة في تونس أو في مصر أو في غيره...، أو ممكن اختار بالموضوع :(by theme)

- Culture and arts
- Education
- Human rights
- Micro-credit
- Political participation
- Social solidarity
- Sustainable development
- Women's empowerment
- Youth employment

وهذا الـ mall للشباب - بصفة خاصة - يذهب إليه لكي يتكلموا ويعرفوا الأخبار، فعندنا الـ Bulletin board والتي يتم وضع الأخبار فيها عن المؤسسات، وأيضا يوجد الـ Calendar of events فكل منظمة تضع الـ calendar of events الخاصة بها ثم تتجمع مع بعضها بحيث يمكن أوتوماتيكيا عند الدخول على الـ Info mall البحث عن أحداث الشهر القادم والتالي سواء كانت في الإمارات أو في ليبيا أو في تونس أو في المغرب أو في الأردن أو في مصر أو غير ذلك، يوجد أيضا الـ public forum وهو موضوع المناقشة الإلكترونية ويمكن أن نختار موضوعات مختلفة، فالنقاش ممكن أن يدور رغم التباعد المكاني.

يوجد أيضا الـ Private forums حيث يمكن إن وجدت مجموعة ولها اهتمام يمكن أن يتم التنسيق مثلاً لإعداد مؤتمر خاص، ويمكن من خلال الاتصال بمدير الـ mall ويطلب منه تأجير حجرة لكي تلتقي المجموعة مع بعضها للتخطيط للمؤتمر، ويكون هناك special password للدخول في هذه الحجرة فقط ولفترة محدودة.

أيضا يوجد الـ search info mall وهي مهمة جداً، حيث يمكن أن يتم عمل search على كل شيء، لأنه توجد قضايا تكون نسبياً معقدة، فلنفترض مثلا وجود مشكلة في التلوث البيئي في المياه من المعادن الثقيلة (hard metals) وأريد أن أعرف من يعمل في مثل هذه القضية، يمكن أن يتم عمل search بحيث يمكن الحصول على تقارير عن كل هذه المؤسسات عن هذا الموضوع، كما يمكن عمل search سواء على أشياء محددة في فترة زمنية معينة كما يمكن أن أختار بنوع الـ organization أو الـ theme أو البلد أو مفتوح للجميع.

بالنسبة لموقع منتدى الإصلاح العربي Arab Reform Forum يتم عمله في مكتبة الإسكندرية بدون دعم أو مشاركة المؤسسات الأخرى، أما الـ Info mall فلا يمكن أن يقوم إلا بمشاركة كل المؤسسات، وكلما ازداد التعاون بيننا ازدادت قيمته كأداة للتواصل، أداة للبحث، أداة للتعارف، وهو نوع من التمكين ونوع من المساندة لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي.

فبالإضافة إلى المرصد بالمفهوم التقليدي، من حيث تقديم التقارير السنوية (ناحية بحثية)، فكرنا في أهمية قضية التواصل ووضع أداة في أيدي العاملين في قطاع المجتمع المدني، وقناعتي حتى إنه إن كان يوجد بعض من الكبار الذي لا يتعامل مع الإلكترونيات كثيراً فأنا متأكد تماما أن الجيل الجديد من الشباب المتواجد في هذه المؤسسات كلهم يستعملون الإنترنت والـ E-mail، وكلهم سيعرفون عمل Navigations وبسهولة.

كيف يتم الاتصال والاشتراك بالـ info mall؟

يجب تقديم طلب، وتوجد لجنة تدير الـ info mall بحيث إنها عند موافقتها تعطي username وpassword، تعطي له الحق، وفيه backend لإدخال المادة الخاصة به فيها، وتعطي له الـ login، وبعد ذلك يدخل الـ titles، والـ logo، والـ language، وكل حاجة يريدها، ممكن عمل ذلك عن طريق links لو كان لديه website خاص به، لكن الفائدة الكبرى تأتي من وضع المادة العلمية (التقارير أو النشاطات) بصورة إلكترونية، لأن هذه الصورة الإلكترونية ستسمح لنا بالبحث في كم المادة المعروض بصورة إلكترونية.

المسئولون عن الـ info mall غير مسئولين عن المادة، بمعنى آخر أن كل منظمة مسئولة عن المادة الخاصة بها. وإذا وجدت شكاوى متعددة من أحد المنظمات، يحق للمديرين أن ينهوا العقد الخاص بها إذا حصل تهجم ضد آخرين أو استعمال طريقة لا تليق في التعامل مع الزملاء، فيتم عمل إنذار ثم إنهاء لحق المشاركة المفتوحة في مثل هذا العمل.

مستقبلاً ممكن يتم عمل links للمنظمات الدولية وعرض التقارير الأساسية لها كخدمة للجميع، وممكن أغلب التقارير أن تكون نسخاً قابلة للطبع والتنزيل.

هذا تقريبا الـ structure والمطلوب عمله، وتطوير هذه الأداة، ولكن اليوم سوف يتم حوار حول القضايا والتجارب الناجحة واتخاذ خطوة كبيرة للأمام في محاولة التواصل بين منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، وتمكين هذه المنظمات من قدر من المعلومات والمادة الذي يتناسب مع احتياجاتنا وتحدياتنا القائمة بيننا التي نجابهها اليوم.

وقد تغيرّ هذا الوضع أخيرًا بإقرار البرلمان الكويتي لحق المرأة في الانتخاب والترشيح

بل أجريت بالفعل انتخابات حرة برلمانية جديدة اضطر العالم للاعتراف بنزاهتها مع صعوبة التكيف مع الفائزين فيها.

Micro-finance in the Arab States: Building "Brandsma, Judith and Deena Burjoree, United Nations Capital Development Fund" Inclusive Financial Sectors, (UNCDF), a survey study sponsored by Sanabel Micro-finance Network for the Arab World, 2004. Data for 2002 and 2003.

التجارب الناجحة

تستعيد مكتبة الإسكندرية - في أنشطتها العديدة - وظيفتها الحضارية القديمة التي جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التي تتجاوب ومتغيرات العصر في إيقاعه المتسارع في مدى التقدم الذي لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة في مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التي تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث في كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة ، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعي - والأمر كذلك - أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد في مسيرة الإصلاح التي انطلقت في مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوي المرادف لامكانات التجدد التي لاتتوقف في عملية التقدم المستمرة.

ISBN 977-6163-40-8